

ਸ੍ਰੀ ਗੁਰੂ ਗ੍ਰੰਥ ਸਾਹਿਬ ਜੀ

الطريق لصاحب الاقل ولا خفيه حق المرور فهو جائز قال
شيخ الاسلام رحمه الله المسألة دليل على جواز بيع حق المرور
والجاء صاحب الك في جواز بيع المرور وروى في وادى الحسين لا يمتنع
الشيخ في بيع حق المرور في الكتاب ما يذكر على جواز هذه القسمة
على الاوليات كلها وان كان في حق جواز بيع حق المرور لبيان
قال بان كان عين الطريق مملوكا لهما وكان لهما حق المرور
فيه وقد جعل احداهما نصيب من رتبة الطريق ملكا لهما
عوضا عن بعض ما اخذ من نصيب صاحبه بالقسمة
وبع لنفسه فقل وروى هذا بما ينال الشرح من باع طريق
مملوكا من غيره علم ان يكون له حق المرور من باع السفل
عليه ان له حق فراق العلوقا لا يجوز ذلك لهما واذا كانت الدار
بين رحلين ونسبها لخص من دار اخر فقسماها على
ان ياخذ احداهما الدار والاخر النصف فان علم انهما
الشخص لم يفسد القسمة حايث وان لم يعلما فالقسمة
مردودة على ذكر في الفصل في هذا الكتاب ولم يفصل
المكات فيهما على التفصيل له في المستوطان على النصف
جاءت القسمة بآلاف وان حمل الموطأ وعلى الشارط
كانت المسألة على الخلاف على قولنا في حنفية مرجح يكون حايث
ومهم من قال لا يلزم في مائة النصف على اطلاق
والقسمة مردودة في قولنا جميعا له وفي المستوطان واذا
كان قسمة او يراد بيعها وتبيع معها رضى وطالب
الشرك القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك ارضى
لا يبرأها الا من قبل قسمتها الارض وتركها لغيره
والقسمة على الشئ للمالك وحده من غير شريكه وانما كان
كل واحد منهما يقدر على ان يجعل الارض شريكين في ملكه

[illegible]

حفرها لا تدخل الثمار والبرق والامتعة الموضع فيها لا يدخل
 على حال واما السبعين والطريرق هل يدخلان من غير ذلك
 الحق في القسمة ذلكما السبعين في القسمة لا يدخلان
 وهذا لا يدخل في اصل في موضع آخر من هذا الكتاب فانه
 قال اذا كانت الارض بين قومين من القسمة فلهما شريطين
 فاصاب كل انسان منهم فاح على حدة فله شريط وطريق
 ومسار واحد وكل حق لها والاصطفاها لا بد خلال ذلك
 المحيط ولو كانت ارض بين قومين فاح على حدة فلهما شريط
 على القسمة فانه من الارض واختلف ذلك الخليل لا يصلح
 فيه ان يارز لان الخلية باصلها بمنزلة الحائط ولو بين طريقي
 في القسمة حائطان نصيبه وهو حائط فذلك الخلية
 ولو شريطان فلكل واحد القسمة وهذه الخلية وهو في غير
 تلك القسمة ولا في قطعة اخرى ولذا لا تقسم الخلية التي
 فيها تلك الخلية فانه لا يقطع الخلية فلهما ذلك الخلية
 لاصحابها باصلها فان قطعها فلكل واحد من في موضعها ما
 يدل له لا بد قد استحق ذلك الموضع من الارض فان اراد
 غيرهما فنصفه صاحب الارض فالقسمة فاسهولة لا تريب
 وقعت على غير ذلك لا طريق له ان يخلط فانه لا يربط
 القسمة بكل حق هو لها فالقسمة حائز في هذه الطريق الى
 يخلطه كل في القسمة طرانه محمد جرد في الكتاب ان القسمة
 شحوق باصلها فاصل القسمة وربع بين محمد ذلك بعض
 من اهل القسمة قالوا لا يدخل في القسمة من الارض ما كان
 بازل العروق يوم القسمة اعني عروقها لو قطعت يست
 الشجر في وانه مال شمس لا يملكه السبعين وقال بعض
 يدخل من الارض مقدار عظم الشجر في يوم القسمة والرب

هذا شار في الكتاب فانه قال اذا ارادت الخلية غلب ظنا
 فان صاحب الارض لا يدخلها ما اراد فله على قدر
 ما تحت من الارض بمقدار عظم الشجر وقت القسمة لذلك
 في الظاهر يدعي في القسمة اصبغة فاصاب بعضهم منها
 وزر وطريقين وتسمى في القسمة بكل حق هو له او لم يكن
 فلهما فاح من الشجر والنبات لا بد دخل فيها البرق والنهر
 كذلك فالحائز وان كانت القسمة بين قومين فاح على حدة
 فاصاب احدهم وراها وغلات في فراج واصاب الاخر
 وهو جازي كذا في المسبوط واذا كانت قرية وارض ورحب
 ما بين قومين فاح على صاحب ارض الرحا وهو جازي صاحب
 الاخر السبعين وروحة مساة واصاب الاخر وروحة مساة
 فاح على صاحب حقها فاح اصحاب النهر ان يربط
 نهر في ارضها صاحبها بالقسمة فلهما صاحب
 فلهما له منه اذ كانت النهر في وسط ارضه فلا
 فصل له الا ارضه وان كان يوصل الى يربط ارضه
 فان كان النهر يتفرع عن حدة ارضه لم يربط له ان يربط
 في ارضه هذا في القسمة وان كان الطريق الى النهر في ارضه
 النهر لا يدخل في القسمة يدخل في القسمة بغير الطريق
 احسن له هو في النهر يدرك ذلك الارض في يربطه وان
 شحوق في القسمة بالحق والبرق وما فيها وكان
 الطريق الى النهر في ارضه فان لم يكن فاح على صاحب
 في نصيبه فالقسمة فاسهولة الا اذا علم بذلك وقت
 القسمة وان امكن فاح الطريق في نصيبه فالقسمة حائز
 وذلك اذا امكنه الموضع بطريق النهر بان نصب المواقف
 موضع منه وكان يمكنه الموضع ذلك فاح على صاحب

[illegible]

في نصيبه فلو ان القصب حايقة وان لم يكن شيء من النهر
مكتسوقا فالقصبه فله سده في الذي الذخيرة وان كان النهر
مستناه من حايبيه يكون طريقه عليها فالقصبه في طريقه
عليها دون ارض صاحبها وان ذخر الحبوب في القصبه فيمكنه
من الانتفاع بالثمن بالتطهير على مستانه وان لم يذكر في السناه
في القصبه فاختلف صاحب الارض والنهر في ارضها
النهر التي عليه وطريقه في حايقه من نصيبه ويجوز ان
اي حايقة لاحت للنهر وان لم يكن للنهر طريق في ارض
قصبه فاشترى على عليه ان لا طريق له في هذه الارض
فحق حايقه ولا طريق له في ارضه فيكون لارضه لا طريق
وذلك الخلة والحق نصيب احدها في ارضه لا طريق
واشترى طرانا لا طريق له في ارض صاحب فليس للنهر
سوا ولو كان نهر نصيب في حايقه كان لارضها ذلك
الصعب على حاله هكذا في السوط وارضين فقول فتمت
نوع في نصيب احدها بيت فتمت حايقه في ارضه فيكون
والقصبه في نصيبه كما كانت فانه في ارضها فان كانت لا توجد
الا بصيد فلتسوية فاسده لان القصبه ممتلئ البسيع
ويجب للمالك ان اذا كانت لا تقبل الا بصيد فاسده وان
لم يكن له ارض في حايقه فصيدا لنفسه حايقه لان بيع
الحايقه اذا كانت توجد نصيب حايقه اذا اقتسموها
بالميل حايقه اجتمعت كلها في البيت اما اذا اقتسموها بالنهر
بعد ما حايقت من البيت فالقصبه فاسده لانها
الفتا وبنا الكبير في قولهم رجاله دارا فاحذر
احدها طائفة والاخر طائفة وفي نصيب الاخر
ظلمة على الطريق ونسبنا في القصبه في هذا

كما في الموضع وقيل في موضع يكثر الزيادة فيه والسبعة عشر
 العلوي في كل موضع يشترك في ذلك وفيه ثمانية
 السفلي في موضعين لا يشترك في ذلك وفيه ثمانية
 كالصنفين والآخرين فلا على اعتبارهما في اختلاف الأوقات
 في قول محمد لا يصح الاحتجاج بالتغير في وقت وقوعه في حقيقته
 ان جعل بمقابلة شيء من العلوي الجرد قد تركت من البيت
 الكمال لان السفلي عليه ضعف العلوي ومقابل السفلي
 من البيت الكمال مثلث العلوي الجرد في البيت
 الكمال يتقاسم في من العلوي الجرد وهو ثلث فاستوفوا
 وجعل بمقابلة شيء من السفلي الجرد قد تركت من
 البيت الكمال لان السفلي عليه ضعف العلوي الجرد في البيت
 الجرد فلا يتقاسم في من العلوي الجرد في البيت
 العلوي من البيت الكمال وجعل بمقابلة شيء من العلوي
 الجرد في حقيقته من السفلي الجرد لان السفلي الجرد
 من العلوي وتسمى بقوله اني هو سفيان جعل بمقابلة
 شيء من السفلي الجرد ومن العلوي الجرد قد تركت من
 البيت الكمال مثلث السفلي الجرد في البيت الكمال لان
 لا يتقاسم السفلي والعلوي عليه وجعل بمقابلة شيء من
 السفلي الجرد من العلوي الجرد لان السفلي الجرد في البيت
 وتسمى بقوله اني حقيقته في مسألة الكتاب ان يتقاسم بمقابلة
 مائة ذراع من العلوي الجرد فلا شيء وثلاثون ذراع من
 من البيت الكمال لان العلوي مثل نصف السفلي في البيت
 وثلاثون وثلاثين ذراع من السفلي ستة وستون ذراع
 ذراع لان علوه مثل نصف سفله فبلغت مائة ذراع
 كما ذكرنا والسفلي الجرد ستة وستون وثلاثون ذراع

صنف العلوي فجعل بمقابلة مثله وتسمى بقوله اني يوسف
 ان جعل بالارحس في ذراع من البيت الكمال مائة ذراع
 من السفلي الجرد ومائة ذراع من العلوي الجرد لان العلوي
 والسفلي عليه سوا تخسرون ذراعاً من البيت الكمال
 عمل مائة ذراع من حقيقته من السفلي وخسرون مائة
 علواً قال في الآية فكان الذراع الواحد من البيت الكمال
 على قول اني حقيقته بمقابلة ثلاثة اذرع من العلوي
 الجرد اها وفي نسخة الجرد للطور ويعبر بها في العمل
 قول الامام ان جعل بمقابلة ذراع من العلوي الجرد ثلاثة
 وثلاثون ذراعاً من البيت الكمال مثل ثلثه وثلاثون
 وثلاث من العلوي الكمال في مقابلة مثله من العلوي الجرد
 وثلاثون وثلاثون ذراعاً من السفلي الكمال في مقابلة
 ستة وستون وثلاثين ذراعاً من العلوي الجرد فذلك تمام مائة
 وجعل بمقابلة مائة ذراع من السفلي الجرد ستة وستون
 وثلاثون ذراعاً من البيت الكمال لان علوه مثل نصف سفله
 وستة وستون وثلاثون ذراعاً من السفلي الجرد لان السفلي الجرد
 من السفلي الجرد وستة وثلاثون ذراعاً من العلوي الكمال في
 بمقابلة ثلاثة وثلاثين ذراعاً من البيت الكمال لان السفلي الجرد في ذلك
 تمام مائة وفي نسخة يوافق ان في بيت الكمال ثلث من العلوي
 من السفلي فسمى واحدة جند الامام ومن مائة
 ان المصنفين المتفرقة لا تقسم فسمى واحد ان لم يكن في
 ذراع واحدة قلنا موضع الساعات كما في دار واحدة والبيتان
 في دار واحدة وان كانت في دارين محبوبة فسمى واحد
 في محط السحري ولو لم يكن في دارين لم يكن السحري
 الجانطريق الاعظم وظلة الجرد حسب ذراعها في ذراع الدار

في دفع الصالح عن نفسه ولا يقبل في الزم الاجل والكال
 مثلا ولما دعي احدكم اي حلال الشئ الفلاني في نفسه
 وزعم ان من نصيبه شئ فوقي برصاصه غلطا والكال
 انه فاك ان الدين الفلاني فاقا ولا تالا يستبطلوا استنف
 نصيبه او يبره فالحكم في نصيبه او جدره البرجند
 لم يقذف المدعي في دعواه الفلاني ولم تقسم الفسخة
 لانها من العقوبة اللازمة ودر في الفلاني في نفسه حق
 الخ نصيبه هو سبب لزوم المنفعة لا يقبل الا ببرهان
 او اقرار الخ نصيبه يعني اذا انتفعت البيعة والاقرار
 استخلف الكرك في حلف من لم يكن عليه سبيل
 لكل من البره جمع نصيبه مع المدعي فيفسد على قدر
 حقه لان تلوله حجة عليه كما في رواية لا يكون حجة على غيره
 فلو قال الماتن لا يحجة له في البيعة والاقرار والنكول
 لكن في القاموس لم يهاك تحية فلا فرق حينئذ كل
 منها يتم البيعة واقرار النصيب ولو لم يرحى قلت قال
 الزمخشري في الاساس ان البرهان بيان الحجة وادها حرا
 من البرهنة وهو البصنة من الحواشي كما اشتق الساطان
 من التسليم لا حثاته اه وقال الرغب اليها كيان الحجة
 وهو فلالا تثلل رحيلا والسنيان فالحق ان اوله
 الادلة وهو الذي يقضي لصدف الدلائل وذاك ان
 الادلة خمسة صحت دلالة تنفع في الصدق الدلائل
 تقضي الكذب الدلائل تنفع في الكذب الدلائل
 اقرب الى الصديق والدلائل اقرب الى الكذب والدلائل
 سواء في ان يثبت من هذا حركت سوال تنديري شرط البيعة
 واستخلاصهم استغنى عن الشرط صحة الدعوى ومعدلا قرار

في

لان الظلة والكسيف ليس لهما حق الغرار كما هو متعارف
 طيف الحاشية بل هو مستحق النقص والكسيف النقص
 كما لفتق من ولكن يقوم على من وقع في حيزه ولا يحسب
 في حيزه في عناه الطرفان كما استأطلة على طيف من يظن
 حسب ادفعها في ذرع الارضها فليس معنى استأطلة المعنى
 استأطلة نصيبه من المال ان تترك وتتركه بل ان تتركه
 لحقة تقبل الشهادة سواء كانا من جهة الفاضل ومن غيره
 وهذا قول في حصة وفي من قال لا يحل لا تقبل الشهادة
 وهو قول في بوسني ولا ولا في الخصا في قول محمد بن
 محمد ورافقة الشافعي انهما شرعا على فعل النفس ما لا يقدر
 نصهما فلا تقبل من علق علق عبده ففعل غيره لم يرد
 ذلك الفبر على فعله واما انما شهدا على الاستنف والتبر
 وهو فعل غيرهما لان فعلهما التخييل لا غير ولا حاجة اليه
 الشهادة على التخييل ولان لا فعله ان يكون مشهودا به
 لانه غير لازم وانما يلزم كالتخييل والاستنف وهل فعلهما
 فثبت الشهادة عليه وادفعها ما هو تقبل فيها ومنها لا يشك
 ايها في الاصح خلافا لاقوال الطحاوي انه اذا اقبل باحلا تمل
 شره ما لا حاجة اليه مال بعض المتابعين لانها يدعيان
 انما على استحقاق حصة فكانت شره صورة دفعه على
 فلا تقبل قطاها لا يحل ان يهدى كذا في انفسها معنى
 لان النقص في دفعها على غيرها كقولنا حصة عليه
 وهو التخييل وانما الاختلاف في الاستنف ما تنفذ التبر
 ابن مالك وقد يقولون وشهدت لفا سالا لانه ان شهد فاسم
 واحد لا تقبل لانه ورد وشهدا لانه غير مقبول على الغير
 ولو امر القاصي عليه بوضع المال الى غير يقبل قول لا يقدر

جفهما وفي النعم والبقر والنياب والاشيا التي تتغذات
 حب اعادة القسمة كما في مسالة الدراخا تقسم رجلان
 او درارين وخطبهما دارا ادعى احدهما غلطا وجا
 بالبيعة انه اكل وادعى الاخر في الدار التي لم يبرصا حبه
 فضلا في قصته فانه يقضي له ذلك الذرع ولا تغادر
 القسمة وليس هذا الذي حكه في قول ابي يوسف
 ومحمد علي قيا س ابي حنيفة ترجع غلطي فابدا
 سواء كان الذرع في دار واحدة او في دارين ومعنى
 هذه المسألة ان احد المتقاسمين ادعى على صاحبه
 انه شرب له ذراعا واحدا من نصيبه في القسمة وانما
 كانت هذه القسمة فاسدة لان المذنب شرب ذراعا
 من نصيبه لها حبه صار بها ثلثا فذلك من حبه
 كذا ذراعا حتى في حق القسمة فصارها في بين الدارين
 وبين الدار واحدة فقال في الدارين لا تغادر القسمة وفي
 الدار واحدة تغادر القسمة فكان يجب ان لا تغادر القسمة
 في الدار واحدة ايها ويقضي للمدعي بذلك القدر
 من نصيب المدعي عليه كما في الدارين لان الاعادة للمدعي
 المبرر عن المدعي كما لا يخفى نصيبه لا وجه اليه
 لانه اذا ادعى شربا في نصيبه فلا من عليه متى قضي
 له بذلك لانه هذا استحقاق اصل القسمة وان ادعى
 مشرقا ذرع شيا فذلك لانه لا غلظ نصيبه غيره
 ادعى في نصيب صاحبه شيا مع علمه انه ربايته في
 نصيبه حتى يقضي من اخذ صار له نصيبا بالتدوير
 او حب الاعادة في الدار واحدة لان المسألة محمولة على
 انه ادعى ان صاحبه شرب له عشرة ذرع من نصيبه

حضرها

ولا تغادر القسمة والجواب عن هذا يقال ان محمد
 ذكر اعادة القسمة عند قسمة البيعة على دعوى النصيب
 ولم يبين البيعة الدعوى بمحمل غلظه على وجه يجب اعادة
 القسمة عند قسمة البيعة وبيان ذلك ان يقول مدعي
 الخطب لصاحبه فله الدار بيننا بالسوية عما ان يكون
 في الدار ذرع وهو ضامن انك اخطأت ما في ذرع من نصيب
 من مكانه بعينه غلطا ويقول الاخطأ كانت القسمة على
 ان يكون في الدار ذرع وما في ذرع وشيئا في ذراع فله
 الشهور شرب ذراع والقسمة كانت على السوية وليس يدور
 ان هذا اخذ ما في ذرع من مكان بعينه فت قضيت المدعي
 فثبت بهلك البيعة ان القسمة كانت بالسوية وفي زجرها
 ريانة ولا يدري ان حق المدعي في جانب فخطب الاعادة
 يستوي وتكون هذه الشهادة مجموعة وان لم يشهدوا
 فالنصيب كان مدعي الخطب في هذه الموضع مدعي نصيب
 القسمة بالسوية ونصيب ما في ذرع والشهود شهدوا
 باحدها وهو القسمة بالسوية وان لم تكن المدعي بينه
 على ما ادعى حتى مدعي نصيب الخطب ولا يخفى ان كانت
 حلق المدعي قبله الخطب لم تثبت الخطب والقسمة
 ما حصة على ما يراوان وكلت الغلظة تغادر القسمة حتى
 في فصل البيعة وكذلك كل قسمة في غلظ او اكل وبقره
 ثياب او شي من عكيل وموزون او مدعي فيه احد من غلظ
 بعد القسمة والقصص هو من ذلك ولم يرد هذا بالسوية
 الشريعة بين جميع هذه المسائل وبين المسألة الاولى
 في حق جميع الاحكام وانما ارد بها التسمية في حق بعض
 الاحكام وتكون لا تغادر القسمة بل يقسم الباقي على قدر

وقال لا يرى ليف شطري عشرة بعينها متصلة بعينيه
اوشا يما بين جميع بعينيه صاحب وشهد الكسوف
له بعشرة متصلة وهي كانت الحاة قسلا تثبت الرض
من اللين المتشقق لانه على تدهنك يكون المنبر وطول
عشر فاذ فرغ من تصديق الشقاق فازال بعينه
الفاضي كبقيا كان الشرح بين القطع على ما هو المتفق
لكل واحد منهما فالذي لا ينفك بالقسمة وهو ان يكون
لصديق على واحد منهما في الميراث واحد في جميعها في مكان
واحد بخلاف الذي بين فان الذي بين وان جعلنا المسألة
عنوان الميراث فالذي لا يرى كبقيا شطري الميراث لا تناد
القسمة لانه باعادة القسمة في الميراث لا يزول مكان
لكنه من زيادة ضرره وان كان شطريه عشرة
أدعى عن مكان بعينه لانه لا يقول في القسمة الثانية
عشرة أدعى متصلا بما عفا تقديرا كما في القسمة اه
وفي الذخير واذا اقتسم رجلان عشرة اقطاب واخذ
احدهما اربعة واخذ الاخر ستة فادعى في أخذ اربعة ثلث
بعينه من الستة انه صاحب في قسمة وبه يكون ذلك
فانه يقسم عليه بذلك سواء يقسم ما ادعى من
الزيادة او يقرقوله من ذلك في الكتاب ان صاحب
يستحق ولم يوجب الخلف وهذا شطري على ما اذا اقتصر
ما ادعى ان صاحب اخذ ذلك منه فله طاف يكون موثقا
الفصل على صاحب وفي مثل هذا اجسه الخلف فان
ادعى اخذ لا ينفك ثوبا بعينه من الستة انه صاحب
في قسمة واقام الاخر بعينه انه صاحب في قسمة فصح
ببينة صاحب الاربعة لانه خارج فيه قال ولا يشهد

على القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحب بخلاف لا يناد
على الاستسفا في القسمة رجلان اقتسم اربعة فاصاب احدهما
واحدان بلا خربة اربعة ثم ادعى صاحب القسمة احد
الاحدة التي في يد صاحبها بعينه انه صاحب بالقسمة
فانه يقضي له والى يد بعينه كان ان يستحق الذي
في يده وان يرضى كل منهما ان ذلك اصابه بالقسمة فانه
يقضي بعينه القسمة في الميراث بعينه القسمة عن محض قاسم
واسم دار بين رجلين واعطى خذها الترتيب الذي بين
احدهما في نصيبه قال يستحق القسمة فيه في قسمة
بما في قسمة بعينه رفعها ولا يرجعها على القاسم
بغية التنازل بها رجحان عليه بالذي اخذها في
المنفعة ان سعى عنها الى يد سعى رجحان رجحان
قسمها لثاني بينهما فقال اخذها له كسبه الذي في يدي
مولاي صاحب والذي في يدي وقال لا خلا الذي في
يدي هو الذي اصابني فان لكل واحد منهما في يده ولا
يصدق على صاحب لرا والذخير وان استحق بعض
بعينه من نصيبه لا تنفذ القسمة اتفقا بين الامام
وابي يوسف على الصلح اختلفت على التدرج
كالا سار له على الخلاف بين ابي حنيفة والي يوسف
كل في الملكية ورد صاحب النهاية والعناية ما
صاحب الاسل في ذلك في اربع وضما وتبلا من
الناشئين وتلك لم ينفك ان يعبر عن ولا قول التدرج
واذا استحق بعض نصيب احدهما بعينه يجوز ان يتعلق
قوله بعينه بنصيب احدها لا بعض فلو ان تدرج
لكل واحد اذا استحق بعض شيا في نصيب احدهما بعينه

معه وعلى هذا يكون الاختلاف في الشايع المعين اه صلتها
فليكن هذا مستحقا ان يفيد عن الصلة على الصلة
لان صلتها صلتها الهوائية الصلة المستحق والاشارة
على ما نقله صاحب النهاية والعناية رحمة وفاقص قاضي
زاده صاحب المناهية بان قوله يستحق لم يكن متعلقا
ببعض كان البعض المذكور في هاتيك المسألة وما فلا
يعلم ان المراد به البعض المعين او الشايع فيختل وضع المسألة
وان كان لا يفيد عنه بقوله نصبت احد ما كان كجورد
على تقدير بل يصير بمنزلة النفي هذا للفقاه جملا فصار يشترط
ببعض فليكن تاسيسا ومثل ذلك من ذلك لا يلزمها
ان الاصل في امثال هذا الترتيب تعليق القيد بالهاتيك
دون المتعلق في اليد كالبند وعمله فتبين ان كلام القيد
ظاهر فيما جعل عليه في النهاية اه متعلقا وفي الجرد واذا
كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقسمها على
ان اخذوا حوزها ربيعتي منها وفي حوز مائة فاستحق
درهم واخذوا اربعة شاة وفي حوز مائة فاستحق شاة
من الاربعين شاة وفي حوز مائة ربيعتي حوزة درهم
ستة شاة في قوام ويكون القسمة بما يوزع عندهم
ولا يخبر المستحق عليه اه فليكن وهذا لا يلزم
التقسيم والافضل خيرة وان استحق حوز مائة
واقاصيا واحدا منهم فالقسمة صحيحة في ما يقع بعد
الاستحقاق الا ان المستحق عليه الخيار لا يلزم تعديب
نصيبه بسبب الشرع فان نقص القسمة عاد الامر
الى ما كان قبل القسمة ويستأنفون القسمة فيها وتر
الاستحقاق وان احراز القسمة يرجع على صاحبها بعوض

المستحق نصف نصيب المستحق عليه وذلك سدس
ما في اليد واحد منهم ان كان المستحق ثلثا وحده الاتفاق
ان ما في اليد المستحق بقى من اليد على حاله ليس للغير فيه
حرف وفي استحقاق بقص شاة في الكال في حوز
ما جعلت فيه القسمة نصيبه الصلة المستحق
لاستحق استحق حوز ذلك الدار المستحق فليس له
اخر والقسمة بدوينة لا تقع وفي استحقاق بعض
شاة من نصيب ابي نصيب اخذها لا تقب القسمة
جورد في حوزة نصيبه نصيب المستحق عليه خلاصا للثاني
وهو ابي يوسف فيقول تقب القسمة ثلثا دها وقر
محمود فيقول في قول ابي حنيفة قوله من الجسنة
وذكر في حوز ابي سليمان قوله مع ابي يوسف وهذا
استسنة الى انك تهجد في الحوز الاول افع فتدرك
عن ابن سماعه عذراين رسم قول محمد في قول ابي حنيفة
كلامه في قول المستحق منه يرجع والشايع والمدين
بجسنة ذلك ابي الله وروى في الاستحقاق في نصيب
لكل ان شاة وان شاة تقب القسمة ومقابل من
الاستحقاق فليكن هذا لا يشك في قوامها من حوزها
فيما لا يشاه ان لا يخبر المستحق عليه لا ذلك ولا كان
بالجودها نصيب ما احصاه القسمة ثم استحق ما بقي له
فان يرجع عليه ما حوزه ما في يدك عند ابي حنيفة
و محمد ولا يخبر بذلك لانه بالاستحقاق لا تطل القسمة
بل يستأخذ الخيار فانما في يدك نظر الخيار استعدا روي
بربع ما في يدك لا يعاد استحقاق نصف ملكه ونصفه عني
كما انك عند شاة فانما ابي الله عرضه رجوع ما رزق

كذلك في الهندية لكن بشكل قوله ما اذا استحق جزئ بعينه
من نصيب احدى اهل العمل في نسخة غلطه فانها صلات
ان القسمة جائزة هكذا اراه ليوافي ما قدمناه والله
تعالى اعلم وفي المستحقين اربعة من جهة ثلاثة اخصوه
ورفعوا دور ثلاثة اخصوا واحد اثار استحق نصيب
دار احدى قال ابو حنيفة وهو فيهما استحق عليه
لكنهما ان شئت انقصا لثمة كل واحد استقبلوها والاش
امرك النصيب ورجوعه عليها بقدر ما استحق من حده
وان كان دار واحد وانتموها الثلاثة استحق نصيب
نصيب احدى قال ابو حنيفة ومحمد بن ابي اسحق
وقال ابو يوسف تنقص القسمة ولا خير للمستحق عليه
ويستحق لثمة القسمة بحكم او بغير حكم اذا لم يمتد ذلك
نعم صاحب المغني في هذا فقال اخرج هؤلاء يستحقون
علمنا المغني بعض من نصيب كل واحد من الثلاثة
وان كان ما استحق ثلثها فاستحق ثلث الثلث ارجحت
الوفاء به وبين ما استحق ثلثها في الثلث استحق
في الكل استحق ثلث الثلث اربعة او اقل والنظر اذا استحق
كل بعض من ثلثها من النصيب يصدر بما اذا اختلف
المعنى المستحق كان استحق نصيب احدى اربعة
ولو لا خلاف بين الحكم في المسائل التي احدى وهو نصيب
القسمة بلا اتفاق اه وان كان ما استحق في نصيب
كل منها معناه ان ثلثها وانما ان استحق في نصيب
كل واحد منها محض اواحد اقل من الثلث وكذا في اربعة
لا حدها على الاطلاق ان كان احدى ما استحق في نصيبه
الفرع استحق في نصيب شريكه بان استحق اربعة

كذا

وبعده ما يروى عن ابى يوسف تنقص القسمة النصيب
قيمة ما يثبت مع ما في يد حصة نصيب كل واحد
الشرعي والملك ارض بين رجلين نصيب واحد في ثلثه
فمضى النصيب على اخذ حصة جميعه عن رجل واحد
الفرع لا تنقصه شفعة رجلين او اكثر في ثلثه او ربعه
واحد مما انزله اصابه ما قل من ثلثه او اكثر استحق
جميعه من العشرة الا حصة وذلك في ما بقى منها على الباقي
ففيها من قول ابو حنيفة رجوعه على حصة النصيب
حزب نصيب درهما وفي قول ابى يوسف ثلث ثلثه
اخرى نصيبها او نصيب من صاحب الثلث اربعة
خمس اربعة درهما حصة اربعة للمسوط وينزل الذرية
حتى كانت الشروط اربعة حصة الثلث على ثلاثة اربعة
لحدها ما اذا استحق جزئ من كل الدار ودرجانه
ما اذا استحق جميع نصيب احدى اربعة او اكثر اطله
ويقسم الباقي وهكذا لم يستحق بينهما ان كان ما في
يد الاخر نصيبه وان كان ما عده في السبع ما من وعنده
ان يرضعني المستحق نصف قيمة ما عده ودرجانه اذا
استحق جزئ بعينه من نصيب احدى اربعة او اكثر
ان القسمة باطله في الكل ودرجانه اذا استحق جزئ من ثلثه
من نصيب احدى اربعة او اكثر في السبع ما عده ودرجانه
فول في حصة اربعة لا تنقص القسمة ولكن يجزئ المستحق
عليه ان يشاء ان ينقص القسمة ويضعها في يد الاخر
في يد الاخر ان كان الاخر يبيع ما عده في ثلثه او ربعه
بغيرها وان كان الاخر يبيع نصيبه المستحق عليه ما
بقى في يده في قيمة ما كان في يد الاخر في ثلثه او ربعه

من نصيب احدها وستة من نصيب الاخر فالعريف والذليل
الزائد ويخرج الثاني على الاول بذراع كما هو في قوله لا يفرقها
اي هذا المسألة فانك قد علمت ان كل واحد من نصيب كل
صحيح النية والقطعة وانما استحق النقض من نصيب كل
واحد فانه ان شئت انما فسخت القصة وان كان مدين
قال شارج الوفاية لا تقسم القصة بل جعل هذا الحق
كان ان كان ان كان الباقي في يد كل واحد منها بقدر
نصيبه فلا يخرج احدهما على صاحبه وان نصيب
نصيب احدهما يرجع للخصم كالوكانت الدار نصيبه لا يستحق
عشر فادع خمسة من نصيب هذا وخمسة من نصيب
هذا لا يخرج وان كانت اربعة من هذا وستة من
نصيب ذلك يرجع الثاني على الاول بذراع اه ولقد سر
هنا فوجع في الامر وفي القصة ولا يصلح
ان كل نصيب وقعت ما خشيتم التماسه واختيارها ان
كانت تسمى لولا ان هذا لا يوافق طلب من الفاضل
كالقصة في دار وارضى واحد فاذني وخرس احدهما
ثم استحق احدهما نصيبه يرجع بقية البناء والخرس
على الاول انه يرجع لولا ان كل واحد من نصيب في هذه القصة
التي تخلفها على من ملك صاحبه حتى ينظر في ارتفاع
صاحبه عليه فكان كل واحد من نصيب في هذه القصة
لا يحاسبه من النصيب الذي لا يستحق وانما يستحق من
المتنازعة وان كانت خمسة لا يصح الا من القصة لا يحاسب
المتنازعة يرجع بقية البناء على استحقاقه لانه غير منظر
في هذه القصة لا يحاسبه لانه حقه يحس بقية كل
خمس على حدة بل تقويت منفعة وهذه مسألة تحفة
والد

نصار



فصار كل واحد من وارث حصة مما حصة لانه ضمن له
سلاية نصيبه فاذا اقتسم دارا وارثا لنصيبه وبني كل
واحد منها في نصيبه ثم استحققت الدار يرجع خراجها
على الاخر بقية البناء وان كانت داران وارثان اختلف كل واحد
دارا من نصيبه استحققت الدار في داره استحققت الدار
بقية البناء قبل خراجها انما حصة يرجع وعندهم لا يرجع
فيما هو في نصيبه جميعا وهو نصيب كل واحد من نصيب
واحد نصيبا حارثيا فوطى احدها الحارثية التي احدها
فولدت له ثم استحققت وحسن فية الولد يرجع على صاحبه
بنصيب فية الولد وهذا قول في حصة يرجع لان تسمية
لدار عند الاخر في الرقيق فيكون هذا نصيبا حارثيا
على اختياره ما عند بني يوسف ومحمد فية الحارثية
على الرقيق فلا يفتق مولى للفرد لا يرجع على صاحبه
شبه من قيمة الولد وليكون له نصيب الحارثية في يد
نصيبه في المسسوط واذا كانت دار واحدة وارثين بنصيب
بني ويرثون فاقسموا نصيبا وبين احدهم في نصيبه
ثم استحققت ونصيب بناء ورنه القصة لا يرجع على كل
بقية البناء الذي في نصيبه كتاب القصة وهو حق
على ما اذا قسم الدار على حدة كما لا خلاف في حدة فتكون
هذه قسمة يوجبها الكسور في نصيب كل واحد من نصيب
على نصيبه بنصيب فية البناء وهو حق على نصيبه
اقتساما واختار احدهم الدار والاخر نصيبه فتكون نصيبه
القصة لا يوجبها الكسور واذا كانت الدارين قوم نصيب
الفاضل بينهم وجمع نصيب كل واحد منهم في داره على حدة
واجبرهم على ذلك وبين احدهم في الدار التي صارت بناءا

١٨١
٢٧١

دين اخرج له سلطان لا يرجع فاما اذا شرع او سكت فالقيمة
مردودة ثوما ذلك الورثة اذا اقتسموا التركة فظهر وارث
اخر وموصي له فالتك والربع فالفا هي ينقص القيمة
فذلك اذا كانت القيمة بغير نصف الفاضل فاما اذا كانت
بقضا فاضل فظهر وارثا اخر فالوارث لا ينقص القيمة
لوعزل القاضى نصيبها واما الموصي له فقلما يختلف
فيه المباح قاله بمصنفه لا ينقص القيمة واليه
اشار محمد ج وهو الاصل في المحيط ولو تبرع انسان
بقضا دين الميت لا يكون المذبح حق فنقص القيمة
كذلك في الذخيرة وفي الوجيز ايراد القيمة التركة وفيها دين
فالحنلة فيها ان ينقص جني بدين الفرض بشرط بطلان
الميت وان لم يكن الغنائم بشرط بطلان الميت لا تنقص
القيمة لانه اذا كان بشرط بطلان الميت كانت حوالة
فمنعقل الدين الشئ وتحملوا الشئ عن الدين ولو
قضى الدين بمضى الورثة فله الرجوع على الماتق بشرط
او بشرط الا ان يتبرع لاد كل واحد من الورثة وطالب
حتى لو قدمه الذبح الى الميت القاضى فمضى عليه جميع
الدين محمد ج على الفضل يكون مشترعا الا ان قصد زوال
الشرع باق بشرط ان لا يرجع عليه كذا في محيط الرضى
ميراث دين فمضى لم يكن هناك دين ولا وصية فمات
بعض الورثة وطالب الميت الثاني دينه وارثه بوصية
او كان له وارث غائب او وصيه فاقسم الورثة ميراث
الميت بغير نصيبه كان لغوا الميت الثاني ان يطلعت له
القبض لم يكن له صاحب الوصية والوارث الغائب والغير
لذا في التفرخانية وان افترخ الورثة بدين على الميت ومحمد

الباقون

الباقون قسمت التركة بينهم ويوم الميراث بقضا كل الدين من
لصيقه عندها اذا كان نصيبه يني بكل الدين لئلا ياتي
وليوان وارثا ادعى لابت له نصيب ورثة نصيبه بالثلث ويترفع
وقد قسم الدار في ان هذه القيمة لا تنطحق حق ابنته
في الوصية لان الاب ليس له ان يطلب وصية ابنته ولا
ان يطل القيمة لان القيمة بنت ومن سقى في نقص
ما تم به فصل سميه واقدامه على القيمة اعتراقت منه
بان لا وصية لابنه بخلاف الاب والابن اذ لم يكن يطلب
حقه ويرث القيمة لئلا في الظاهرية دار بين قسما
على قدر ميراثهم من ابيهم بخلاف ميراثهم ان اخاه
من ابيه وامه قد ورث اياه معهم وان قد مات بعد ابيه
فوريه هو وارث ميراثه منه وقال انما قسم في ميراث
من ابي لم يستحق في القيمة انه لا حق له معهم فيما مات
المعنى ويرث ميراثه على ذلك لم تقبل ولم تنقص القيمة
وان كان التبرع والقيمة انه لا حق له معهم فيما مات
المعنى فمضى ميراثه وميراثه من قولهم لم يكن ميراثه
للاشكال وبما ان النسبة في الفضل في الجواب وكذلك
اذا قام السيرة انه اشترطها من ابيه في حياته وان
وهي بالوصية منها وانها كانت لاد بوريث ميراثه لم تقبل
بينت كذا في المسوق ولو قسم الورثة الدين فيما
بينهم فان كان الدين للميت فاقسمه في الدين والعين جنة
كان شرط ان الدين الذي على فلان كمالا لورثه مع هذا
العين والدين التي على فلان لا خير لوارث الا مع هذه
العين وهذه القيمة ما طلعت بالدين ولم يجمعها والى
اقتضى الاعيان ثم اقتسموا الدين بغير القيمة الاعيان صحاح

هنا كذلك لان التراضي بما يحصل من افعاله
اقسام متساوية اذ كل قسم قلبي فلو قال ان كل قسم
وله طين غيبي فافضل في القيمة ربعه وعدها عن
قوله بطلت كذا وكذا من امرين احدهما التكريم للصورتين
وان كان طاهر البطلان يستلزم عدم احتياج احد القسمين
الخصم من ان الامر بخلافه ويسمع دعواه ذلك ان
ما اذا رجع القبة الفا حشش اطلته فشمع ما اذا بقي بعد
القسم او لم يبق واذا فلت القبة وطلت يوم الثاني
بروزها بعد اذ وقعة السبا في القيمة الثانية في نصيب
شخص كذا صرح به في الترخاينة نقلت هذا التخيير فاره
المصلح على ان لا يرد المذموم للقبة بالاستسقاء وانه لا
تسمع دعوى الفاطر ولا تسمع دعوى القبة للتناقص
بما اقره في الاستسقاء لم يدعوه الفاطر والقبة الا اذا قام
بينة وبر قد تم انما يستقيم فيه بها واجاب عن التناقض
ودعوه في الدور وقد ذكر ذلك في المسوغ عن الثانية حيث
قال غيا وما ترضى به القيمة الفاطر فاذا ادعى احد
الطرفي الفاطر في القيمة لا تما داقيمة يحجج دعواه
ولا يعاد من شئ من ذلك ولا صاحبته ولا كيلة ولا
وزيد الا بانه لا طاهر وقوع القيمة على وجه
المعادلة فلا تنقض القيمة الا اذا قام البينة على
ذلك وان لم تكن له بينة فطلب استخلاص القبة فانه
يستحق ارجاء المكلول ام الا اذا ادعى القبة قسمه وقوله
فيما مر في الثانية قال فيها بعد ما قد قضا من عبارته
القلم في القيمة على وجه احد ما ان يقول حتى وان قص
وقد اخذت الرب او الفلك وقال لا يخلو جفتك التذات وقد

هنا

ولا تنقب البينة في القيمة فان كانت القيمة بعضها القاصي
طلت القيمة اتفقا لان تصرف القاصي مقيد بالعدد
ولم يوحى العدل وحيث انتزعت العدل بطا التصرف وله وفيه
القيمة فالتراضي يتطل القيمة البينة في الاصل لان شرط
جوازها المعادلة هو وجود المعادلة فوجب بطلانها وهو
الاصح كما في الكافي وفيه لا يلتفت الى قوله من يدعي
الدين لا بد دعوى القبة ولا معتمديه في البيع فكذا في
القسمه لوجود التراضي وفي كتاب القيا حتى من شرح
الطحاوي اذا ادعى الفاطر في التفرع وكان قيمة القبة
واكثر فوضعه بان في هذا لا يستلزم اليه لانه يدعي الدين
والغيره بالتفرع لا يتطل القيمة كما سبق في قوله وقد
هذا اذا كانت قيمة الرضا والا فلو في التفرع حقا فنفذ
لان لم يبرهن بذلك وفي التنا وفيه الصغرى ان ادعى الغني
الفاطر وكانت القيمة ناقصة لا انا لتراضي تسمع بينه
خالاتها في وانه كانت تراضي الخصم لا يتصل القاصي
لذلك في الكتاب وحكي عن الفقيه اني جعفر انه كانت
يقول ان قبل تسمع فله وجه مطال في الغني في البيع وان
في الاستسقاء فله وجه اعم كما في بيع وحكي عن الفضل
انه كان يقول في بيع كما اذا كانت في الاصل في بيع
الاصح لئلا يرد في بيع الحاضر في الثانية وقال الامام
اليوناني محمد بن الفضل في بيعه دعواه في الغني ولما لا يتطل
القيمة في ذلك كانت القيمة بمقتضى القاصي وهو اصح
خلافا لصلح الملاصة وانها لا تنقص اذا وقعت
بالرضا كما سبق في الحويث ولين سلما ما كما سبق في ما اختار
بعض المتأخرين من ان اذا حصل في بيعه في بيعه

ثلاثة خارجة وخيار رشيدي وخيار رعيبي فثلاثة
 الاجناس الثلاثة تنبت الخيارات اجمع وفي ثمة ذوات
 الامن الكليلات والموزونات ينبت خيار الرعيبي دون
 خيار الشريط والروية وفي ثمة غير المنليات كالثياب
 مع نوع واحد والبقرة الغنم ينبت خيار الرعيبي وصيل
 ينبت خيار الشريط والروية على رواية سليمان ينبت
 وهو الصمد عليه الفتح والافاضة في ثمة رعيبي
 في الكتاب الخطة والشمع وكلها كالكلاب والكلاب
 وانبت في ثمة خيار الروية قال شيخنا اربعمائة الخطة
 والشمع جميعا والكلبي والموزون جميعا احدى هاهنا
 الانواع حتى يكون المتسوم اجناسا فتكون ثمة لا يربها
 لكم بل ينزل فيها في ثمة خيار الروية وان ارد
 بذلك الخطة على الانواع فهو محمول على اذالك انت
 صفتها مختلفة فان كان السمع غلبة والشمع خولا
 والشمع خولا والشمع بيضا وفتحها الملك حتى تكون ثمة
 واقعة على وجه لا يوجد الكاهن كانت صفتا واحدة
 الا انها اصحاب احدى هاهنا على الصديق واصحاب الاخر
 هي استغلبا وهذا المكتوب في التبريد الذهب والفضة
 وان كان الذهب والفضة والفضة والفضة والفضة
 المرموز على كل ذلك السلاج والشمع والشمع كذا
 في الخط وان كان الفاعل من جليلين كلين في ثمة
 فاقسمها على ان اخضعها لثمة ولا خلاف في ثمة الاخر
 وفي رواية احدى هاهنا كاهن وروية الاخر الفضة خيار
 على الكاهن ولا خلاف في ثمة في ذلك الا ان يكون ثمة
 التبريد كمال انواعه في ثمة رعيبي رعيبي رعيبي رعيبي

ثلاثة

اخذه وفي هذا يخالفان ويتراد ان القصة ومنها تكون
 المخصوصة في القبض على احدى هاهنا انقص حتى وقال الاخر
 بل قضت فانها يخالفان ويتراد ان القصة ايضا لان
 انقص لم ينسب بالقبض ولولا خلتها في القصة يخالفان
 ومنها ان تكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول
 احدى هاهنا اخذت انت يا فلان ثمة حتى اوقعت
 الزيادة غصبا بعد ما قصصه ويقول الاخر غصبت
 حتى وما اخذت الزيادة كان القول قول الاخذ والمثمة
 بينة صاحب ولا يخالفان ولا يتراد ان القصة ومنها
 ان تكون المنازعة بينهما بعد ما اشهد كل واحد منهما
 على القبض واستغلبا في قصة التام ثم يفرغوا احدهما
 حتى لا يترك في يدك وحقتك الذي في يدك او يقول شيخنا
 ولكن اخذت انا بعض حتى يكون القبض لا يسمع دعواه
 ولا خصوصية بعد ما اشهد على القبض ولا يستغلبا
 ومنها ان تكون المنازعة بينهما في القبض لا يقبل
 في ثمة التبريد فومته وينزل الاخر في هذا الوجه لا يقبل
 قوله ولا يسمع دعواه لانه في الاصل وقال الفقيه
 ابو بكر بن محمد ان التنازل يثبت في ثمة وقال في ثمة
 وان كان التبريد يوجب سماع دعواه وقال الفقيه ابو جعفر
 يسمع دعواه اهو وقد ينفذ على ثمة مسأيل الفلكط
 مستوفاة تحت قولنا اننا نعلم على حد من احدى هاهنا
 لنا وقع في يد صاحبه غلظا ولا يترك سماعا ثمة
 في ثمة القصة ولا يخالفان القصة على ثلاثة انواع
 في ثمة لا يثبت الا في ثمة الاحسان الخلقية ونسبة
 يجرى في غير المنليات كالثياب من نوع واحد والخيار

وقد يركب على واحد منهما ظلا من الدار وظلا من البيت والخاص به
ولم يركب على غيره فلا يملكهما وكذلك اذا اقتسما بيتا او دارا
فاصاب احدهما الشئ كله ولا يملكه غيره من غير واحد منهما الذي
اصابه ولا راب جويله ولا يملكه ولا يملكه ولكن رابا لهما
من خارجهما خارجا عن حد منهما كمنه وبنو ربة الظاهر وقال
رواية العامة من ذلك في النكاح الطولية منه طارعا وقوب
كروية المحرم في سقراط النكاح الطولية منه طارعا وقوب
قالوا في طوله ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
رواية العامة من ذلك في النكاح الطولية منه طارعا وقوب
لا يستحق خبير او ربة وهذا لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
المحرم من اذ يستحق ربة فلا يملكه في اي موضع من البيت
يطلق ما يطلع هذا النكاح الطولية منه طارعا وقوب
في نوع القسمة حسما ومن وجه من الفرع عينا في شريك
من قسمة فانه كان قسما القسمة في جميع نصيبه وكان
القسوم شيا واحدا او شيئا مختلفا كما في النكاح وان كان
بعدة قسمة فان كان القسوم شيئا واحدا حقيقة كالدار
الواحدة او شيئا كالدار والموتون لم يجمع نصيبه وليس
له ان يرد البعض دون البعض كما في النكاح من وان كان
المعيب شيئا مختلفا كالدار يرد المعيب خاصة في
في البيع الحضر من يطلع به خيا المعيب في البيع الحضر
كما في النكاح والقسمة وان استحق طولا يرد بوجه واحد
بما عينا ربة استحقا وان اذ او على سكر الدار
بعضها مثل ان يملكها بالدار ربة ما لم يمسك استحقا
اجف واذا او لم يملك ربة الدار ربة او ارم على طوله
بعد علم المعيب لا يرد لها قسما واستحقاقا وان

في خيل النسل اذا سكر الدار في مدة الحيا ولو ارم على السكني
ذكر محرم في كتاب البيع اذا سكر المشتري الدار
فرد على ربة سقراط خيل او ربة يملكها من مال النكاح
تسليم ربة ما اذا ارم على السكني فيعدها من النكاح بين
ان السكني وبين الدار عليه فوسا القسمة يرد بينهما
ايهما في النكاح وقبول خيل النكاح يطل بان السكني
ولا يطل بطله عليه ولا يرد بينهما ومن قال خيل السكني
في القسمة لا يطل الا ما سقراط السكني واداره النكاح
واذا ارم على ما بالقسمة من الدار ولا يعلمه المعيب
ولا يملكه عليه بذلك المعيب فان قبله بغير رضا
فان فليس له ان ينقض القسمة والسنة في ذلك
والباعين سواء في البسوط فان كان المشتري قد
صدر شيئا من الدار قبل ان يعلمه بالمعيب لم يكن له ان
يرد ما و يرد جمع ينقض ان المعيب كان في البيع الحضر
قال وليس للسكني ان يرجع ينقض ان ذلك علي
من فاسية ذكر في النكاح طلبة من غير طر خلاف
فرد من النكاح قال ما ذكرها هنا قول في حثينة رج
وحدوه واقام على قول في غير رجوع ينقض ان
المعيب على نصيبه ومن النكاح من قال ما ذكر في
كتاب القسمة قول الكل والصلح ان المسألة الخلاف
كما في النكاح وان هذا النكاح الذي صدر منه شئ
ولم يملكه من يملكه عليه عينا رجوع ينقض المعيب في
انها نكاح في الدار عينا نصيب القسمة ورجوع
بمعينه مودع في النكاح في النكاح في النكاح
هيت يشترط في ربة النكاح في النكاح في النكاح

تعلق بحالة الترتيب يتعلق بعينها وصورتها مع انه يحتمل
 ان يكون غير ما وقعت عليه القضية فستبقى الدين
 عند حال الترتيب على حاله العلم ان الاستعارة والاستدلال
 والاستنباط لا يثبتون الا بالضرورة وما اشهره من الاجارة
 وغيره لا يستلزمها ولا يقتضيها من دعوى سماع
 الملك ومن رتبها قدم ملكه واستاجر مال واستوهب
 اوقافا سم او رتبها فقبل له منه دارينيات مات وتزوج
 ميراثا فاقامها المستاجر وقال ملكته لعل يداين
 المشتاقين وفيه جوارح هذا الجوارح والتمسوا مع فقهاء
 لوقا سم رجلا من ائمة قال هذا كرم ابيك ما في قوله
 ميراثا فاقامها ملكه وقال ما كنت اعلم به انما اعدت
 فتقول دعواه وفي واقعة الفتوى ومن رتبها يقف
 استاجر دارين ومن رتبها الجوارح ملكه لان في شره
 لا يملك ميراثا سم ولا يمنع هذا التمسك فصح انما فيه
 من تعلق قال ابن مستقل ما ليس بصحيح ومن اقص
 لنفسه والاين لا يعلم له به قال في المنزلة وفي المنزلة
 انما ان تعلقا سائر الترتيب لا يثبت له الا ما كان له حصل له
 عند التمسك المعين من الذي كان داخل تحت القضية ايصال
 انه كان في صفة يقبل وان كان مطلقا لا يقال قبل
 الورثة اذا سمع مع الموصي له الملك ثم ادعى بر جوع
 الموصي به لاننا لم نسمع بالجمعي ومما استأجب
 ما لا يثبت الا بالضرورة والظاهر ان قوله قد تم قد
 يثبت فيلزم

تعلق

وما يبطل به خبر الشرط فيلزم المصنف يبطل به والقضية
 ولا يبعد اشتراطها في القضية على نحو ما يهتف الشرط
 في السمع الحق حتى يكون اشتراطه ثلاثة ايام بلا خلاف
 وما نزل على الانبياء يكون على الاول بين في حصة وسماحية
 انما لا يحيط فان وقعت الثلاثة في ادعاء هذا هذا خلافا
 في الثلاث وادعى الا لا حارة فاقول قول مدعي الا حارة
 وان رتبها فالسببية بين مدعي الا حارة المسبب ط ادعى
 احد الكنت سميت المنة وسماحية على دعواه ولو بعد
 القضية لانه لا تتألف من لقاة الذين بالسماحية وفي رواية
 انما حتى كان للموت ان يعضوه وينقلوا بها وتتعلق
 القضية بالصورة ان يصور قاتلها في داره انما لا يثبت
 ومن لا خسر وفي الدعوى شرع بالسببية لكن لقابا لا يثبت
 ان لو كان دعوى باطله لعدم اتيانها فصح فلتكن باطله
 باعتبار انها اذا صحت كان له ان يعضه من القضية وذلك سمي
 في نقص ما في من جهة وطول **ب** انه اذا ثبت الدين
 والبدنة لا يثبت القضية قامة فلا يلزم ذلك وفي
 محط السرخسي اذ ثبت الورثة دارين في مائة مائة
 ثم ادعت بعد القضية ميراثا في رجب وفي وقت بينة
 فنقصت القضية اه ولو ادعى احد التمسك سمى بعد
 القضية عنها باي سم كان اذ انها من المنة ولا يثبت
 الحجة او لو لم يثبت جعله لم يثبت حجة او نحو ذلك لا يثبت
 دعواه للتشاقص والا فلام على القضية اعتبارا بالشرط
 اي لان المدة في صحتها وقعت عليه القضية بصورة وفيها
 فحين قاسم فقد اعترى انه من شره وفي دعوى اختصاصه
 به منا قضية فلا يهتف ودعوى راتبه الدين فله وان

الشجرة باغصانها أي فائتة في الهوى التي هي فيه وحيد
 كان مستحقة والغضا والرضا ليس له أن يأنس به فربما كان
 لو ماتت تلك الشجرة هلك له أن ينصب مكانها ما تقوم
 أغصانها اغصان الأولى محل على جبل رحمتي اختار ونجى
 جامع الفصولي وقويت شجرة في الصديق أحد الشفا من
 أغصانها متخيلة إلى نصيب الأخر بعد صاحبها على
 فطه الاغصان في رواية عن محمد بن يونس عنه يترك
 كذلك في كتاب الصلوة خرج من تحت خطته إلى خارج
 فلما يتركها تغرق في صوته قالوا هذا علمي ورحمتي فلو
 أمكن لغريبه شد الشجب على الخلة أو تغرق بعد
 يشد بعضهما فله أن يأخذ من الخلة بالشد لا بالقطوع فيها
 أمكن التفرع بشد وأما لا يمكن تغريبه إلا بتقطعه فالأولى
 أن يشد ذنبا فيقطوع بنغمه أو يذنب له به ولو لم
 يفر إلى القفا ضيقه على الخطوع هو بني أحد هادي أحد
 الشريفي يغير ذنب الأخرى عن شريك بيدهما قال الشيخ
 حيدر بن صوفي يضاف في الاختلاف إلى هوى بالمتبادر
 ينفذ منتهى حسنة والمعبر لا يرجع متى شأنا إذا
 بنى الشريك في الشريك يأنس به شريك الشريك يجمع حسنة
 عليه بلا شبهة أو فطرب شريكه يجمع حسنة
 المعنى الشريك يغيره لأنه لا يفرع يقطوع حتى الباق في
 الكل ولو لم لا يقطوع في القدر الذي يغيره فكله في أنت
 القسم فأولى حسنة في أن وقع السنا في نصيب الباقي
 فيها ولعمرت ولا يفرع يغيره نصيب الباقي يفرع
 نصيب الأخرى يغيره في نصيب الباقي يفرع
 عن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين

ان يقول عليها والله تعاك اعلم ان قلت وقد قال
 النبي في حاشيته على الاشياء قوله القصة القاسية
 لا تغتد الملك بالقصص هكذا فيها ريبا من السخ
 والظاهر ان المؤلف ظن ان الباطل والغا سد فيها
 على حد سوا والمنقول ان الباطل غير الغا سد ربه
 واذا علمت هذا فاعلم انه لما فرغ من بيان قصته
 الاعيان شئ على بيان احكام قصته الاخرى وحيث
 المبالغة وخرجت من قصة الاعيان كونها فرعاً والمبالغة
 مغالطة من السيرة وهي الحالة الظاهرة للشيء وقد
 تبدل الهمزة والقاف وتحققته كما في العناية ان كل من
 يرضى بهيمة واحدة ويختار صلوات الشريك الثاني
 ينتفع بالعين على سيرة التي تنتفع عليها الشريك الاول
 وفيه في الغنا هي عبارة عن قصة المنافع المشتركة
 التي يمكن الانتفاع بها مع بقا عينها وهي جائزة استحقاق
 والتمسك باباها لانها صالحة بالمنفعة جسمها الى كل
 واحد من الشريكين في نوبته ينتفع بذلك
 هو صانع الانتفاع الشريك بملكه في نوبته كلفات
 القياس بقوله تعالى ايا شرب ولم يشرب يعلم معلوم
 وهو ايا بهيمة وليحياته اليه اذا يتعد الاجتماع
 على الانتفاع بالعين الواحدة فكأن المبالغة جموع
 المضاف في زمان واحدة لقصة جمع النصب الشائع
 في مكان مقيد في المبالغة في المبالغة محقق القصة
 في الاعيان ولو لم تجز المبالغة لادى في تعطل الاعيان
 التي لا يمكن شتمها وان قد يفتح لان الاعيان خلقت
 للانتفاع بها وهو ساقية فيكون ضرر في قصة الاعيان

الا ان القصة قوية منه في استحسان المنفعة لانه جمع المنافع
 في زمان واحد والتمسك في جمع على التناقض ولكون القصة
 اقوى لو طلب احد الشريكين القصة والاخذ بالمبالغة
 في قسم الغاضي لانه البعق في التحصيل وقد ورد في السنة
 ما يغنيك جوار المبالغة وذلك ما روته انه صلى الله
 عليه وسلم اعطى للاشعرين ستمائة ابل في غزوة
 تبوك وكالوا جماعة وافرة فكانوا يشربون الكرم
 وكذلك ما روته ان الرجل اذا خطب تلك المرة بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلم انه ليس له
 صدق الا ان الله قتال رسول الله عليه وسلم ما تضمنه
 ما شاركه ان لبسته كبره عليها شئ منه وان لبسته له
 ليس عليك منه شئ اي بطريق المبالغة فقال رسول
 نبياني في سكتي دار واحدة سلكي هذا مضى واذا مضى
 كان يملك اجدها في السوء ولا خفي السوء وهذا في
 معدنها وهذا في مؤخرها ويسكن صلاتها في شربها
 اي الاحكام في شربها فانها ان التراب يوضع بانها
 والزم ان ايا في الاول فلان القصة على هذا الوجه جائزة
 فكل المبالغة والتمسك في وقت واحد هذا الوجه في انفس
 الامانة لانه لو كان ما ذكرنا صحتها لا يجوز في النصب
 الواحد بهيمة الربا وقيل هو من صف وجه عارية من
 وجهه وانما قيل ذلك خيبة الربا وكذا التقوي في كل
 لان كل واحد منهما يترك ما له من المنفعة فيما اخذ صاحبه
 بمعنى وهو لا ينتفع بنصيب صاحبه فليس يتصور
 ان يكون اقل الكل وعارية في النقص والعارية انقص
 غير لازمة والمبالغة لازمة وقيل هو في وجهه فبادر

هذا

من وجه لقسمه الاعيان والوجه انها موزعة من كل وجه في
 المايات في المكان ولست لا يتوسط فيها التوقيت وحاجز كل منهم
 ان يستغل ما احصاه بالمايات على الظاهر شرط ذلك ان
 في العقد لم يشترط الحدود المنافع على ملكه وكذلك العاقر
 والاجارة واما المايات في الزمان فمما ازنه وجه
 ويجعل المستحق نصيب شرعيه وان صارت من
 وحده وانما قلنا ذلك لان معنى الاثر يتحقق في المايات
 في الملك دون الزمان قال الرمي ولوقت حافي تعيين
 المدة مثلا بان قال احدها سنة بسنة ولا خشم من شهر
 المارة والظاهر نفوذ سنة للقاضي ولا يقاوم بالمرها بالانفاق
 كالخلاف من حيث المكان والزمان لان مع كل وجهها في
 بخلافه هنا وان قيل يقدم الاقل حيث لا خشم بالاختلاف
 لانه استحوذ الحق فله وجدته ملها وانها ان
 دارين على ان يستلكن كل واحد منهما دارا جزير جبر القاني
 عليه وهذا عندنا ظاهر لان الدارين عندهما دار واحد
 حتى يجزى الجبر على قسمتها وكذا عندنا لان المنافع فيها لا تتنازع
 فيجوز وجوبها لا زمنها وتعينها في الزمان لانها لا تنافس
 بخلاف القيمة لان التنافس في علمها فانها حتى فالتحتم
 بالاختلاف في المختلفة فصارت مبادلة وقيل عنده يجوز
 بالتراضي ولا يجبر على القيمة وعندنا لا يجوز
 الزمان يوقف اصلا بالاجبر ولا بالتراضي لا يصير بين
 المتنازع بالتنازع من جنس بنسبه وذلك لا يجوز
 على ما سري الاجازة بخلاف قسمه في قسمها حيث يجوز
 بالتراضي لان بيع احدها بالآخر جائز وفي الظاهر
 ان قوله لتقولها وانها يثاب في خدمة عبد واحد بخلاف

هذا يوما ويجده ذلك الاخر من مالكيه يوما جازا لا متعينة
 فيه لتعقد الزمان في المكان والسبب الصغر للمبدل
 اختلافها في الزمان من حيث الزمان والمكان في محل احتكامها
 يا مرمها المتعاضد لا لا تنافي لان الزمان في المكان احد
 لا يستغنى بها في زمان الانتفاع وليس فيه تقديم احد
 على الاخر فكل ان اعد وفي الزمان اكمال لكل واحد
 يتحقق بنوعيته في جميع الزمان فكل ان اكمل فلما اختلفت
 الهيئة فلا بد من الاتفاق فان اختلفت من حيث الزمان
 يوقع في البدلية تطبعا فلو كانا ونعيا للثمة عن نفسه
 وينظر في قدر المدة وانها يثاب في خدمة عديدين من شترين
 بينها علم ان يخدم هذا السيد وهذا السيد وهذا العبد
 الاخر فيجوز ان يخدمها عندنا فظاهرا لان قسمه الرقيق جائز
 عندنا فكذا المنفعة واما عندنا في حنفية فرب عنه
 انه لا يجوز الا بالتراض لان قسمه الرقيق لا يجوز فيه
 الجبر عنده فكذا المنفعة والاصح ان القاضي يملك بيعها
 جبر يطلب احدها لان المنافع من حيث الخدمة قل
 ما تنافوت بخلاف اعيان الرقيق فانها تنافوت
 تنافوت حشا على ما بينا وفي التنافوت ولو كانت
 في عديدين استعملها ثبات احدها والبق انقضت المايات
 ولو استخدم الشهر كله الاثلاثة ايام نقصت على اخر شهر
 ثلاثة ايام ولو ابق احدها الشهر كله استخدم الاخر فلا
 ضمان ولا حرج وعطى احد الفاديين في خدمة من شرط
 له خدمته لم يضمن كالزهد بيت سكتي من شرط له ولا
 لو تراضا فيه فزلق خذوصه او وضع فيه شيئا ففتر
 فيه انسان ولو يربى بنا او حفير فيه ضمن بقدر ما يملك

هذا السيد لا يبيع زوجه

صاحبه حتى انه لو تمكك الثلث ضمن الثلث وعندنا يضمن
الذئف لكل حال وقيل هذا غلط والبيان قال سمسر لائمة
فان كان ما يقولون حقا يجب ان يكون في سمسر هذا
اذاني فيه ثمان ففطب به انسان لا يضمن كالموضع
فيه شئ قال والرواية هنا خلافا قطعاً والرواية هنا
تكون رواية في فضل الاجازة انه يضمن هو في الرواية
لا يجوز التبرؤ على الروب عند الجبينة وعندنا يجوز
اعتبار بصفة الاعيان ولا يضمنه ان الاستعمال يتفاوت
بتفاوت الراس فانهم يني حازق وحرف والرواية يوفي
الروب في دابة واحدة على هذا الخلاف لما قلنا بخلاف
العند والتسدين لانه يخدم باختبار ولا يجمل الزيادة
على طاقته والرواية تحملها وتجاها في غلته دار واحدة
بان ياخذها احد هاهنا يستعملها والاخرهه بعده
فانه يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير
في العقار ولو زادت غلته الدار في نوبة احد ههنا غلته
الغلة في نوبة الاخرى حتى ان في رواية تحققت السمعة
بخلاف قالوا ان التبرؤ في المثل ففانما يستغل احد ههنا
في نوبة زبانه لان التبرؤ في المثل ففانما يستغل احد ههنا
فرواية المهادلة فيها وبالتعاقيب في الغلة لا يضمن فون
المهادلة في المهادلة فان التبرؤ في نوبة دارين كالمثل اك
في السهل عند المعتد وتجاها في غلته دارين كالمثل اك
على ان ياخذها غلته هذه وههنا غلته هذه ولو فضلت
غلة احد ههنا لا يضمنه لان معنى الافراد في المهادلة
لا تجوز زيادة الاستيفاء فان كل واحدة منها يضمن كالمثل
في الوقت الذي يصل اليها صاحبه وفي الدار واحدة يتعاقب

الوصول فاعتبر فرضا كانه فرضه نصيبه من غلة هذا
الشهر على ان يستوفي من نصيبه فالشهر الثاني ويجعل
كل واحد منهما وكل واحد صاحبه في ايجار نصيب صاحبه
فان استوفى قدر القرض كان الثاني مشتركا بينهما صح
التما في هذه الوجوه الستة المذكورة فتمت استحقاق
والافاق في كل قدمنا انه باي جوارها ياة وطلعت
وقدروا وحده الاستحقاق اتفاقا بين الامام وصاحبه
كما شرحتها ذلك ولا يحسن ان القاضي يراها في بينها ان
بين الشهرين جبر بطلان احدهما في احد الشريكين وان
الي الاخر في المساب الستة وانما ذكر الاصل لان بعض
النسرة لا يحجب بل يجوز بالتراضي وقدروا ولا تبطل
المسا ياة بموت احدها ولا بموتها جميعا لانها لو بطلت
لاستأنفها الحكم ولا فائدة في الاستحقاق زبني والظاهر
انه لا فرق بين ان تكون المساب ياة وقعت بالتراضي او
بقضاء القاضي ولو طلب احدهما القسمة فيما يقبل ان
يقسم بطلت المساب ياة قال في رخصة ولكل واحد منهما
نقص المساب ياة بعدد رغبته فيقال شيخ الاسلام هذا
هذا هو ظاهر الفرية وانما يكون في الاستحقاق احصاء
المسا ياة بتراضيها اما اذا حصلت في الحكم ليس لاحدهما
ان ينفق في حاله يصطلي على الدفيس هذا اذا قال الربيع
نفسى او قسمته اما لو اراد دعو المساب ياة فانه لا يرد
قال القسمة في انما حصلت بشرطها في وقتها لا يحتاج
الواعادة ما لم يكن ثانيا وانما يحتاج الى ما هو عدل من هذه
القسمة وهي القسمة بقضاء القاضي وليس لوجده من
ان يحكم في منزله بنا او ينفقه او ينفقه با با وحصل جواز نقض

اذ لم يوجها احدها والمدة باقية قال في شترخانه اذ اسر
تمص مدة الاجارة فليس للاخر يقف اليها ياة صيانة الحق
المستأجرها ولو بقى على ان يقف على عهده من ترك بعد
المبايعة تكون على من يخدمه جاز استحقاق لان العادة
حرت بالخدمة في طعام المالك فلا يقضي بالمال الى
النزع ونظيره استحقاق انظر طعامها وكسوتها لان
المالك فيها لا تقضي الا انما علة لحياته العادة بالمساومة
لاجل الولد وانما يستحق عن الطعام فالقبول وجوبه
عليها وفي الاستحقاق يجب عليها كل واحد طعام الكاد
الذي شترانه في المبايعة في السندية بخلاف التسوية في
المالك فانه لا يباح فيها عادة وظاهرها انما التقف
ان كل عهده سوتة على من هو عهده لا يجوز فيه تفصيل
ان لم يبيننا مقدار ما يقبل وما لا يجوز فيها سوا الاستحقاق
واما اذ يبيننا ما معلوما لا يجوز فيها سوا وجوب رشتنا
اما الطقات فحمايل اشتراط على من يخدم وان لم يبين
مقدار استحقاقها في الهندية وما زاد من الغلة
في نوبة احدثها احد التنازل في الدار واحدة من
بينها بخلاف ما اذا كان التنازل على من لا يخدمه
احدها في نوبته زيادة لان التعدي فيهما وقع عليه
النبا يؤخرها صل وهو المالك في فلا يفرز في الاستقلال
هذا لانه لا من الغلة في الدارين كما قد مناه فيهما
وفي الدار واحدة لا يستقل كل واحد منهما جازنا من
الشارع فيهما واحد كان استقلال الدارين فليحرم
رجعتي وهو المالك في عهده من ترك ودار شترانه بين
تخصيص على المالك في الخدمة اية على ان يكون احد

الشركيين والدار وعلى ان يستخدم الاخر للسندية في المبايعة
في التخصيص لا يولي وعلى الغلة ما طلة عند
خلافها وادخيرة وانما يجوز المبايعة في كل محتلة في المنفعة
تسلي المالك في المراضين والمعام ودار في الاختار
ملستي وعمامة فيما عهده عليه ولو لم يبايعة في غلة
عده من ترك ما كان باخذ هذه غلته في شهره فقدر
شترانه في لا يصح بالاجماع لان النصيبين يتعاقبان
في الاستغفار الظاهر التغير في الحيوان فييقوت التعادل
بخلاف التنازل في استقلال دار واحدة حين يجوز في
ظواهر الولد لان الظاهر عدم التغير في التعاقب في شترانه
او انها في غلة عهده في لا يصح عند الامام وعندها
يجوز لان العادة يمكن بينها لا تخارقها وانما يجوز
فسمه رقتها عندها في الما فمها ارجا فصار كالدارين
بخلاف التنازل في غلة عهده واحد حيث لا يجوز لانه لا
يتاخر في الما في يتغير تغيره بل هو الظاهر في الاستقلال
لان العادة حرت بالاستغفار فيه فيتغير من التعبد
بخلاف التنازل في خدمة عهده حيث يجوز بالاجماع
ما ذكرنا لان التعبد يجوز فيها التنازل في فلا يلحقه
تعب كما يلحقه في الاستقلال فلا يفسر ولا يصفى ربح
ان التنازل في الخدمة يجوز للضرورة لعدم إمكان قسمتها
ولا ضرورة في الغلة لانه يمكن قسمتها لان الغلة عين
مال ولا يتغير بالاستقلال كما ذكرنا في الصل واحد يحصل
التنازل بخلاف الدارين لان الظاهر عدم التغير في
المعارف لانه التنازل في الاستقلال يمتنع على اختلاف
الزمان بان وقع متعاقبا في عقد واحد فلا يمتنع عند

اختلاف المحل اولى اوترباينا في غلبة بغل اول ربنا يتا في غلبة
بغله ما لا اول فتتق على عظم جوار واما الثاني فلا يجوز
عندنا واما عندنا فهو غيرنا واربنا في ربوب بغل واحد
مشترك بينهما واربنا في ربوب بغل غيرنا فليجوز في ذلك
عنده خلافا لاجل اوترباينا في غلبة صفته بينهما واربنا
في ربوب غلبة فانه لا يجوز في كل من التمتع وبين الغنم
الاربعا ان اتفقا لانها على ما قد تروى عن القسمة
عند حصصها فلا حاجة الى ارباين لان التباين في المناقمة
صريح في ان التمتع فيتعذر قسمتها بخلاف لبن الادمية
حيث يجوز المداينة فيه حتى لو كانت حارثان من شتر
بغلي فليس فيها بان ترضع احدهما ولما احدثها الاخر
ولما احدثت لبن الادمية لا يجمع له في حكم المناقمة
والباقي اليها يتم تقسيم وكما في غلبة رجا لان
تواضعها في بقرة على ان يكون عند كل واحد منها خمسة
عشر يوما يتحلب لبنها كان باطلا ولا يجعل فضل اللبن لاحد
وان جعله صاحب حلان هذه الصفة المشاء فيما يقسم
الا ان يكون صاحب الفضل سائرنا الفصل في احوال
صاحب حلان هذا يكون اربعا في الضمان فيجوز اما حال
قيام الفضل فيكون خمسة عشر يوما يتحلبوا بها
وكذا ذلك باطل وفي الكفاية في غلبتين وان تقسم
ان باخذ كل واحد منها قطا فيبقوا بها ويستغوا بالباقي
لم يجز لا يصح التباين في المسابيل القمار وجملة الامر
ان من ارباين في ربح عشرة من الباقى استخذم عبد
واحد جازيا لا ينفق في كونه ولا يستخذم القديس على
الصحة وكذا التباين في استغلال عبد واحد لا يجوز باطلاق

وفي العبدية على اختلاف والنهاية في سلكي دار واحدة ويجوز
والاظهر انه يجوز باطلاق ولا ينفق في دار واحدة في سلكي
دارين وفي غلبتهما خلافا ولا يظهر انه يجوز باطلاق
وربما يغفل ويغفل على اختلاف ولا يجوز في استغلال
بغل واحد باطلاق وفي بغل على اختلاف ولا يجوز
في غلبة التمتع ولبن الغنم باطلاق وحيلة الغنم وكذا
من الاعيان التي لا تجوز فيها المداينة ومنها عدة الحمام كالمداينة
والماشى وخوصها فتسببه لانه ما يغفل عنه ان يشترط
الشرط في حظه فذلك فيستغنى المشتري بجميع الغنم
ان ترضى بوبته وافاداشا على قوله حظه في كفاية
من الشتر والشاة كفاية في كفاية لا من الشاة في كفاية
لتربيع الى الشريك كفاية في كفاية بعد رضى بوبته ولا
يكون هذا الا بعد شرط من الشاة في الشاة في كفاية
وان يتفق احد الشريكين بالذين من الشاة المشتري
بمقدار معلوم من الكيل والنوز استحقاقا نصيب
صاحب حصة فيكون كل واحد منهما كمال الشاة او ووزنه
فيصنف عليه ولا ينفق الا في حصة قضا على نفسه
انفرد له اذ فرض الشاة مع المحمل للقيمة جازية في كفاية
في ايام ثوبته يستوفي في حصة من حصة شريكه وفي الثانية
تواضعا في بقرة على ان يكون عند كل منهما خمسة عشر يوما
يتحلب لبنها كان باطلا ولا يجعل فضل اللبن لاحد
جعله صاحب حلان في حصة المشاء فيما يقسم الا ان
يكون استغنى فليكون اربعا في الضمان فيجوز ان لا يترك
في الكتاب المداينة على سلكي ثوبين قال يعطى من يحن
لا يجوز عند اتمام خلافا لانتفاق الناس في البس

تفاوتا فاحشا طوري عن المحيط **ف**مروغ بلع من
 اخريشا وقصن انسان له بالدرك يومات القاصي قسم ماله
 لانه لا مانع من القسمة فلوان كل واحد من الورثة باع
 نصيبه نوادره ميتة يرثها جميع الورثة ونقص بينهم
 لان هذا يرثه دين مقارن للموت في ورثة وهو القطار
 كذلك الفتاوى الكبرى يرفع سهمها في رخصتها طلبا قسمته
 دون الارض فلو قبلوا وانفقوا القلم جاز وان شرط انها
 او احدوها فلا ولودها فان شرط المصداق جاز ان تفاخا
 او ترك فلا عندهما وجاز تعدد محمد وكذلك اطلع على
 النخل على التفرص ولو طلبا من التما حنك يقسمه
 بشرط التركة واما بشرط القلع فعلى رابين ولو طلبا احدها
 منه لا يقسم وطفا كذلك التفرغانية وقول احدها من
 قسمته ربا ولا يخرج منه شاة فاراد صاحبها بيت في
 ربا حقه وهو سيارج والنسي على صاحب البنا فله ذلك
 في ظاهرا لانه ليس له منه وعلمه الفتوى وقال الصبر
 والصفار له منه كذلك في صفوى ثلاثة نفور رثوا دارهم
 ابهم واقتسموها الثلاثة وتقا بصنوا فان رجل غلب
 اشترى من احدهم نفسه وقضته بربها احد الباقين
 وقال ان لا اقسام واشترى هذا الشتر منه الثلث شاة
 من جميع الدار بربها الابن الثالث وقال فداقتماها
 واما التمنية على فطير وصدقة البايع الما ولذبه البايع
 الثاني وان قال المشتري لا اريد اقسمة ام لا فافسح
 جاز لان التسمية ثبتت بحجة قامت من الخلف والقسمة
 بعد ثامها لا تبطل بخود بعض الشتر كما فظهر ان الاول
 باع نصيب نفسه فاحصنة ويحكي المشتري فيه ان

شا

شا اخذ ثلثه قسمة بثلاث اثنتان فان ثلثه لتفرغ
 الصنعة كما في النامية قال وان كانت الدارين رجلين
 باع احدها نصيبه من بيت بينهما كان لشريكه ان ينظر
 البيع وكذلك لو باع بيتا منها لا يجوز الا باع الشتر
 فان باع شتره كان له البيت للمشتري والباي بينهما
 وان لم يبين بطل البيع وكذلك لو باع درعا من الارض
 او ملكا معلوما وانما كانت ثياب بين رجلين او غنما
 ما اشبه ذلك ما يقسم فباع احدها نصيبه من ثلثه
 او ثوب فان حوز وليس لشريكه ان ينظره في ورثة
 محمد في رواية الحسن بن زباد هذا والمساكن الاول يسو
 فلا يجوز الا باع شتره وبه اخذ الطحاوي وقال ومن
 كان بينه وبين رجل دارا وقبيل منها رجل فله ذلك
 صاحبه فان هذا لا يفرق بوقوف غير متعلق بالبيع
 لحق الاختصاص على القسمة فان وقع البيت في نصيب
 المقر برفق اليه وان وقع في نصيب الآخر فانه يقسمه
 المقر بينه وبين المقر يقرب المقر برفق البيت واليه
 المقر برفق درعا الدارين درع البيت في قول حنيفة
 والي يوسف وفي قول محمد يقرب المقر برفق ويصرف المقر
 بنصف درع البيت لا يجمعه ويأخذ ذلك فيجعل جميع
 درع الدارين مع البيت ودرع البيت منسقة فان الدار
 يقسم بينهما بنصفين ثم يباع المقر برفق ذلك
 جميع درع البيت ويصرف المقر برفق واربعة سهمها وذلك
 نصفي الباقي بعد درع البيت فاجعل كل سهم سهمها فيصير
 ما صار منه على احد عشر سهمها فان المقر برفق سهمها
 للمقر وفي قول محمد يجمع على ثمانية اسهم لان المقر برفق

كبارا وامرأة حاملة قسمت الدار بينهما ولا يوزل نصيبه فاذا ولدت ولدا يستأنف القسمة كما في تنخانية رجل مات عن امرأة حامل وابني وابنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقهاء ابو جعفر لما ثمن الميراث خمسة من اربعين سهمها ولا بنتين سبعة اسهم ولا بنتين اربعة عشر ويوقف لاجل الحال اربعة عشر وعلم ما اختار والمفتوي بنو قسمة نصيب ابن واحد فخرج لكالة من اربعة وسنتين ثمانية اسهم للمرأة وابنة عشر لابنتين وغمانية وعشرون لابنتين ويوقف لاجل الحال نصيب ابن واحد اربعة عشر حامل ماتت وفي بطنها ولد يتوكل بمقدار يوم وليمة فقار بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفنت المرأة كذلك ثم ينشوها فاذا معها ابنة مينة وترت المرأة زوجها وابوين صل يكون لهذه البنت التي وجدت شي من المال فاما ما يخبر بلخ ان قالوا ثمة ان هذا ابنتها خرجت بعد فارقا حصة ورثته الابنة تركت من الابنة ورثتها وان جدد ولم يعرض لها فامر ان الان يشهد عدول انها ولدتها حينه وانما يسهم النسب اذ على هذا الوجه اذا لم يشارقوا فيها منذ دفنت الان ينسب وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر يحصل من العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود وحلف الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لها الميراث واذا خرج راس الولد وهو يصح ثم مات قبل ان يخرج الباقي لا ميراث له كل في ثمانية عشر بعض النكاح في الاقرب حليلين وقال بها انشأ هاتين السوريتين ثم قال افعلنا ذلك فقال ان فعلنا بالسورية فهو حليل لها وقف على نفسها انكهاها وقال فيها غيب فاحش هل يصح هذا القسمة فكتب لا قسمة

لا قسمة بين الشراك وفيهم شرك غائب فلما وقى عليها وقال لا ارضى لغيره فيها اذا دخل له في رابعة نصيبه لا يكون هذا رضي بملك القسمة بعد ما اراد ان يرضى قد قسمت فلم يرض احدك ان ينصيب ثم رزعه بعد ذلك لم يرض فان القسمة تدبر ذلك في القسمة وان كان في يد رجل بيت من الدار يبيع خربتيك وفي يد اخر ينزل عظيم كل واحد منهم يدعي جميع الدار فلكل واحد منهم ما في يد واحد من الدارين ثم اتفقا وان مات احد من ورثة كان لورثة تلك النسابة وان اقتصوا دارا وروى طريقا بينهما صفها او عظميا او مسيل ما لك ذلك فهو جائز في الميسوس ط الفوا سوا اخذت حق وباطل ان كانت تحفظ الاملاك قال انما يبق الكلام فيعلم في معرفة ما يحفظ الاملاك وما يحفظ الروس في زماننا فهو عيب فان الظلمة ياخذون المال من اهل قرية او محلة او قرية مرتبة في وقت معلومة وغير مرتب بسبب ولا بسبب قال ورأيت في خرقية الحامية ما ملخصه ولم ارا احد تعرضا لخصيل غير والدي على فندى الهادي وصوت الخا عدا انه اذا قطع النظر عن اضافة الاملاك الى اهل القرية صارت اهلها كما كان والعربان فلا يوزع عليهم الا ما يطلبه السوطان من نحو التركمان كالعموم رضي وجميع ما يترتب به من سقنة او قتل او عدم مدقة ذلك وكان قيام ما يضيف الا نحو العليل لاهم لا يزرعون وما ياحظه الولي من انشاءه وما عداه مما يطلب بسبب الاملاك كالنخيل والتفكير والقطب والذخيرة فهذه الاملاك بحسب الاملاك اه فتاقل قال قسمة على قدر ملك لانها مؤنة الملك

٢٨٩

بعضهم

فصار كونه حرة بغير وقال بعضهم تقسم على روس وان
كانت الزمة تحفظ لانفس فعلى ان تقسم على عدد
الروس التي تعرض لابلانها مؤمنة الروس ولا بد حل في
تلك الزمة صبيلا ونسلا لانه لا يتعرض لها ولولم
ونقل الحوي عن بعض الفضلاء قال الوقت في بلادنا اخذ
المعارض من النساء على دورهن والذي يظهر ان دخول
عند طلاق الطلب اه يعني لان المطلق يحل على
اطلاقه حتى يرد ما يخصه او ما يخصه لطلقات
اخذ المعارض بالرجال فلا يدخل قال السعد جدر والظاهر
ان الراد بالمرضاة ياتى بالعارضة ونقل الفتال عن بعض
الفضلاء قال الوقت في بلادنا اخذ المعارض من النساء على
دورهن لان السعد طلاق عليها فانات وهي الدور
والذي يظهر ان عدم دخولهن عند طلاق طلب الزمة
لان المطلق يحل على طلاقه حتى يرد ما يخصه او ما
اذا غيرها الامام على الدور وجعل على كل دار قدر معين
دخلن والتعريف والتفريق لخدمة الدور ولا بد من اخذ
المس لا محالة ولزم بوجوه على الفور ونظم نضائفي
الفور على باب الدور ولو غلب السعد ان اهل قرية
الفرازة على هذا على عدد الروس ولو كانوا في سفينة
من حكمة وخيف الفرق فانفقوا على القاء فتنة في
البحر تحق السفينة فالفرق لا يفر منه ما بقي في البحر من
افتنة الناس بعد الروس لابلانها مؤمنة وذلك ان
كانت تحفظ لانفس قال السعد فيهم من اهل اذرب
يتفق على ان لا يكون لذلك وبه صرح الزهد في
حاوية حيث قال ان شئت السفينة على الفرق فالفرق

بعضهم حنطة غيره في بحر حتى خفت يمين يمينها وتلك
الحالة اى يمين يمينها مشرفة على الفرق لا تمنها لاهية
كاذر الشارح في كتاب الغصب قال بعض الفضلاء راجد
المرلى في حاشيته على انشاء فيه كلام فان التي ماله فلا
شي عليه وان التي ماله غيره وضعه ويغفر منه الله لا شيء على
الغائب الذي له فيها مال ولم ياذن بالالف فلوازون به
ما قال اذا تخففت هذه الى ان فاتوا اعتبر اذنه ويمنى
ان يعتبر كلام قاري الهداية بما اذا قصد حفظ النفس
خاصة في ايهم من تعليله اما اذا قصد حفظ الامنة
فقط كما اذا لم يخش على النفس وخشي على الامنة
ففي قدر على الاموال لا على قدر النفس في ذلك خشي على
الا نفس والاموال فالنفس بعد لا تناف حفظها فاق
على قدر الاموال والا نفس فمن كان غاييا واذا كانت
بالا لاف اذا وقع ذلك اعتبر باله لا نفسه ومن كانت
حاضر حاله اعتبر به ونفسه ومن كان نفسه فحق
اعتبر بنفسه فقط ولو كان هذا الخبير بغيري ولكن اخذت
من التعليل فنامل ولي كتب الشافعية يجوز عند
صحاح البحر وخوف الفرق الف بعض متاع السفينة
في البحر سلامة ياقية ويجب الفاء غير حيوان لسلامة
حيوان محترم والتما الموت لسلامة الادنى المحترم وان
تعين لدفع الفرق ونجم الف العبيد لادوية ودروب
للازواج وادقهم من الف الف حتى حصل فرق يرضى
ولو يهتتم ويخرج القائل بالاف خوف في ان التي ماله وما
غيره بغيره في ضعف وبازنه لا اذ قال بعض الفضلاء
وقول عدونا لا تاياه اذ وفي جوار مع الفتنة من الكفاية

كان كان
منع لا تنفق فيه
وتنكح فيه الامنة

وكونا في سفينة وخيف الغرق فقال لصاحبه الق متاعك
عليك متاعي بيننا غافاه ضيف الامر لصفي قيمة متاعه
وكذا عن ابي يوسف ولوقال من يرى بشي في السفينة فهو
عليك بالكلية فهو باطل ومن يرى متاعا صا حبيبه فهو
الغرق ضيف اه وعلمه فالمتغافاة من اكر كتاب الكفاة
وطريقه انه يصبر شئ متاع الملقى يذهب متاعه
اه وفي المستف من الدعوى ولو ان سفينة خشية غرقها
فالمتاع فيها من متاع في البحر في قول ان حنيفة اخرجها
من طرح منها ثيابا فغيره ضيف في ذلك ان المتاع في البحر
الجميع وما بقي فعلى المصنف فالنظر باطل وان الق في الفقه
ضمن في قوله مالك والليث بن سعد شرط جازي في قوله
ويعتبر طرح بعض ما فيها فغيره من له متاع في الكرك شرط
في ذلك وما قال ان يخرج من حيا حبها ان الق في ثيابا في
فقد ثبت على حد فيه شرط ان يضمن له او لم يشط او ومن
التي تيسر القدير وعلى ان يضمنه له فهو ضا من ذلك وان شرط
ان يكون ما يلقى عليهم جميعا على حصص ماله من المتاع
فالشرط جائز عندنا وضوقا من لما ضمن فيه وكذا في ذلك
ان كان ضيفا على ذلك فغيره جميعا كراهه وفي كذا
الكل من الفصبة سفينة اوقت باحاط مولا بعض
ارياها في استقرت في جزيرة فوقع بعض حاله تحتها سفينة
فذهب اخرجها فخرج قلوب غرقها ضيف من تحتها ولو ضيف
غرقها فلو ضيف ما حال غرقها من الغرق لم يضمن ولو ذهب
بها بعد من غرقها ضيف اه المتنازع بين رجلين اذا نهض
فالي احد هما لانه احتل ذلك المتنازع التسمية لا جبر
الا في جدر بين يتبين خيف سقوطه وعلم ان في تركه

هزرا عليها ولها وصيان فالي احدها العارية فانه يجبر لاي
ان يبيع صاحبه وليس هكذا بالاحد كما ان لا ثمة
الا في رضي بدخول الضر عليه فلا يجبر ما هنا اذ الوصي
ادخل الضر على المصنف فيجب على المبيع صاحبه كما في
لنا في قال يعقوب النضلا ويحتمل ان يكون الوقف كما لا يشهد
فان كانت الارض مشتركة بين وفندي واحدا جازا لانه فانه
احدنا ظن ان الرثة والي لا يخرج على التعمير من مال
الوقوف وقد حارث حادثة الفتوى اه وقد تقدمت
هذه المسئلة مستوفيات في فروع المنازع درها فبنا كتاب
الوقوف ونقلنا ثمة عن المتبرية وغيرها انه يحيط العارية
فيها اذا كان العاريين مالك ووقف وبين الم وبينه وفي
منزق ان قفنا اي بعض ذلك فتنبيه ونسب والا باله
بحكم النسخة بين حدس كين الهند ثم حوكم على من شاة
لهم من بدل الاحق بما اتفق لوك ان بناؤه باطل القاصي
والا فبفدية اي فخرج ذلك السابى بعين امر القاصي
علي شريكه بقيمة المتاع وقت البت لا بما اتفق ويكون فيها
را دعي قيمة البتة ما اتفق متبرعا وقد تقدم ذلك
موحدا في فروع ذلك النازح في كتاب الوقف وطلق
المهم في عدد فخرج فيها لا يحتمل النسخة فتنبيه ما اذا نهض
كله وضار صلا على يمينه شئ وصرح في خلاصة ما اذا
يق منه شئ يجبر ما اذا لم يبيع منه شئ وصرح على لا يجبر
وعبارته طاحونة او حمار مشترك نهض وفي شريك
لما في جبر هذا دا بغير شئ ما اذا نهض لكل وصار صلا
لا يجبر في ذلك الشريك فتنبيه ان لا يتفق على لا يكون
لك دين على الشريك اه ولم يذكر الحكم للوقوف اذا كان

بين شريكين فان ابي احدهما ان يستغيبه على مجرم لا فان
في الخلاصة والحرق اذا كان بين شريكين فان احدهما ان
يستغيبه مجرم ولا ابي القاضى من الفتاوى ولا يجبر ولا
يقال ان استغيبه وانفق ثم ارجع في حصته بنصف ما انفق
اه ونقل الحوي عن بعض الفقهاء ان هذه العبار
تفيد ان الحوي لا يكون با رجوع بنصف ما انفق بل بشئ اخر
كالضرب والعس مثلا وقد فسر صاحب الخلاصة بنصفه
الحوي في موضع اخر انه من القاضى بان بنفق ثم ارجع
بنصف ما انفق فنهاه عن ان يتصرف في ملكه قال الحوي
يتم من التقسيم بالملك ان الدار لو قوتة على شخصه للشيخ
او لا استقلال ليس له ان يتصرف فيها يفرق بين ما لا
لا يملك رقبتهها وانما ملك لا يتقلم بها اللهم الا ان يقال
لو كان ملك ما لم يملك المنفعة فلم يرد ان تصرف جاري في
ظاهر الرواية قال ابن السخنة في شرح الوهابية وفي حاشي
عن ابي حنيفة الخصة ابي حنيفة راي في يوسف ومحمد وزفر
والحسن بن زياد انه لا يمنع من التصرف في ملكه وان اضر
بجاره وفي الفتاوى بعد استاذنا انه ينبغي بقول الامام
وصو الذي اصله في عتمدة وافتي به تعالى لا يرد في الاسلام
الكل يجمع ما تقدم في الفرع في قسمته الانشاء ولا يجزى
وبه يبين ونظمه ولو وقع في نصيب احدهما بنا وفي
نصيب الاخر ساحة تحت البناء ايراد صاحب البناء ان
ينبغي فيها وبساحة الزوج والنصف على الاخر فيسب له المنع
في ظاهر الرواية وبه يفتى وفي ساحة بعض فتاوى
قارر الهداية الفتوى على المنع ونظمه قارر الهداية
الفتوى على ان منعه من التصرف في وجه يتصرف به

الحار وان كان يتصرف في ملكه وقال سير والذلي استقر عليه
لحق التاخير ان الانسان يتصرف في ملكه ولا اضر بغيره
ما لم يكن ضمن شيئا وهو يكون سببا للهدم وما يوهن
الناس بسببه او يخرج عن الاستغناء بالكلية وهو ما يمنع
الحوي الا حصلة من الضرر بالكلية والفتوى عليه وقار
نصيبه والصفاء بجاره المنع فيما ضرر نقل الحوي عن
بعض الفقهاء انه قد وقعت حادثة الفتوى وهي رجل
له علم ومخت العلوم ساحة لرجل ولحق صاحب العلوم
في علمه كونه فتعنه صاحب الساحة من ذلك وتخاصا
في ذلك وحدثت فيها ما ليس لها صاحب الساحة ومنعه
بل له ان يبني ما يستريحه كما في بنزلة وهذا امر تكلف
الساحة مجلس النساء اذا كانت مجلسهن واللوة تنصرف
على ساحة المذكورة يورثها حبها بسادها وعليه الفتوى
كما في المضرات وفي بعضهم باطلاق عبارة البنزلية
وم يقيد اطلاقها بمسألة الفترات وهو خلاف في محل التقيد
وهو خطأ في الفتوى كما في البحر والى رايه فان اتخذ طلحونه
في ديرة لم يملكه ومنعه لانه يملك احيانا فلا يتصرف به
اكثر من ان اتخذها الا حقه بمنعه لانه يكون ديرا في تصرفه
به لانه ان يملكه الا حقه بمنعه لانه يكون ديرا في تصرفه
ليس تملك ان منعه عن ذلك ان كانت الارض صلبة لا يتعدى
منها الى جداره وان كانت الارض رخوة رأت نزول يتعدى
منه راي جاره فله ان يمنع لانه ان يرفع الضرر عن نفسه
ولا عجرة للتعريب والبعد وفي خارجها رجل راي ان يتخذ
حربا في بيت له ولم يكن في القديم ذلك فان كان ذلك يتضرر
بالجاءه فترسب ان يملكه ان دورانه ويرجعه يوهن الى الخط

ما وضع من خشنة قال في الذخيرة وإذا كان لها طبع بين رجليه
وليس لأحد منهما علته خشب فأراد أحدها أن يضع عليه
خشباً له ذلك ولا يكون لها حبه أن يمنع عن ذلك والرس
يقال له خشب أنت مثل ذلك إن شئت هكذا حتى القاضي
الاصم صاحب النيسابوري وكان يعرف بين هذا وبين
ما إذا كان لها عليه خشب فأراد أحدها أن يزيد عليه خشباً
على خشب صاحبها وإذا بان خشب عليه ستر أو يقع لوقاف
باب حيث لا يكون له ذلك إلا إذا كان صاحبها وكان لها حبه
ولاية المنع والفرق له التغيير أن لا يكون له ولاية وحده
الخشب عن غير ذلك فتركه لأنه تصرف في المال المستتر
إلا أن أثره القياس لغيره لأنه لا يمنعنا عن وضع
الخشب من غير إذن رب المال لأنه له تركه في ذلك فتعطل
عليه منفعة الحائط وهذا معدوم في وضع الخشب وتحت
الكوة والباب فلا يرد القياس كذلك نقدره المستر لا في
شرحه عليها ثم نقول أصح ما قاله أنه إن يترك خشق
يساً ويضع صاحبها لا أكثر كان الحائط يحتل ذلك قد مر
أو حدثنا ولو كانت حجرة أحدها خارجاً لا يوضع عليها شيء
يصرفه كان يضر يقال لها حبلها وحيط حبلها تساوي
مما صاحبها وإن خشت حيط قد يراعى يمكن صاحبها من
الحمل قال به الوقت سمعته وأخذ ولو وضعه سقفاً باين
الأخاختلفت في طلب رضعه بعده نكاح الخشب
العامة والملكية للأكثر وقت رضعه بالتوقيف والطلب
يزرع الأرض لا يحصل رضعه بالملكية كالكسبي وما لا يترك
أن يسمى حيطه لئلا يفسد في غلب النكاح حيطه
أي التي تترك أكثر بينهما وقيل لا تغلب حائطه وطبقاً في غير

5

أي فحق لك ذلك إن لم يجد ربه عليه ق. في بدخيرة
فأفلا عن فتاوى الفطحي إذا أراد أن يترك المذنب الذي
هو مشرك لم يكن للآخر منه قال القاضى لا يتم ترك
الإسلام على السنيدي إن لم ينع له أن يتركه فإنه في شيء
مشرك فيمنعنا من تركه حتى لا يترك وهكذا يريد عن محمد
في واقعة القاضى وهو في ذلك حارط نعين جليله
قد رقا حية وأراد أحدها أن يترك في صورة وفي الأخرى له منه
والمسألة في التهمة بغيره بخود ذلك فأنشج جمع التعلوه رواية
عن محمد بن أبي السيف في التهمة والتفت عن الثاني بقيل
ونقل عن التهمة ولو نقص الخبر في الحد الذي كان بينهما
فأراد أحدهما أن يتركه طول عملك أن في حد ليس لك ذلك إن
يمنعه إلا أن يكون شيئا خارجا عن الزم وعلمه بنزلة
بأن سفل الخ لوط ولا بأس من تركه والله يفعل ما علم
ثم نقل عن القاضى على السنيدي أنه إن منع كما مر
ثم نقل عن محمد بن الحنفية المتقدمه وعرضا إلى صلح واقعات
القاضى ووقع في كلام ابن وهبان أن الفرق بين الاعادة
والزيادة ظاهري أن الزيادة قد تعتبر ولا بأس من تركه
بين الزم في سفل الخ فقال إن كان قدر تركه في الزم
لا يعتبر فيه وإن كان الذي تركه ولا يخفى أن الظاهر في
جواز التعلية فيما لم يقله عن التهمة عن فتاوى القاضى
وقد علمت بنفسه عما إذا كان شيئا خارجا عن العادة
ويشك في أن يكون هو التهمة لم ينسب التهمة له في الزم تحت
الله تعالى وغيره البيت ببسبب تاجع للأفوك وقادست
وإلا الله المستعان
يعلم عاينها دحايط شرك • ويطلق مثل العلم وهو جلد ر

ويظهر لما قيلت ابرضيت وما يدور على فصوله ورمضاه
 فاذ وجدنا ان التقديس بينهما كما في السديع وحكمها فيما كان
 وما لا شك في الخارج وصفها انها لازمة من نفس من
 لا تدرك فلا تقف في بذل عذر غير لازمة من علة
 البذر في القاع الذي في الارض فذلك المستحق عذر
 حتى عن اطلاق بذل بخلاف المسافة فانها لازمة
 من الجانبين لعدم وجود الاتلاف فيهما في غير موصلة
 ولا في الارعة عند الامام لانها تقتضي ان يعلق
 انه استحق ما يدور مما يخرج من علة من غير ان يعلق
 وعندها فهو لما روي انه صلى الله عليه وسلم
 عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من غرابهم ولا
 عذر في ذلك قال من اجل انهم لم يملكون الا ان يخرجوا
 ما اعتسوا الكفاف منه والميا من دفعها حتى ان صاحبها
 ما لا يملكها من العمل والمهتد به فلا يملكها
 فسقط الانقار هذا التقديس بخلاف دفع العن
 والمخارج ودور الغن معاملة نصف الزكاة لان
 لا انزاع في ثمنها في خصوصها لا بدقلم تخلف الشريعة
 ما انه ليس فيها غن وفيها رخصة عمل الصالحات رخصة
 والتابعين والملك من بعدهم لا يؤمنون هذا
 بلا شك ولا في حصة ما رويته على الله عليه السلام
 من القابرة فتبيل من الخاتمة فقال ان رعية ملكا لثلاث
 الربع ولله في مسمى غير الطحان في موطان الارز
 ومعدوم وغير ذلك مفسد ومعاودة النبي صلى الله عليه
 وسلم اهل خيبر كما في خارج مفسد به يرفق الملك عليه
 والصلح وهو بخير كما ان يخرج نوعان خرج وطيفة وهو

الذي يوضح

ان يوضح لامة خيبر كل سنة في قطع عليهم ما يصفون
 رعيهم والثاني خرج نصف سنة وهو من خيبر
 بعض ما يخرج من خيبر وثلث وهو ثلث خيبر
 والباقي يملك له صلى الله عليه وسلم في خيبر
 ولو كانت من رعية يملكها لكانت من رعية لا يجوز
 من خيبر الا ببيان مدعيها سبب وليس رعية
 انصافا في رعية انما هي صلى الله عليه وسلم
 لما ظهر على خيبر سائر اليهود ان يقرم ما عدى
 عليها من رعية يصفون في رعية لا يجوز رعية
 فليس رعية الخيبر وثلث واحد هو رعية لا يجوز
 خرج مفسد وانهم كانوا في رعية والثلث لا فرق
 على رعية يفتت على ملكه وما يوجد من رعية
 وعرض الخيبر اعطى خيبر اليهوديات رعية لا يجوز
 وهم رعية ما يخرج منها ولا اعتبار رعية لا يجوز
 لان معنى رعية فيها اغلب حتى صفت بدور رعية
 لدية لا تنفذ رعية اصلا فليكون رعية لا يجوز
 والمال جميعا وعقد رعية لا يجوز رعية لا يجوز
 رعية الاعمال فما خلفك ان انصافه قال ولا بد ان رعية
 لانها اها حتى تستخرجها من رعية لا يجوز رعية
 وانما كان لصاحب البذر رعية يملكه رعية لا يجوز رعية
 بلا عذر الا ان رعية لا يجوز رعية لا يجوز رعية
 الارض فاقطعت القبا سبب عليها وبعدهم رعية لا يجوز
 يكون البذر والاداء على رعية لا يجوز رعية لا يجوز
 يا جليلي ان رعية لا يجوز رعية لا يجوز رعية لا يجوز
 بدفع رعية لا يجوز رعية لا يجوز رعية لا يجوز

فيكون ذلك بتراضيهما كما في سائر الديون اذا اعطاهم خلاف
جنسه وادافسدت عنده فان سخط لا رضى ورضها ورض
يخرج شي فله احصنه له المذبر من ربا الارض ورضه فعليه
احصنه الارض والخارج فله جبهه ربا المذبر والمثل من اوجه
الان ان مالوكا بالبذر والالات من العاين حتى يكونوا العاين
من تاجر الارض وبه ان يقول ما يعني للرجل امة انك امة
النا من امةك ولما حال التاجر بها عضر بعضه من القياس
قد يتك فانما حاله والظروف كما في الاستصناع زيلبي
ووضع الامام ما يثلل امة على قوته من جوارح القلم ان
النا من لا يأخذون بقوله خاشية واذا كان كذا حتى بان
معاملة النبي صلى الله عليه وآله احصيه لم يكن ذلك
اقوالهم على ارضهم والما حوزها ولا يولد لوكا ان
كذلك لما جاز احصاها عليها قلت ومن على غير عدم
بيان النبي صلى الله عليه وآله حكم المدة لم يزل ينقضي على
ذلك ما تشبه قال ما ورد من نهيه صلى الله تعالى
عليه وسلم عن دفع الارض بالنصف او بالثلث فانما
هو على سبيل التيسير والرضاء اما هو من مكان لا خلاف
ان الرجل اذا تزعج على رضى مخيعة عاربه ولا يشترط على
الارض منها شيئا كما في البخاري وفي سائر الفقهية قد
تقدم ويخط عدم صحة القياس على التيسير وطرائقه
بعضها ترجع الى الارض وبعضها ترجع الى التاجر وبعضها
ترجع الى التاجر من ارضه وبعضها ترجع الى الزوج وبعضها
ترجع الى الزوج فيها صلاحيه الارض للزوج ولو كانت
سخرت لزوج لا يجوز العقد وما اذا كانت صالحة للزراعة
في المدة لكن لا يكتسب زرعها وقت العقد لارض من

三

انقطاع الماء وما ان التنا وكوه من عود حرجي في حو
 شرف الزوال في ذلك حين من عندها ومهما تكون تملوت
 فان كانت مجهولة لا تصد الزرع لانها تفسد ولما زرع
 فلو دفع الارض من الزرع على ان ما يزرع فيها خنقة فلما
 وما يزرع فيها شعير فلما اقتد العقد لان الزرع يزرع
 مجهول ولا فالعدي ان تزرع بعضها حنقة ويذر بعضها
 شعير لان التفتقيق على التفتقيق يفسد حو
 التجهيل ولو قال على انما يزرع فيها حنقة فليزرع
 وما يزرع فيها شعير فليزرع لانها حنقة ارض كذا
 فليزرع الحنقة والزرع شعير في حنقة الحنقة
 كما في التفتقيق ولو كانت الارض حنقة يزرع حنقة
 احلان ياخذها من زرع من الذهب يفتقن بعضه
 من زرع من الذهب باذن المزين كما في الحنقة ومن زرع
 التي تزرع في الارض حنقة ما قدت ما تكون تزرع
 عاقل فلا تصد من زرع الحنقة وتحسب في لا يفتق
 المزرعة وما في البسوغ فليس بس حنقة من زرع حنقة
 حنقة من زرع الذهب لما ذرك فحة ولحقة وكذا حنقة
 ليست بشرط لحنقة المزرعة فحة من زرع من حنقة
 الما ذرك رفعة واحلة ويستمر طر كذا لا يكون من زرع
 فباس قول الحنقة على قيا من قو من حان حنقة
 هذا ليس بس حنقة المزرعة ومن زرع الزرع ما في
 للمال كما في البسوغ وسناتي فليس كذا المساقاة ما في
 من زرع المزرعة فليزرع بها حنقة والزرع لا يزرع
 اودا لزرع فليزرع بها حنقة والزرع لا يزرع
 المزرعة المزرعة

تفاوت وقت ابتداء الزرع على حقيقته لو كان لزم وجهه لا يتفاوت
فيكون من غير ميلان لانه لو لم يتفاوت لزم من غير ميلان الذي
تفاوت الزرع على ميلان لا يتفاوت في الزرع فيكون منها
لا يتفاوت على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
فيكون ان يتفاوت في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
وتنقسم الارض على ميلان الارض على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
وقيل في بلادنا هذه الارض على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
من غير ميلان وهو رتبة من رتبة الارض والاعمال فيكون منها
سنة لا يتفاوت في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
اخذوا البيت في الثانية عشرة من جولة الزرع سنة
منها بيان الوقت فيكون في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
فلما كان لا يتفاوت في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
اعارة فان الساعات من قبل صاحب الارض كانت
الارعة استعجارا للعمال في وقت كان النذر من قبل العاقل
هو استعجارا للارض وليس هو الاستعجار للزراعة
تخرج من هذا الساعات فيكون في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
كانت في الزرع في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
لا يتفاوت في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
شترطه بيان المدفوع في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
مما لا يزرع واحده يكون في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
لنفك والارعة في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
وقت الارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا
يتقدم ولا يتأخر في سائر الانبياء وفي وقت المعاملات
كان معلوم ولا يتفاوت في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
في بيان وقت على حقيقته اه قلت وفي الزرع

من

وعن محمد بن حوزة في بلادهم يتفاوت على رتبة الزرع
يعرجا واحدا من حد غنبي وعليه غنبي محمد بن
ويشترط في بلادهم ما يشترط في بلادهم في وقت الزرع
لان وقتها متفاوتا في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
عندهم وفي وقت سائر قاصد معلوم وفي بلادهم في وقت الزرع
معلوم اه لكن قال في الثانية بعد ذلك في وقت الزرع
حوزة الكنت ما يلي من رتبة في بلادهم في وقت الزرع
تعاير ما عليه غنبي اه وفي بلادهم غنبي في وقت الزرع
في وقت الزرع في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
دبر في بلادهم في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
منافق في بلادهم في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
الاستعجار في بلادهم في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
لا يتفاوت في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
كانت في بلادهم في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
الارعة استعجارا للعمال في وقت كان النذر من قبل العاقل
المعتود عليه في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
من لا يتفاوت في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
العقد لا يتفاوت في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
من عليه النذر في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
في واجبات في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
تخرج في بلادهم في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
بين ان يتفاوت في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
شترطه بيان المدفوع في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
في بلادهم في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها
في بلادهم في وقت الزرع على ميلان الارض والاعمال فيكون منها

كان في موضعه يكون بغير من قبل ما بين ومن قبل ما حده
لا يرضى بغيره من غير ان يكون عرقهم مستورا وان كان مستورا
لا يرضى للزراعة ومنها ان يجرسه او يجرسه ليدل ان
لا يكون ولا يرضى بان حشبه الاقوا وان يرضى
اضرا لا يرضى ان يكون بغيره فان كان من قبل من الاقوا
حاز ان لا يرضى له فحقه لا يملك ولا يملك الا بغيره وعند
لحق انه يرضى الا يرضى ولا يملك عند التملك بغيره
الاعلام وقت العقد وان كان البذر من قبل ما حده
يملك حشبه كانت الزرع فاسفا فان يرضى شيئا فحقه
حاز ان لا يرضى بغيره ومن لا يرضى الزرع في يد حشبه
الزراعة فحقه لا يملك ولا يملك الا بغيره
والحق ان لا يرضى بغيره ان يرضى بغيره
الا انه لا يملك الزرع ان لا يرضى بغيره
كما في السهم والودع وان يرضى عليه بغيره
ويقر على كل حشبه حشبه وبغيره بغيره
سما فان يرضى بغيره فهو بغيره نصفان وان يرضى
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
فلئلا فهو بغيره بغيره بغيره بغيره
لها حشبه البذر في الغالب لا يرضى بغيره بغيره
لحقه علم الزرع بغيره بغيره بغيره
فيها من البذر بغيره بغيره بغيره
فيها بغيره بغيره بغيره بغيره
قد يرضى بغيره بغيره بغيره بغيره
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
قد يرضى بغيره بغيره بغيره بغيره

[illegible]

لان الزرع معلل لا يحتاج الى العمل فيتعذر تحصيلها
 مماثلة كما في النامية رجل دفع الى رجل اخر فزرعه وظهر
 قوام النظم قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت
 لا تمتنع قوام النظم عن الزرع فادارعة جارية وان
 كان تمتنع فادارعة فاسد الا اذا اضاف الى وقت فراغ
 الارض فيكون زرع سكت عدم هذا لا يجوز في النامية
 وان كان يزرع زرع فدرهمين يحوي العقد ويكون معاملة
 لا ازرعة خالية وبشرط الشك في الخارج هذا يبرهن انه
 لا يزرع في العقد ولو سكت عنه فسد العقد ولا بد
 من ذلك يكون اما حتى لو شرط ان يكون لاحدها لا
 يضر العقد ولا بد ان يكون حصته على واحد من
 المزارعين بعض القارج حتى لو شرط ان يكون من غير
 لا يضر العقد لان معنى النامية لا يضر العقد ولا يضر
 يكون على طعا الشريك يكون فسد العقد ولا بد من ان
 يكون ذلك بعض من القارج معلوم القدر من النصف
 والثلث والربع ونحوه ولا بد ان يكون حيا لهما من النامية
 وقد صرح بجميع ذلك في الهندية وفيها رجل دفع الى رجل اخر
 وبرز على ان يزرعها بنفسه وظهر جازمه فان شرط الحان
 كله رتب الارض فلهذا يزرعها لغيره لا يضر العقد ولا يضر
 بقوله فهو جازم الارض جارية لا يضر هذا المستند في الزرع
 لان في الارض ثمة القارج من القارج وهذه الصورة
 ليس في النامية واعا راد بها ان كانت جميع القارج لها حب
 النامية فان كان النامية جهة التي يزرعها على وجه
 احدها ان يقول صاحب الارض ارجل يزرع ارضي بزمون
 طعا فلهذا على ان يكون القارج كله في هذه فاسد لان صاحب

لا

وزرع نصف القارج بينهما علميا شرطاً وطعن عليه من بان
 فقال القولة فانه متى يزرع نصف القارج لا يكون العقد
 خيره بين عقود ثلاثة ففي حال الاحدها يجب ان يكون العقد
 من الاستدراك عقداً لا على النامية فلو وقع العقد من الاستدراك
 على الكراب والاشية فسدت الارعة وفي هذا ما لا نعلمه
 الباقى وكان النامية ابوكيل الباقى في العقد وفيه في سليمان
 صحت وكذا في نفي بينهما اذا عقدت المزارعة على النامية
 وبين على ان كان مع النامية غيرها متى كان مع النامية
 مزارعة اخرى فلو لم يزرع بشرط النامية وان كان نكاحاً
 وحدها بشرط النامية فيجب ان يكون بشرط النامية
 يزرع الارض ولو مع النامية ولو كان النامية من الارض
 فانه لو كان من المزارعة فلهذا لا يكون
 مسانح الارض لان الاصل ان يكون النامية من المزارعة
 فصرح الشارح بالتمويه في ذلك ان النامية من صاحب الارض
 فلا بد من النامية بينه وبين المزارع بشرط ذلك في
 الارض لان المزارع عليه ان يزرع الارض ولو وقع في
 حيث شرط النامية بينه وبين المزارع هذه السنة فادار
 التي جعل على ان يزرع الارض بنفسه هذه السنة فادار
 له من غلة الشتا والقصيف على القارج بينهما نصفان
 وعلى الذي يدعى بشرط النامية في الارض رتب الارض فالأرض
 فاستدق في المزارعة بين المزارع والمزارع شرط العمل
 علم رتب الارض لا يصح ان يزرع الارض بنفسه في الارض
 شرط علمها جميعاً كما في البدايع والتخلية ان يقول رتب الارض
 للمزارع سلمت اليك الارض ومن شرط التخلية ان تكون
 الارض خالية عند العقد فانه فيها زرع قبل ذلك لا يجوز

ال

البذر يصير مستأجرا للارض بكل ما فيها في هذه الصورة والنسبة
انما يجوز استئجار الارض ببذر الخبز بخلاف القياس واذا قد
وبقي جواز الاستئجار بكل ما فيها على القياس واذا قد
هناك العقد كان جعل البذر لصاحب البذر وعلمه ان البذر
الارض لصاحب الارض ويعطى لصاحب البذر من البذر
فبذره وما غني ويصدق بما لا يولد له من البذر
المخرج زرع كما ان البذر يولد له من البذر
فهناك عقد استئجار البذر للعامل مقضا للبذر من رب
الارض فيكون الخبز كله لرب الارض ويكون المخرج
معينا في القيل ولوقال ارضي في بذر عذراء يكون
الخارج كله للبذر فيكون البذر كله لرب الارض ولا يخرج
عقوب الارض مثل بذر في جرحه ولوقال رب الارض
ارزغ ارضي بذر عذراء يكون الخبز كله للبذر
ولوقال ارضي بذر عذراء يكون الخبز كله للبذر
ولوقال ارضي بذر عذراء يكون الخبز كله للبذر
في بذر عذراء يكون الخبز كله للبذر
جائزة وكان الخبز يبيعها بضعين وصاحب المخرج مقضا
للبذر من رب الارض بمقتضى ميراث الارض بانه لا يخرج
ببقوله ارضي بذر عذراء يكون الخبز كله للبذر
علمه الاتي ان رب الارض اذا قال المخرج ارضي بذر عذراء
دفع ميراثه بغيرها بانه لا يخرج في بذر عذراء يكون
الخارج كله للبذر فيكون البذر كله لرب الارض ولا يخرج
اذا دفع الارض ميراثه الى صاحب الارض من قبله على
ان يزرعها في أرضه ويحمل ثمره ستة اشهر على ما يرضى
الله تعالى من شئ فهو بينهما بضعان ههنا في سدر

والارض لصاحب البذر هل ذكروا في ميراثه الاصل وقد اورد
كتاب المادون ان الزرع للمزارع وهو صاحب الارض قال
شيخ الاسلام في كتاب الزرع لا فرق بين المزارع وبين
ولكن في ويل ما ذكر في كتاب المادون ان صاحب البذر
قال لصاحب الارض اني ازرع في نفسك يكون الخبز للبذر
لصاحب البذر وفي هذه الصورة ان الزرع يكون لصاحب الارض
وهو المزارع لان المزارع ما يستحق للبذر من رب
البذر عرف ذلك بقوله ارضي بذر عذراء فان ذكروا
الاربعة بقوله ارضي بذر عذراء وفيه من ههنا ما ان
المادون في قوله ارضي بذر عذراء وفي كتاب الزرع في بذر
ان صاحب البذر قال ارضي بذر عذراء يكون الخبز للبذر
واما ان صاحب البذر قال ارضي بذر عذراء يكون الخبز للبذر
وفي هذه الصورة لا يصير المزارع مستقضا للبذر من رب
على مالك صاحب البذر فيكون الخبز كله للبذر عذراء
الاربعة حق لوقال صاحب البذر ارضي بذر عذراء
لنفسك على ان الخبز يبيعها بضعين وفي المسألة ان صاحب
الخارج لصاحب الارض في ثلث المادون في هذه الصورة واذا
دفع الرجل بذر الخبز لرجل قال ارضي بذر عذراء يكون
الخارج كله لرب الارض ارضي بذر عذراء يكون الخبز للبذر
لك هل يجوز ويصدق صاحب البذر بغيره من البذر
الارض بغيره في أرضه وفي بضعين رب الارض بغيره
حققة وان كان صاحب البذر قال ارضي بذر عذراء
ببذر عذراء يكون الخبز كله للبذر فيكون البذر كله لرب
لصاحب البذر اذا دفعه بذر الخبز لرجل بغيره من البذر
ان الخارج كله لصاحب البذر في ثلث المادون في هذه الصورة

كلما في الدخيل اذا شط في عقد الاربعه بعض الخارج لعبد
احدها فتمت على وجهه الاول ان يكون البذر من حبات
الارض وقد شط ثلث الخايج اربا الارض والثلث البذر
والثلث لعبد رب الارض فالثالثة حايه كانه على البذر
دين اول وسوا شط على البذر من الارض ولا وهذا يدرك ان
اذا كان البذر من قبل رب الارض ونشط ثلث الخايج
لعبد رب الارض وان شط ثلث الخايج لعبد المار على الاربعه
جائزه ان كان على البذر دين ولا يسوق شط على البذر
مع الاربعه ولا وهذا الذي ذكرنا ان كان البذر من قبل رب
الارض والدين البذر من قبل الاربعه فان شط ثلث الخايج
لعبد رب الارض فالاربعه حايه كانه على البذر دين
ولم يستطع عمله ويعتد له شط للعبد من شط المسمى من
الاستدوان شط على البذر لا دين عليه فالاربعه ثابته
في ظاهره ولايه وان كان على البذر دين اتم شط عمل
العبد فالاربعه حايه وليكن البذر شط لعبد من شط
المسمى لا دين شط من الاستدوان شط رب الارض ولكنه
المسمى ان شط على البذر من ذلك فالاربعه ثابته
في ظاهره ولايه وان شط ثلث الخايج لعبد المار على
فقد الصورة ان لم يكن على البذر دين ولا شط رب الارض
فرب حايه وليكن ثلث الخايج البذر والثلث رب الارض
وان شط على البذر مع ذلك ان شط على البذر ثلث الخايج
فالاربعه في حايه حايه وان شط على البذر ثلث الخايج
بل شط على البذر ثلث الخايج رب الارض وان شط حايه
وفي حق البذر سلفه وان كان على البذر دين ان شط
يشط على البذر فالاربعه حايه وليكن البذر شط لعبد

كانا

صاحب البذر مستقر الارض من رب الارض ومستقبله
لنصره بذره وكل ذلك حايه كونه قال الله تعالى
في ارضك لنفسك عليا ما اخرج الله تعالى من شئ فهو
في كله فانما اخرج كله ارضا حيا الارض ولها حب البذر
فكل صاحب الارض مثل بذره كذا في الدخيل واذا في الرجل
اربعه الى رجل لنصره على ان ما ينزق الله تعالى في شط
شئ فهو بينهما نصفان وكذا نحن شط البذر في شط
البذر على العامل فالنصف على ما سواك ان البذر من
او من قطار الارض لان البذر في العمل فيكون على من
عليه العمل كذا في خزانه المفتين ولو شط في عقد الاربعه
بعض الخايج رجل سوا الرب ورب الارض فنشط رب الارض
شط عمله في الاربعه لم يوجب فساد الاربعه وليكون
فان شط له ارضا البذر وان شط عمله في الاربعه ان كان
البذر من قبل البذر بان دعه ارضا لرجل على ان ينزق
بذره ويقف ويحل فيها فكلما ارجل اخرا اخرج الله تعالى
من شئ فالثلث من ذلك صاحب الارض والثلث لهما
البذر والثلث للعامل الذي لا بذره في هذا الموضع فاسد
اراد به الغنا في حق المزارع الثاني اذ المزارع الاول ان
الاربعه ان ربه غير شط عمله في الاربعه الاولى حتى لو
كانت الاربعه الثانية شط عمله في الاربعه الاولى بان
قال على ان يعمل هذا الرجل الاربعه كانه الاربعه الاولى
فاسد عمله بعد شط عمله فيه كانه يفتي شمس الريمه
الشمس شمس ولو كان البذر من قبل رب الارض والمسالة
بحال كانت مزارعته حايه كانه البذر ان كان من جهة رب
الارض كانه مستاجر القاعلي بعض الخارج فكلما اخرج

مشروطا للاربع وان شرط عمله فالحجب فيه كالحجاب
فما اذا لم يكن على العبد رين وقد شرط عمله ولو شرط بعض
الخراج لبقوله في الحجاب فيه كالحجب فيما اذا شرط بعض
الخراج ليعمل حدها ولا من عليه واذا شرط لثالث الخراج
لمس على الخراج انما شرطه وكان ما شرط للمساكين
من شرط صاحب البدر فيكون له صاحب البدر لا انه يجب
على صاحب البدر في نفسه وبين ربه ان يتصدق بذلك
الات التاجي لا يجب على ذلك ولا يجب فساد الشرع
والذي قد رايت من الحجاب فيما اذا شرط بعض الخراج لعبد
فهو محبوب في اذ شرط بعض الخراج له وسعدها ونسأله
من عمل الموكس كسبه كما في الحوط وعرضه لثالث الخراج
احدها وترهيه ولا ينبغي فان كان البدر من قبل ان لا يرضى
ان شرط عمله جائز هو من ربه معه وله ثلث الخراج وان
لم يرضه فطاعه فالمرعة جائزة والخمس وطاعه وادان
الحاج لرب الارض فاما اذا كان البدر من قبل العول كسر
يشترط عمله فهو جائز وما شرط له فهو لغيره ولا
شيء لو احدهم وان شرط عمله وعمل فله حقه منه على العمل
وما شرط له فهو لغيره لان الرعية فيها هي المال وروى
الارض جائزة وشما بين المال والذلي شرط عمله فاسد
وهما كما قد ذكرنا ارضه المرحله من ربه على ان يكون
البدر من احدهما ومن الآخر من قبل في حقه المسمى
ولو قد ابيه الارض على ان يرضى بها بغيره وعمله على ان لا
تلك الخراج لرب الارض فله على ان يرضى بها بغيره فلا بد
على ان لا يرضى بذلك الخراج فله على ان يرضى بذلك الخراج
احدهما البدر لانه استأجره البدر بثلث الخراج والآخر لغيره

10

[illegible]

والسمك سدى سمسم ولو كان البذر من جهة صاحب
الارض والمس التيجي لها فهذا جائز كانه لا يخرج من
الزراعة وبين الاستعانة وبين اعاري الارض واذا فرض
البذر ومعه هذا جائز في الاجارة المحضة قلنا المحضة ولو
دفع ارض البذر ع حنطة وشعر ارض البذر حنطة ولو
لاحدها بعينه فلا يخرج من الزراعة كانه لا يخرج من
كل شيء نعم ان من البيع كلى واحد منها مقصود البذر الكلى
والذي ان اذا اشترط لاحدها بعينه الا ان ولا حنطة فيه
واستقرط بذور البذر والقن واحدها سدى اشترط البذر
على ما سياتي فلا فوط مع ارضه والبذر مع القن
كل واحد منهما ولو اشترط البذر على ما سياتي
فبشرطها تفصيلا وما خرج من شعره هو واحد
او شرط ان تكون الحنطة لاحدها بعينه والشعر لآخر
منها كما ان البذر لا يجوز في الترخاثة خروج القن
على شرط الاحد وهو اشترط البذر في الخارج بقوله
فقط لا ينفصل البذر عما علم به بطلان حدها على
الاخرين شرط لاحدها فورا من سماء القصر على
اشترط الاحد اربع تفصيلها في لانه لا يخرج من
فقط البذر لا ينفصل شرط احدها فورا من سماء
وشرط زيادة اربعة معلوم لا يخرج من الزراعة وفيها
ولو فرض ارضه اربعين على ان يخرج منها حنطة
لا حدها فورا من سماء القصر على ما سياتي
الاجرة في الكسوة وعند هذا يخرج من حق صاحب
الثالث ونفسه في حق من شرطه شعور قدره من
الخارج او فافلا على ان لا يخرج من سماء الارض

من مال المزراع عن ان يرجع به فافلا خرجت الارض
يقسمان ما بقي فافلا سدا ان القدر الذي شرط فيه
الزراع من الارض يميزه الموطر للزراع فافلا شرطه
معلوم من المزراع او شرطه لا حدها ما يخرج من موضع
معنى فقد خرج ذلك المعنى ولا يخرج في الباقي وقد يملك
فلا يخرج من القدر وتفصيل الزراعة في ذلك سدى شرطه
ذلك تفصيلها في ولا اشترط رفع بعينه المصدري
البذر بذره يعني لو شرط ان يرفع رب البذر بذره من
الخارج ويصرف الباقي تفصيله في لانه لا يخرج من البذر
فقط شرطه ان اشترط رفع المزراع الموطر وهو ما جعل
على الارض من دراهم معينة او حب معنى انه سدى ان لا
يخرج الا ذلك القدر وفيه تفصيلها في لانه لا يخرج من
الارض المذكورة متا وذا كان الا وحدها فورا من سماء
رفع ليعم خلافا شرطه في حنطة سبعة اذ كانت اربع
او فافلا ينفصلها من سماء القصر على ما سياتي في خلاف
ماله شرط رفع البذر من الارض او لا حدها اي الذي هو
وظيفة الارض وذلك في اذا كانت الارض عشرة فافلا
رب البذر ان كانت الارض عشرة سدى ان ينفصل البذر
ان كانت عشرة يدوم والباقي منها نصف ان هذا جائز
والحبس الخارج احدا لظان حقه من عشرة ونصف
عشر والباقي منها نصفان وان لم يبايخ لظان منهم
شرا واخر ثلثين طما من سماء القصر على ما سياتي
المنفعة شرطه من ذلك المالك يكون لصاحب
الارض في قولنا ان ينفصل على قياس من اجاز ان يرفع
وعنده من يملك سدى ان ينفصلان ولو كان صاحبها في الخارج

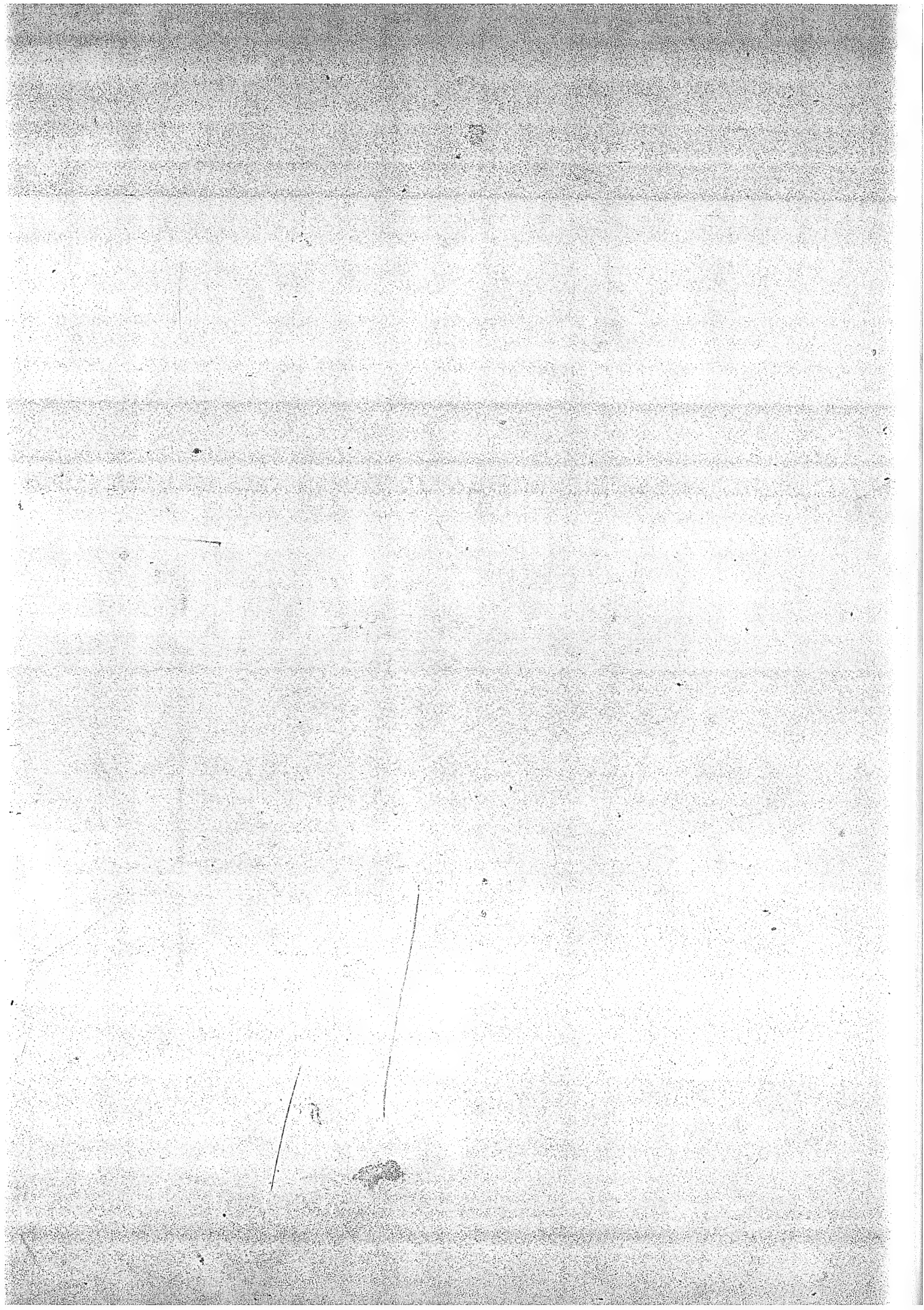
ان السلطان ياخذ منا خراج هذه السنة خراج وضيعة
او خراج متاسمة ومعني هذا ان الارض تكون خراجية خراج
وطيعة الا انها في بعض السنين لا تطبق خراج الوطيعة
وعند ذلك لا يخرج السلطان ان ياخذ خراج الوطيعة
انما ياخذ خراج المتاسمة وذلك ان نصف الخراج فالتاك
يقول لا يدرى ان الارض في سنة هات تطبق خراج الوطيعة
فياخذ السلطان ذلك ولا تطبق فياخذ السلطان
خراج المتاسمة فيقول للمزارع عليك عليك برقم
مخرج الارض حظ السلطان متاسمة كانت او وطيعة
والسا في بيتك فانه مزارعة فاسد فادى تسط الارض
فما لم يخط النبي لاحدها والعبا لا ياخذها تسط
الشريعة فيما هو في صورة او تسط الظرف في الوتر في تنصيص
الحس والنب بشرط ان يكون النبي بتغير البذر لانه يورث
الظلم الشكر انهما نصيبا فة فلا يورث البذر فلا يخرج
الا ليعين ولا قال لا يورث ففصل في تنصيص النبي وتنصيص
شروط التنصيص في كل ما يخرج لا يوصف منه لانه ربحا صا
الربح ان لا يخرج لا النبي يخرج او تبطل فيما يورث
نصف النبي ولكن بشرط ان يكون الحب لاحد من اياه
واما تطلت لفصل الشريعة في المقصود الذي هو الحب وان
شرط تنصيص الحب ولكن بشرط ان يكون النبي لصاحب
البذر كما هو مقتضى العقل لا يخرج من البذر فاما ان يوصف
الحب فان شرط النبي انما البذر فيكون لصاحب احد لانه يورث
براه وهو لا يورثه غيره ولا يحق للمزارع ان يورثه لعدم تملكه
ايامه شرط او بشرط تنصيص الحب ولكن لا يورث من النبي
صحت الارعة وحديثها كما هي ان لم يورث النبي يكون

ان السلطان

ليس ادرى ما ياخذ السلطان من العنبر او نصف العنبر
فاما ملكه على النصف لهما يخرج الارض بعد ذلك ياخذ
السلطان ذلك النصف فنياقا سد في قوت الوطيعة
وفي قول النبي وسمى هو جازي بينه على ما قال
ويومني هذا كسالة ان الارض فلا يورث ثلثيها التسا
عند ثلثي الارض وقد احتج بالثاني بالارادة قلنا
الامطار وفي ثلثه السلطان بقدر الغلب فيما لم يورث
من العنبر ونصف العنبر ثلثها قال لا يدرى نصف
يكون حاله في هذه السنة وماذا ياخذ السلطان
من الخراج فتسا قلنا في هذه الصفة لانه عند تنصيص
العنبر او نصف العنبر يكون على رب الارض فهذا الشرط
ما لم يشرط الرب الارض جازي فيجب ان لا يخرج العنبر
او نصف العنبر في ثلث مسمى للثقل وهو عند الرب
ويجب العنبر ونصف العنبر يكون في الخارج وفي جازي بينهما
نصفان وهذا يعني ان شرط حوت الخراج بينهما نصفان
وذلك غير مقتضى العقل لانه في السنة او شرط رفع
العنبر لاحدهما الرب الارض والآخر في الثانية ولو شرط
لصاحب البذر فيد العنبر من الخارج قال في بعضها صحت
الارعة لان الخراج وان يكون له عشر وهذا من قول
لان من ع فلا يورث الرب في طر الشريعة وهذا هو الحق لصاحب
البذر لانه ان يصل اليه فيد البذر باسم العنبر والثلث
او ما شربه والباقي بينهما وذلك ان في طر العنبر عند
لا يدرى من قبله والباقي بينهما نصفان جازي في التسا
ولو كان الارض جازي فالحال صاحب الارض لانه اذا لدر

التين ارب البقرة لانه غا ملكه وفي حقه لا يحتاج الى شرط وفي
 شرخ الوصاية لانه نسلان وهو ظاهر من قوله وفي شرخ
 يكون التين بينهما فانه من اجل ما عتبار الفرق فيما
 ينص عليه التناقض والكونه تبعاً للجب والتبع يكون
 بشرط الاصل كما في الشرع في الواجب في التبع
 قاله من اجل ما لا يصلح فيها عدم الجواز لانها تثبت
 مع المناقضة فيقتضيها وحدها فيكون شرطاً لا يكون
 فلا اها كذا قال المصنف في الشرع في التبع بان التين
 لرب البقرة وقاخذ المؤلف بكونه بينهما تبعاً للصدور
 لمن اعتقد صاحب المصنف ان التين قد عتقت ودعه فقال
 والتين بينهما وفي شرخ التين في شرخ المصنف وفي
 لما بينه وان شرط ان يكون التين بينهما نصها
 جازي ويكون اكل بينهما في شرط ولا يشترط ان يكون
 الربح او لا يربح الخارج بينهما جازي ويكون اكل بينهما في شرط
 ولو شرط ان يكون لرب واحد منها والتين للآخر هو على
 جماعة او جهة منها فاسد ونشأت جازي وانما
 الفاسدة تحدها ان شرط ان يكون للجب للذبح والتين
 للمعامل والتين ان يكون التين للذبح والجب للمعامل
 والتين ان شرط ان يكون التين بينهما والجب للذبح
 والجمعة ان شرط ان يكون التين بينهما والجب للمعامل
 والجمعة ان شرط ان يكون التين بينهما والتين للذبح
 وفي هذا الوجه ان شرط التين لصاحب البقرة جازي وان
 شرطه لانه لا يجوز عن ان يورث جازي لانه لا يجوز
 اصلاً وعن بعض المشايخ ان شرط ان يكون للجب
 بينهما وسكتا عن التين كما للجب والتين بينهما المكان

العرف والسادية اذا شرط ان يكون التين بينهما وسكتا
 عن الجب لا يجوز في هذه الوجود ان يخصص المصلحة لان
 هذا شرط يورثي لا قطع الشرع في المقصود الاحتمال ان
 يخصص احداهما دون الاخر ولو شرط ان يكون الجب بينهما
 وسكتا عنه التين جازي ويكون لرب بينهما والتين
 لصاحب البقرة فمن ان يورث جازي لانه لا يجوز جازي محمد
 جازي ان يرجع الى قول المصنف فصار هذا من الوجوه
 التي اسدها ولو شرط ان يورث فيها زرع صار مثلاً من رغبة
 وشرط ان يكون لربها نصها وسكتا عن التين
 جازي ويكون التين لصاحب الارض ويورث شرط التين
 للمعامل كما في سداد دفع الزرع الذي صار يورث لرب
 الارض والبذر من رغبة ولو شرط ان يكون لصاحب البذر
 جازي ولو شرط ان يكون لربها قال المؤلف ان هذا في
 ومنه في الفطن لانه ليس بمقصود فاذا شئت منه
 كان لصاحب البذر وعند البعض مشتركاً في قوله وفي
 بل انما العرف قاض بان لرب البذر مله وفي قوله
 واذا شرط على المزارع ان يزرع المصنف في شرط التين
 والمصنف في شرط الساق جازي وان شرط المصنف
 في شرط التين وان شرط لربها ان شرط الساق
 لرب البذر جازي وان شرط الساق لرب البذر من جهة
 لا يجوز ان شرط المصنف لربها والقرط لربها لا يجوز
 وانما في قوله فيما اذا دفع اليه الارض لربها العرف
 وشرط التين لربها وان شرط لربها جازي في المصنف
 قلت وفي شرط لربها العرف ان شرط لربها جازي
 لا يشترط من التين سبياً وان شرط سبياً في التين



البدن هو المستخرج من السائل على هذا وكانت الارض
 له اي ازيد مثلاً وكان الباقي وهو البدن والبقية والعل
 للآخر من طالعها هي الارض منها معلوما من الخارج
 جانبا ان صاحب البدن يكون مستخرج الارض مني معلوم
 من الخارج كما لو كانت جها بدنه في الذمة وكان العل
 له اي ازيد وكان الباقي وهو البدن والبقية والعل
 فانه يجوز ان صاحب البدن يصير مستخرج الارض مني
 معلوم من الخارج كما لو كان في يده وهو في الذمة
 والاصل ان استخرج الارض من بعض الخارج منها خارج
 ولذا لم يستخرج القائل ببعض الخارج منها ولا استخرج
 غيره من بعض الخارج لا يجوز له هذه الثلاثة من الصور
 جائزة وبطلت المارعة اي فسدت فاربعة اوجه
 احدها ما لو كان الارض والبقية يد والعل والبدن
 لا ختم فيسلب الارض على ظاهره ويد وهو اني يوسف
 انه يجوز ان يكون للوف والتفوي على ظاهره ويد لا
 منفعة الارض لا تناس منفعة القربان منفعة الارض
 اثبات البدن يرفع في طبعه ومنفعة القربان هو المنفعة
 ويسببها اختلاف في شرط التبعة لا تغاير في المنفعة
 القربان حسن منفعة الارض لا يكون القربان الارض
 فبما استيجار مقصود بشي من القربان وذلك في سب
 فعل الماعامل من الارض والبقية يصير مستخرج
 وقبل استخرج الارض من يد غيره في خلاص مالو كان بد
 مع الماعامل حيث يجوز ان القربان حصله شعرا بالتحاد
 منفعة بالاد ومنفعة القربان لا تغاير في العمل والي
 وثانها ما لو كان البدن والبقية يد والعل الارض

البدن

وقد صرح في القضية بالتعديلي يقول مكان النصارف
 ثم قال لعلنا استاذنا والمختار في راي ننا انه لا ينبغي للمخرج
 بالكون من التنب لمكان الوفاء وظاهره رايه وكل من التنب
 ان كلام القضية فيما كان العمل خاصة من المزارع
 قال السيد حمدا قول الذي يقتضيه الفقه ان يكون
 العين بينهما على حسب تصيب كل منهما الا ان كان الوفاء
 جازيا في وجه شرط خلافه لا ان التنب في وجه شرط
 التنب والحب فيكون التنب بينهما كالحب اعله في وجه شرط
 الوفاء من غير التنب ولا شرط وفي وجه شرط التنب
 الوفاء من غير التنب وفي وجه شرط التنب
 فان الفرق عند هذه اللف والتنب كونه بينهما نصفين
 وتحتك الوفاء عند اشتباه واحداه وعلى هذا في
 ما في شرح الوفاء من القضية ففي صورة المزارع
 ما في شرح الوفاء من التنب وفي وجه شرط التنب
 وفي صورة المزارع والتنب انما يستحق النصف من
 التنب عند شرط الوفاء وهذا التنب من الارض
 والمرد له على كل حال اذا حقه السيد الرشد وبدر
 عليه قول السيد المختار في راي ننا جواب التنب
 البعدي ان لا ينبغي للمخرج من التنب مكان الوفاء
 هو ان لا يخطأ ههنا المارعة في لو كان الارض والبدن رازر
 وكذا في البدن والعل الارض وجه الصحة في ذلك صاحب
 الارض يكون مستخرج العاقل وفي وجه صحة الاستحقاق
 منقعه ما لان التنب في وجه راي ننا في وجه شرط
 له لم يرد اوصافا على وجه راي ننا في وجه شرط
 والاخر في وجه راي ننا في وجه شرط راي ننا في وجه شرط

قال

والعمل الاخر فهو فاسد بطلانه لا يجوز اشتراط احد ههنا على
واحد فكذلك اعتدال احتماله لما قد مضى ان الارض لا يمكن
جعلها تتحرك لعدم الاختلاف المكنون ففسدت اولها وثانيها
ما لم يخط العلمون البقر من زبد واليه ولا من ولا من ولا من
اخرها لو هو فاسد وسبقنا في النسخة من علم العالم
وحده او علم الارض وحده فانه لا يجوز ان يستلزم
تحويل ان يستلزم تحويل العالم والحلو عند ان اقتباس
ان لا يجوز ان يستلزم تحويلها من الاستحسان ريبه على الظاهر
وهو لا يجوز ان يستلزم ذلك ولا من ولا من ولا من ولا من
العمل ولا من ولا من ولا من ولا من ولا من ولا من ولا من
شيء ما خرج غير من الية ولا من ولا من ولا من ولا من
واستحقاق الارض والماء في كل مرة فيفرض عليه ذلك
قال ابن وهب ان لا يثبت فيها ولا في غيرها
اياه ورايهما ما لم يثبت في التذرية اياه ريبه بالية
وهو الارض والعوالب لا من ولا من ولا من ولا من
الذي ريبه من جمل الارض فلا بد من التخلية بينه وبين
الارض وفيه في كل مرة من جمل الارض حب التفرقة عليه
ههنا لا يستلزم ثلاثة اربعة ومن السمع في التفرقة
او التفرقة حتمه فاسد وعمل التفرقة فاسد والصرف
المكتوب في متنا فان العالم جمل الارض ان جعل الارض
تبعه لا اختلاف في شقيها فكل من خط التفرقة في الارض
من واحد لها في من الارض في كل مرة لا يثبت
ان يثبت ان لا يجوز ان يستلزم تحويلها من جمل الارض
التي تفرقة في الارض والبقرة والبقرة في التفرقة
التفرقة سمعة او جمل الارض بل ان ادراكها لا واحد

وطول الارض فقط والعمل فقط والسفر فقط والبذر فقط من
احدها وتلاوته من الاخر في ايقان لصورة الحاصل
من ذلك تفرقة في ريبه وجه احدها ان يكون الارض
من زبد والبقرة في من الارض ان يكون التفرقة زبد بالية
من اخرها ان يكون التفرقة زبد والبقرة في من اخر
من اربعها ان يكون التفرقة زبد والبقرة في من اخر
والناتية جارية في الارض ففرضنا تقدم والثالثة
غير متضمنة في البلية وقد مضى عدم جوازها استلزام
البقرة حتمه وان كان من احدها ان كان من
من الارض في ايقان الصورة الحاصلة من ذلك مخفوق
من ذلك في ثلاثة اوجه احدها ان يكون الارض والبذر
من واحد لها في من الارض ثانيها الارض والعمل من
واحد لها في من الارض وثالثها الارض والبذر من
والباقي من الارض لا يجوز ان يكون الارض والبذر من
بين الارض والعمل والبقرة والبذر والبقرة والبقرة
بذلك صورة البذر والبذر من واحد لها في من الارض
مع صورة ما اذا كان الارض والعمل حتمه لا يمكن
البذر والبذر من الارض في كل مرة من جمل الارض
ان يكون البذر منها ان شرط العمل في جمل الارض
وشرط ان يكون البذر من جمل الارض فاسد لان
مباح الارض يميز في الارض فاسد لان جمل الارض
عليه يكون البذر في كل مرة من جمل الارض
الحاجز كله في كل مكان فاسد لان جمل الارض
بشرط ان يكون البذر من جمل الارض فاسد لان جمل الارض

او على العكس كان فاسد لان فيه اعارق الارض وان افسدت
 الارض كان الخرج بينهما على قدم يديهما وسلم انهما حصة
 الارض ما اخذ من الخرج لانه ثمانية حصص في ارضه وانه
 في الاخلاص مثل نصف الارض لان الاخلاص مثل نصف ارضه
 يتصدق سدوا اخذ من الخرج ثمانية حصص في مقدار يديهما
 وفي رفع من الساق في نصف الارض وما انفق من نصفه
 بالفضل لا يلازمة حصلت له ارض من نصفه سدوا
 كان الارض واحدة والنذر منها وخرجها العول عليها على
 ان يكون الخرج بينهما نصفين خارجا لهما واحد واحد
 ونصف الارض بينهما فكانت حصة كل واحد نصف الارض
 لا يتفرط له العمل ولو كانت الارض بينهما وشرط ان يكون
 النذر والعول من احدهما والآخر بينهما نصفين لا يجوز
 لان من لا يدرسه يكون قايلا لا يراعي ارضه بنذر
 عول من يكون الخرج بينهما وازرع ارضه بنذر عول
 وله ثلثا من كل ارض بنذر عول على ان يكون لهما
 كله وانما ان النذر في حصة من ارضه بنذر عول لا يجوز
 ولو كان النذر من النذر والعول على الاخر على ارض بينهما نصفين
 لا يجوز ليطر ان صاحب النذر شرط حصة حصة
 نصف النذر او ارض نصف النذر عقابا له العمل له
 في نصف الارض وذلك باطل وذلك لو شرط ان يكون
 الخارج للعول والثلث للعول لان النذر شرط حصة لنفسه
 زيادة على ما كان الخرج بينهما نصفين في النذر من العول
 وشرط ان يكون الخرج للعول من الارض لا يدرسه حصة ارضها
 ارضه من ارضه ثلثيها من النذر العامل على ان يكون
 ثلث الخرج للعول من ذلك حصة ولو كان الارض والنذر

بينهما وشرط العمل على احداهما على ان يكون الخرج بينهما
 نصفين خارجا ويكون غرة الما لم تستقسما في نصيبه ولو كان
 الارض والنذر منها وشرط المدفع ثلث الخرج والثلثين
 للعامل لا يجوز في جميع الواجبات لان الخرج خارجا بنذر
 فالذا كان النذر بينهما كان الخرج من ثلثيها نصفها
 الثلثين انما ما خذوا ثلثه بطل العمل ومن عمل في ثلثه من ثلث
 لا يستحق احد من شرط ثلثي الخرج للمدفع لا يجوز لان
 المدفع شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل ومن غير
 ارض ولا يدر فلا عمل ولو كانت الارض بينهما وشرط ان يكون
 النذر على المدفع على ان يكون الخرج بينهما نصفين لا يجوز
 لان المدفع في الثلثين بين نصيبه في ثلثيها للعامل لا يجوز
 ارضه بنذر عول على ان يكون لهما الخرج وازرع ارضه بنذر
 ويذكر عول ان يكون الخرج بينهما وازرع ارضه بنذر
 فلا يجوز في الثلثين وفي المحط في كل موضع لم يستقسما
 الارض اذ شرط التفرقة حصة لا تفصل ارضه وله شرط
 في الارض عقد خروجهما استحقاق التفرقة لا ان المدة من ذكر
 مشروطة في صفة او عامت في الارض لان المدة من ذكر
 استحقاق التفرقة لاه من عليه البقلا مستقيمة لا استحقاق
 لمصلحة من شرط عليه استحقاق التفرقة لاه من عليه البقلا
 فذكر ان الارض بنصفها وبنصفها او ورثا او اشترى
 حاز ملك وان لم يستأجر فصارت الارض استحقاقا عليها وعن
 ان شرط التفرقة احداهما لا عن حصة الا حازها
 قال ولا يستدعي هذا الا كانت الارض والنذر منها فانها
 فاما اذا كانت الارض من احدهما والنذر بينهما فان شرط
 العمل على المدفع اليه فيها بنصفه ويقر سنة هذه وينذر

الثلاثة وأربعة من البقر والبقر واحد أو البقر واحد
فسدت ولذا لا شتر ثلاثة وأربعة والبقر واحد
فقط كما أن سلا وعن أبي يوسف جوف البقر وهذا
ظاهر الآية قال فينا بنة وعنه الفتوى ولا بد لما حاز
شرط البقر من البقر عني من الأصحاب شرط البقر واحد عليه
كما في حال الحمل لا جائز شرط البقر والبقر عليه جائز شرط
البقر واحد هو ولو شتر أربعة فسدت من أحدهم
الأرض ومن الأخرى من من الأخرى ومن الأخرى من الأخرى
لأرضي أن أربعة اشترى على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم على هذا الوجه فاشترى منهم من يشترى وفرد كثر
هكذا شرح الشيخ الأصمعي فاشترى ثمانية وقال له الذي صلى
الله عليه وسلم لا يجوز كما في شرح الوهبانية تحت قول ابن وهب
وأربعة توكي ما يجوز فأصح هذا النفس ديعي
ومعنى دخولك في هذه مستأنفة فسدت الأربعة
بغير مد ما قدمناه تحت قول الماتر والنشر في الخارج على
أنه لو شرط في عقد البقر بعض الخارج جرح سوي المزارع ورب
الأخرى لم يشترط عليه والأربعة بشرط قدم التفسير
فيه ولا بد من مزارع ما يشترط بعض الخارج لعبد حده ففيه
التفسير البقر كذا ما تروى في التلويح كما كتبت لها
أوراقهم والأحادي والتفسير إلى ذلك وكذلك مساندة ما تروى
في جليله وفيه أنه لا يشترط أن يشترط عليه وعلمه على
أنه لو كانت المزارع ورب الأرض فاشترى عليه بدينه وبسائر
فلا بد علم أن المزارع لو كانت فاشترى جميع حكمه مخطأ لما يرد
عنه فبعضها يفسد العقد ويصح في بعضها وبعضها
أصح الكلام أن ما نقص فيه الأربعة فليس ذكره رتباً

[illegible]

三二

[illegible]

3

شرط رب الارض على نفسه والباقي على العالم في هذا هو بوضوح
السبق على نفسه وتسلت من الباقي سعي الوجه الثالث
ان يكون التبرع من قبل الارض فشرط رب الارض بعض الاعمال
على الارض فان شرط عليه ان يتبرعها فسلت عن السبق
مما لا ينافي اربعة حائز في اراضي بعض الاعمال على رب الارض
والا فبعض العالم فكلوا فيه كالحول في اماكن
التبرع من جهة رب الارض وقد شرط رب الارض بعض العمل
على نفسه والبعض على العالم به وفيه ايضا اصل
ان صاحب الارض مع الارض اذا شرط في عقد فربعة شرط
فاصل بنظر اليه ان كان شرط الا لا ينفذ فيه لاحد لئلا ينفذ
ما ان شرط ان لا يبيع احد ما حصته من الخارج ولا ما كل
فما اربعة حائز في اماكن في الشرط فابرة لاحد ما هو
على وجهين ان كان الشرط دخلا في صلب العقد وان كان
له حظ من البلد فان البلد من صلب العقد في الباقي
لا يجوز المقدم بوضوح فان الارعة لنفسه بشرط ان لا يشرط
تقويم اربعة وان اطلب من له الشرط ان لا يشرط
الارعة على من يبرعها لاحد من تصف الخراج ان لا يشرط
من شرط ان لا يشرط قبل العمل في شرط العوض والديون على
احدها حتى نفس العقد على جواب الكتاب لا اطلب من ان لا يشرط
هذا الشرط وان كان الشرط مستغنا في العقد فلو كان
من صلب العقد ان لم يكن له حظ من البلد فان شرط ان لا يشرط
بخارج العقد او حلا فبمولا لاحدها فاسقط من له الشرط
وقال ان يشرط لنفسه فانه الارعة تنقلب حائزة في نفس
على الباقي الثلاثة وان كان هذا لا يشرط عليها الا يبيع
حائزة ما لم يبيعها على الا يطلب ما باها حال حله الا يبيع حائزة

لانه يبقى مشروطا لاخذ ما كان لنفسه والعقد وان شها على
 احدها ان يبيد نفسه من صاحبه فالاربعه فاسد
 فاذا ابطله السابغ او الشتر لا تعود جارية والى بطلان
 جميعا عاقبة الاربعه ولو شرط احد هاتين صاحبه
 ان يهب نفسه من الخارج كانت الاربعه فاسدة
 فان ابطال الوصية بالشرع قبل العمل جازت الاربعه
 وبعض من اجنا قالوا يجب ان لا تعود جارية باطلاله
 الوصية له وحده ولكن ما اذ في الكتاب احمه والاربعه
 واذا فخر ارجلها وذلها لم يرد من ارعته وقيل له
 منعت بها كلب فكذا وبغير كلب فكذا وبكرب وبشيان
 فكذا فالاربعه جارية وذلك لو قال ما ارعته فيها كلب
 فكذا وما ارعته منها بغير كلب فكذا جازت ولا يعمل
 اختار فالاربعه كان له ما شرطه بالاربعه فلو ما ذكر في الجواب
 في المسألة الثانية خطأ لا وجه لتصحيحه ويجب ان
 تكون الاربعه فاسدة متى ذكر بكلمة منها لان كلمة من
 للتعيين فقد شرط عليه ان يزوج البعض بكرب والبعض
 بغير كلب وذلك البعض مجهول لا يدرك فلو وصفت
 ذلك فساد الاربعه والليل على صحة ما قلنا من ان
 ذكرها عهد فلا يصلح من جلتها اذ قال الاربعة ما ارعته
 منها خطبة فلكذا وما ارعته منها سمها فلكذا
 فالاربعه في هذه الصورتين سيدة ومنها لو قال المالك
 ما ارعته منها في جاري الاول فلكذا وما ارعته منها
 في جارية الاخرى فلكذا فاسدت ومنها ما ارعته منها
 بما اسما فلكذا وما ارعته منها بغير اولاد فلكذا
 كذا فاسدت وفي ان الشيخ محمد ابو بكر بن الفضل يقول

ما ذكر

ما ذكر من الجواب في مسألة الارب فلو ما ذكر في هذه
 المسألة ان يزوج في حصة رج فاكلمة من عنده
 الى حصة التسعة عشر وعندها المصلحة فيها رخص
 الجواب على قولنا ان في هذه المسألة ان يزوج
 الكلب وحدها من المصلحة عندها في السابغ كذا في قوله
 من انك يوق لو ما ذكر في هذه المسألة ان يزوج
 ذكر في مسألة الكلب قولها بطلان هذا قلنا ان
 من التسعة عشر في السابغ كذا في هذه المسألة حقيقة
 للتعيين لغة وانما قلنا المصلحة محالة في كل
 وعلى هذا فنقد يتحقق الجملة في مسألة الكلب لا توجد
 فمسألة الاربعه لان الجملة زالت وقد قلنا الاربعه واد
 كانت الجملة زالت وقت تالكلمة الاربعه كانت بمنزلة ما سوي
 كانت بالية وقت الاربعه وما في مسألة الخطبة والاربعه
 الجملة قائمة وقت تالكلمة لانها لم يزل الاربعه خطبة
 من البعض في زوج شعير ما قلنا البذر فوقت القالب
 الذي صرح بالجملة المتكلمة الجملة قائمة وذلك في
 مسألة السابغ لانه اراد السابغ بغير كلب وهو السابغ بعد
 القالب البذر فالجملة تكون قائمة ولو كان المراد من هذا
 السابغ قبل ان يزوج كانت الاربعه صالحة في مسألة
 المالك لان الجملة تكون قائمة وقت تالكلمة البذر وما
 اذ انهم على التسعة عشر فقال على ان ما ارعته بعضا منها
 كلبه فلكذا وما ارعته بعضا منها بغير كلب فلكذا
 كذا فاسدت فلو لم يذكر محمد في الكتاب وفيه فساد
 ما قاله ابن ابي محمد بن الفضل يجب ان يكون الاربعه
 فاسدة في السوط واذا دفع الى رجل هذه البنية

سنة هذه يهبط وعلمه على انه ان زرعها في اول يوم من
جمادي الاولى فالخارج يبيتها نصفان وان زرعها
في اول يوم من جمادى الاخرى فالثلثان من الخارج
الارض والثلثان من الداخل الاول جاذب والثاني فاسد
في قيامي قول ان حبيفة على قول من اعاد انزل حبة
وقول قولها الشيطان جاذب ان كان زرعها في جمادى الاولى
فالخارج يبيتها نصفان وان زرعها في جمادى الاخرى فالخارج
كله لعنات احد النذر وعلمه ارجع الاوان كان النذر من
الما قبل واخرج من الما كان كان النذر من قبل صاحب
الارض وعند هذا السطح جاذب فان زرعها في جمادى
الاخرى فالخارج يبيتها اكلان وقولها على ان ما تنزع من
هذه الارض في يوم كذا فالخارج من بينها نصفان وما نزع
منه في يوم كذا فالخارج ثلث الخارج وزرب الارض ثلثاه
فهذا فاسد كله ولو كان فاسدا لا اولى بزرب نصفها
فالاول يوم جاذب الاول ونصفها في اول يوم من جمادى
الاخرى فالخارج في الوقت الاول فهو يبيتها على ما اشتهر طلاء
وما نزعها في وقت الثاني فهو نصفها النذر في القول
الاول وفي وقت الثالث في كل واحد منهما ما اشتهر طلاء
قوله على ان ما نزع في وقتها ان زرعها بدلية
او ساءت في الثلثان الممنوع والثلثان ارب الارض وان
زرعها ما ساءت اربع السبع فالخارج يبيتها نصفان
فوسجها يبيتها اربعة طلاء على قول ان حبيفة الاخرى
فاما على قيامي قول ان ما نزع منها يدبر فليعلم ان الثلثان
جميعا وقولها على ان ما نزع منها ما سيج فليعلم نفسه
وزرب الارض ثلثه وان زرعها ما سيج فليعلم نفسه

35

فسدت اهل فيه ولودع اليه ارضاً ينزعها سنة فده
بيده وبنوه وعمله علما يستخرجون ارضهم من اللزج
فهو جازي وروشت طعنا يستخرج ارضهم من مالهم
الارض فيه مربعة فاسهل لان اشتراط عمل ارض
كاشط ارب الارض مع اللزج وذلك يغسل اللزج
وكذلك لا يشتط ان يستخرج ارض من مال اللزج على
ان ينزع به فيما خرجت ارضه فيقتطع ما كان عليه وان
كان اللزج من قبل ارب ارض فاشط على اللزج ان يخرج
الاجاز من مال جازي لوطط ارب الاجاز على ارب ارض
واللذج من اللزج وذلك لو اشتطاه على اللزج علما
يجمع به في اللزج فهو في سدة من مال لوطط ارب ذلك
من اللزج ففسد به العقد ويكون ارب كل صاحبه
اللزج ولعل ما لم يخرج منه فيما عمل وجعل ارب لوطط
واذا هتت اللزجة ما ان تخلت عما يفسد هاهنا فخرج
من لزج الارض يكون على الشرط الذي اشتطاه في ابتداء
العقد ولا شئ للعا من اللزج شئ في اربعة الصلعة
لانها اما جازي وشركة فان كان جازي فاشط في القيمة
المسوية وهو عدد م ولا يستحق غيره وان كان شركة
فان شئ في اللزج وجوز غيره ولا يخرج ههنا وذلك لانه
شئ ارب الارض من ارب ارض سواء كان اللزج من فصل
العا من ارب ارض فاشط صاحب الارض فلا شئ له من مال
كما في اللزج وان هتت اللزج على ارب ارب ارب ارب ارب ارب
اللزج ارب ارب ارب ارب ارب ارب ارب ارب ارب ارب ارب ارب
مخلوف ما فاسدت اللزجة ولم يخرج ارضها حيث
يستحق اربها في الزمة كما سمي وطع من لزج لا يستحق

لا يجرى فيه

وقد

من وجوبه في الذمة ويجبر من أي من المعاقدين على
الذي فيها التزم من العمل لأنها انعقدت اجماعاً والأجزاء
عقد لازم غير أنها تنسخ بالعقد والجزء الذي
يجبر له أو تنسخ عن المصفي فيها قبل القائه المذرك في الأرض
لأنه لا يمكنه الضم إلا بما لا ينافي له وهو أن المذرك في الأرض
ولا يدرى هل يخرج من الأرض رطبة أو لا وسنأخذ من هذا
داراً من متاع سوا كان له عقد ولا لأن هذا العقد غير
لازم من جانب المذرك إذا استمتع به المذرك ولا رطبة من
قبله بعد ما كان المذرك في الأرض فلا ينافي له في عمل المذرك
في القضا لأن عمله إنما يتحقق بالعقد وقد وقع به مجزئ
من الخارج ولا يخرج من يديه فيها بينه وبين الله تعالى
أن يعطيه جزمته كيلا يكون مفرراً من جهته
لأنه يتصرف به وهو موقوف في يده في أرضه ما كان
يؤديه جزمته ويشتق عن أن يتصرف في أرضه إذا كانت
المذرك من قبله في الأرض وقد وقع المذرك في الأرض
لواحد منها أنه يبطل المذرك في الأرض كما يوقف المذرك في
الأرض فلا بد من الإرضاء بطلانها وليس المذرك في الأرض
كما في المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
من المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
بغير كذا في الحقيقة قال الأصول ما لا بد من كذا في الأرض
عاملاً رخصته أو رد العمل بنفسه يجبر بعد المذرك
فيلس عليه التشبه المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
منه أو رد عمله بنفسه كذا في الأرض وهو هذا العمل
تخليقه عند العمل على الامتناع أن يرضى به المذرك في الأرض

وقد يجرى في الجوهرة في الخارج فيعساة بعد الاستاء من السهم
ما ينفذ هذه الأحكام وهو شدة الوقوع والندرك فيها وقوتها
فيما إذا خالف المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
بغير كذا في الحقيقة قال الأصول ما لا بد من كذا في الأرض
ذلك هو كذا في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
ولو قال خذ هذه الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
خطة لوقال فالأرض من يرضى به المذرك في الأرض
لو يرضى به المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
ولو قال فالأرض من يرضى به المذرك في الأرض
مشورة كذا في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
إذا دفع الرجل الف درهم مضاربة وقال خذ هذه الأرض
مضاربة بالنصف والعمل بها في الكوفة حتى لو عمل
بها في غير الكوفة لا يصير مخالفاً من من تخلف من قال
يجب أن يكون المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
مجدد في الفضل يقول يمينه خذ هذه الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
لو اعتبر شرطاً كان هذا ما لا يرضى به المذرك في الأرض
فما ساء ولا حسناً ولو جعلناه مشورة لا يرضى به المذرك في الأرض
لنوع المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
مخالفاً المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
فالله المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
فيها نسباً خيراً لم من المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
قال المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
معيناً نسباً له أن يرضى به المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
عامته على أن يرضى به المذرك في الأرض من يرضى به المذرك في الأرض
بني من الوقت ما نسباً قال محمد وعنده يوان كان في المذرك في الأرض

بينهما في سبع بسفحات يكون له ان يزرع فيها ما هو مثل الارض
او دونه في الظرير بالاخص كل في الثانية **ف** في
في الزيادة والخط من رب الارض والخط من رب الارض
اقصد ان المصنوع عليه ان كان بحال يجوز ان يزرع عليه
حاجز من الزيادة وان كان عاللا يجوز ان يزرع عليه
الزيادة لان الزيادة في البنية معتد بها لا اصل
يقصد من صنوعه ان يجعله بازرعه كذا في الزيادة
معقودا عليه يجعل بازرعه والخط من رب الارض
استقامه يعني البنية فيستدعي قيام البنية لا قيام المعقود
عليه واذا اراد احداهما في الثاني فان كان قبل سبب المعقود
الزرع وقسمه عظمه من خزانته يجوز ان يزرع عقدا في الزيادة
على الخراج مادام في الخط لا يجوز ان يزرع فيه كل في
والاخارة وان كان من بعده لا يجوز من صاحبه البنية
والخط في محبة السبب في الثاني وبيدها على الخط
كذا في التوزيع ويجوز ان يزرع من جهته لان الزيادة من
صاحب البنية في حال لا يجوز ان يزرع في الزيادة
يملك تصحيح زيادة في البنية لنفق المعقود عليه وهو ما
ولا يمكن تجويزه في طريق الخط لان صاحب البنية من
ولسنا جرحه في طريقه من المستحق لا يمكن تجويزها
حظ لان العن عليه لانه فكذا هذا الخراج لا يمكن حظه
فاما من الذين من جهته من حر والمواجر يتصور منه حظ
الاجرة فتجعل الزيادة منه في الخراج انما صاحب البنية حظه منه
عن بعض اجرة والخط من حال فوات المعقود عليه والزرع
وان عتينا وقت الخط وحظ لا عتينا لا يصح والذين يزرعون
عينا وقت الخط لهم لصاحب الخط ملكا له وقسم

الخط

الخط كما لا يخفى اذا قسطنطين في الزيادة مستدعي من بعض الخراج
صحة وان كان عتينا وقت الخط لئلا في محيط السبب في الزيادة
الاجرة من الزيادة او معاملة بالدفن وعمل فيها ما من
حتى حصل الخراج بغير احداهما الا من نصيبه السبب
وحصل له الثلاثة ورضي بذلك الاخر فان كان ذلك قبل
استحقاقه من الزرع وشاؤا وعظم السبب فان كان الزيد صاحب
الارض وصاحب الخط في ملكه فهو باطل وان كان الاخر
ملك الزيد فهو باطل وان كان صاحب البنية والارض الذي
لا يزرع من قبله هو الذي لا صاحب البنية والارض الذي
الخراج في المعاملة والمزرعة نصفين وان شرط احداهما
على صاحبه عشرين درهما فسدت المزرعة والمعاملة من
اعماله ان البنية والخط من الخارج لهما حب البنية في الزيادة
ولهما حب الخط في المعاملة ولذا لم يرد احداهما عليه
عشرين قفيرا كما في المسقط وذا في السبب ان من حكمه
الزرعة يجوز ان يزرع على شرط المذوق في الخراج والخط
عنه قال ولا اصل ان كل ما احتل من انفق المعقود عليه
احتمل الزيادة ولا فلا والخط جائز في الخراج جميعا
والزيادة والخط في المزرعة على وجهين اما ان يكون من
الزرع واما ان يكون من صاحب الارض بعد استحقاقه
الزرع والمذوق من قبل المالك وكانت المزرعة على النصف
منها وادبها المزرعة صاحب الارض سبب في حصته وجعل
له الثلثين ورضي به صاحب الارض لا يجوز ان يزرع في
بينهما على الخط وان يزرع صاحب الارض المزرعة السبب في
حصته ومن ضاها فان كان الاول زيادة على الآخر
بعد انتهائهما عمل المزرعة باستيفاء المعقود عليه وهو النصف

ونما لا تخوز والثاني حط عن الحق واللاه لا يستحق ثباته المستور
عليه صلا لا كان البذر من قبل العالم واما كان من قبل ما ح
الارض فاد صاحب الارض لا يجزى وان زاد الارض حازها اذا
زاد احداهما بعد ما استخمد ارضه فان زاد قبله استخمد
الارض جازا بها كان هو وحي فاستدات الارض في الخارج
كله ارض البذر ارضه مما ملكه سوا كان من ربه الارض في الخارج
لكان ان كان البذر لها حب الارض حاد لا الفضل وان
يكن له ارض فيستعد في جازا على البذر في جازا الارض
فمن لا يتيق ولا يستحق ارضه نعمه العقل على
مناقه لانه صاحب الاصل الذي هو البذر يساوي
عن القدر في المندية والجزيرة القديس في شير ويوت
للآخر جازا عمله ان كان البذر من ربه الارض او يكون
لرب الارض جازا لرضه ان كان البذر من قبل العالم ولا
يزاد جازا على ان طابا ما سبناه في مبتدأ العقد
لكي واحد منها لان صاحب البذر هو المستحق جازا لرضه
الاجير على ما بينا والوجب في الخارج الفاسدة جازا لرضه
لا يزداد على السبيل عرف ولما انها قد تاضيا عليه ويجب
اجزائل ما لتمامه عند محمد وهذا كانت الارض وهو
حصة كل واحد منها مساهمة في العقد فان لم تكن مساهمة يجب
اجزائلها ما لا جاء كما في البذرة وان لم يخرج جريش في الارض
القاسية معدان استعمل القدر يجب اجزائلها فلا يتقيد
وجوبه بالخارج فان كان البذر من قبل العالم
فعلسه انما يجب على العالم جزائل الارض والبقران
كان البذر من قبل ربه الارض فعليه جميع اجزائل
العام من حادوي ومن احكام الارض القاسية لا يجب

على ارضه من ارضه لان وجوبه باعقد
يعتبر منها ان البذر ان كان من قبل صاحب الارض
واستحق للخارج وهو العالم ما جازا له فان رجهه عليه
واذا كان من قبل العالم واستحق الخارج وعرضه
الارض جازا لرضه فالخارج كله لا يطيب به بل لا
من الارض قدر يزرع وقد يزرع الارض ويصيب ذلك
ويتصدق فان فضل جازا للبذر وان رزق الارض
وازارع ان يطيب لها الارض في موضع فستدات الارض على
وعند ارضه في موضع فستدات الارض على
فاوجه ما حط عن الشئ الا ما سبناه في مبتدأ العقد
النسيان نصيب ربه الارض ونصيب الارض في جازا
رب الارض انما هو جازا لرضه جازا لرضه في جازا
وجوبه على جازا لرضه وقد يزرع في موضع
على هذه الحصة وفيها وجوب لرضه جازا لرضه
فيقول انما جازا لرضه ويقول لرضه جازا لرضه
ليعيلك جازا لرضه ونوريب وجوبك على جازا لرضه
الارض ونقصها بها جازا لرضه جازا لرضه
يعيلك على هذه الحصة فيقول ربه الارض نصيبها
فاذا ارضها على ذلك جازا لرضه جازا لرضه
لان الحق بينهما لا يحددها فاذا ارضها جازا لرضه
للحديث كالمسألة وروايت ربه الارض من الحق
فيها حيث كان البذر من قبل ربه جازا لرضه
انما يجب على العالم ما لا جاء كما في البذرة فان لم يكن
له الا متاعه في جازا لرضه جازا لرضه
والحال انه قد يزرع في موضع الارض

للبيع فلا شيء له كذا لو مال من رب الأرض قبل البذر
 فأنما تخط قطا في كرايه كما ينبغي في كلام الشارع حكما
 أي في حكم القضا لا وجه للمناقض يعني ان عمله انما يتفق
 بالعقد وقد فسد جهش من الخارج ولا يخرج كذا قدما عين
 الزيلو ويسترضي بانه ما يزيد من كذا فيها يسهل وبن الله قال
 فيعتق المفتي الاستدلال في مثل ذلك فيكون يوقف اي يعطى
 رب الأرض لما مل من حصة كذا في التسمين كذا في التسمين
 انه لم يثبت روية في هذا ما به الاستدلال اهنا ما لم يثبت
 اي لانه صاحبها لم يزل عمله من جهة رب الأرض بالعقد
 وهذا لا كانت الأرض مبيعة ولا في السجل جنة واذا دفع
 ارضه من رعية فاسفة قارب الزرع وحط لا تساهل من ارضه
 صاحب البذر عن الزريعة فعلمه اجزا في الارض والزرع
 جميعا ان يعلم باصل الاختلاف في الواقع بينهما رب الأرض والزرع
 ان يختلفا في حوز الزريعة فست ارضه ودعوى الجيران يبي
 احدها بشرط النصف والثلث والاربع وما اشبه ذلك
 مما لا يوجب قطع النكحة والخرج ودعوى الفسار ان يدعى
 شرط يوجب قطع النكحة وذلك على رجوع احد طرفي
 ان يدعى شرط ارضه معلقة والثاني ان يدعى شرط النصف
 النصف وزيادة عشرة والثالث ان يدعى شرط النصف والثلث
 الاعنى فان ادعى حدها بشرط النصف والثلث
 والربع وادعى الاخر بشرط ارضه معلقة فينقطع وجهه
 احدها ان يكون البذر من قبل الزرع فان كان هذا الاختلاف
 قبل البذر فاعقول فقل من يتبع في الفسار دسوا دعي
 الفسار رب الأرض او صاحب البذر ولا يتجانسا وان

اختلغا قبل الزراعة ان اقاما حيا سبعة فبينة من يدعى الجوز
 اوي وان كان هذا الاختلاف بعد الزرع فاقول قول
 صاحب البذر دسوا دعي الفسار او الجوز دسوا دعي الارض
 ساء الا وان يوهنا حبيته من يدعى الجوز فوجد الثالث
 اذ كان البذر من قبل رب الأرض وفي هذا الوجه رب الارض
 البذر من قبل المزارع في الوجه الاول فاعرفت من الحكم
 في جانب المزارع ثمة فليس ذلك في جانب رب الأرض في هذا
 الوجه هذا الذي ذكرنا اذا ادعى احدها شرط النصف وادعى
 الاخر ارضه مملوكة وان ادعى احدها شرط النصف وادعى
 الاخر شرط النصف وزيادة عشرة فبينة من يدعى الاول
 ان يكون البذر من قبل رب الأرض وفي هذا الوجه ان كان
 المدعى زيادة الاقترعة على النصف صاحب البذر وهو رب
 الارض فالقول قول المزارع الذي يدعى النصف سو اختلاف
 قبل الزراعة وبعدهما فان يوهنا فبينة من يدعى زيادة
 العشرة الاقترعة وان ادعى زيادة العشرة الاقترعة من البذر
 من جهته ان اختلغا قبل الزراعة فالقول قول المدعى
 الجوز وهو صاحب البذر وان اختلغا بعد الزراعة فالقول
 قول من لا بذر من جهته وهو المزارع وان يوهنا فبينة
 من يثبت زيادة المقترعة الاقترعة فذلك اذ كان البذر من
 قبل رب الأرض وان كان البذر من قبل المزارع فان المزارع
 في هذا الوجه يثبت من قبل رب الأرض في الوجه الاول في
 طرف من الحكم من جهة صاحب الأرض وهو مثل ذلك
 اذ كان البذر من قبل المزارع هذا الذي ذكرنا احدها شرط النصف
 وادعى حيا سبعة فبينة من يدعى عشرة فبينة وان ادعى
 احدها شرط النصف وادعى الاخر شرط النصف والاعشيرة

عند لا تغار فلما عند الجميع بينهما فان اخرجت الارض ربا
كثيرا فاختل على العالمين فقال كل واحد منهم انا صاحب الثلث
فالتقول رب الارض وان يروى على علمه ان صاحب الثلث
اخذ الدنيا وله رب الارض بالثلث باقره واخذوا خيرا
الثلث بينهما ولا شيء له من الاخر لان من ضروره
استحقاقه ثلث الخارج انما الاخر الذي اقر رب الارض
ولو لم يخرج الارض شيئا فقال كل واحد منهما انا صاحب
الارض فالتقول رب الارض وان قامت البيئته فكل
واحد منهما على رب الارض ما به درهم واحد فما قرره
رب الارض له والاخرها ثلثا ثلثا البيئته ولا يثبت الرب
بيئته رب الارض في هذا الوجه ولا في الوجه الاول مع
بيئتها ولو كان ذلك الارض اليهما على ان يروى اياها بغير
علم ان ما خرج منه فلا يحد بها بعينه نصفه ورب الارض
عليه اجابة درهم ولا يخرج ثلث الربع ورب الارض سدس
الربع فهذا جائز لان كل واحد منهما نصفها من احدى
مما يقع درهم ونصف من الاخر ثلث ما يقع ذلك
النصف وكل واحد من هذين المقدرين صفة صفة
الان اذ كان ربعها ولم يخرج الارض شيئا فقال كل واحد
منها لصاحب الارض انا شطرت لك السدس الربع فالتقول
قول كل واحد منهما فيما زعمانه شرط له وان يروى
فالسبيته رب الارض ولما خرجت ربعا اقره فاطى كل واحد
منها انه هو الذي شرط له الاخر فدعى صاحب الارض
على صاحب الاخر وعلى الاخر سدس الربع فانه يأخذ
الاخر من الذي اياه له عليه لتعادلها فدعى على ذلك وفي
حق الاخر رب الارض يدعى عليه استحقاق بعض

الخارج وهو منك والنقوب قومه ويقال رب الارض في البيئته
على السدس الذي ادمته علمه وان يروى في البيئته رب
الارض ولو دفع رجل الى رجل رصا على ان يبرع
ببذره وعلمه فخرج منه ثلثا للبعاء والثلث
لاحد صاحب الارض بعينه والاخر ما به درهم واحد
فهو باقره فان اخرجت ربعا اقره فدعى صاحب الارض
صاحب الارض انه صاحب الثلث فالتقول للمدعي فان
برع كل واحد صاحب الارض كان لكل واحد منهما ثلث
الخارج ولا يثبت في البيئته المربع مع بعينه ما دفعه رجل
الى رجلين ارضا وتزعم ان احدهما بعينه ثلثها والآخر
والاخر سدسها فخرجت ربعا ورب الارض ما بقي في خارج
فخرجت الارض ربعا ثلثي الثلث الذي سببه الثلث
والثلثان لصاحب الارض والاخر جهنم اخرجت الارض
شيا ولا لا عقل لما روى بيئته وبين الذي شرط له
الثلث صفة وبيئته روى الاخر سدس ثلث عقد
مع احدى صفتين على المقدور الاخر ثلث نصف
ويجب شروط فانه لا يختلف في الثلث ثلث ثلث
منها فالتقول رب وان يروى ان لكل واحد منهما ثلث
الخارج احدى ما اقر رب الارض له ولا الاخر ثلثا
بالبيئته ولو لم يخرج الارض شيئا فالتقول رب الارض لان
رب الارض بيئته ثلث شرف صفة مقدسية وبين
الاخر لا يخرج في ذلك بيئته وبيئته حتى تثبت
شرط صفة المقدور وهو ان كان صاحب الارض ثلثا
على مثل هذا شرط فكل واحد من البيئتين في الخارج
كان في جميع هذه الوجوه مثل ما بينا من علم صاحب

[illegible]

22

الا انه لا يجوز على احد ما لا يزرع على ارضه فانه لا يملكها ولا يملك ما فيها
 حتى كما ان المزارع ان يزرع ارضه فانه يملكها وارضه يملكها
 عام فلا يصح ولا ذلك ولا يملك المالك ارضه ولا يملك المزارع
 واليدوي حقله فانه يملكها ولا يملك المزارع ولا يملك
 فانه لا يملك حقله ولا يملك المزارع ولا يملك المزارع
 المحط حقله ولا يملك المزارع ولا يملك المزارع
 يندرج ولا يندرج فانه يملكها ولا يملك المزارع
 الارض ولا يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 تقتصرها الارض فانه يملكها ولا يملك المزارع
 يرجع المزارع عليه بما اياه له ولا يملك المزارع
 الصبي يملكها ولا يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 ما اخرجته الارض ولا يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 كما ان فيه فضل فانه يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 تقتصر ان الارض ولا يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 عتق العبد ولا يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 المذبح من جهة المزارع فانه لا يملكها ولا يملك المزارع
 المزارع يقتصر ان الارض ولا يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 المزارع يملكها ولا يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 ارضه من ارضه فانه يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 وسم المزارع من العبد فانه يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 باطله ولا يملكها فانه يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 المزارع يملكها ولا يملكها فانه يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 كما ان العبد والاصبي قد يملكها فانه يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 وحره من ارضه فانه يملكها فانه يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع
 صاحب الارض ولا يملكها فانه يملكها فانه يملكها ولا يملك المزارع

قال حسون لارض وسدر وحد وحره غري وجره يني
الاول ان يكون الاربع اجنبيا ولا دين عويقت فانه ينظر
الي حصه الاربع من الاربع يوم نبت وحصه كره قيمه واول
جره عمل الاربع في اربعة فان كانت قيمه حصه
من الاربع يوم نبت وحصه كره فانه ينظر الي اقل
سلك الاربع حصه من الاربع ما يزيد بعد ذلك او
يوم كره واولا يمتد في اربعة حكم لوصيه وان كانت
قيمة حصه من الاربع يوم نبت فصاير قيمه كره
من حره مثل علم ينظر ان كان حصه الاربع يخرج من
ذلك مال الميت يكون الكل مال الاربع يومه نظريه
الوصيه وبعده ينظر المعايير وحصه وان كانت حصه
من الاربع لا يخرج من ذلك ماله خارج الورثه واذ كانت حصه
الحريه يسلم للاربع جميع ذلك وان لم يخرج الورثه
ذلك يسلم للاربع فخرج من كل علم يحكم بها وصيه ذلك
ما بقي في تمامه طيب كره يحكم الوصيه والباقي يكون
للورثه وقيمة الوصيه في جميع ما رزق دخل جرت ذلك
يوم كرهه ويريد ان يميز علم حره مثل نبت في
يوم كرهه هذا لان الاربع اجنبيا ولا دين علم
دين فان اذا كان علمه دين صغر قيمه والاربع
الفقهه او دين الرض فانه ينظر الي قيمه حصه الاربع
يوم نبت وحصاير قيمه الاربع مثل علمه فان كانت قيمه
حصه من الاربع يوم نبت وحصاير قيمه مثل حره علمه
واقل من حره مثل علمه فان ما شرط كره من الاربع
لا يسلم له دين كره فيها فخرج من الاربع ويمنع ما ينظر
بينهم والحصه ان لم يكن للررض مال سواه هذا يخرج

الزراع بقية حصته من الزرع رايد ان يزرع النخيل والوزون
 يد يوزونهم وان كانت بقية حصته المزروع من الزرع يوم السبت
 وصار له بقية الزرع من جرح عملته فكان الزرع يجرى في الزرع
 بمقدار جرح عملته من غير زيادة والغوا ينظر في
 بحقوقهم ولا يسلم المزراع شي فيها زاده علي جرح عملته
 الا ان يخشى باخلاف من الزرع وقتا صا بال الغوا يباقي فتعطي
 دينهم هذا الذي ذكرنا اذا كان المزراع جنبها فاما اذا كان
 المزراع غاربا فعلي قياس قول النبي حنيفة رجح لو كان
 يترك حقل المزراع فالله عفة فاسد حنيفة يستحق
 الزرع شيئا من الحراج وانما يكون له جرح عملته درهم
 لا يخرج له علي الريس دين ولا يسو كان قيمة حصته
 الكورث من الزرع مثل جرح عمله واكثر من ذلك وحسب
 علي قوله اني يوسف ومحمد لم يكن علي الريس دين فانه
 ينظر في حصته الكورث من الزرع يوم السبت وصار له قيمة
 الكورث وحسب عمله فان كانت قيمة حصته من الزرع يسو
 نسبت وصار له قيمة مثل جرح عمله واقل كان له المستوسط
 وما جحدت من اربعة بعد ذلك اليوم للحصا والكنف
 فيه تكلوب في الا حنبي وان كان فيه حصته من
 الزرع يوم السبت وصار له قيمة الثمن جرح عملته فان
 له من الحراج بقدر جرح عمله وليس له ما زاد على ذلك
 الي تمام المستوسط لان المستحقه ستحق بطريق
 القومية لا وقضية الكورث وانما اذا كان علي الريس دين
 مستوفي فليكن له قيمة الكورث والا حنبي اذا فصح
 اليه طه صحت دفع رضا لم يرض من اربعة بالنصف والريس
 من العامل وانما سواه في حرجت الارض فمقات فليكن

فيه كالحوب فيما اذا دفع الرض من رصه من اربعة والبدن من
العاما على النصول التبعي ذكر لان هناك الرض هو
الاستا حرا لهما من بعض التي اخرجوها من بعض مستا حرا
للا حرمها خارجا لاذن في كل من الرض وادفع الرض
من رصه في الارض وهو يتقبل في كل من الرض في رصه
التخيل في رصه في كل من الرض في رصه في رصه
عنه فان رضى الله تعالى في ذلك من رضى وهو يتقبل
فصنفنا ان كل رضى في رصه في رصه في رصه في رصه
اذا كان البدن من رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
رجل رصه في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
ويستقبله فان رضى الله تعالى في ذلك من رضى وهو يتقبل
فصنفنا فان رضى الله تعالى في ذلك من رضى وهو يتقبل
اذا قلنا قلنا رضى الله تعالى في ذلك من رضى وهو يتقبل
عظمها ثم رضى الله تعالى في ذلك من رضى وهو يتقبل
ثم رضى الله تعالى في ذلك من رضى وهو يتقبل
جميع ما رضى الله تعالى في ذلك من رضى وهو يتقبل
بصرف فيه الغوا في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
نصير الحق في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
ولو لم يكن على رصه في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
لما لم يرض الله تعالى في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
يتصل بهذا الفصل في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
قال محمد في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
وعنه في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
من رضى الله تعالى في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه
بصرفه في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه في رصه

$$27 =$$

وعلى قاره وبدأ بدين غربا نصحة وادافه سننا دين غربا
القصة بظن ان بوق شي من ثلثي الخارج يعطيت الارض
من ذلك قديرا جرمال أرضه وشارا على ذلك ان يام
ثلثي الخارج بملك وصية اربا ارضه بفساد له ان كان
يخرج من ثلث ما بوق من ما لم يستم وان ارضه بذلك
وان ارضه بقل صدق في حق غربا الصحة فانه يضمن
الدين بفتح من المال ثم اعطى صاحب الارض تمام الشرط
من ثلث ما بقي من مال الميت هذا اذا كان على الميراث
دين الصحة وان كان على ارض دين ارض وجب واقره
في حال ارضه واقر ارضه بما كانا فان ارضه بغير
نكاح صحى رب الارض فهو طهر مثل ما ارضه من ثلثي
الخارج ان كان ثلثي الخارج لم يرضه جرماله وان كان الاقر
من ارضه بعد ما استحصل ارضه بظن ان كان الاقر
بالا رضى ما نقله الاقرار بالدين يعطى رب الارض
من الاقر ولا يرضى دين ارضه وان كان الاقر بالدين
سا بقا فان رب الارض يحتاج لماله والدين بمقدار
من الاقر هذا اذا اقر ارضه بما كانا وان ارضه بغير
فان اذا كان الدين من جهه رب الارض واقره بثلث صدق
في قاره سوا فذلك بعد استحصاه الزرع وقبله
وان كان الميراث رب الارض واقره بثلثا فليس
فيه كملوب فلو ارضه بالخط وودعه جرمال بجرم
مخللا بمالكه فاما جهه رب الارض فليس شرط
في رب النخل المدين وصدقه في ذلك رب النخل
ولديه الغرماء وروى في القبول قولنا مال فان قال
وروى مالنا وروى في النخل بقبول البينة على رب النخل

اذ كان انما ما سار قار خاينا كما في غاشية وكذلك اذا كانت
 موصفا فانه يسمي من العمل وكذلك السحاب لا يحتاج
 اليه وترك حرفة الى حرفة وما لم يمتدح عن العمل كما في الدالاج
 قال محمد بن ج في الاصل اذا كان التمدح قبل الدالاج وقال
 الدالاج انما ترك ترك الارعة في هذه السنة او قلنا انما ترك
 ان اترك ارضا اخرى في هذه السنة سوى هذه فله ذلك
 وكان له ان يمتدح الارعة كما في الحط والبالا
 ويحب ان يكون له هذا الرض على التخصيص فليقياس
 فحصل السنة انما خذوه مما ملكه ليقبل بنفسه واخر له
 لا يكون مرضه غير ما اذا خذها معاملة ليعمل بنفسه
 يكون مرضه عند ذلك في الترخاينة وفي الدالاج وما ينبغي
 به عتق الارعة بعد وجوده فالتقاع منها التخصيص وهو
 لو كان صحح ودلالة فالاصح ان تكون له لفظ التخصيص وهو
 والاقالة والدلالة له ان الاو امنتاع ضاحب التخصيص
 المعنى في العقد فاقال لا اريد من رغبة الارض بنفسه
 العقد لان العقد غير لازم في حقه فكل ما سببنا المستاء
 عن المضي فيه من غير عذر الثاني في جزمه في عقد التمدح اذا كان
 بعد ما وقع الارض والتدبر رغبة ومنها التخصيص فاقال رغبة
 ومنها موت صاحب الارض سو مات قبل الارعة او بعد ما
 وسو ادرك الارعة وهو يملكها موت الارعة ما قلنا
 الزرعة وبعدها لم يزرع حقلها او لا هو وهذا الثاني في
 انما ينبغي بيع الارض بعد موت المورث الذي هو صاحب الارض
 قال السيد محمد وفي هذا الشرح بالارعة لان الماملة انما
 امتنعوا من بيع الارض عليها فليس له ذلك الا بعد عذر بالماملة
 لازمة من الجانبين كما في الدخيرة ومن الثاني وهو ان يرضع

اذ كان

شرطه الصف لا يسمع بهيمة ولو طلبت بتخلاف رب
 التخصيص على وجهه لم يخلط رب التخصيص على وجهه
 قالوا ما ذكر في الكتاب ان رب التخصيص لا يخلط على وجهه
 انه ما شرط له النصف في قوله محمد بن ج ما علم قولنا ان
 رب التخصيص وكذا لو كان العا من جيا واذا كان رب التخصيص شرط
 له السدس انه شرط له النصف وفي قوله محمد بن ج ما علم قولنا ان
 كما اذا وطلب يمين رب التخصيص يسفل يخلط رب التخصيص
 هكذا اذا كان العا من جيا واذا كان رب التخصيص شرط له السدس
 وارث رب التخصيص في العا حاله رب التخصيص شرط له السدس
 بعد ما ادركه ان يصدق في ذلك وان قال ورثة العا مل
 او غيا ولو كان نفع البينة ان رب التخصيص شرط له النصف
 سمعت يمينه ولو طلبت يمين رب التخصيص على ذلك يخلط
 رب التخصيص واذا قال الربض انه دفع اليه وارثه فخلطه ما مل
 والعلم يدينك بعد عذر الربض يدين في الرض نعمات
 يدين يدين العا مل في يمينه فقولنا جزمه عمله ثم يرضع
 الدين الذي اقر به الربض هكذا في رضى الاسلام ونرضع
 ولعل هذا في قوله ما قلنا قولنا في حصة رب التخصيص في رضى الاسلام
 المسألة فان قال الوارث العا مل يرضع اليه تمام حقه في
 لم يرضع اليه وقال ما قلنا ورثة الربض يرضع اليه تمام حقه في
 كما ان جزمه ورضع اليه فارق العا مل استخلاف
 ما في الرضعة هل له ذلك فيستعمل ويرضع اليه ان قال الوارث
 انما ما كان له عتق الارعة في حالة الفسخ والا فكل من اراد
 كما ان استخلافه وان قال له عتق الارعة في حالة
 الرض لم يستخلفه من ذلك المصطوي في المارة بل عذر
 يرجع بعضها الى العا مل ويصرفها الى رب الارض في الاول

الي رب الارض ما انا اليه بقوله بدين محجوج فيه يدور
اي بدين فاح لا قضا له الامن من هذه الارض التي تقع
العتق على من غلبها ثبات في الدين وبسبح العبد هذا العبد
وسند فلك لا بد لصحة الفسخ من الفضا والرضا على
رواية الزادات والذات الماتن ونفسه في حق الله تعالى
وخطير رواية كذا في الارض والاحارات والمجا مع الصغير لا
يحتاج فيه الا القضا ولا الرضا وبعض من يحتاج في
اخذ وطرية الزادات وبعض من اخذها ورايا لا يصل
ولما مع الصغير وان طلب من الرضا في بعض قبل
السبح فلكا في ايجه الى ذلك ولكن بسبحه بنفسه
ويثبت الدين عند الفسخ حتى يرضى القاض السبع ونظر
المقدح حتى في الذخيرة وهذا اذا كان القضا في ذلك ما
يكون قبل الرضا وما اذا لم يثبت الزرع فالرسل احد
هو حدي ورايتهم ورحمهم ليس القاض الذي عرف
حال قائم لان القاض المستلزم والمستلزم ليس به
فادام يكن مستلزم ما فيها تباع في الحال للدين وفيه لا تباع
حتى يستحصل لان الحق التبع ليس باستلزم وانما هو
استلزام فلست مالاه وقال في البيع ما كان قبل الرضا
او بعد الرضا من الزرع وبلغ صفة القضا لا فلا يكتلف
فالمقتل لا يبرح فلكه فلا يبرح على الرضا فيسبب القاض
الارض بدينه ولا يتم فيه الرضا ولا يفسخ بنفس
العبد من يدينه ان يستحق الرضا في رايه ان الرضا
في الارض كما هو هذا اذا كان الرضا في رايه ان الرضا
اندر له فان الزرع يكون له وينبغي ان يكون حتى يستحصل
باجزئ الارض وان لم يزرع كما هو ظاهره فليزر

رحمته وفي قضا وبعضه اذا دفع رضى من رضى
باعتها قبل ان يزرع المزارع فلهما على وجهي الاول
ان يكون البند من قبل رضى الارض وفي هذا الوجه
لمنحري ان يبيع المزارع من الرضا فيسبب رايه
ان لم يكن المزارع يزرع في العاقل يعلف من اعمار
الربعة فلا يشرى المزارع حقا ودبابة كان عمل بعض
الاعمال نحو جف الانها رعا صلاح السباة فذلك كما
ولكن يفتى راي الارض بان يرضى المزارع في رايه
رأيه واعتبارا على له في رضى دباة يعلف على وجه
الربعة الوجه الثاني ان كان البند من قبل المزارع
لكن يجب ان ينفذ عن الزراعة في الذخيرة ما اذا است
الزرع ولم يستحصله في رضى الارض تغلق حق مزارع
حتى لو كانا على حال في البيع وان لم يكن الفسخ
بانه كان الزرع لم يزرع في رضى ماله لا يبرح
في الدين ولا يفسخ لان مدركه ويطلق من استحق
ان كان محجوجا في رايه الارض لان محجوز من الرضا
وانه غير محجوز قبل الادام المملوكه من رضى الارض
شرا ولا يفسخ بعد رضى الارض في رضى رايه
ليسوع ويورث دينه بنفسه ولا فيسبب القاض عليه وفي
الخط واذ دفع الرجل رضى من رضى رضى المزارع
بهذا والا فلهما رضى المزارع باعتراف الارض في رضى
على وجهي الاول ان يكون الزرع يعلف هذا الوجه
المنع موقوف على الجواز في رضى الارض في رضى
وايضا الارض بدون الزرع فان كان الرضا في رضى الارض
والزرع جميعا فلهما رضى المزارع على قيمة الارض

وعلى قيمة الزرع يوم البيع فما صاب الارض فهو ربح الارض
وما احساب الزرع فهو بين رب الارض وبين الزرع نقصان
هذا اذا جاء المالك في البيع فان لم يجد الزرع في البيع فليس له
ان يشا فليس له ان يبيع الزرع وان شا فليس له ان يبيع هذا
اذا جاء الارض والزرع جلتها ما كان الارض وحدها
بدون الزرع فما جاء الزرع في البيع فليس له ان يبيع
على حدة ما بينا وان جاء الارض وحدها من الزرع وجاز
الزرع في البيع فليس له ان يبيع الارض وحدها من الارض
الزرع وان لم يجد الزرع في البيع فليس له ان يبيع
ان يبيع الزرع في حدة الصورة فالصحيح انه ليس له
ذلك الوجه ان كان جاء ربح الارض بعد
ما استعقد الزرع فاجتمع الارض بدون الزرع جاز من
غيره ففان كان باع الارض مع جميع الزرع فقد استعقد
الزرع من الزرع حصته نصيبه من الزرع والباقي في الزرع
رب الارض وان لم يجد الزرع في البيع فليس له ان يبيع
وقت الثالثة ينف الصنفين وان كانت صاعدا الارض
بائع الارض والزرع فليس له ان يبيع الزرع في حدة
فلم يفسخ البيع حتى استعقد الزرع فقد استعقد الارض
وحصته ربح الارض من الزرع ولم يفسخ البيع ان كان
اخذا الارض وحصته ربح الارض من الزرع ويجوز
من الغف وان شا ترك وان كان باع الارض مع حصته
من الزرع فلم يفسخ البيع ولو يفسخه المستعقد
حتى استعقد الزرع في حدة البيع وكان للمشتري ان يفسخها
بجميع الثمن واخذ ربحه وان لم يفسخه المستعقد
الزرع فلم يفسخ البيع ولم يفسخ الزرع حتى

استعقد

استعقد الزرع فليس له ان يبيع الارض ولا حصة ربح
وفي الثانية رجل دفع ثمنه معاينة فعمل ما يشاء
عمله فليس له ان يبيع الارض مع الزرع فليس له
والثاني ثمنه لا يبيع الارض مع الزرع فليس له
العمل ويجوز العمل في حدة الارض وحدها
مع نصيب نفسه بعدما خرج الثمن والزمه فان احس
العام حازر ويكون نصيب اليه من الثمن
ونصيب العام للثمن وان كان ثمنه في حدة
العمل فلا يملك العمل في الحكم لانه لا يملك
وانما يملك ثمنه وفي الثمن باع ربحه فليس له
فان كان المشتري في الارض فهو مستعقد ولا يملك
فان سقاه المشتري حتى ينف ولو يفسخه المستعقد
البيع فهو للمالك البصر والمشتري فليس له ان يبيع
لكن للمشتري ثمنه بعد اخذ ربحه فليس له
ان يبيع في الارض كلها الا ببيع ربح الارض
وبد يبيع اوراقه فليس له ان يبيع ربحه
صحت قبل ذلك الزرع فعلى من يبيع حصة
اذا حازر ما فيه نصيبه من الارض ولو يفسخ
ايها الزرع في حدة الارض فليس له ان يبيع
قبل ذلك يبيع الزرع فيها اي ربحه فليس له
في ما يملك العقد فليس له ان يبيع ربحه
صرا فليس له ان يبيع ربحه فليس له
على حدة حصة الارض حصته من الارض
منفعة الارض بقدره فهو مستعقد الارض
له ذلك من الثمن فليس له ان يبيع ربحه

فان احدها قبل ذلك الربع حيث يترك على حاله لان
يستخصم ولا يجب على المزارع شي لان التقديرا وقد
الاجازة هناك استخسنا لبقا مدرة لا حارة فاطفت
استعمالها مل ووارثه عليها كمن من العزل ما لا يقبل
يمكن لا تقف المدقة فتصير ايجاب احرار مل بالانقب
وكان العمل ونفقة الربع وسوية المنفعة وركب الا بها
لا يهاكث على مل لبقا العقل انه يستاجر ويملكه فاذا
قضت المدقة انتهى العقد فوجب عليها مؤنته على قدر
ملكها لانه مال مشترك بينهما بخلاف ما اذا مات احد
فان لا يترك حيث يكون الكل من العمل ونفقة الربع ورونة
المخفط والى الانها رعيها مل لبقا العقل استخسنا كما بينا
ويجاء في الكلام فيه معهما ملتا وشرا وايضا حاص
نقول ربنا انك انك الله تعالى فربا دفع رجل راضه
الاخر على ان يزرعها بنفسه ويقره والحال ان استخسنا
نصفها ان هذه صورة ثمانية المزارعة وهي اربعة اجزاء
العمل ومقابلته الارض ليست هي من الصور الثلاث التي اورد
في الارزعة والمخرج بينهما لذلك فملا على هذا اثاره
فان سدة ويكون الخراج بينهما نصفين لانه لما سدر
وهو بينهما نصفين وليس للمل على ربا الارض احرار
لانه قد ادى في الخراج ولا حظ لك فيها حال في المال
المنزلة كما ترى الاجازة والمال على ربا عليه احرار في الارض
لصاحبها اي مالك الارض نفسا والعقد بيني وبينك
لنصف الارض بعقد فاسد يجب على احرار مل حتى
ولو كانت الارض ليست المال بدفع لبيت المال ما عور
ثم يقسم الباقي بينهما نصفين وهذه وقفة الخراج

ربو على جامع النصفين ويدرولان سدر حيث
احدها وثلاثة من الاخر ويزرع من ثلث الارض
بينهما نصفين او يكون الربع على قدر ربح المزارع
الثاني والثالث هو في سدر قبل استخسنا لانه لو
المزارعة يعني ان ربا الارض استخسنا من سدر
بقوة وهو مستعدا فيه فيكون المزارع من ربح سدر
ولا يستعمل لمل عمله فياخذ ثلثه وعلى ربا من ربح سدر
يشغل من الارض بنفسه من حيث ولا يدرى ربحه
ولذلك لو جعل المزارع في ثلثها وتخرج ربحه ولا ربح
ارضه لكان ربا في سدر ورجح ربحه من ربح سدر
يدررها ولو شرط لاحدها ربا على ربحه لكان ربحه من
لعمله في الثلثين ووجه العسا د في ثلث كذا سدر
من المدة على الممل وبه يعلم فساد ربحه في ثلث
من مثل ذلك ان مل ٥ وعاءات سدر ربحه ربحه
ان سدر حيث قبلتها الارض بعد سدر ربحه سدر
المزارعة عليها تقدر بعصير قدوم سدر ثلث ربح
كل سدر واما نفقة الربع ليس مصير ربحه ربحه
فكل عمل قبلتها الارض بنفسه سدر ربحه ربحه ربحه
الوجه على القامه وموتيه حنفية ربحه ربحه ربحه
ولو لا سدر طرقاتها في ربح سدر امة ربحه ربحه
عليها مؤنته كسدر دود سدر سدر سدر في سدر
حيث قال واما وجوب نفقة سدر ربحه ربحه ربحه
والقدرية عليها فلا حظ لاربعه يوجب على المزارع
علاجه اليه انما الاربعه ربحه ربحه ربحه ربحه
وسوى العمل عليه سدر في ربحه ربحه ربحه ربحه

هذا هو الكتاب الذي
 كتبه الله تعالى
 في يوم الجمعة
 في شهر ربيع
 الثاني سنة
 ١٢٠٠

بعد ذلك ما لا مثركا فيها فموجب مؤننه عليها اه وحصل
 علم بانها على الماه عليه اي على ما قبله من الماه
 صدر الشريعة هو كل عمل قبل الادراك فعلى العمل قال
 الماه انه محمول على ما كان قبله من الماه في الزرع
 ليتصور كيف العتد واستحقاق العمل على الماه من ذلك
 مضى فلا خقد ولا استحقاق اه وفي المسوط ولو
 دفع ارضا ونذر على ان يزرعها سنته هذه على ما
 يرضى الله تعالى من شئ فهو يبرها نصفا ان قصار
 وصيلا في ارضه يرضاه ويبيعها فحسبا والقصيل
 ويبيع عليها ويستوي ان كان النذر من قبل رب
 الارض والزرع ولو استحق الزرع فله من السطكان
 من حصاه اما ظلم او لمصلحة ربي في ذلك ويستوي
 منهم الخارج فله حفظ عليها اه فانه شرطه اي شرط العمل
 الذي يكون بعد نثر الزرع كالمصا دار الفاء والدباس
 والتذرية على العامل فسدت الزريعة الا ان شرط
 لا يقتضيه العتد فيه فله الاخر فنتج ذلك ان شرطه
 على رب الارض قال في الركعية ومنها اي ومن الزرع
 المقصر في الزريعة شرط العمل على حب الارض لا ان
 ذلك يمتنع التسليم ومنها شئ البقعة ومنها شرط
 المصا دار الرفع في السبد والديار والتذرية والاصل
 ان كل ما يحتاج اليه الزرع قبل ذلك وجها فيه من جمع
 الاصله من السبد والقطر والحق والخساة وحذر
 الزرع وادراكه وجها فيه من كل ما يكون بعد نثره
 لا يحترق المقصوم فعلى كل واحد في نصيبه وعن في

يوسف

يوسف له اجازة في المصا دار الفاء والتذرية
 والتذرية على الزرع لتما مل الناس ويصرف من
 بما رواه النهر يغتفر به اي وهو خسبا يفسد برك
 ومحمد بن سلمة من شئ خرسا ان في سدي
 وفي النهر شط الدباس والحق والزرع على
 فسد في ظاهرها وبه يعني للمالكين في الزرع
 ابن يحيى ومحمد بن سلمة انها فلا خقد يكون
 العامل شرطه او لا يحكم العرف قال محمد بن سلمة
 هذا هو الصعق في دياره ومن شئ في المجر
 الفضل انه كان استحقاقه عن صلاته في
 فيه عرف ظاهره في الثانية ومنها ان شرطه
 الارض على الزرع غيلا يبره ونصفه من الماه
 كمن الخابط والسر في استحقاقه من الزرع
 ويخوذلك ما يبره ونصفه من الماه
 واما الكراب فان شرطه في العتد عتد صفة
 التذرية قال اعلمهم لا تقصد من حذر في الماه
 شرطه مع التذرية فسدت لان التذرية
 عبارة عن الكراب من مرق الزريعة ومن بعد
 ليرد الارض على صاحبها فكونه في الماه
 لا يشك فيه لان الكراب بعد نثره
 السنة واما ان يكون صا رة عن مرق الزريعة
 لا يبره في الزرع ونصفه اليه بعد نثره في الماه
 لو كان في مرق الزرع ونصفه لا تقصد من حذر في الماه
 ان منها ولا يبره في الماه وعتد بها وحذر علم
 اما ان شرطه الكراب وعتد بها وحذر علم

[illegible]

5

كان النذر منه وعليه ارجس الارض ولا يبرئ الا باليس
سما للبرئ من قيمة السرفين ابرق حرج من ابرق
وان كان النذر من ابرق الارض فخرج كجته وعليه
اخرجت ابرق الارض واخرجت وجهه ما خرج من ابرق
الذي طرحه في الارض وان سرفق من ابرق
الارض ان كان النذر من قبل النذر فان رعد في سرفق
والخارج للبرق وعليه ارجس الارض وفيه ابرق
وان كان النذر من ابرق الارض فان رعد في سرفق
نخط ايضا السرفق في كبر في كبر وحلي في كبر
الاحام عبد الواحد شرط على ابرق حرج من ابرق
كان النذر ان شرط على ابرق حرج من ابرق
من العاقل ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
والنذر عن ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
وفي حرج ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
المتقدم من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
قول المتأخرين قال الخليل وعبد الله بن مسعود
وفي حرج ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
او حرج ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
السرفق في ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
فلو حرج ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
فالوجه فيه ان يسما حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
يسما حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
يعني ان يسما حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق
والدالة والدالة ان يسما حرج من ابرق حرج من ابرق حرج من ابرق

مشروط على اربع فهو جائز من ايها كان البذر وان كان
 مشروطا على رب الارض والبذر من العامل فهو فاسد
 وان كان البذر من رب الارض فهو جائز في كل شئ طالما
 فاما الاشارة الى اللذة التي يسميها مع العلف على احد
 فان شرط اللذة مع العلف على المزرع جائز من ايها
 كان البذر كما في شرط النفع فاما في شرط اللذة التي يسميها
 بها مع العلف على احد فان شرط اللذة مع العلف على
 المزرع جائز من ايها كان البذر كما في شرط النفع وان
 شرط ذلك على رب الارض فان كان البذر من قبل المزرع
 فهو فاسد وله ان البذر من قبل رب الارض فلا
 حايقة كما في شرط النفع اذ لا يشترط اللذة والعلف
 على غيره صحتها في فاسدة اذ يختلف مالومات
 رب الارض والمحال ان المزرع يقبل فالتعامل فنده
 جميعا على اقل مال ولو لم يشترط هذه الاصل فلهذا
 اذا كان البذر هو العامل في جعل البذر فاسدا
 استحق ان لا يكون البذر واجب بغيره على العامل
 عملا يحتاج اليه في اربع كما في مالومات العامل
 فعلى ورثته لانه يقوم مقامه في الخط اذا دفع الرجل
 الى رجل مزرعة والبذر من قبل المزرع فالتسليم
 الارض بعد ما نبت المزرع قبل ان يتخذ في النقيس
 ان ينقطع المزرعة ولو نبتت رب الارض ان ياتى خطا
 وفي الاستحقاق ينفي البذر في كل شئ طالما
 اجارة مستدة وكان مزرعة رب الارض خيارا فلا
 اشارة الى المزرعة ولو لم ينقطع المزرعة من قبل
 البذر فاسد على رب الارض ولو لم ينقطع المزرعة
 على اربع ما هو الفاسد حتى يبرهن على اربع بجميع اللذة

مقدار

مقدار ما يحصله وان شئنا واطر موصولة المزرعة من المزرع
 والمزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد المزرعة فاما
 اذا مات قبل المزرعة ولكن بعد ما عمل المزرع في الارض ان
 رب الارض وحفرها لا يبرهن على المزرعة ان ينقطع
 المزرعة ولا يتفق صحتها في الاعمال وهذا معنى قول
 القاضى ولو مات قبل البذر بطلت ولا شئ للمالك ما سواه
 اذا مات رب الارض بعد المزرعة قبل ان ياتي المزرعة
 فبغيره اختلاف الماشي وطول يمتد رب الارض في هذه
 القضية ولكن المزرعة في كل حال مزرعة فبغيره في السنة
 فانقضت السنة والمزرع يقبل رب المزرعة في كل سنة
 الارض ان يقبل المزرع وانما المزرع لا يمتد رب الارض
 من الفلم وتثبت بينهما اجارة في المزرعة حكم ان
 يستحصل المزرعة صيانة على المزرع في المزرع حتى يبرهن المزرع
 نصف اجرة المزرع رب الارض وفيما اذا مات رب الارض
 في وسط المدة وقال المزرع لا اقله المزرع لا تنبت اجارة
 مبتدئة بل يبقى عقد المزرعة حتى لا يبرهن المزرع لو رثته
 رب الارض نصف العمل عليها نصفان حتى يتخذ
 المزرع وهذا يختلف مالومات رب الارض في وسط السنة
 والمزرع يقبل في جميع العمل على المزرع حتى لا يتكلم المزرع وانما
 يبرهن المزرع اجرة المزرع نصف الارض وهذا المسمى المزرع
 الفلم فان اقل الفلم كان رب الارض خيارا فلا
 على المزرعة في الفلم في اول المزرعة ورثته رب الارض
 وفي بين ما اذا مات رب الارض في وسط المدة والمزرع يقبل
 وبين ما اذا انتهت المدة والمزرع يقبل فقال في فصل الموت
 اذا انقضى ورثته رب الارض ما كان على المزرع من المزرع

علي

المزارع بجميع النفقة مقدمة بالوحدة وفي فصلها المدة
قالا اذا انفق رب الارض على المزارع ما من القاضي رجوع علي
المزارع بدفع القيمة مقدرا بالوحدة واذا انفقت موه
المعاملة والشرط يبرك بعد ملك العام المزمع فانه يترك
في يده بغير حارة بخلاف ما اذا انفقت من المزارعة
والمزارع ينقل فانه يترك الارض في يد المزارع وفي الظاهرية
ولو كان المزارع من قبل المالك من قزرع الارض ثم مات
المزارع قبل ان يستحصل فقال ورثته يحق له العمل فيها
علي حالها فليهم ذلك لانهم قالوا مقام المورث ولا اجر
لهم في العمل فان قالوا العمل لا يجرون ويقال لصاحب
الارض قل المزارع فيكون يملكه وبينه من نصيبه او اعطيه
قيمة حصته من المزارع وانفق على حصته ويكون منتفذا
في حصته مما يخرج المزارع ولو كان المزارع من قبل المالك
فلما صار المزارع منتفذا فحق المزارعة فانه انفق
والاخر غايب فانه يملكه اقامة البينة على ما ادعى واذا
تأخرت اقامة البينة وخفي الغيبا دعي المزارع فان القاضي
يقول له امرتك بالانفاق ان كنت صادقا فانظر هذا
يحصل لانه ان كان صادقا ان المزارع من القاضي في وجه
وان كان كاذبا لم يثبت حكم الامر ويجعل القاضي في وجه
احر من نصف الارض وفي الميسر وهو دفع المزارع
وبذر على ان يزرعها سنة هذه على ان المزارع يبيعها نصف
فزرعها ويستحصل حصتها العاقل فانفق صاحب
الارض ما من القاضي على المزارع حقا يستحصل مقدم المزارع
فلا يسئل على المزارع حقا يملك صاحب الارض جميع النفقة
يقول القاضي لا يحرر بالانفاق حقا يبيع البينة غدا

٢٢٢

٢٢٢

علي ما يقول لانه ينبغي ثبوت النظر للقاضي في امره لانفا
علي هذا المزارع ولا يبرق القاضي سببه في كل نفقة اقامة
البينة عليه وتقبل هذه البينة منه ليستوفى المزارع
خسره ويكون القاضي قد خصمه كما يكون ولا انفاق
عليه كدقيقة والنفقة فاذا اقام البينة كان من القاضي
الامة لانفاق كما من المورع ولو كان حاضرا فيكون له ان يرفع
بجميع النفق وفي الحسب وان اختلفنا في عقول النفقة فالتوا
قوله المزارع مع يمينه على العلم ولوم بهرب ولكنه انقضى
وقت المزارعة قبل ان يستحصل المزارع والمزارع غايب فان
القاضي يقول لصاحب الارض انفق عليه انك انت
فاذا استحصل بصير العام المزارع حقا يعطيك
النفقة فان ان كان يعطيك النفقة ابيع حصته من المزارع
واعطيك من الثمن حصته من النفقة فان لم يبق لذلك
حصته فلا شيء عليه فان اولى يعطيه النفقة فاع
القاضي حصته قبل هذا بما على قوليها فاما عند الرخصة
رجح لا يبيع القاضي حصته من ذلك وقيل بل هو قولهم
جسما ولا يتصرف واحد منهما بشي فحق المسائل من
المزارع الذي صار له لانه لا يضمن خنق ولا فساد في السب
الذي به حكم الحكم احد منهما نصيبه من المزارع كما في السو
واذا انفقت مده المزارع والمزارع يغلب وغدا احد
فانه كان الغايب رب الارض وقد اقام المزارع على القاضي
ليامره بالانفاق فان القاضي لا يملك ما اقامه البينة
عليه دعي ان المزارع يمينه ومن الغايب فاذا اقام البينة على
ذلك حصل ما مره بالانفاق فليس سماه هذه البينة
للقضاء على الغايب فان رب الارض لو حضر وانكر

ان اعطي

وقال ارض والزرع كله وقد غصنتها مني لا يكون له حق
الرجوع بالنفقة على رب الارض ما لم يعد البينة ان الزرع
كان مشترك بينهما وانما سماع هذه البينة لا يحل الحفظ
على القاضي لان المدعي لما ادعى بريد به اجاب الحفظ على
القاضي لان حفظه قال القاضي يجب على القاضي فلكان
للقاضي ان لا يلتزم ذلك بحجج دعوي المدعي بل وب
البينة فقبل قامة البينة ان سأل عنه فلا نفقاق فقبل
بان يقول له انفق ان كان الامر على وصفته وبعدها قامة
البينة يا من لا انفق مطلقا حتى فيقول له انفق
وان خاف القاضي بالانك على الزرع قبل قامة البينة
فانه يا من لا انفق مقدم على حيا وبينا وقد ير
قول القاضي له انفق ان كان الامر على وصفته فلكان
الزرع مشترك بينك وبين فلان فقبل منك ما لانفق
عليك ان لك الرجوع بالنفقة وان لم يكن مشترك وقد
غصنتها مني رجعة فلا رجوع لك وان ارتك بالانفاق
كل في الذخير وفي الفتاوى العنانية ولو انفق بغير
القاضي متبرعا ولا يجب على القاضي ان يثبت انفق
لو حضر القاضي وانما ان ينفق وان غاب الزرع قبل
انقضالك فينفق القاضي على القاضي غير رجوع
انفق على القاضي هلك الزرع او بقي وذلك لان
العا مل معسرين له ما ينفق ولو غاب ما ارتك وان
انفق من غير من القاضي فان اعتبرها ولو كان مؤسرا
بحسب على الانفاق كذا في المتن خاتمة ما اذا انقضت مدة
الزراعة والزرع بقيل فامر رب الارض ان يقبل الزرع فانه
لا يثبت للزراع ما ثبتت له الارض حتى ان المثل في قول

انا اعطي قيمة حصه الارض
غير ضئ الزرع والفرق
اصل والزرع صاحب
التي من غير ضئ صاحب التنوع وليس لها حصه
ان ينحلك اصل من غير ضئ صاحب الاصل الذي
المخطط وقول لا شيء كذا في المتن لا زرع بدين تحت
الذي بينهما هذا كذا في المتن لا زرع لكن العا مل قد شترع
في بعض الاعمال من الكلب وحولها ويخونها فليس
به فعل فليس شيء في معنى بنية عليه حكم او اديانه فيجب
ان يستمر في كذا من الاعمال من مروتنا تجب وصو
اشترط العمل حصا وهو قطع الزرع قال مسكين وهو
بالنفق والضم لفتان ودان وهو ان يوطا الزرع بقول
الدواب ونسب اي تذكيره قاله عبد الله وفي المتن
الي منزل رب الارض وهو غير الفاع وهو بالتفريق والكسر
لفظة زرع الزرع الي البعيد بعد كذا في حقه العبد
على العا مل عند الثاني وهو يوسق فقهه بالما قل
لما قدمه الخارج ان اشترطه على رب الارض فغندر وقال
في المتن انفاق وعلله في الدليل المنق لمع عدم التعارض
على الثاني في التنافس بين الثاني وهو لا حصه ولا
ملكه ومات به كذا في المتن هذه الرواية ويزيدون
على هذه ويقتولون يجوز شرط التنقية والحال في منزله
على العا مل ان الزرع على هذا الشرط متعا مل بين
الفاش وهو من تنوع التنافس ما تنعا مل لا تنوع
لا يستفسر بجوز التنافس مل واختار شمس الدين في الشرع
رواية اني يوسق وقال هو لا يصح في دياره او في غيره

بذروها في النار وفي نقصان الارض خلافاً لما بينا ونوسر
 يزرع الاخر حتى تضاع البذر من يده او غرق الارض
 ففسدت و دخل اعيب بنقهاها فلا ضلوك على واحد
 منها في شيء من ذلك لان الاول يحرق البذر في النار فيفسد
 لا يصير حتى انما لا تنبت انه لو وقع البذر في الارض واستقر
 به في عمل الارعة واستأجره على ذلك لم يكن مما نفع
 كذا في المنسوط ولو استعان الاول من غيره فافترج
 بين الاول ورب الارض ولو كان المزارع الاول دفع الارض
 الى غيره عارياً ليزرعها لنفسه كانت الاعارة حايمة
 واذا زرعها المستعير سلم المزارع به ويوزع المزارع الاول
 رب الارض حوتل جمع الارض لانه استأجر الارض منه
 بنصف المزارع ولم يسلم رب الارض شيئاً من البذر الخارج
 فوق بين هذا وبين ما ذكره من الارض من غيره ولم يزرع
 بنفسه واعا من غيره ولم يزرع المستعير في البذر
 المزارع رب الارض شيئاً من حوتل الارض كذا في البذر
 واذا دفع الرجل البذر لغيره ليزرعها سنته هذه بذر
 على ان يزرعها بينهما نصفان وقال له في ذلك اعمل بريد
 او لم يقل فدفنهما المزارع وبذرهما في رجل حوتل
 بالنصف فحوتل يزرع المزارع في نصفه الآخر
 بمقابلته كله كما وجهه له صاحب البذر والنصف رب
 الارض بانزاعه ارضه كما يزرعها في المزارع الاخر
 ولا شيء لصاحب البذر ولو كان شرط المزارع في الارض
 فذلك الخارج في المسألة جميعاً حايراً ولا خلاف في ذلك
 الارض لنفسه وللأول البذر من طيب كذا في المنسوط
 ولو دفعه للأول على ان يعملها لبذره على ان الخارج بينهما

بذر

مات ضمنها الاول لم يرجع على اخر في قول ابي حنيفة
 واذا يوزع في الارض ما يضمن نقصان الارض لاخر
 ويرجع صواعق الاول ثم ياتى خلافاً من نصيب بذر الذي
 ضمن وما غنى بنصفه بالنفس ولا يتصدق الاخر
 بشيء ولو كان رب الارض قال له اعمل بريدك والمساكنة
 بما اتاك تلك الخارج لاجل اداء وجب له ذلك الخارج بقدر
 صاع فيصرف ذلك في نصيبه خاصة وذلك ذلك
 لنصيبه ورب الارض مستحق لنقص الخارج كما لو شرط
 لنفسه وبغير ذلك نصيب المزارع الاول وذلك سدس
 جميع الخارج وتكون له بثمان اعمل في دونه وان كان دفع
 اليه البذر ولا يزرع لولا بذرها سنته هذه فما زرع
 الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وكان
 له اعمل في ذلك بريدك فدفنهما المزارع الى رجل بالنصف
 فهو جائز ولا خلاف في الخارج والنصف الآخر بين الاول
 وبين رب الارض بنصفه لان رب الارض ما شرط
 لنفسه هنا جميع الخارج وما شرط لنفسه نصف
 ما زرع الله تعالى الاول وذلك ما ورا نصيب الاخر
 وكان ذلك بينهما نصفان وفيما تقدم انما شرط رب
 الارض لنفسه بنصفه جميع الخارج فلا ينتهى حقه
 بعقد الاول مع الثاني ولو كان قال اعمل بريدك والخارج الله
 تعالى لك من شيء فهو بينهما نصفان وقال انما اصبته
 من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا قوله
 ما زرعك الله سوا فان لم يقل له اعمل بريدك والمساكنة
 بما اتاك الاول على ان يضمنها حين زرعها الاخر فطرح
 بينهما نصفان ولا شيء منه لرب الارض وبضمن رب الارض

لها الاقل من مهر مثلها ومن اخرج مثل الارض فان لم يمت
 الارض فخرجته ولم يخرج ولم يملكها فالحاقه بالزوج المهرقة عند
 ان يوسع عليها نصف اخرج مثل الارض ولا يصدق
 انما على الزوج وعند محمد ج عليها اخرج مثل جميع الارض لانها
 على الزوج الاقل من مهر مثلها ومن اخرج مثل الارض فان كان
 مهر مثلها مثل جلاض والتمت فستوفتها وجب لها
 عليه فضا رخصا فان كان مهر مثلها اقل من مهر مثلها
 فضا بينهما الى تمام اخرج مثل كل واحد من السهمين
 فان طلقها الزوج بعد ذلك ان طلقها قبل الزرع فطلق
 قوله ان يوسع ربح المهر على الزوج ربح اخرج مثل الارض
 ولا يوسع الزوج عليها بسبب الزرع وعلى قوله محمد ج
 لها المصلحة فان طلقها بعد الزرع فطلقها على الزوج
 لها ربح اخرج مثل الارض صلا وقا ولا زوج عليها بسبب الزرع
 تمام اخرج مثل الارض لنفسها والزرع فينتها صان بقدر
 الزرع وتوزا زيادة الزرع اخرج مثل جميع الارض وذلك لثلاثة
 ارباع مثل الارض وعلى قوله محمد ج المصلحة بسبب النكاح
 لما طلقها الزوج قبل الزرع وان طلقها بعد الدخول
 ان كان الطلاق قبل الزرع فطلقها على قوله ان يوسع لها
 اخرج مثل جميع الارض ولا يصدق هذا الذي ذكرنا اذا
 طلقها الزوج قبل الدخول وان طلقها بعد الدخول ان
 كان الطلاق قبل الزرع فطلقها على قوله ان يوسع لها اخرج
 مثل نصف الارض بسبب النكاح ولا يوسع للزوج عليها
 بسبب الزرع وعلى قوله محمد ج اخرج مثل الزوج بسبب النكاح
 الاقل من مهر مثلها ومن اخرج مثل الارض وليس
 للزوج عليها شي بسبب الزرع وان كان بعد الزرع

فعل

فعل قوله ان يوسع فزوج المهر عليها اخرج مثل الارض
 بسبب نفسها والزرع ولزوجها على الزوج نصف
 اخرج مثل الارض بسبب نفسها والزرع وفزوجها على
 الزوج نصف اخرج مثل الارض بسبب النكاح ففقد نصف
 مهر القاصدة وجب عليها نصف الارض لانها اخرج
 النكاح الاقل من مهر مثلها ومن اخرج مثل جميع الارض
 ولزوجها عليها بسبب نفسها والزرع اخرج مثل جميع الارض
 وان كان مهر مثلها مثل جميع الارض او اكثر فانها اخرج
 الزوج شيئا ووقفت المصا هذه فان كان المهر والمهر
 من جهة المرأة ومن جهة الزوج الارض لا غير فان كان على
 الثقب فان كان من جانبها الارض ومن جانب الزوج
 المهر والعمل وبالفعلية بها فانها اخرج جانبا للزوج
 فاسبقه واذا زرعها الزوج بعد ذلك فالحاقه كله للزوج
 وعلى الزوج بسبب الزرع اخرج مثل الارض للمهر والمهر على
 الزوج بسبب النكاح مهر المثل فالحاقه بالاجزاء لان
 الزوج بذل بمقابلته نصف المهر وانما يجوز
 وبنسبة ما هو يحول بمقابلته البضع يوجب مهر المثل
 عندهم خلافا ما اذا كان البضع من جهة المرأة على قوله
 ان يوسع لان هناك الزوج بذل بالزرع نصفه مستفيدة
 الارض وانما ماله ويوجب مهر المثل وان طلقها
 الزوج قبل الدخول ان كان قبل الزرع الارض فالحاقه
 على الزوج بسبب النكاح المصلحة ولا يوسع للزوج عليها
 بسبب الزرع وان كان الطلاق بعد الزرع الارض
 فلها على الزوج المصلحة بسبب النكاح المصلحة بسبب النكاح
 ولزوجها عليها اخرج مثل الارض بسبب الزرع فان طلقها

الزوج بعد الدخول فان كان قبل الزرع فله الزرع على الزوج
مهما كان من النكاح ولا شيء له على الزوج بسبب الزرع
وان كان بعد الزرع فله الزرع على الزوج من المثل بسبب
النكاح والزوج مثل الارض بسبب المزارعة وان كان البذر
والارض من قبل الزوج ومن جانيها مجرد العمل فهذا
وما لو كان البذر والعمل من جانب الزوج وسوا ذلك كان
الارض والبذر من جانيها ومن جانب الزوج مجرد العمل
فهذا وما لو كان البذر والعمل من جانب الزوج في المثل
ولو تزوجها على ان يدفع اليها مالا مما ملته بالنصف فله
مهر مثلها لان الزوج شرط لها مهر فله المهر بمقتضى
بعضها وعملها ولو تزوجها على ان دفع اليه مالا مما
ملته بالنصف والمساواة على خلاف ذلك لان الزوج التزم العمل
بمقتضى بعضه وانما شرط له المالا فان لم يملكه لم يملك
وما مسا في المهر فان لم يملكه فان لم يملكه لم يملك
الرجل في ما بالنكاح لان مقتضى الزوج من المهر فله
المهر ومن يتوقع منه البذر فان لم يملكه لم يملك
لذلك المهر من ماله ارضه او نصفه لنفسه فله الزوج فان
المهر عندنا في يوسف بسبب المهر نصف المهر مثل
الارض وعند محمد لا الاقل من المهر الذي سعى بها ومن
اجر مثل جميع الارض وان لم يملك نصف المهر منها
يقوم لطلوع آثار المهر الذي سعى بها فانما ما يملكه في مهره
ولم يملك في المهر غيره من المهر فله المهر فله الزوج فان
في المهر وان كان من يتوقع منه البذر وهو الفاعل
يملك ماله ارضه او نصفه فله المهر فله الزوج فان
القتيل نصف اجر مثل الارض ونصف اجر مثل عمله ونحو

محمد ولو اقتيل الاقل من الدية ومن اجر مثل جميع الارض
وان لم يملك الاقل من نصف المهر فان كان البذر من جهته
فله المهر فله الزوج فان لم يملكه لم يملك
حال كالمهر لان المهر ما لا ينطق بالزوج والزوج
كله والنكاح هذا الزوج فله المهر فله الزوج فان
القتيل نصف اجر مثل الارض ونصف اجر مثل عمله ونحو
حتى كان الزوج هو المال فان المزارعة والصلح جميعا
يقتضيان ويصدق حق الولي في ارضه فله المهر فله الزوج
كما قبل الصلح وانما في المهر فله الزوج فان لم يملكه لم يملك
بمقتضى مقتضى حق الزوج في ارضه فله المهر فله الزوج
كل المهر فله الزوج فان لم يملكه لم يملك
ولو تزوجها على ان يدفع اليها مالا مما ملته بالنصف فله
عليه جاز ان يملك الارض والنكاح في التوكيل وان لم يملك
المدة ينفق في ارضه هذه السنة وان لم يملكه لم يملك
بمقتضى مقتضى حق الزوج في ارضه فله المهر فله الزوج
الارض ولذا في ماله فله المهر فله الزوج فان لم يملكه لم يملك
جاز دفعه بغيره عند وعدها بغيره فان لم يملكه لم يملك
وان خالف الا امرها بغيره على امرها وان لم يملكه لم يملك
فله المهر فله الزوج فان لم يملكه لم يملك
وان كان البذر من المهر فله المهر فله الزوج فان لم يملكه لم يملك
القتيل نصف اجر مثل الارض ونصف اجر مثل عمله ونحو
رجلا وشروطه غير ان يزرعها بغيره او يزرعها بغيره
او يزرعها بغيره وان لم يملكه لم يملك
ويذكر ما يزرعها فان لم يملكه لم يملك
ذلك من جهته جاز ان يملك المهر فله المهر فله الزوج فان لم يملكه لم يملك

بكر حنطة

هذه الارض من اربعة فاحذها من حاصبها للموكل على ان
يزرعها حنطة او شرط عليه شغل وغيره ذلك لو لم يكن
لله ان يزرع الا ما شرط عليه رب الارض ولو وكله باث
يدفع ارضه من اربعة هذه السنة فاحذها ليزرع حنطة
او شعير او زرا وغير ذلك مما يخرج الارض فذلك جائز
استحقاقا وفي القصاص هو مخالف لان الموكل ما رصف
بالاربعة ليكون شريكا في الخارج وهو لا يغير ذلك
حين اجراها حقة سنة فله ان يستحق فقال قد حصل
مقصود الامر على وجهه فله ان يزرع لانه لو لم يزرعها من اربعة
فلم يزرعها واذا كانت الاربع فله ان يزرع الارض شئ
وهنا تقر حق رب الارض دينيا في وجه المستأجر ان
يملك من زراعتها وان يزرع اوصاف الارض فيه وفي
الوكيل احسن ما مر به وهو ان يزرع الارض على
لحم يملك مخالف واذا لم يملك مخالف كان له حقه كالموكل
بنفسه فله ان يزرع ما يملك والتقصيد بالحنطة
والشغل غير مفيد هنا في حق رب الارض لانه لا يزرع
في الخارج بخلاف الذي في حنطة وان اجراها بغيره وبي
او نحوها مما لا يزرع لم يخرج ذلك على موكل لانه مخالف
لحسن ذنب الارض نص على ان يدفعها من اربعة وذلك
اجازة لا ارض يشرى بخارج الارض واذا جاز الوكيل يشرى لا يخرج
الارض كما ان مخالف في حنطة ما نص عليه الموكل فهو
يملك الوكيل باليسو يزرع ارباعا فالف دينار ينفد
على موكل بخلاف ما اذا ما دفعه بالدينار في المسسوط
ولو امره ان ياحذها الارض من اربعة ولو يزرع عليه فاستحقها

بكر حنطة وهو لم يجز الا اذا كان البذر على صاحب الارض
فاحذها الموكل على ان يخرج رب الارض وغلبه للمامل
كر حنطة او ما يخرج من الارض جاز ولو شرط الوكيل عليه
رب الارض دراهم او شيئا لم يجز الا ان يرضى به الا مصر
كذلك في التفرخا لانه ولو وكله باث فاحذها من اربعة فاحذها
فاحذها الوكيل على ان يزرعها اربعة ويكون للمزارع ثلث
الخارج ورب الارض ثلثا لم يجز هذا على ان يزرع الارض لان الكلام
الذي قاله المزارع انما يقع على ان رب الارض يملك
بينما ان رب الارض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن حنطة
الارض ما يفهمه حري كذا تكون حصص الارض من الخارج
وقد ان يضره ولو كان موقرا فاحذها الارض والثلث والمائة
محال ان يجر ذلك على المزارع لان المعتود عليه هنا غسل
المامل وهو الذي يستحق الخارج بمائة عمله فاذا شرط
الثلث له كان محتلا موقرا في المسسوط ولو وكل رجلا
بان يزرع اربعة سنة كل حنطة وسطه فدفوعها من اربعة
فانقص على ان يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالف
كما في الثانية ولو وكله ان يدفعها من اربعة فاحذها
على ان يكون رب الارض الثلث جاز فان قال رب الارض
انما قصت له اربع الثلث لم يصدر الا ان يكون البذر
من قتله فليكن القول قوله حينئذ لا في المسسوط هو
الغلبة في اربعة مطلقا ولو فاسدة هذا بيان لو جبه
الاطلاق اما انه في بذر اربعة فترفع المائة عليه اربعة
لو انه امانه في بذر اربعة فترفع المائة عليه لو هلك البذر
الغلبة في اربعة بلا صفة وهذا بيان للهلاك لانه في اربعة
لا يكون البذر هتبع وفي المسسوط واذا مات المزارع بعد



١٣٢٥
١٣٢٥

وهو الذي يزرع في الأرض

ما استحقه الزرع ولم يوجد في الأرض زرع ولا يدرب ما فعل
فهمان حصنة رب الأرض في مال الزرع من أيها كان البذر
لأن نصيب رب الأرض كان ما كان في يد الزرع المخرج
في حركته فإذا ما تمجهلأله كانت دينا في تركه إذا كان
لا تعلم ما صنع بها ولذلك إذا كانت العاقل بعد ما طلعت
الترفة أو لم يبلغ فلم يوجد في الخلل أن نصيب رب
الخلل كان ما كان في يد العامل وفي الذخيرة قلت مخرج
إذا مات الزرع ولم يدرب ما صنع بالزرع وهذا لأن حصنة
الأرض من الزرع كان ما كان في يد الزرع بدليل أنه إذا
الزرع في يد الزرع لم يصنف رب الأرض شيئا فإذا كانت
أمانة في يده ومات ولم يصنف فهذا من مات مجهلا فيهم
خاصة فإن وقع الاختلاف في مقدار رقيقته الزرع قبل
الموت في القول وفي ورثة المزارع ولذلك لم يترك في المأكل
إذا مات العامل ولم يدرب ما صنع فالثأر ولا عهدا طم
إذا خفي خرج الثأر ونبات الزرع فإذا لم يعلم ذلك
فلا ضمان وإن ترك العامل ما لا يدرى دراهم ودا سير
وكان عليه دين الصحة فطاح الأرض وانحسر
أسوة للقرى في يد يد به إذا علم بالزرعة والمعاملة في
حال الصحة وإن كان لا يعلم المعاملة والملازمة إلا
بأثر ربي الأرض كان هذا بمنزلة دين الرضى الذي
وجبنا وأوراه في أرض فلهذا مخرج من دين الصحة
أه فلا نصيب بها يا بالقلبة في يد المزارع الكفاية يعني
لو دفع رجل لم رجل رضا من رغبة بالنصف واخذ
رب الأرض نقيلا من الزرع بحصنة ما يخرج الأرض
وأخذ المزارع من رب الأرض نقيلا بحصنة فشدت

الكفاية

الكفاية حتى لا يصنف الكثير ما أصله عند المزارع
يعبر صنعه سواء كان البذر من رب الأرض أو من العامر
لأن القلة في يد المزارع ولا في يد رب المال لو كانت أمانة
ولا تصفه الكفاية في الأمان كما هو في بها في أنه شرط
الكفاية المذمومة في المزارع فسدت الزرعة انحصرت
ولا فلا يبيع من رب المال رجلا عن الزرع بحصنة
أن استهلكها ولا يوزن كل واحد من هذه الفضائل حاجه
بحصنة إذا استهلكها أصحت المزارعة والكفاية جميعا
أن لم تكن الكفاية على وجه الشرط فالزرعة لأن الكفاية
أضيفت إلى سبب وجوب الضمان وقول لا يباله ولا
بان كان الكفاية مشروطة فلا زرع صفت الزرعة الكفاية
وقد سدت الزرعة لأن دين الاستهلاك دين لا يجب بعد
الزرعة فنفدت الزرعة لأنه لا يلزم عقدها كمن مات
من رجل شيئا وكفالنساء للماليين عن اشتراط ما يجب
على المشتري لا بعد البيع فإن كان بالشرط فسد البيع ولا
صح البيع والكفاية حادثة وإن كانت الزرعة فاستدفع
فأخذ المزارع الكفاية على صاحب حصنة من الزرع فالكفاية
بأمانة في الحصة ومنه في حكم المعاملة أي إذا قام
فيما أخبر به المزارع من المعامل فليلا بالحق وجمعته فإن
حصنة الدهقان وهو رب البستان في يد المزارع
قال في محيط الرضى ولو شرط الكفاية تأن الزرعة فلا زرع
والمعاملة والبذر من الثأر فسدت وإن لم تكن الكفاية
مشروطة فيها بطلت الكفاية وصحت الزرعة لأن البذر
محت كان من المأكل فالعالم غير مضمون عليه أن يشاغل
وإن شاترك والكفاية بعمل غير مضمون فاسدها وموجب

شرطي لا ارضه فقد شرطا فاسدا لانه لا يقصده
المقد ففسد كما في سبع والاحاد ومثلكم ومثله فيها
فقد خلا المقدم من المفسد فصح وان كان المذموم جهة
رب الارض فلا يخلو ما اذا شرط في امره على الزارع بشيء
او لم يشترط فان لم يشترط تصح الزراعة والكفاية جميعا
كانت مشروطة بالمقد بعد لانه لم يعلل بمقتضى مقتضاه
استغناؤه من الكفاية فان اخذ الكفاية والكفاية بالعمل
وعمل ذلك الكفاية فلا كفاية على الزارع احصاه فاما
اذا شرط في امره على الزارع بشيء فان كانت الكفاية
مشروطة بالمقد ففسد كما وان لم تكن صحته الزراعة
وبطلت الكفاية لانه كفاية لا يمكن استغناؤه من غيره فكانت
الكفاية لان عمل الزارع لا يمكن استغناؤه من غيره فكانت
هذه كفاية باطلة كما في الامور اها واذا شرط الزارع في شيء
الارض حتى يهلك الزرع بفساد سبب او يفسد الزرع في
الزراعة الفاسد ويضمن في الضميمة لو وجب العقل
عليه ان يعمل الزرع فيها كما في الزرع الصعيقة وذلك ان الفاسد
كما مر في قوله وعرض ان في على الضم وفي قوله فكما
فصل انما الزرع على الفاسد وفي في الارض في قوله
الزراع اما في مقتضى الزرع في مقتضى وفي الزرع
اخراية المقتضى انما في مقتضى الفاسد ان عتد الزرع
الزراع حيث كانه كما في الزرع في الزرع في الزرع في الارض
على مقتضى مقتضى عليه حتى يفسد الزرع حتى وقت ما
ترك السعة فبقيت اى في الزرع حاله فاقبنا في الارض
وفي خزانة المقتضى والمقتضى في المقتضى حتى صارت الارض
كأن يفسد ترك السقي وانما ترك الزرع في وقت ما

لا ارض من روعه وغيره وسر وعه في ضمن نصو ففسد
ما بينهما وفرض في الزرع في المقتضى بان نصو ذلك لانه
حصه رب الارض قوله خلا كما رتب في
الزراع وهذا بعض من حاشيات التفسير في السقي في الزرع
كما ان اى اخر معتاد بفعله انما في لا يفسد الزرع
ولا يمانه اخرى وقت لا يعتاد انما في انما في
نصو شره رب الارض عليه اى على الزرع الحصاد ففسد
الزراع حتى يهلك الزرع حتى لا ان لو في الزرع ففسد
فك وفي اى المقتضى لانه انما في حصد الزرع وجمع ودرس
بغير ذلك المقتضى ومن غير ان لا يفسد ذلك عليه في حصه
الزراع مضمون عليه ولو شرط في ذلك عليه فتعاقب عنه
حتى يهلك الزرع قال المقتضى بغير المقتضى بغير المقتضى
وذلك المقتضى بغير المقتضى انما في اذا خيرا لا يفسد انما في
بغيره قوله واذ اخيرا خيرا بغير المقتضى ففسد لا يضمن
وهذا بناء على ما اختار في الزرع من حصه المقتضى ففسد
الاعمال على الزرع في المقتضى وانما في حاشيات الفقه اذا
انما في المقتضى في المقتضى انما في انما في المقتضى
والرطوبة في المقتضى انما في انما في المقتضى في
في وجيز لا يفسد في الزرع في المقتضى في المقتضى
الزراع في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
فقد في لانه انما في المقتضى في المقتضى في المقتضى
الثاني في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
انما في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
ولا يمانه غلب وثنا حتى لا يفسد في المقتضى في المقتضى

وانما ينظر في العادة اذ لم يعلم انه زرعها غصصا فان علم
الله زرعها غصصا بان قلمه زرع عنده زرع انه زرعها غصصا
على الارض وكذا ان الرجل من قلمه زرع الارض من زرع
وياتي من ذلك يكون غصصا ويكون لغيره زرعها
غصصا ان الارض في ذلك يكون غصصا ويكون لغيره زرعها
غصصا ان التوابع في ذلك يكون غصصا ويكون لغيره زرعها
لما خرج لغيره كما دفع الى زرعها في الارض حيا في حذو
قد تناوبت فنبئت وادركت وتوالت الارض حيا في حذو
على ما كان قد زرعها من التوابع لانها نبئت بنذر
مستكن يسير فينبئ الكارون ينصرف بالنظر من
نصيبه ولو كان ربا الارض سقاها وقام عليه حيث
نبئت كان له ذلك لانه سقاها فقدها سقاها فانه كان
لذلك الحيات قيمة كان عليه ضاها والافلاوان كان
سقاها احبتي بطوعا كان التاب بين الكارون صاحب
الارض وفي الحسب نبئت شجرة وزرع في ارض انسان
من غير ان يزرعها احد فهو لصاحب الارض لانه متولد
من ارضه فيكون جزء من ارضه فيكون لصاحب الارض
وفي الفتاوى الكبرى عن محمد بن رحيم بن عمار غصصا
احدها فليس بزمه ان يزرع غصصا في الارض ولو اراد في العام
الثاني ان يزرع زرع الغصص في الارض كان زرع لغيره
والغصص على ان الله علم ان يزرع بنفسه الارض ولا يزرعها
فله ان يزرعها كما وافا حذر الغصص فله ان يزرعها
الارض مثل ذلك لانه ان ارضه في حذو غصصا نبئت وتلك وان
علم ان الارض يزرعها وان يزرعها وينبئها وتلك وان
ان يزرع منه زرعها احلا لان ارضه غصصا نبئت وفي حذو غصصا

المفتي ارضي من ارضه ببيت قوم على بعضهم والارض منها
فزرعها ببيتهم وساق بعضها المستكن بينهم واستتروا
الارض على هذه العنفة سني وذلك كله بغير امر من كان
ان كان الذي يستغل من الارض هو مفضل حصته له
على ما يراه وكان قبل ذلك يزرعها ويتركها ويتركها
القيمة فلا حذر عليه فيما استغل ولا يتركها شيئا
استغل من ذلك وعن الثاني لو اذن له في ارضه فزرع فيها
ان سقاها ارضا لم يزرعها لا يجوز ان يزرعها في حذو
وان قال له سقاها فزرعها وتنفقت ويكون الزرع في ارضه
له المانع ان قبل النبات لا يجوز ان يزرعها في حذو النبات
لا يجوز ان يزرعها في حذو النبات لا يجوز ان يزرعها في حذو النبات
استتروا فاما ان يزرعها في حذو النبات لا يجوز ان يزرعها في حذو النبات
ثلاثة اخذوا منها بالانصاف فزرعوها في حذو النبات لا يجوز ان يزرعها في حذو النبات
منهم فزرع منها بعض الارض حذو غصصا في حذو الارض
بعض الارض فغير ان فعل ذلك ما كان في حذو غصصا
فالمصلحة بينهم ويرجع صاحب حذو غصصا على ان يزرعها في حذو غصصا
التي يزرعها في حذو غصصا ويرجع صاحب حذو غصصا على ان يزرعها في حذو غصصا
ببلائي الشعبين الذي يزرعها في حذو غصصا ويرجع صاحب حذو غصصا
وان فعلوا ذلك بغير ان يزرعها في حذو غصصا ويرجع صاحب حذو غصصا
ولكنها هاهنا ويرجع صاحب حذو غصصا على ان يزرعها في حذو غصصا
لها ذلك الخرج وقا الثلث الاخر فزرعها في حذو غصصا ويرجع صاحب حذو غصصا
وينصير قاربا ففضل لان ثلثي ذلك نصيبها واخرها
وهو على الشوط وفي الثلث الاخر صا رغا حصى في حذو غصصا
كل الخراج منها واما صاحب الشعبين فله خمسة ادين
الشعبين وجزء الارض لاسدس لان ثلثي ذلك زرع غصصا

من رغبة بالتسقي والسد من قبل الدافع بتران رب الارض
حاجات الارعة وكانت الحاجة قبل الارعة وبعينها لا حاجة
باطلة حتى لا يكون لها الارض من الزرع شي والمضي ما اشار
الشيخ الاسلام البدر في كتابه من قبل الدافع فليعلم بيزيد
على حق الحق قال في المنطق والارض بعد الحاجة
بمنزلة العارية في بلغا صوب والارض فان ارد رب الارض
الديروج في حاجته وداخله رصه فان كان الزرع بزرع
الارض بعد فعله ذلك وان كان الزرع فليس بزرع الارض
قبل الحاجة ونبت بعد الحاجة وزرع بعد الحاجة فليست
فليس بان يزرع فيما لا حاجة له فليس بزرع وانما
حرم ذلك ان كان المالك اجازة لزرعه بعد ما سئل
الزرع لان لم يخصصه لزرعه يرجع فيما اجاز له
ذلك ولكن يقال للمفاد ان لم يزرع حرم من قبله وان
يخصص الزرع ويقتل الارعة من الفاصب والمزرع
على ما كانت قاتلة الفاصب انما يزرع لا يزرع حرمه
من الزرع يجبر على ذلك وليس له ان يزرع غير ذلك
انما هو على قدر حصة من الزرع فان كان غرضه من
ذلك ورضي به كان عمل الزرع حتى يخصصها جميعا
لان الفاصب حتى ان لا يزرع الا حقه صار له زرع
بمنزلة ما في حق رقبه فان كان الفاصب لا يزرع من الارض
ولكن في قلب الزرع فالزرع بالمحاب ان شا قلع معه وان شا
او يزرع حقل الارض من ماله وحمل في زرع نفسه واجزائه
فانما يخصص نظر الفاصب الفاصب فاحذر من ذلك
ما عزم من اجلا رضى واجلا رضى في نصيب الفاصب
ولا ياخذ من ذلك اجلا رضى وان كان لا يزرع الا غرضه

ولا يحتمل ان يزرع على الارض ان يزرع حتى يخصصه
على ذلك فليعلم وسئل الارض ان يزرع وان يزرع
الفاصل كان للمفاد ان يزرع حرمه الارض ويغار
له في عمل الزرع بنفسه وجره حتى يخصصه فيه حد
من حصة الزرع ما غرضه من اجلا رضى ولا حرمه من حرمه
فيه مثل حرمه في الوجه الاول وهذا قد كان يخصص
الفاصل ما اذا فعله حرمه بغير نصيبه حتى لا يزرع
من حاصبه فهو يتطوع فيه وسئل الارض حرمه
ولا يزرع على حرمه ما لا يخصصه حرمه
فليس بغيره الارض لزرعه وان حرمه لا يزرع
فليس بغيره يزرع بغيره يزرع حتى يزرع حرمه
الزرع انما هو الارعة ولا حاجة في حق حرمه بزرع
وقال الفاصب انما يزرع على زرعه لان يزرع نفسه
حتى يزرع في الارض قبل الفاصب عليه حرمه بزرع
الارعة يخصصه لزرعه فان رضى بذلك وحرمه بزرع
ان يخصصه على زرعه كما ان يزرع عليه فاصب و
الارض حرمه الفاصب لا يزرع على زرعه ولا يخصصه بشي
فان كان الارعة لا يزرع الا حرمه بزرع حرمه بزرع
الارض قبل حرمه ان يزرع لا يزرع فليعلم بزرع
فليس الفاصب بزرعه وارب الارض حرمه وارب
كان عليك حرمه مثل حرمه بزرع حرمه بزرع حرمه
بزرع حرمه الارعة ولبه بزرع الارض على حرمه بزرع
وبلغ حرمه الارعة لا يزرع حرمه بزرع حرمه بزرع
بزرع حرمه الارعة لا يزرع حرمه بزرع حرمه بزرع
من الطعام لان رتب الارض اجازة لزرعه والبذر على حرمه

قبلك يثبت وتكون له قيمة فلا يتصدق وصدقها ما بقي
 من زيادة الزرع بعد ذلك كما في المحيط والذخيرة وازاد غصب
 بذرة زرعه في أرض نفسه فقبل ان يثبت كان لها وجه
 المذرك بخير فسلم لان قبل النيات لم تكن طاعة في الأرض
 فيعتبر بالموالات فقيمة على وجه الأرض وبعد النيات
 لا تقبل حازمة المذرك المحيط غصب أرضا فزرعها ثم زرعه
 فوق زرعه رجل آخر في أرضه لثاني لم يكن يصدق للأول ومثل
 بذرة وان نقصت الأرض وهما ان نقصا منها على الأول في
 خزانة غصبت وفي المبيوع رجل غصب أرضا فزرعها ثم
 حنطة ثم اختصها وهي بذرة يثبت بعد فغصبها حب الأرض
 لمخليل ان شاترا حتى يثبت ثم يقبض اقلع زرعه
 وان شاترا اعطاه مائة المذرك فيه وتقسيمه عن محدر
 ان يصدق الأرض وليس فيها بذرة يصدق فيها بذرة والمختار
 انه ضمن قيمته بذرة ولكن مذكور في أرضه فغصبها فغصبها
 ولون رجل انذر أرضا لم يثبت فسقاه اجنبي فثبت
 في القياس يلوغ الزرع المذرك سقاه وفي الاستحسان
 ان يزرع لصاحب الأرض لا يزرع في أرضه حتى يثبت السقاة
 بخلاف ما قبل النيات كما في النائية وعليه قيمة الحب مذكور
 في الأرض على طرف المذرك سقاهها قليل لنفسه المذرك
 في الأرض وان سقاهها بعد لها والبذر في أرضه قبل
 ان يثبت نياتا قيمة فثبت سقاهها فان في القياس
 عليه نقصان الأرض يقوم الأرض مذكورة وقد فسدت
 حبها ويقوم غير مذكورة فيسقم النقصان والزرع للمساكين
 وان سقاهها بعد نيات الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة
 الزرع يوم سقاهها والزرع المذرك في وان سقاهها بعد

ما استغنى

ما استغنى الزرع عن السقاة من سقاه جود وان يزرع
 لصاحب الأرض ولا يزرع في هذا جود غصب
 وجوب الغصب المذرك الاجنبي سقاه في سقاهه ان
 لم يكن في خلاصة زرع رجل آخر يزرع في أرضه فغصبها
 صاحب الأرض على الزرع حتى يزرع حنطة حبها فغصبها
 والزرع كله صاحب الأرض لا غصب فيه حبها وان
 سقاه وهو حب قيمته مذكور في أرضه فغصبها حبها
 فيها وان كان سقاهها بغيره وسقاه أرضه فزرع
 بعد ذلك ولو لا سقاه في أرضه فغصبها حبها
 له قيمة فالزرع صاحب الأرض لا غصب فيه حبها
 المذرك لو كان المذرك غير صاحب الأرض فغصبها حبها
 رجل آخر غير صاحب الأرض فغصبها حبها فغصبها حبها
 المسكين مع صاحب المذرك لا أرضه فغصبها حبها فغصبها حبها
 ان رجل آخر زرع أرضه ثم حررها فغصبها حبها فغصبها حبها
 الزرع ان خرج من غير سقاه في أرضه فغصبها حبها فغصبها حبها
 وعليه قيمة الحب مذكور في أرضه فغصبها حبها فغصبها حبها
 فلو ان جنيته زرع وان لم يزرع مذكور في أرضه فغصبها حبها
 الأرض ثم يثبت به فغصبها حبها فغصبها حبها فغصبها حبها
 المذرك على حق فزرع في أرضه فغصبها حبها فغصبها حبها
 ما خرج الزرع وصار فيه ذرة ذرة فغصبها حبها فغصبها حبها
 قيمة زرع رب الأرض عوضه بزرع من مذكور حبها
 يزرع صاحب الأرض وهو حبها فغصبها حبها فغصبها حبها
 ان يزرع في أرضه فغصبها حبها فغصبها حبها فغصبها حبها
 على النية وهو حبها فغصبها حبها فغصبها حبها فغصبها حبها
 النية المذرك في أرضه فغصبها حبها فغصبها حبها فغصبها حبها

فان يرفع كله لصاحب الارض وعليه الاخر فقيمة حصة ان سقاه
فقال ان يفسد حصة واحدة فسقاه بعد ما فسد له بلزومه
الضمان كذا في المحيط وقال في شرح الجمع ولو فسد بها فبشرتها
فلما خرج عند لي حصة لانه مما جوزه والمشر والخارج
عليه اي على الغاصب عنده لانه تلك الارض النامية يد
ولا تقتصت الزريعة الارض ضمن الغاصب نقصانها
فلما خرج والمشر على المالك عند لي حصة مطلقا سواء
قل ضامه او كثر لانه اذا خرج حصة المخرج عليه قل وشر
لكون الاجزا ثم مقام النما كذا الضمان لانه بمنزلة الاجز
وقالوا العشر على الغاصب على حال ان العشر في الخارج
والخارج له وما الخارج فعلى المالك ان كان الضمان في الشر
من الخارج لان ضمانه بقصاها بمنزلة غايها ولان كان
ملكه فالنما يخرج اختلافه على قوتها حربا اي يرفع
مشر في بين رجلين في حدها ان يفسد حصة اجبر الا في
على سقته وصدا حقه في ثمن ثمنها انه لا يجبر ويقال
لما طلب استقته وانفق ثم اجمع بينهما فما انقصت
ونفا الثاني في الترخا نية حده جامع الغنا وفيه نظر
عليه فله في الترخا نية حده اي فقل ان يفسد حصة شره
لما لا ضمان عليه وان رفع الشر في قولنا في القاض
وامر القاض في ذلك ثم منفع لا وعن السني ففسد
ضمن الا في حصة شره على هر الغنا وفيه قال السراج
والظاهر ان موضوع هذه المسألة في يرفع من ثمن شر
لا ما للزريعة فان حدها كرها المص بغير ما اذا فسد
وذره المص بغيره اخلال في سقي عليه بيطوا وجب
ضمانه ولما دام يوم شره ان يتسقي معه عليه حصة

او يتقسما فمن الى السقي فقد رضي باحد شرهين بعد
فلم يهره فقلنا لا يتقاسم في الحصة ان سقاه يرفع من
اثنان غابا حدها لم يفسد الا حدها كان منه عاها فكان
الشاني وجبه الضمان انه ما لم يرضي حقه او يرضي
كلا شرهين ادعي صاحب الحائط الما بين فان استمر بعد
وفد شرهين صاحب شرهين فضمن حصة شرهين لان
الرفع شرهين بينهما لا يمكن شرهين ان يستقي حصة ولا يرفع
سقي جميع حده ولا يمكنه فسميته حده ولا بالشرهين
ما لم يتفقوا على القسمة كما قد مرنا في نفسه فلا ما ضر
في ما فهمه ان شرهين الارض الشرهين فلا عذر
المرجع في شرهين شرهين الارض ان على وجه لا عاها
فشرهين ولا ففسد شرهين انما للمارعة وكلها هب
صندوق بعد القسمة لا يمكن خروجه ولا ان يرضي
منه فيجعل ذلك حده في فسخها حصة المخرج
فلا يصلح اذا دفع الرجل حصة اليه من شرهين في ينقص
ثمنه ان يرفع الارض توي شرهين بنفسه في ينقص
ايضا الاول ان يكون الشرهين فشرهين الارض ومنه
على وجهين اي الاول ان يكون شرهين من شرهين ومنه
على ثلاثة اوجه اما ان استعان شرهين من الارض
وفي هذا الوجه الخارج بشرهين الارض شرهين من شرهين
ما لم يرضي شرهين انما يكون شرهين شرهين
اذالم يرضي شرهين وشرهين شرهين شرهين شرهين
واما الثاني في شرهين شرهين شرهين شرهين شرهين
وتنقص شرهين شرهين شرهين شرهين شرهين شرهين
قال شيخ الاسلام في شرهين شرهين شرهين شرهين شرهين

الوجه الثاني من هذا الوجه اذا استأجر من ارضه
بدره مئة وبنوعه على المزارعة وفي هذا الوجه الاجابة
والا مائة على حالها الوجه الثالث من هذا اذا اذنا المزارع
الارض لرب الارض مائة بطايفة من حصته من
الربع وفي هذا الوجه المزارعة الثانية باطلة والمزارعة الاولى
على حالها هذا فانظر رب الارض المزارعة بالارض فانها يصير
تقولاها بغيره والى ذلك من جهة رب الارض فانها يصير
فان هذا المزارعة وان كان البذر من قبل المزارع فالقول
في هذا الوجه فيما لا امر من المزارع وبغيره من المزارع يظهر
انما في الوجه الاول لا في حصة ان رب الارض
اذا مزرع بالارض او بغيره من المزارع في هذا الوجه من
المزارع بذرا من نذره لانه اتفق نذره عليه ولو كان
البذر من قبل رب الارض او من قبل المزارع او من المزارع
رب الارض حقا استأجر حيا في ذلك المزارع ويثبت
رب الارض والمزارع على ما شرطه ويخرج رب الارض
بالارض حيا عن المزارع بخلاف ما اذا استأجر المزارع
بدره الارض مائة واستأجر المزارع حيا فان هذا لا يخرج
رب الارض عن المزارع بل يخرج المزارع في المأقنة
نظر المزارع في المزارع حيا ان من دفع تخليه الى
رجل مما مله بالنصف على ان يتخفه ويحفظه ويقيه
فاستأجره الما مل به بالتخيل في ذلك وضع
رب التخيل ملك بنفسه فالخارج بغيره على ما شرط
فوك ان صاحب التخيل يبيع التخيل بغيره في الما مل
وفصل ما ذكره الخارج في هذا من التخيل وتنفعه عن
العاملة وان كان صاحب التخيل لا يملك تنفق العاملة

من غير عذر ولو كان صاحب التخيل حيا لم يبيع بعد
ما خرج الطعم وقام عليه بغيره ان العت من فلفه حيا بغيره
ولو اخذها قبل خروج الطعم وقام عليها لم اخذها من
منه بغير امره فانما عليه حيا حيا لم يبيع بعد
لصاحب التخيل واذا دفع ارضا وبذر مزارع عسيرة
بالنصف ثم ان المزارع بعد ما قبض الارض دفعها الى
رب الارض مائة عت من المزارع الثلث وريته الارض
الثلثي فان المزارعة الثانية فاسدة وما خرج له بغيره
نصفه ان في المخطط ولو دفع ارضا مائة فان نصف
وشرط البذر على المزارع فاما ربع المزارع وسقاه و
ولبت فام عليه رب الارض بنصفه وحده وسقاه
من غير مزارع حتى استخضف فاما ربع رب الارض
والمزارع على ما شرطه ولو دفع ارضا مائة لانه لم يبيع
ولم يثبت حتى يستأجره رب الارض بغيره من المزارع
فان البساتين فالفناس ان لم يملك المزارع كذا لانه
لان البذر قبل البساتين فاما ربع المزارع حيا بغيره
انه عت بغيره بتكليف فاما ربع المزارع كونه على
ظهر الارض فلو كان عتي صر لارض فاما اخذه رب الارض
وبذر وسقاه حتى يثبت يصير قضاء المزارعة
وهذا لا يستحق ان يكون الخارج به معلوما شرطا
في المزارعة لان سقيا الارض في هذه الحالة مفصل
باذن المزارع هذا اذا بذر المزارع وسقاه رب الارض
بغيره لانه فاما اذا بذر رب الارض بغيره في المزارع
فلم يثبت حتى يستأجره المزارع بعد ذلك وفيما عليه
حيا استخضف ذكر ان الخارج بغيره على ما شرطه

بخر

ولم يذكر في القياس ولا استحسان هنا ولو كان السد على ظهر
الارض فحارب الارض واخذها وبذرها بغير ما في الارض
يصيرنا قضا للمزعة ولو جاز المزاع وبذرها وسقاها
بغير ما في الارض كان الخارج بينها عليها شطها فقاما
واستحقا في القياس والوديع ولو دفع الى رجل ارضا وبذر
عليه ان يزرعها فهداه السنة بالنصف فبذره الماحل
ونسقاها حتى نبت فقام عليه رب الارض بنفسه
وذا جازله وسقاها حتى استحصدا ربع بغير ما
المزاع فالخارج بينها فخصفان ورب الارض مشرع فيها
صنفه فادان مستا جاز ذلك وفعل جبره له
ولم يجره عليه لانه هو الذي استاجر ولو كان الماحل
يذير البذر فلم ينبت ولم يسقه فسقاها رب الارض
قيل النبات فقام عليه حتى نبت واستحصدا كان الخارج
بينها عليا وشوطا استحقا ولو بغير رب الارض
مشريا وفي القياس كان الخارج لا رب الارض لان الخطه
قبل النبات في الارض بمنزلة ما لو كان في الحلق والفوق
عليه جازب الاستحسان لان القياس يذير النبات
ولم يذير النبات فصح العقد قصد في القياس ولو بذر
رب الارض ولم يسقه ولم ينبت حتى يسقاها المزاع
وقام عليه حتى استحصدا فخرج بينها عليا وشوطا
ولو اخذ رب الارض فبذره في الارض وسقاها ثوان
المزاع يقوم عليه ويسقيه حتى استحصدا فخرج
رب الارض والمزاع متطوع في عمله ولا حله لانه في
المسوط ولو دفع الى رجل ارضا من اربعة سنين
والبذر من قبل رب الارض فبذر اربعة الارض

يخرج الارض من يد المزاع فقال للمزاع يزرعها بغير ما
واتركها علي فقال المزاع اعطني ارض مثل عملي فقال
رب الارض اعطيك فادرب الارض ان يزرعها بنفسه
فاما علم المزاع ذابت ذهب وزرع الارض ثم ادرك المزاع
فان كان رب الارض جاز ذلك وكان الخارج بينهما
وكانت المسألة واقعة الفتوى واذا مات المورث
فدفع المستا حريه للرب ورثة المورث قال يزرعها
هذه الارض فزرعها فخرج من يكون هذا المستا
كانت واقعة الفتوى فاتفقت الاجوية الطائفة
فكون لورثة المورث الموقوف على نفسه بموت
المورث فيكون هذا قرضا منه للمورث ورثة المورث
اذ ليس في قول المستا جازا على شرط شيء
من الخارج ليعلم من قوله يزرعها وليكون
بيننا والمستا حريه ورثة المورث ذلك السد
كما في المحط دفع الارض للمستا حريه من الارض
استاجر رجل ارضا سنة فثلا حرة معلومة ثم دفعها
الى مورث من ارضه ان كان السد من المستا حريه كان
من جاز المورث لا يجوز هذه الحرة اسم فندى في
شوطه وذر اربعة سنين في ثلث هذه المسألة وجعل
هذا قول محمد الاول واما على قوله الا لا يجوز دفع
الارض الى مورث من ارضه سنة كان السد من المستا حريه
والمورث في الذخير ونقله ان الاصل القول الثاني
ولم يبين الحق لعدم حوز على القول الاول فاما ان كان
السد من المورث وكان لا ارض عليه والمورث عليه
وقد عمل واستفهم بها فيكون الخارج وقد علمت ان الاصل

جاء في النزاع حو

١٥١

عدم الحوز مطلقا وذلك كما دفعها المستاجر لموجر
معاملة فانه لم يجز في عقد حكمها قال الحكمي اذ لو كان البذر
من الموجد مع ان الارض والعمل لم يربط من المستاجر
شي فبنت في مفهوم الزراعة وعمل عدم الحوز في المساقاة
كذلك اه وقال الشيخ الحلي قول ومعاملة اب المستاجر
ارض بعد المساقاة علي ما فيها من اشتها ودفع البذر
الي ما لك مساقاة لم يجز لان السجل والعمل منه فهو ولي
بعد حوزة من دفع الارض من زراعة والبذر من الموجد
اذ هناك فذلك منه ومنه الارض بعد الحاقه ومع ذلك
لم تجز المراجعة حيث كانت روية الارض ملكه والبذر ملك
منه وهذا المساقاة ليس له الا العمل فيحقق به ما شرط
له من التخفافا دفعها الي مالكها وجعل العمل عليه لم يحصل
منه شيء يستحق به الشرط اه استأجر ارضا ثمانية
صاحبها من المستاجر منه لم يعمل بها الموجد الاول وهو
اي عمل كان غير المعاملة فان حكمها عدم الحوز كما ذكره
بقوله ومعاملة لم يجز حازا مستجرا لما ذكره من المستاجر
منه وظاهره ان ما ذكره اما فيها بعدلا مستجرا يكون
له حيث كان مالكا للروية او لا والمنفعة ثانيا لكون تقدم
في كتاب الاحراق ان الاجار من الموجد سبب ثلثه وقوله
فصل بتعطيل الاجارة الاولى والعصم لا تعطيل وصحة
قاضي خان وغيره وفي المصنفات وعليه الفتوى لان
الثاني فاستلما يرفع الفهم وفي الخبر عن الموجد في تنبيه
الاجارة لا ولي بالثانية وقد روي في تنبيه الموجد في تنبيه
فتكون الاجارة بمغيب الاقامة فتنبه له وثلاث سنين
من رجل ارضا ثم دفعه الى مزارعة اخرى مزارعة اوله

ابنه

ابنه وشرط البذر على المزارع والاب في عيال الاب فربما
الاب وهو لا حرقان زرعا بطريق الاعانة لابن
بان كان اقرب الابن فالغلة بين الابن والمستاجر
علي السطر وان زرعها لنفسه فان لم يزرعها للبذر
للابن فالغلة كلها للاجر وهو لا يزرع في السطر ولو
استأجر رجل ارضا من ابنه وقبضها بغير دفعه وان
زرعها من زراعة ومعاملة ومعاملة كانت حازا للبذر
في السنة خاتمة الكل اي جميع ما تقدم من المساقاة
الروية منقول من مخرج المصنفات وفيه اي المصنف
اخر باب جنابة السهمية معربا للحاصلة ستاتي اي معافاة
في السستان وضعوا السستان وعمل حتى ربحوا السستان
الكروم والكرمان قال بعض السستان القائل لم يزرع
لان حفرتها واجب عليه لانه من عمله لا ينضم لكرمان
فانه غير مستأجر فحفظها بغير حفظ السهمي فاصلا حبه
وحفظ ثمره قبل ان يزرعها كالحصر ولذلك قال وتوفي في
اي السستان حصر وتلف من غنائه ومن خوله الماضين
السستان في الحصر اي غنائه بقدر حصة حباب الكروم
لا ينضم السستان في العنب لو تلف من غنائه ومن خوله الماضين
لها ينضم فحصرهما اي العنب بعلم السستان في عنبها اي
علي رب الارض والسستان في عنبها ان حفرها العنب
لا يجز على المامل وحده فلا يكون ثارا للحفظ لان مالكان
بعد المبلغ من الزرع والتمار عليها ولكن يجب على المامل
نقصان الكروم لان حفرها الكروم واجب على المامل فينظر
الي هذه القضية مع غيرها كذا في ترك وبغير عنبها كذا في ترك
وبان حفر منه نقصان ثلثه قلت قال لا ادري لاي كتاب وضع

له هذا المرونة ويضمن العنق في عرفنا انه ما في البحر ولو دفع
الرجل منه في البحر معاملة فله يعمل الرجل في البحر عمل الاستحقاق
نشا من ثمار البحر ولذا من عمل عملا لا الله لم يحفظه لا شجار
والقمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئا لان الحفظ من جهة
العمل ايضا في حق العاقل فالزراع اذا لم يعمل في الارعة
نحو التجديت او السقي حتى انتفض الزرع لم يستحق
شيئا من الخارج فحق الجوارح فيه على التفسير
ان كان البذر من جهته يستحق بخلاف العاقل اذا لم
يعمل في الكم حتى جفت الثمرة او فسدت لا يستحق شيئا
فاذا كان البذر من جهة ربه الارض يستحق ان يستحق
شيئا لان الخارج ليس غنا ملكه كما في المحيط انتفض بل لا بد
الاخر فلا مرد فاض فهو متبرع قد قد ما تحت حق الله
ولو مات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرمه كما مر انه لو غاب
الزراع قبل التقضا المدة ينتفع بها صاحبا من القاضين ويجمع
جميع ما انتفع على الغائب هلك الزرع وطهر وتلك كانت
المع من معسر السبل له ما لم يملكه فاذا كان ولو انتفع
من غير ذلك القاضى كما لا متبرع واذا انتفضت مدة الحاجة
وغاب ربه الارض والزراع يقبل القاضى لا من الزراع باللا
تفاق الا اذا قام البينة انه الزرع بدينه وبين الغائب وكل
هذه البينة لا يحاط بها فظلم الغاظم لان الدعي على الزرع
يريد احاطة الحفظ على القاضى لا حنظ قال الغائب يحتمل
وقيل ان امة البينة لا رضى امرة بالانفاق مقبلا فانه يقول
له انتفق ان كان الامر كما ذكرت وان خاف القاضى هذا على
الزراع قبل اقامة البينة فانه ما لا انتفاق مقبلا ولو
انتفق بغير موافق اضحى كان متبرعا لربه وارعة لربه ولذا

مرونة غرقا بل لقسمه فان القاضى يا من شره عليك غير
الاي بالانفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى
يؤدي حصته على ما تحليه الفتوى والامر من القاضى
في غيره فبالقسمة شرط الرجوع بما انتفق فلو لم يرد
رجوع بقسمه السايق السالك سبق ما قاله من فقرات
واربعة ان العمل ان يستخصه فله ذلك لبقا العقد
نظر للمواريث ولو لم يرد له بر حله وقد قدمنا انه ينبغي
العقد حكمه والا في الحقيقة ينبغي مح المقدم بالموت وان
وصلت اليه الارض لم يرد له وفي الوهبانية شعر وباعد
ارض البشير وصيه من اربعة ان كان ما ناضة هو البشير
ببذر قال ابن التحنة مسالة البست من البذر قال
الوصى اذا خذ ارض البشير من اربعة لنفسه ذكر الفقهاء
ابو البست انه لا روية لبقا المسالة عند اصحابنا وانما
الرواية في المضاربة انما يجوز قال رح والجواب عندك
في الزرع على التفسير ان كان البذر من جهة الوصي
يجوز وان كان من جهة البشير لا يجوز عليه الفتوى اه
وقاضى ان نقل عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان
شرط البذر على البشير لا يجوز لان الوصي يكون موثرا
لنفسه من البشير فلا يجوز في قضاة وقول الامام لا
ان يكون خبير البشير وان كان البذر من الوصي كما
مر اربعة صحة على قبيح والنظر في شرط ما غلبت
دون هذا اه قلنا وقد تقدم ان هذا السألة وطاعة
تحت قول الامام ويستضي ديانة في خر فروع ذكرها في
طرائع الصبي والعبد ان يكون فتنه ولو قال بذر
الارض من الزرع بغير رضى غيره فله استصدا الزرع

قال صاحبها كنتا جيري وريعتها بدير و قال المزارع
كنتا المزارع بدير كان كذا في قوله القول لانها
انقضا علمنا البند كان في يده فيكون القول قول
دي البند خنت لا بينة كما قدمناه عن الخاتبة في وقوع
ذكرنا هنا فصل وقوع في مزارعة الصبي وسيرنا هنا
في الاختلاف بين ربا الأرض والمزارع وقوله بعد قصد
هذا القيد لا بين وهما لان المقصود التفرع والتحقق
الا بعد القيد لا احتمال عدم النساء وبحث الظن سوي
انه لا فائدة في هذا القيد الذي ذكره لو وقعت المنازعة
بعد المزارعة قبل تصاد ورعي ابن وهما في قوله لان
المقصود التفرع ولا فائدة قبلها وذكر صاحب السراج
هذا المسألة عازيا في الفتاوى وخالفه عن هذا القيد
وفسخ العلاقة عبد الله عدم حصول الفائدة قبل التصاد
فقد تحصل فيها الحق رب الأرض من الاذالة الامن منها
وقد ثبتت الزرع بها عنها وتنازعنا تقديم قال القول للمزارع
ويصح السراج فوجه انه انما ذكر هذا القيد لولا ان الغلب في
مثل ذلك فافاد في السيد احد ولما كان الخصم ينكر يعني
ان رب الأرض افكر لونه البند من المزارع وادعى كذا المزارع
احتماله ولا بدية له فيما ادعاه والله تعالى اعلم
نذكر في سلك سلكنا في بديع الدين دفعت امرأة
صبيعة ابنها البند معاملة كان الابن يحكم في ردها
لا يكون رضى وسبق اليها عطف لمسل خارجا من صبيعة
مما لم يكن سنة بالغ من من القصب الغلا سنى قال لا يجوز
كذا في التنازعية وفي الفتاوى ويد القدمية ولو سرق رضى
او ربه بما حرمه ونجس بطيب له ما خرج عن علق حمارا وعلق

غيره قال اخذ من الكرم بطيب له كذا في التنازعية واذا مات
الرجل وترك اولاد اصفاء وليس له اولاد ولا اولاد الكبار
من هذه المرأة ومن امرأة اخيه ابنها لم يستحق الاولاد
الكبار عمل المرأة في رعي في رعي مستمرة وفي رعي الغير
بطريق الكد كما هو مستد بين الناس وقوله الاولاد لهم
في عمال المرأة تنقها هذا هو لهم وهم يرعونهم ويجمعون
الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جملة هذه
الغلات بطريق مستمرة بهيمنة الاولاد ويكون خاصية
للمزارعين هذه المسألة حارة واقعة الفتوى فانقضا
الاحوية انهم ان زرعوا من بذر شرك بينهم باذن السابقين
ان كانوا كراويا ذون الوصله كان السابقون حصفا لكات
الغلات كما على الشئ ولو زرعوا من بذر انفسهم كانت
الغلات للمزارعين وان زرعوا من بذر شرك بغير اذن
الوصى فالغلات للمزارعين لانهم صاروا غصصة ومن غصب
لبذر زرع كانت الغلة له في المحيط فزارعوا في رعي
صار رعيه بذر رعيها فزرع الرجل الأرض وأدركت الغلة فجاء
رجل وقال في شئ من هذه الأرض من فلان غير الذي دفع
اليك الأرض وكانت الأرض ملكه فغصب الغلة في اخذها
الغلة نزعها اليه فان صدق المدعى فيم قال ولم يجاهم المزارع
فلا شئ له ولا لوجه وخاصة المزارع قال كان الرجل المدعى
اخذها من الغلة تغلبا فللمدعى ان يسألك ان رعيه الذي غصب
الاخران ما هلك من المال المشترك بهما على الشئ من شئ
يرحمان على المدعى بالنصف او وجله وان كان المزارع دفع
اليه النصف من غير تغلب منه عن اختياره كان كذلك
ان باخذ النصف الثاني من المزارع ولو كان المدعى حبيب

ما اخذ نصف الغلة قال للمزارع خذ هذه الارض مني مزرعة
 فاخذها هل تعلم هذه المزرعة وهل تنصفها المزرعة
 الاولى ان لم يكن البذر من طين الارض لا يفرق بين الارضين
 ذلك وان كان البذر من طين الارض حتى يكون له ولا يفرق
 البذر مع هذا يعني ان لا تنصف في جلا فاما في جلا فاما
 كذلك في ذلك خيرة دفع الارض من مزرعة سنة فحصد المزرعة
 تمام السنة انتفعت المزرعة الا كانت بقية السنة لا
 تترك اربعة شئ خيرا في الترخا نية اذا دفع اليه رجل
 ليقرتها بالهواة على ان يحول من موضع الى موضع اخر
 بينهما فهذا على وجهي احدى ان يعني موضع التحويل
 بان يقول على ان يحول في هذه الارض لا خيرا او قال صار
 ان يحول في هذا الجانب الاخر من هذه الارض وفي هذا
 الوجه فليس بعد سواك ان البذر من قبل المزرعة ومن
 قبل ربا الارض واما اذا لم يعني موضع التحويل في القياس
 ان لا يجوز العقد وفي الاستحسان يجوز وعلى هذا كل
 ما يجوز وفي بعض الفتاوى نحو شحيق البها ذكيان وغيرهما
 دفع رجل الى اخر ضا خيرا ليعملها المزارع ويتركها لغيره
 مع صاحب الارض بغيره المزارع سدي كانت المزرعة
 فاستدق لانه شرط عارية الارض على العمل فيفسد للعقد
 فان زرعها صاحب الارض والعاقل يبدوها سنة
 فله صاحب الارض ان ياخذ الارض ويطبق ان يزرعها
 على قدر يزرعها ولما على صاحب الارض فيما عمل
 من عماره الارض على عمله ولما صاحب الارض على العمل
 اجر مثل قدر الارض الذي اشتغل به المزارع كذا في
 الحاقية وسئل ابو القاسم عن مزرعة رخصا على شرط

يجوزون

يجوزون وبلغ المزرعة في قوم وزعمون ان الارض لهم قال اما
 المزرعة فله صاحب المزرعة وفي رقة الارض المزرعة فان
 انت القوم كان لهم ولا فلهما احياء كما في حيا وكذا في
 سنة بغير ارض احداهما من الارض على السنة لا تجوز
 لا يعرف غارسها فالشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ان كان
 المالك يتقوى الارض على يد من السنة لا يجتاز واجاز
 المالك ان يقول في السنة قول صاحب الارض لا يستغني
 العسا مع عيشه واذ كان القول في السنة قوله كانت
 الاشجار له فالشيخ ابو الحسين وان كانت الارض لا تسغلي
 تحتها في مساكن الى السنة كانت السنة وما عليها
 من الاشجار بينهما كالقائمة ولا يصدر احداهما ذلك
 له خا هذه السنة وكل منهما على صاحبه يعني ان في
 الترخا نية ولو ان رجلا اخذ ارضا من مزرعة على ان
 يزرعها بغيره صاحب الارض على ان لا يخرج الا ان كان
 رخصا صاحب الارض ولكي واحد من الرجلين الثلث ويبدو
 فلم يحصل شئ من المزرعة اذ كانت فاقا احداهما لا يعمل
 فيه الخريف فقام احداهما بغيره صاحب وعمل الربيع
 صار له صاحب في المزرعة شئ لا عمل عمله في هذه الارض
 فيما مضى فقال لا تكن له طلب رخصا بشئ كان ذلك
 افضل والاصل في هذه المسألة ان العمل لا يتبع الا بالشد
 فلا يستحق عقد العمل بدون العقد لكن محمد بن
 زكريا كتاب الارعة في مثله انه يطلب رخصا العاقل
 كذا في ذلك خيرة سنة عن محمد بن عدي عليه السلام الوفا فوقع
 التقاضي على المتقاضيين في البديعي ومزرعة الترخا نية
 سدي واخذ الغلة في شجرة عليه من فقال على البايع ان تقصر

بالارض بالزراعة قبل فان لم يطالبها بالبيع بضمها ان نقصها
هل يلزم الخراج ايضا فقال خزين كفتي بنصف النسخ لا يجوز
لانه في معنى فقتل الطحان وذكرها في شمع النوب بالثب
والزراعة في معنى خراج اخذوا من الزرع ما لا يس
ومن اخذوا من الزرع ما لا يس والكتاب انه لا يجوز لانه
في معنى فقتل الطحان كذا في النسخانية واذا وقع الزرع
ارضه ونذر في رجل من زرعته بالنصف فعمل على ذلك
وخرج الزرع فان اسلم فهو على ما اخترط وان قتل
على رتبه فالتاخر للمعامل وعليه المقتضى ان النذر
ونقصان الارض للمدفع في قباس قولنا في حصة
رجح على قول من جاز الزرع ما خرجت الارض شيئا ولم
يخرجها وعليه قولنا هذه الزراعة صحيحة والخراج فيها
على ان شرط فان كان النذر على ما لم يقتل الزرع رتبه
فان كان في الارض نقصان خراج ما لم يقتل الارض
والزراع كونه وان لم يكن في الارض نقصان فالتاخر على
الخارج له ولا شيء عليه وفي الاستحسانه يكون الخراج على
الشرط بغير ما قبل وورثة الزرع وهذا القياس والاستحسان
على قولنا في حصة رجح وانما عندنا في الارض صحة
وان كان النقصان في الزرع والنذر منه فالتاخر له ولا شيء
لرب الارض اذا قتل الزرع في قولنا في حصة وانما كان
النذر من قبل المدفع فالتاخر على شرط في قولنا حصة
ولو كانا جميعا من رتبتين والنذر عن الكوف فالتاخر على
وعليه غم النذر ونقصان الارض لان التاخر ملصقا
كالفا صلب الارض والنذر صحيح لزمها ما لا ينفك اياه
بالزراعة ولو سلمنا او سلم صاحب النذر كذا في الخارج

بينهما على شرط كالوكا من مسلم عند العقد وان كان النذر
من العا مل قد قتل على الزرع فان كان الخارج له وعليه نقصان
الارض لان انك الدافع في تحمل الزراعة غير صحيح في حقت
الورثة وان لم يكن فيهم نقصان فلا شيء له في رتبة الارض
ولذلك اذا سلم رب الارض فهو بمنزلة من لو كان من مسلم
في الابتداء وان سلمنا او سلمنا الزرع وقتل الزرع على الزرع
ضمن الزرع بنقصان الارض لو رتبه المقتضى على الزرع
لان امره اياه بالزراعة غير صحيح في حقت الورثة وان لم
ينقصها شيء فالتاخر في قباس ان الخارج له في الزرع ولا شيء
لرب الارض ولا الورثة وطالب استحسانه بالخارج في حصة
على ان شرط ان قتلا او سلمنا او سلمنا الزرع او ما كان ذلك
قوة التي حصة رجح في زرعته الزرع ومما ملنا كذا في
المسوط ويجوز عقول الزرع بين المسلم والحربي في ر
الاسلام او في دار الحرب ولذا بيننا وبيننا ومما ملنا
في راجح سواء خلا فاما في الاسلام في دار الحرب ولو
ظهر على الخارج في راضيه في دار الحرب في دار الحرب ولو
الحربي يكون فيها وما كان للمسلم لا يكون فيها ولو عثر
الامام ارضيه عليهم ومن عليه كذا او سلمنا او سلمنا فالتاخر
بينهم مقرر على حالي الاما مله نفسه بين المسلم والحربي
ولو شرط مسلم الحربي غير خيرة فخرقة من الخارج صرح في قول
الفي حصة رجح خلاف انما كان المسلم رجح والله سبحانه وتعالى
عليه فالصواب كذا في المساقاة

وهي فرع فخرم الاصل وهو دفع الاصل والا فكل من
حق الوضع تقدم المساقاة على الاربعه تجوز المساقاة
بالاخلاف في غاية السيطر ولو زود الاجاديت في مساقاة
التي صلى الله عليه وسلم اهل خبير والزم قدم الرضا
في مختصر كتاب المساقاة عني كتاب المزاريعة وانما
اخرنا حروب المساقاة لانها كثيرة او وقع في عامه
البلاد والنفرة احكامها وقفا ربرها ومساكنها تشدد
للمحاجة الى دارها ولا علم في جواز المساقاة خلاف
بني اهل المذهب فان ابا حنيفة يخرج لا يقرب بحوزها
ككونها في معنى قنبر الطعان وهي لغة تليغة هل
المدينة ولا اصل المدينة لغات يختصون بها فيقولون
للمزاريعة نخابة ولا حارة بيعا والمهارة تفتاح
والصلابة سحرة لان نقله السبكي عن الاتقاني قال
القبساني وانما وزع على لغة لانها وفق بحسب
الاختلاف اه اي لما فيها من السقي والمفاعة على
غيرها بها على ما سلف في المارعة وهي المساقاة لغة
ومعها مساقاة خلافة هي المصنف وهو الذي في
النهاية والعناية خلافا في الصهاج انها استعمال رجل
في خيل او روم وغيرهما اصلها من السقي وهو من
خاتنها وظاهر كلام النجدي في معنى مسكين النجاشي
قال ان السقي هو لغة من السقي لغة وهو لفظ امر
لاعتبار شرطها في نسخ وتفتيح في اللغة وان شرط
فتوح ولا خص غير لا يشرع في المصداق
معافاه دفع الشك والبرهان على ان المراد
في ذلك كل نبات ما لتفوق وانما يتوقف في الارض

سنة

سنة وانما تشمل اصول الرتبة والنفوة وحسب رتبة
وهذا المراد بانما يتبع غير السقي هو السقي وهو الذي
هو سقي لا يشرع في المذهب في باب المساقاة
نوع من السقي هو السقي وهو الذي في المذهب هو
بني تفتيح ومنه ما في السنة ولو كانت السقي شجرة
لا يقصد منها الا الخشب السقي هو السقي وهو الذي
القانون هو السقي وهو الذي في السنة ولو كانت السقي شجرة
الموسنين في مزارات الادوية حوزها في الارز
فيل يله وهو سقي من جملة الاشجار في المذهب
وورقة مثل ورق الصفصاف واهو ورق من
وحبه مثل نقطة وزهره صبر رجة وهو سقي
وروي ونقال لصنع الرومي الكرمي ولا يصنع لمصنف
والصفصاف هو سقي من جملة الاشجار في المذهب
فاهو سقي خلافا وخلاف كتاب وشهد الامم في
هو صنف من الصفصاف في خلاف لان سقي
جاء به سيبا فثبت من خلاف اصله كما في لغز
قال تلميذ في ان تعريف مصنف بانما لا يشرع
ذكره بانما لا يشرع في المذهب في باب المساقاة
يعبر يعني ما يعبر غير سقي وهو الذي في المذهب
وهي في القصب انما يكون سقي من عينه وزهره كل شيء
ما يستخرج منه قصبه صفصاف وهو الذي في المذهب
يجز منه فلو دفعها اليه من يصلها عليه من جز من جز
حاز كما هو ظاهر لا فرق بين حوز والصفصاف
وغيرها مما لا يخفى ودين القصب وسقي في المذهب
الرتبة اذ لم يسم الله بفتح على ولا جز في المذهب

ولقد رايته في الدار بية قال معاوية لمعه لا اهل اسفل
والخطب حاضرة معاوية اشيا بخلاف لغوي خلاف
اه ونقل في الذخيرة عن فتاوى الفضل بن يحيى بن عمار
دمعها معاوية ولما لم حصته من الخو لا ينالها يحتاج
والسوق والحفظ حق لولا يحق والحدود لا يحسن
لتر نقصد في الساقاة فالتكثير في التمر والدرجات
ودود النقر والنخل بك الملة فانه لو دفع احد هذه
معاملة لا يحسن صرح به في الحديث وفي التواريخ فيه
في التواريخ وفي التواريخ اعطاه بذرا ليقطع يقوم عليه
ويعلق بالاوراق على ان تحصل يد بها فقام عليه
ذات ارجل حتى ادرك فالعقل لها حب السند
لانها حصل من بذور الارجل الذي قام عليه فعمل
الاوراق وارجل على حب السند وهي هذه
اذ اذ في البقرة لا نساك بالعبث ليكون بخارث
ببيرة تصغي في احدث فهو حب السند ولو ذلك
الرجل من علفه الذي علف به وارجله فيما قام
عليه فالتاريخ فتاوى اصفوا لالتاخي بدع الدين
اعطى بقوة يتيم على ان يكون اللبن وتسمين بينها
فان الشكر فاسدة ويزال لبنها وما يجدك من
ضررها لك وعطرها ونفا هذا عليك وهي فاسدة
واللبن لها صلا والسمن ويغري الذي خلد الشكر بطريق
الشكر لانه صار عا صبا يجعل هذه الاشيا وحسب
عليه صا مثل اللبن لانه مثلي وعلى صاحب الشكر
ارجل الشكر في التفرص هو انفق عليها ان كان مثلك
حب الشكر والنخلة وان لم يكن مثلكا كخضر ونخلة

3

[illegible]

33

الامن عند روضتها ولا تله الحبر على العمل الامن عند روضتها
جوان الزيادة على شرط القطع عنه والا يصل فيه ما من
ان كان موضع احتفال انشا العقد احتفال الزيادة والا فلا يوط
جانب في الوطمين فاذا دفع خلا ما انصف مساكنة فخرج
الفرق وان لم يتناه عظمه حتى يرت الزيادة من العالم لرب
الارض ولا يجوز الزيادة من رب الارض للمعا من شرط
وضنها ان العا على يملك ان يدفع ما يغفره معا منة الا اذا
قال له رب الارض عمل برائك واما حكم المعا منة الفاسدة
فانواع منها ان لا يحسن العا على العمل وقتها ان كان
كله لها حب املا ولا يتصدق بشئ منه ومنها ان كان
اجلها لا يجب على الخرج بل يجب وان لم يخرج الشئ منها
ومنها ان اجزأها لم يقد بل يسمى لا يتجا وزعنه عند
ابي يوسف وعند محمد يجب تمام وهذا الاختلاف اذا
كان حصته كل واحد منها مسماة في العقد فان لم تكن مسماة
في العقد يجب اجزأها ما بلا خلاف والمساواة كالمزوجة
خلق قال في الهندية المعا منة في اشياء لا يورث بحكم
من النقة في سدة عند في حقيقة ربح وعندهما جائز
اذا زوجه معلومة ويخرج من اعيانها والفتوى على ان
يجوز وان لم يبين المدعى ان له حصته وكذا شرطا
يملك تلك الشرط هنا في المسألة فانه يخرج شرط
بيان الشرط ونحوه كسما من حصته وفدوه وكل ذلك الشر
ين شرط في المازعة ولا شرط في المساواة لعدم الامكان
والندى قال القسطنطيني ان لا يخلص دهنه ما كان للمقبل
من الحب كما في النهاية والندى بالذالك ما عثر للزوجة
من الحبوب وسما في ونخط السيد علي سكره البذر والكسر

عليه الفصح والفقهاء والجمع من ورسم عبات تحت شرط
كما ان البذر بالملك المجمع اسم عبات الفسنة كالمزوجة ونقده
عن عزمي زاده والمصباح وقال في الهندية واعا شرط
فنها ان يكون العا قدام غافلي فلا يجوز عقد من لا يقدر
واما البلوغ فليس بشرط ولا لولية ومنها ان لا يكون
مرتدين في قول في حنيفة علي قياس قول من جاز
المعا منة حتى لو كان احدهما مرتدا ووقع المعا منة
بغير ان كان المرتد هو الذي فان سبها فخرج سبها على شرط
وان لم يعقل ومات او علق بدله فلما خرج حكمه للمذموم
لانه عا منته ولا يخرج من الاغن وعندهما بخارج
العا منة مسلم وبين ورثة المدعى على الشرط في كماله
كما اذا مات مسلم في وان كان المرتد هو العا فمات سلم
فلما ربح بيدها على الشرط بالاجماع هذا ان كانت المعا منة
بين مسلم ومسلم وان كانت بين مسلمين لم يرتد
ارتد احدهما فلما ربح على الشرط ويجوز معا منة مائة درهم
واحد لا جاع ومنها ان يكون المدعى من سحر يرب
فيه ثم معا منة فان لم يرتد المدعى بالعرفان كان مدفع بخلافه
عليه ويسرق حتى حضر لانه لم يتناه عظمه جاز في عا منة
وان كان قد تنازع عظمه الا انه لم يربص بالمعا منة فاسد
وليكون الخارج حكمه لها حب نعم زوجه ان يكون ربح
بها فلو شرط ان يكون لاحدها فسدت ومهرها يملك
حصته على واحدتها من بعض عا منة عا منة
القدر ومنها التمسك بالعامس وهي بخلافه حتى يورث
العمال غيرهما فيسدد ما يوجب المدعى فليس بشرط لكونه
استحسن ان كان سبها في وان كان المدعى في النوع منها

تكون الخراج كله لاحدها ومنها ان يكون لاحدهما فكل من سهماء
ومنها شرط العمل على صاحب الارض ومنها شرط العمل على
بعض التسمية ومنها شرط الخراج والتقاط على العمل بل لا
خلافا ومنها شرط عمل شئ منفعته بعد انقضاء المعاملة
نحو السرقين ونصيب الوريثين من الارض او لشجار وتقليد
الارض وما اشبه ذلك لانه لا يقتضية العتق وهو من
ضرورات المعقود عليه ومقتضاه ومنها شرط العمل
فيما يعمل حقيقة الخراج لو كانت بين رجلين فدفعة احدهما
الباصة معاملة مدق معلومة على الخراج بينهما الا ان
ذلك لا يشريك وثلاثة للشرى السالك فالمعاملة فاسدية
ولما رجع بينهما على قدر الملك ولا حرجا من العمل على شريكه
ولو شرط ان يكون الخراج له على قدر ملكها ما جازت
الزراعة ولو لم يشرى السالك الشريك العامل ان يشرى
ما يلحق به الخراج فاشترى رجع عليه بنصفه فمصلحة
وجازت المعاملة سواء كان العامل واحدا او ثلثا او سورا
لو دفع غنله الجير عليه معاملة او بالملك جاز سواء
سوى بينهما في الاستحقاق او جعل لاحدهما فمصلحة
الاخر اربعة اشياء فلا تنقطع ههنا تنقطع فيه المصلحة حيث
قال الا في اربعة اشياء استثنى من غنله وشرطها
والاول ان يجعل مستثنى من جملة الاحكام والشروط
فان قوله اذا استمتع احدهما بالسوا فليس يجبر عليه
مستثنى من حكم الزراعة فان فيها لا يجبر فيه المستثنى
القائد دفعا للظفر عليه لانه اطلاق المال ولا يتاخر في
المساقاة ولذا قال اذا شرط عليه في المضي فمصلحة
الزراعة كما هو معنى الرب البذر في اربعة اشياء قبل الاق

لا يجبر عليه للضرر وكذلك قوله اذا انقضت المساقاة
المطروبة بين المساقين تترك الخراج والاشجار ربا
اجر ويجعل العامل بلا جرح في الزراعة ويجعل الخراج
بالارض بقدر نصيبه ويجبر على رب الارض حصر
العامل ان يشاء به فهذا رجع مستثنى من حكم الزراعة
قال في التسمية واذا انقضت مدة الزراعة فللمعامل
ان يقع عليها لانه تنتمي النماذج كذا ذلك للمزارع
لكن هذا لا يجب على العامل جرحه الى ان يدرك
لان الشرا لا يجبر على جرحه في الزراعة حيث
يجب على المزارع جرحه في الارض او ان يدرك الارض لانه
الارض يجوز استئجارها ويستثنى من حكم الزراعة
ايضا ما اذا استحق الغنل رجع العامل على دفع الخراج
معاملة ما جرحه اذ خرج في الخراج ويوم يجرح سوا
من الخراج سبي للعامل في الترخا من الفانية
وفي الزراعة لو استحققت الارض بعد انتمها الزرع ما جرح
المزارع على دفع كحصته من قيمة الزرع وفي الزراعة
واذا لم تجرح الخراج سبي حتى استحققت لا كسبي للعامل
لان في الزراعة لو استحققت الارض بعد العمل قبل الزراعة
لا سبي للزراع فلذا هنا ولو خرجت رجع العامل ما جرحه
على المزارع لانه لا حرجا صارت عينها انتزاعا وهو كالمسبي
في الاستدراج وحيث كانت عينا واستحققت رجع بقيمة المزارع
فلذا دفع السبي رعا فمصلحة عليه حتى عقد ثم استحققت
يجبر بين جرحه بنصف المقلوع او رده ورجوعه الى دفع ما جرح
فمنه ولو دفع السبي الارض من رعة وان لم يزرع في الارض
فزرعها وديت ثم استحققت قبل ان يستحق فافها خلت الزراعة

رد الملقوم يرجع باجر من علمه قال الهند والى بقية حصته
ثابتا وفي الترخاوية دفع ارضه من رعة والتدري من العامل
ثلاث استحققت اخذها المستحق بدون الزرع وله ان يصره
بالعلم ولو الزرع بفلاذ موزنة القلعة على الملقوم والمزارع
لصغدي والمزارع بالملقوم ان يشترضي بنصف الملقوم
ولا يرجع على الملقوم بشي ورد الملقوم عليه وصممه
فهمته حصته ثابتا حقا القرض ولو التدر من الدافع
خير من ان يشترضي بنصف الملقوم وورده عليه ورجع
ما خرجت عن ملكه عند البيع ويقيمته عند بيع جعفره وطلبه
في الذخيرة وقامه مع ما قدمناه عن الملقومية والرجع مستثنى
من الشروط ان يسان المدة ليس بشرط هذا اي في المساقاة
استحقنا بالعلم بوقته عاذا قال في التبيين ان وقت ادراك
التمسك وقيل يتفاوت فيه فيدخل فيه ما هو المستحق
بمخلاف الزرع لانه ان قدم في القاء المدة يتقدم حصا به وان
تأخر لانه قد يزرع خريفا وصيفا ويرى اتفاقا وقال
الشيخ ارجع في المدة هنا ليس الماتما بل لاصلاح الزرع فكان
المعقول عليه هو انها المدة فلا تملك الابد فلهذا لا يجب الاجر
على واحد منهما بعد مضي المدة بخلاف الزرع فانه قد
ينتفع به قبل ان يتهائنه برعي الدواب وغيره لئلا في ذلك
ضرر كبير الى انتهايه باجر مثل الارض على الملقوم في نصيبه
وباخر مثل عمله في نصيب الاخر كما ان حق الشاكر ان يقول
فلا مستثنى هنا فان قول فلا تملك شرط هنا يوم ان يكون
مستثنا من الشروط ويستثنى من الشروط الا الاربع فقط
مع انه قد تقدم في الزرع ان التخي على عدم استحقاق
المدة فيها ويقع على الزرع فلا يستثنى اه ملتقطا

وهي تستحق اي تستحق على اول من يخرج في اول السنة لئلا
الناس في ذلك من غير بيان المدة وعبارة ابن الملك
عليه اول من يخرج في تلك السنة لانه مستحق وما بعده من
اه قال السيد محمد وفيه وقال القسطنطيني واول المدة
وقبيل العمل في المزارع وارضها وقت ادراك الملقوم ورجع
دفع ارضها ليعتق فيها الربا وودفع ارضها فيها صورته
باقية يوم تسم المدة فانه لا يشترط لابتدائها ولا انتهائها
حده وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت حده
معلوم يجوز بيعه في كونه الا في الشك في كونه
في الهدية وفي ارضه بالفتح يجوز كونه الغضب ما دام
والمرضا بوزن كلاب وارضه وارضه يعني يسومها
ابن سيم ويا بيه يحرم يسمى الدرسي وفيه جميع الموقوف
حوي يقع على ذلك بزرها يعني اذا دفعها مساقاة
لا تملك بيات المدة فتمتلك ادراكه بزرها لانها لا تملك
التي في الشك من كل تلك كانت الرغبة فيه اي في البذر وحده
كان يخرج في تلك السنة من مساقاة هذا اذا لم يصر
مدة واما لو حصلت الرغبة في جزها فيقع على اول جز
الما قد مره عن الهندية وانا استعمل في مساقاة بيات
وتنا ونشها ولو اذ حده لا يخرج المدة فيها فستد
يعني لو دفع الى جز خلا وشجر او ما مماثلة تستحق الملقوم
يعلم يقين ان التنا والشر لا يخرج منه في تلك المدة
الجزئية فالمعاملة فاسدة فتعين فوات المصنوع ولو كانت
مدة تملك المدة فيها ولا تملك في عدم التيقن بكون
المقصود لا تملك من الاولين فهو موقوف والتوضيح
موجود في كل معاملة ومزارعة لعدم الامتناع الا في

فلو خرج في مريد ثم عني قوله صح وانه ما كان الامر في صحة
موقوف في وقت المسمى بينهما فعلى الشرع صحة التوقف
هذا لا يخرج في ثلثة الفروية ما يرغب في عمله في المعاملة
لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه بمنزلة ما في الخلاصة
واقفي في ما مدية مانه لو لم ير عمله فيها دون ان يعمده
في ثلثة فله اخذ ما يري عمله فيها دون ان يعمده
ولا بان يخرج الخيل منها في ثلثة الفروية فصلا فسد
ان خرجت بعد الوقت المعلوم في ثلثة السنة وان يخرج
في ثلثة السنة لعلة حدثت بها فالمعاملة جائزة ولا شيء
نكروا حدهما على صاحبه كما في التبيين ولو دفع رخص
معاملة خمسة اية ستة لا يجوز وان شرط ما ية سنة وهو
ان يخرج من سنة حان فان كان اكثر من عشرين سنة
مخرجها في الترخا لية فلانها من جاز الخيل ليدوم عمله
على ما علم انه في معاملة عمله اجر الخيل دام على عمله
دران الترخا لا جزمته ليجام الادراك وعسارة صده
شرعية يعمل في ذلك الفروية منها ثلثة الفروية
بانه عفا ان لا جزمته لية العمل الا الحق في الترخا
كذلك لانه لما تبين فساد المعاملة لم يخرج من جزمته
انسابه واجابوا بانه يمكن ان يقال معنى قوله يسمي
ليدوم عمله والادراك بمعنى خروج لانه لم يخرج ليجتمع
لا جزمته لية لان لا يخرج خلا لا فدية مانية واه وجاب
بن كمال فان معنى جزمته لية لم يستخرج ليعمل في
ادراك الترخا لا جزمته لية لان لا يخرج خلا لا فدية مانية
ففساد المعاملة لان جزمته لية لان لا يخرج خلا لا فدية مانية
فانفسه دقيقيه فانها لو لم تدفع غرضها لكانت

في رخص لم تبلغ اذ لم تبلغ طائفة منها فيه لا ولو دفع
الريثون حين غرضه على ان يعمد ليه على ما لا وعاملا
ولا جزمته لية لان لا يخرج خلا لا فدية مانية واه وجاب
بن كمال فان معنى جزمته لية لم يستخرج ليعمل في
ادراك الترخا لا جزمته لية لان لا يخرج خلا لا فدية مانية
ففساد المعاملة لان جزمته لية لان لا يخرج خلا لا فدية مانية
فانفسه دقيقيه فانها لو لم تدفع غرضها لكانت
تخرج بعد ذلك جاز في المعاملة من غير بيان او رخص

وتكون المعاملة على اول جز تكون كذا في نسخة بخلاف رتبة
 فانه يجوز ان يربح الله على عمل اذ عرف وقت
 جزها قال في التبيين وكذا اذا اطلق في رتبة اي ان دفعها
 عليها يقوم عليها ولم يقل حتى تذهب صوابا اي فان
 تقسم المساواة قال بخلاف ما اذا اطلق في العمل حيث
 يجوز ويصرف في العمل يخرج منه والحق ان العمل لا يرد
 وقت معلوم فيصرف اليه ولا يعرف في رتبة وقت جزية
 لا بد ان يعرف متى يخرج في يوم من موقوفها وانما جزية
 وفردية العمل شارح الوقت في هذه التفصيل ويقع على
 اول جز يخرج لهم ويشبه جزاها مع تنوعها في رتبة
 من عبارة العمل ان قطع يكون لا يربح جزا جزية
 تقطع وينتفع بما يقطع منها فيجوز موقعا بعد جزية
 عدم ذلك المكن يربح في اول جز فان جزها جزية
 مساواة العمل كانه انما انتهت ولو دفع في رتبة
 فداية جز رطب على ان يقوم عليها المساواة وسبقها
 حتى يخرج بجزها ويكون الشريط بيده ما على ما روي
 الله تعالى من بذرهما هو يستلزم ان يصفى في حق رطبها
 موقعا استحقاقا لان ذلك الذي وقت معلوم فالله رطبها
 والرطوبة لهما جميعا اي ما يقع من رتبة في رطب
 رطب حب الرطب وليس للمساواة في رتبة رطبها
 الا على تفصيل بجزها وجملة رطبها من البذر وما يوفي
 الارض بجزها على ذلك صوابا كانه في البذر وفي رتبة
 فان المساواة لا تخفى منه ولو شرط الشريط في رتبة
 في رتبة بجزها ان يكون على رطبها بجزها بجزها
 فذلك المساواة لشروطها الشريط بها لا يربح بجزها لان

رطب

الرتبة لمن يربح من الاشجار للمساواة ان اشترط رطب الشجرة
 في الاشجار المذمومة اليه مع التمازف من ذلك هذا كما
 في المذمومة في المذمومة فاذن في المذمومة معاملة على ان يكون
 في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 والزيادة في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 خرجت عن حد النماء والزيادة في المذمومة في المذمومة
 خروج الاشجار عن حد النماء والزيادة في المذمومة في المذمومة
 رجل دفع الى رجل كراعا معاملة وفيها اشجار لا يجوز ان
 عمل سوي لا يقطع قال ان كان بحال لم يقطع في المذمومة
 في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 للمساواة والزيادة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 لم يقطع في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 يفسد من تلك النماز في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 القول غير الرطب في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 والكتاب كالمذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 واشباه ذلك في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 من المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 وخصلها اي المساواة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 لا يجوز ان يربح من المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 الفلاس في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 بالان في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 واصلها رتبة والمساواة في المذمومة في المذمومة في المذمومة
 فيها الشريط في المذمومة في المذمومة في المذمومة في المذمومة

والشركة وفيها عدة لا يتاخر ذلك لان شرط رفع بند يصدر
اجماعا يجوز ان المعاملة مقصودا من تجوز الرغبة لانها
في ضمن المعاملة ولم من شئ يصح تبعا لا مقصود البيع
الشئ تبعا لبيع الارض ولنا ما روي عن ابن عمر ان
النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط يخرج
من ثلث وربع رطله الخمار ومعه م وجماعة خمر
وهذا وطلق فلا يجوز تبعية ببعض لانها روت
بعض ولا يكون ان الرغبة تبعا للمعاملة بالرفع وقد
وردت فيه احاديث كثيرة كلها مطلقه فوجب حرمان
على طلاقها وحكي بعد ان هذا خيبر كان يعملون فيها
في الاشجار والطاب والاف الاصل في التصرف في
ثلاثين مقلوبة فجاز تبعية بها الى ما لا ينفك عنه لاسيما
عند الخصم فانه لا يحتاج الى قاقية الربيع بل ينفك عنه
بطلانها وان فيه انما في البيع شرطه غير ضرورة
يعني ان الرغبة بائنة كما لو كان قبل خروج من غير ضرورة
ما يستعمل الحفظ الى ان يوليوية ومعها معاملة لا يحتاج
لاسوي الحفظ ان يحال لولا يحفظ يذهب في ذلك لا
جاز وان يحال لا يحتاج للحفظ لا يجوز ولا نصيب للغير
من ذلك اذ وان كانت مدبرة قد انتهت في ضرورة
ولم تزد بعلمه لا يصح كالمزعة فانه اذا دفع رطل
وقد استحصله ان يصعد ويدبره ويذكره
فانه لا يصح وذلك لان المعاملة لا يستحق الا بالغير
ولا ان العمل بعد الشاه والواقا لهدم الى حب
فلو جاز بعد ادراك لا يستحق بل اهل ولا يرد
اشترع ولا يصور لهما قد بما ان الشاه في ان يجوز

س

فصل في شرائها هي جهة على خلاف التقاس ولا حاجة هنا
فتبقى على الاصل فالى مصلان الترتيب متى كان في
حد الزيادة تصح المساقاة ولا فلا وعين الى يوسف
ان يصح وذو رطل ضيقا ان انه احتاج الى يوسف
الحفظ حاجات المعاملة والا فلا **ف** وفيه في غير
خو هو زلة رجل دفع غللا في حبيبي معاملة في العمل
لا حدها السدس وللأخر نصف ورب النخيل الثلث
وهو جائز في الترتيبانية ويورط رجل غللا معاملة الى
رجل على ان يلقي به يتفق حتى عندهما على ان لا
يبهر ما ثلثا فذلك جائز ولو شرط ان لها حب النخيل
الثلث ولا حلا المعاملة بعينه الثلثان وللآخر ما يشاء
على العمل الذي شرط له الثلثان فهذا مستوفى
فستدب المعاملة في النخيل ككل رب النخيل والمعامل
الا على العمل الذي شرط له الثلثان على رب النخيل
حزب عمل لانه لا يجاوز المسعى في ربحه المعامل
الذي شرط له الثلثان على رب النخيل في حبه عمل
وبا حبه عمل الاخر بالثمن فبلغت كافي الحفظ واذا دفع
الى رجل غللا من ملة على ان لا يربح سبعة نصفان وهو
ان يستأجر لهما من فلان يعمل مائة درهم كان هذا مستوفى
مخلاف ما اذا دفع الى رجل مائة درهم لم يعمل
الا حبه في ذلك حبه تخيل ففاه الى رجل ستة عشر
عليه فخرج منه فنصفه المعامل لثلاث ذلك النصف
من نصيب حبه وثلثه من نصيب الاخر والباقي
دين حبه في النخيل ثلثاه للذي شرط له الثلث وثلثه
للاخر وهو شرط ثلثي الباقي لشرط الثلثي من نصيبه

فالمأمل فاسدة كذا في محط السر حسي اذا كان الخيل بين
رجلين دفعاء المير معاملة مدة مقدومة على ان نصف
المخرج للمعامل والنصف الاخرين صاحب الخيل نصفان
فهذا جائزونه ظاهر ولو شرط ان نصف المخرج لاحد
صاحب الخيل بعينه لا ينفع من شئ والنصف
الاخرين صاحب الخيل الاخر والمعامل نصفان وعلى
الثلاثة فمخالف سدا في المحيط ولو شرط هو ان للمعامل
نصف المخرج فله من نصيب احدها وثلاثة من نصيب
الاخر وعلى النصف الباقي يبقى صاحب الخيل نصفان
فهو فاسد كما في بسوط دفع رجل خمسة ارب رجلي بقول
عليه علم لا اخذها بعينه نصف المخرج وثلاثة سدس
وارت الخيل ثلثة جائز لا في سدا حدها نصف المخرج
كلها الخارج والاخر سدس وكذلك لو شرط واحد المعاملين
ماية درهم على رب الخيل وللآخر ثلث ورب الخيل الثلثان
جائز لا في سدا حدها بعينه مختلفين حالة الاتفاق ولو
شرط الرب الخيل الثلث والآخر المأملين بعينه الثلثان
وللاخر على صاحب الثلثين احرماية درهم كان فاسدا
لان شرط لا يتنصفيه الثلثان المعاملة تقتضي ان يكون
احد المأملين على صاحب الخيل كذا في محط السر حسي
ولو دفع نصف الخيل معاملة لا يجوز ولو دفع رجل
رجل مخلا معاملة على ان يعمل فيلحق الخيل والمخارج
بينهما نصفان كانت المعاملة فاسدة فربا بين هذين
وبين ما لو دفع رجل للمخلفا رضى فربا رضى صاحب رطل
على ان يقوم عليه ويستقيه حقه رضى صاحب رطل فاسد
على من شئ هو ايضا نصفان كان ذلك جائزا كما في

استرخائية ولو دفع رجل اخر رضى ايضا بغير فيها غرسا
على ان الاغراس والتمار بينهما فهو جائز وان شرط ان يكون
الاغراس لاحدهما والتمار لاحدهما لا يجوز لان هذا شرط
قاطع للشئ فانه عسي لا يملك الخيل في تلك المدة فصاحب
الزروع لا يصيبه شئ وان شرط ان يكون التمر بينهما نصفين
والاخر س خاصة لاحدهما بعينه فان شرط الاغراس
صاحب الاغراس فذلك جائز وان شرط الاغراس لمن
لم تكن الاغراس من جهته فذلك فاسد والقياس ان
لا يجوز في جميع جهات وهو رضى عه ابي يوسف ح
في التمر وان شرط ان يكون التمر بينهما وستة عشر
الاغراس فالأغراس لمن كانت الاغراس من جهته كذا في
الخير ولو كان التمر من عند رب الارض واشترط
ان ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان وثوقا وعلى ان
للمعامل على رب الارض ماية درهم فهو فاسد فاذا عمل على
هذا فطرح بينهما نصفان ولو كان التمر من قبل
المعامل ولو شرط ان يخرج بينهما نصفان على ان
رب الارض على التمر ماية درهم فهذا فاسد فطرح المخرج
كله للمعامل ورب الارض رجل رضى وقية غرسه وبذره
مثل بذره على رب الارض ولو شرط له فاسد من حان
المائة حنطة وشئ من خبز بعينه او بغير بعينه
فالكل في المعنى الذي يفسد به العقد سواء في المحط وفي
العتق والعتاقية ولو دفع تخيل معاملة بعد خروج التمر
فان كان يربى بعينه التمر على صاحب رطل فاسد حان رطل
استحق رطل على الدافد حان رطل عليه ولا فاسد في الترخائية
رجل دفع الى رجل رطل بغير فيها الاشجار والكرم بعينه ان

من قبل المدفوع اليه ولم يوفت لذلك وقتا ففرض يدفع
اليه فادرك اللزوم ولبث الاشجار استخرجها من موضعها
فأرسية فلا حرج في ان صاحب الارض خذ المدفوع وقت
الرابع قبل النور وحقى من دفع الاشجار قالوا ان اختار ذلك
في وقت قبل خروج التي كان له ذلك لا يتضرر بغير
الاشجار في ذلك الوقت ضررنا زيادة بل ضررنا عند
ان كان ذلك قبلنا السنة وقد استأجرنا الارض سنة
لا نجرسنا على قلة الاشجار في السنة الثانية ونودفنا
ان لم نجرس فيها غدا ان الخبز سيمرنا نصفنا ولم يوفت
له وقتا ففرض فيها فخرات الدائم وحلف الابن المدفوع
اليه وورثه سواه فإراد بقية الوقت ان يكون الارض
المدفوع اليه قبل الاشجار كلها ليتم عمل الارض قال
ان كان لا يجرس في السنة الثانية نصفنا في الارض قال
الفارس فذلك له مع غيره وما وقع في نصيبا غيره
كل قلمه وشوبه ارضه ان يجرس في صمغ ولو دفع
اليه رجل ارضه على ان يجرس فيها غدا على ان يخرج بينهما
نصفين وانقصت اليد يجرس في الارض ان شيا غير
نصف قيمه الشجر عكلا وان شيا قلمه في السنة الثانية
غيره في ررض القلم فابوه فان التالة للمدفع والاشجار له
وان الاشجار له وحده ولو قال للامام في السنة الثانية
ولامام في السنة الثانية ولو قال في السنة الثانية فذلك
يجرس من عندنا فالتة من اللزوم وجرس في السنة الثانية
قلمه ولو قال في السنة الثانية فذلك من اللزوم
رجل في ررضه في السنة الثانية فذلك من اللزوم
فقال صاحب الارض فالتة الثانية والاشجار روقا

الفارس قد سقت تلك التالة وانا شريتها فالتة من عند
والاشجار قالوا في الاشجار يكون القوم فالتة من عند
الارض لان الاشجار متصلة بارضه ويقولون في السنة
التالية التي دفعها اليه قول الفارس حتى لا يكون ضاها
لان كان اسما في السنة الثانية رجل دفع ارضه في
ليقتلوا فذلك ارضه حسب الارض والمعارف في سنة
والاخذه واجرها على السنة الثانية فالتة من عند
رسمه لو غره معاملة وقا عليه الفارس فالتة من عند
جا عند ذلك يطلب الشركة ان يكون رده على صاحب
يودعها تحت التمة وبعد خروجها يكون رده على صاحب
لو كان لها قيمة فلا شئ فيها الذي لا يجرس في السنة
في ررضه بغير موصاهب الارض فالتة من عند
فيها فان كان رب الارض معقرا بان الاشجار غرسها فالتة
من ارضه نفسه في المجرى لمن لا يجرس في ررضه بغير
ويبين الله تعالى ان كان غرسه بغير من كان غرسه
يا حرمه من غير شجره شجرة بطيب له كذا في السنة
رجل دفع اليه رجل تالة بغير من على فالتة من عند
فلما غرس وادرك الشجر قال المدفع لفرس في السنة الثانية
وفي عمالي دفعت اليك التالة لتجرس في السنة الثانية
في قالوا ان علم ان التالة كانت للفارس دفعت الاشجار
وان كانت التالة للمدفع فان كان الفارس في عمله
يجماله متاع هذا العمل دفعت الاشجار بل دفع لان هذا
شاهدا وان لم يكن الفارس يعمل له مثل هذا العمل فجرس
بأذنه في الفارس وعليه قيمة التالة وكذلك لو كان
الفارس قلمه التالة من ارضه رجل دفع ارضه الفارس

والعنب وصار يعمل القطة كان لها قيمة لا تسقط
وهو الشريك على الشجر المتقدم فان كان رده قبل الغرس

لايات فيها مدية معلومة قال الخبير الربلي وكثيرا يرضى
لها مدية معلومة تنفسها بخلاف ذلك اطلقه في الخانية فكان
حذقه اوي بخلاف مالدوق السخمس قاة قائده لا يشتر
بيات المدية ويقع على وى يترجى قاة لم يغرس ويوت
النسخ والارض بينهما قال الخبير الربلي فندبا لارض لا نه
لوميت غطاه في الارض شتا واما شتر قان يكون السخمس
صهو كان على ما شوطا قال في البرزخية ذكر القاضى دفع اليه
ارض المغرب فيها لم يكن ما يخص من الغرس وثمره كغيرها
حازاه اقول ينبغي ان يعرف ان لك مدية معلومة وعبار
فا هو خاد رجل دفع الى رجل ارض مدية معلومة على ان يغرس
المدية اليه فيها غرسا على ما تحضر من الارض والثمار
يكون بينهما حازاه فانظر الى قطع مدية معلومة وفي الوجه
دفع الى الخاد ارض المغرب فيها غرسا على ان يخرج بينهما نصف
ويؤتى قتله وقتا فغرس فيها ثمرات القوت عنه وعن وثرة
سواه فادار لورنه ان يكونه قلة الاشجار على ما يقسموا
الارض فان كانت الارض تحت الفسحة فسيفت وان قسم
في نصيب غيرة كفا قلة وسوية الارض ما يقسموا
وان لم يحتل يور المغرب بقلة على ما يقسموا هذه
صريح في فافها عند عدم بيانها لمدية ارضه على هذا
الغرس منا صفة كما شرطوا افا وانها لما فسدت كانت
الغرس للغرس لا المدية وهذا خلافا قال الربلي حيث
قال واذا فسدت لمدية بسية لعلكون النقص والغرس
لرب الارض والاخر حمة الغرس واجرة النقل كما لو فسدت
بانت ارض بعض الارض قال وهو وقلة الفتق او وكون
ادعا الفرق بين هذا وبين ما اذا فسدت باشتراط نصو

الارض ويظهر ذلك ما علموه انفسا فادعهم معلومة ثلاثة
اوجه منها كما وانها تارة انه جمل نصيب الارض عوضا عن جميع
الغرس ونصيب الخارج عوضا عنه وهذا العالم موضع تريا
نصيب الارض بانفسه المجهول فيفسد بقلة اراضيه
في الارض ما مضى فيها فكان في فعل تلك بنفسه
فيفسد في بقا ومنه ملكا بالملوك فتجب عليه قيمته
واجرة النقل ولا يتاقي ذلك في ميا التنا بل هو في معنى
استحقاق الارض بنصف الخارج ولا فسد بقلة المدية
بسبب الغرس بانفسه كالمفسد في ارضه فلتا جرده
ان التند ولا يتجوز الغرس كالتند في ارضه وفي جابه
الفتا وليد لودوق غرا لى حاله ليس كماله كالتند وكثيرة
جوز بعض ارضه في حوضها في حوضها واثبت للمد والغير
المعرف وعلى هذا التماس اودع ارضه الى رجل المغرب
استجار على ان يكون لارضه السخمس ما حاز عند السخمس
والاصح انه يخرج من حوضها لذهب فان فعل قاله
والنوب الى الارض والغزل وعلى قيمة السخمس وجره ما عند
ه لا يقع المساقاة المذكورة لا على شرط ان لا يجره
هو موجود قبل الشرط ولا ارض فكان لا يجره على ان
فتقسم على ثلثي الاوجه التي علموها بانفسها وعنده
اقتصر في الهدية وقال انه احصاها وقال اربل ولا نه سنا جمر
اجبر لاجل ارضه بستان بالان الاجرة ان يكون جمره
ينقص البستان الذي يظهر جمره ولا نه فتكون في معنى
فغير اطلها فيفسد على الاستجار صبا غا البستان ثوبا
بصية نفسه على ان لا ينقص المبيع فان الغرس لا يجعل
الارض بها بستانا كما اصبغ للنوب فاذا فسدت الاجارة

للصباغ

بنيت الاية متصلة بملك صاحب الارض وهي متفق فيلزم
 قيمتها كما يجب على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصنيع في ثوبه
 وجر عمله اه وفي قوله فكان تقفير الطحا ان فوجيته انه
 استحقا ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان
 صلاته في الثوب لانها شرط الشك في جميع ما يخرج من
 العامر وحينئذ ان في الاربعه فكلها في المائدة اه ومنه
 هذا الموضع في بعض تقفير الطحا لانها لا يجوز ما يخرج من
 ما يملك الاربعه والمعلمة في التقاليد الامم بفسادها وترت
 صاحبها القاب س يحق مائة من عمل الله عليه وسلم اه
 وهذا يفيد ترجيح الذي قدناه من انها في ثوبه
 وقد انشأنا في الجواب عما قد مر من ان الناحية فقال ذكر غلة
 اخذ فقال ولان صاحب الارض يملك ثوبه في نصف
 الفرس من العامر ونصف الارض والفرس جميعا من مائة
 وقد شرط على العمل في نصيبه في المدة نصفه وكلها يجب
 الفرس اذ قال الفرس والانسب ان تقبل الشاخر ولا
 تقفير الطحا ان تكون غلة ثمانية فثالثها هو ووافقه
 الشيخ اجمعي وقال فكل عملها تحيق من اناسه واصلها
 ولكن تقفير الطحا ان المائدة الثمانية تقضي له في شرط
 له نصف الفرس بدونه نصف الارض ان يكون الحكم كما لا
 لانه قد شرط ما يخرج من عمله وغرسه فكان في معنى
 فقير الطحا ان كان ثوبه ثوب الصبا غلته نصفه
 له نصيبه فان الثوب يكون كالمدة وعمله قيمة الصنيع
 واجل الصبا فكلها يجب عليه في ثوب الفرس وجر عمله
 اه فلهذا قد تقدمت عن ابن زياد انه لو قد قال
 رضا للفرس على ما يحصل من الفرس والفرس بينهما

جاء اه يعني اذا ضرب به مائة معلومة كما تقدم فمعناه
 الشيخ اجمعي قال وقال السبيل عند لا في جرحه
 قوله فكان تقفير الطحا ان لان هذا دليل الام فان
 يقوم بعدد صحتها المائة وصحتها فيكون لا يعتبر ان هذا
 وانما الغسا في هذه الصورة لا يشترط ان يكون فيها هو جرح
 قبلها فلهذا قال وفي المعهود والاولى شرطه ربه الارض
 من الارض ولكن قال انه غرسها بغيره وكذا اول
 علم ان ما اخرج الله من ثوبه من ثوبه ورويهما نصفه
 وعلى ان ذلك على ما ذكره من جرحه ونصفه من جرحه
 بعينه سوي الارض التي غرس فيها هذا كله فاسد
 والبره على صحة من غرسها من غير شرط في الخارج وادرك
 جميعا والفرس المستغنى بذلك يحكم به في جرح الارض
 نفع الارض ويجب للاخر قيمة غرسه من الفرس لا يستلزم
 له بالمعروف في الارض وقد قلنا ان الغرس في ثوبه من وقت
 الاستهلاك فتقضى قيمته من وقته لا من وقت صيرره
 شيئا من الامم وقت الخاصة فاعلم ذلك فان جرح
 قد شرط على لا يدرك ذلك وانه تعالى عوقف في الموقر
 الموقر اولا في ثوبه ثمانية الموقر وجر عمله لان التقفير في جرح
 لما كان فاستلزم غرسه بما مر في جرحه صارا كما
 صاحب الارض فكل ذلك بنصفه فيصير في الفرس
 ما نصه ما رصه من ثوبه بالمعروف فيها فوجب عليه قيمة
 اشجاره وجر عمله لانه انما هو جرحه وهو نصف الارض
 ونصف الخارج في يحصل منه ثوبه فيجب عليه جرحه لانه
 في التقفير قال الشيخ اجمعي في القليلة من جرحه
 واصلها لانه ينبغي له غرسه عوضا وعمله اخرج الجرح منه

ونحن عزسه قال والذي في الشبين والسبح وهو نصف الأرض
أو نصف الخراج ولم يظهر لها معنى فهو محمول على
في معاملة الشبين في حق العطفان يكونان كالماء وقال
الزماني قول ولو لم يشترطه فلا أرض شيئا بل بشرط الشجر والبر
فقط وتشدد ذلك بعدم ضرب المدد ينبغي أن يكون في
أرض الخلافة في حق الأرض وحق المثل كما هو في
يا شترطه بعض الأرض لشمسها في العينة وفيه في
الفتوى وإنما قلنا بنفسها وهما ضرب المدد المعينة لا للمفسر
لأدراكها مدد معلومة كما لو دفع غرسا لربها لغيره
ببشرطها كما هو في شرح الدرر والفقر ليلك كما هو في
معلا المسألة لأن صاحب الأرض شترطها لم يجعله
بشرطها لآلات نفسه على أن تكون حرة نصف البستان الذي
يظهر عمله والآلة فيكون في معنى حرة نصف البستان الذي
عنه فيكون في سائر الأرض عليك الفارس وقد نذر زها
عليه لا تقصاها بالأرض فحبب قبتها وأجره على عمله لآلاته
في حرة الفرس لتقوم بنفسها أه قال وعلمنا أن
تنا على قول من أن الفرس حرة الفارس وما على به هنا
وأقول سئل فيما إذا استأجر من مولى أو موقفا أرضا
بأجر مملوك على أن يكون النصف منه للوقف والنصف للرجل
ففرس على هذا فافتت بأنه لا يصح لا بشرط الشرية
في المأجر وفي عقد الحارة وإن للمأجر أجره عليه وبشرط
عزسه فاقول أه وحيلة على زها إذا دعته لغيره في
حيث كان صاحب الأرض لا يقدر على غرس شجره بنفسه
أو بغيره عليه والعامل لا يقدر على ذلك إلا بأجره على يد
من الشجر ولا أرضا لا يبيع العامل نصف مفرس الذي يزرع

عزسه بنصف الأرض فيكون لكل نصف وستا حرة من الأرض
المأجور ثلاث سوي مثلا ليعمل مدد يبلغ فيها الشجر شري
فليس يعمل العامل في نصيبه أي نصيب رب الأرض صلا
الشريفة أي ويكون حينئذ من قبيل الأجر لخاص لآله
ضرب عمله مدد معلومة وفي تسليم نفسه يستحق لأجر
ولا يقال أنه عمل في حرة فلا أجر له لأن الأجر الخاص يستحق
الأجر بعد تسليم نفسه فيحصل القصد وتكونها نصيب
لصاحب الأرض أيضا نصيب المصطفى الستاتان كما هو للمعامل
لكذلك وإن أراد أن يجعل نصف ما يزرعه فقط يشترط منه
نصف الفرس بخمن ثم يزرعه من الفرس ويدفع له ثلثه من
نصف الأرض وستا حرة مدد معينة يعلم أن ينشأ الشجر
فيها بأجر معلوم كالمسألة الأولى فيحصل وعوضا لكل منها حتى
وقال الشافعي في قوله وحسنه في هذه العينة وأنه فادارة
صحة الاستعانة في الأرض والفارس لنفسها نصيبا حب الأرض
لأن استعانة الفرس على العمل في الأرض لا يصح ولا يستحق
أجره على فقتل من عمله وليخذ نصف الأرض الفرس
اليس له إلا أن يعمل على زها فزرع الفرس وغرس كل نصيبه
في جانب فزرعه لأجاره أيضا فزرع أه ذهبت إليه بقوله
يرحل والقعتها في رحل فزنت منها أي من النواة -
شجرة فهي أي الشجرة لصاحب الأرض لا فقيهه لنبوة وكذا لو
وقعت حرة في أرضه فزنت منها شجرة فزرع
لصاحب الأرض لأن النواة لا تبني إلا بعد زهاب شجرها
أو بعد زها لآلة النبوة فلو كانت كالمسألة الأولى
قال في المدد فقلون بمنزلة الشجرة في أرضه لئلا يوافقها
فتكون لصاحب الأرض بخلاف الصيد وأخت في أرض

انسان او باضت فان ذلك لا يكون لها حب الارض ويكون
لمن اخذها لان الصديسين جنس الارض وليس يحسب الارض
كذلك الحانية اشيا زخرف صفة نه لا قول مجري ذلك النهري
سكة غير فافدة ويصفى الاشجار في سماء هذه السكة
فادعى بعض اهل السكة انفسها قلاون وانا واره وانهم
اهل السكة ذلك فان الذي يطالب بالسكية وانه لم يغيرها
فما كان من الاشيا رخا من حتم النهر في مجيء اهل السكة
وما كان علمي حرم النهر فلا يربط النهر لا يربط الارض
ولا ما لا تاتى بحكم الارض كذلك انما الذي في قول
انني لم استحق الارض من رجل يبت من عروفتي في رخصه
فان كان صاحب الارض هو الذي سقاه والبت فهو
والله كان يبت بنفسه هو صاحب الشجر فان صدق
اب الارض انه يبت من عروفي شجره وان الله قال قول
كما في الحانية رجل له شجرة نقرت في ملك الغير ويبت
العروفي فوهب صاحب الشجرة التالات لمن صاحب
الارض فان كانت التالات تيسب اذا قطعت الشجره
تحت الشجرة وان كانت لا تيسب فاهية حائزها كذلك الذي
العام في الارض الاشجار في الارض فان في مدة التات
فان قطعت مدة العامة ينظر من عروفتها الدهقان متغير
في الدهقان وان اهل الدهقان يخل بها وغيره
فما ربه في الدهقان وعلم الدهقان العامة مثل الدهقان
التي استخرجها الاشجار وان عروفتها فاهية الدهقان
فما تاتى الدهقان فاهية العامة في التات فاهية
المساقاة كما تات عروفتها كما تطل من عروفتها احد
اي رب الخلل والعامل ويتطل في بعض مدته

ان الذي ذكرها في حال العقده والحال ان النهر في سكر النهر
في اوله ونهر في اخره غير نصيب يقال ان النهر يبت
في حرمي ذلك القمني وقال الشيخ ابو الطيب السدي هو
لمس النهر وتنفذها ما لا يبت الى ان كل من كل من كل
الغير المطروح مثلا والمذموم هو الذي لا يستحق ولا يبت
الى حرمه انما كان كاسر لا يحضرها في حاشية صدر النهر
اه هذا يرون النهر فيها فبدهو عرف الموت وفي حرمه
وانما بطلت لان صاحب الارض استأجرها من بعض
الخارج ولو استأجرها لم يطلت الا ان يمتوت احد
فلما استأجره بعض الخارج فان مات العا لم يطل
العقد لانه يبقى حتى استحقها كما في حرمه على الشجر
دفعه للغير فادفع ما في النهر لئلا يمتدعوي التات
تقوم ورشته عليه ان استأجرها وحرمه يمتدعوي التات
ويستحق الزرع فلما رعه وان وصلة زرعها في
رب الارض يعني وليس رب الارض ان يمتدعوي ذلك
لان فيه النظر الى النهر فان اردوا ان يمتدعوي سكر
كان صاحب الارض بين التات التات واما ان
يقف من النهر على النهر فاما ان يمتدعوي قيمة نصيب
مورثهم من النهر واما ان يمتدعوي سكر حتى يبلغ يجمع
عليهم بذلك وفي سكرية ولو دفع منه معا فله التات
العام في السكة فانفق رب الارض بفيل من القرض
لم يكن متبرعا ولا سببا لعماله حتى يعطيه تنقذه فكذا
في نهر وروغاب والمستأجره انما يمتدعوي هذه المسألة
وذلك العامة القسوس وروغاب في هذه المسألة فموت
في كل رعه كما ذكرها العديني حيث قال وان مات المزارع



الاصح
١٢٧١

يقول فقالت البورشة نحن نعمل الى ان يترك لهم ذلك وان
ارادوا ان يطلعوا على اعمالهم واقاموا في تلك البورشة
على العمل بل يجبرون الارض بين ان يفسد البورشة على
ويبين ان يطلعوا على قيمته فليس من البورشة ان يفسد
على البورشة ان يبلغ في ذلك فحسنت من البورشة ان يفسد
وان دفع الى رجل مثلاً فاعلم ان يطلعوا على قيمته
ويطلعوا على قيمته فليس من البورشة ان يفسد
فقام عليه ونحوه حتى صار يفسد البورشة على
فقد انقضت المدة بغيرها في الغيب س وكان البورشة
ورثة صاحب الارض وبين المامل ففسد لان صاحب
الارض استأجر الارض بغيره المامل ولو استأجره
بغيره انقضت الاجارة في موت احدهما ايها ما
فلذلك اذا استأجره بغيره المامل ففسد
احدهما بغيره انقضت في حياته ولو ففسد
والنحو بغيره بغيره ففسد ولكن استحسن فقال
يقوم لنا من بغيره المامل في حياته حتى
يترك المامل في ورثة المامل ففسد البورشة لان
في استأجره المامل ففسد المامل ففسد البورشة لان
فكان من استأجره المامل ففسد البورشة لان
الاشياء في الوقت الادراك واذا انقضت البورشة
لمحذ قبل الادراك فيه ففسد البورشة لان
انقضت البورشة ففسد البورشة لان
بالطريق الاول قال المامل ففسد البورشة لان
له ذلك لان البورشة ففسد البورشة لان
انقضت البورشة ففسد البورشة لان

بورشة الدافع ففسد البورشة في
ويحسنت البورشة ففسد البورشة لان
ويحسنت البورشة ففسد البورشة لان
بفسد البورشة ففسد البورشة لان
واستأجره المامل ففسد البورشة لان
انما يستأجره المامل ففسد البورشة لان
حسنت البورشة ففسد البورشة لان
المؤنة حسنت البورشة ففسد البورشة لان
في بعض المدة وهذا لا شك وان اردت
ودفعها لمقدميها كان معناه انه يريد
فان كان قد حسنت البورشة ففسد البورشة لان
لا يوجد منه البورشة ففسد البورشة لان
وليس لنا ولاية الاحبار بعد موت رب الارض فاما
بقدر حسنت البورشة ففسد البورشة لان
الهداية هنا وفي البورشة قال بغيره المامل ففسد
بفسد البورشة ففسد البورشة لان
بغيره المامل ففسد البورشة لان
ما في الكافي والغاية والمستوي من انه يريد
ما انقضت قال في البورشة ففسد البورشة لان
في بعض المدة ففسد البورشة لان
والزعم يقول قال في البورشة ففسد البورشة لان
رب الارض على ان يفسد البورشة ففسد البورشة لان
بغيره المامل ففسد البورشة لان
على الارض ففسد البورشة ففسد البورشة لان
والزعم يقول قال في البورشة ففسد البورشة لان

من رتبة كان جميع النعمة على كل شيء وان يتخصص في كل واحد
 تنفق الورقة فاذ كان القاضي كان يتبع الرجوع بجميع النعمة
 لكن مقدر بالخصه حتى لا ينزل جعل بالزيادة على حقه
 من المزارع لان الرجوع بالزيادة على حقه
 لنا ولاية الاجبا بعد موت رب الارض فاما مقدر
 بالخصه فلا اجبا واما اذا تشرعت الحكمة فاما مقدر
 بينهما بينهما فالنقطة عليها نصفان فيرجع ينصف القيمة
 لكن مقدر بالخصه وصرح في الهدية وفي غيرها انه لا يد
 من المقتضى في الرجوع والتمتع فانه بخلافه حرم
 وان ما اتى جقيقا في الرجوع في ذلك فانه في حياته هذا
 لانهم يقولون مقام القامق وقد كان له في حياته هذا
 الحيا بعد موت رب الارض فكل ذلك يكون لو تشرعت بعد
 موته وليس هذا من توريث الحيا بل من ما في خلافة
 الورث الموروث فيما صرح في تحقيق له وهو ترك الثمار
 على الخليل وقت الادراك وان احوال يتقوى عليه
 كان الخليل ذلك الى ورثة العلم على ما وصفنا كما مر
 في قوله فان ما اتى من ورثة العلم على ما وصفنا كما مر
 اخذها انقصت مديتها في تلك المسافة والكل خرج
 اخذ من مديتها الدافع سواء والكل فيه العلم على ما
 شاعرا على ما كان يعمل حتى يبلغ الميراث يكون بينهم
 نصفان وان شاء يعمل في الرجوع في مديتها على ما يظهر
 قال السيد حماد لان هذا العلم اذا اختار للتمتع فليد
 نصف جرم من الارض في المسوط قال الزيد واذ
 انقصت مديتها المعاملة والخارج بسجل خفي في كل رتبة
 اذا انقصت مديتها فليعلم ان يتقوى عليه ان يتقوى

انما كان ذلك للميراث فليعلم هذا لا يجب للمعامل
 جرمه حتى ان يدرك ان التبع لا يجوز سوى وبخلاف
 المزارع حتى يجب على المزارع حصة الارض ان يدرك
 الزيد لان الارض يكون استحقاقا ولذلك العلم على
 القامق هربا وفي الرجوع على ما لا بد كما وجب احراما
 للارض بعد انتهائها في الرجوع لا يستحق العلم عليه
 كما يستحق قبل انتهائها ويغيب في المسافة ما بعد
 ذلك ان قبل الادراك واما بعده فقد انتهت المدة فلا يكون
 الفرج في الرجوع وهل يحتاج الى قضاء القامق
 فيه رجوعا في الرجوع في المزارع كما لا ريب في
 الاحكام لانها من اورد ما وحيث فسخت الاحكام
 بالمعنى في الرجوع به ايجز ومنه مرصها من الرجوع
 كما في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع
 ليس بعد خطا في الرجوع بعد بورق ان عذر
 وقال وفي بعض المواضع جعله عذر في الرجوع في الرجوع
 بين الواجبين ويجوز على اختلاف الموضوعات في الرجوع في الرجوع
 عليه العمل بنفسه ويمنع عمله عذر في الرجوع في الرجوع
 العمل في الرجوع عليه العمل بنفسه ولا يجوز في مرض
 العلم على الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع
 تغافل عن الخطوط والكتابات في الرجوع في الرجوع في الرجوع
 العلم على ذلك العمل هل يكون عذر في الرجوع في الرجوع
 اصحابه لا وفي الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع
 فيكون عند موت جرمه كما في الرجوع في الرجوع في الرجوع
 عن العمل فان الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع
 لانه في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع

السنى على عمد وسكت عن الباقي سوى واد شرط حفظ
على رب التحليل كان التحليل في مكان لا يحتاج فيه الكلف
ان كان في حائطه والحائط خفيف فليس فيه كلف
في شاطئ الشاطئ على رب الارض ان كان السقف لا يوشى
في الخارج صلاحه في حفظ دهره وما مائة قانده
توزد احداهما على النصف ان لرب الارض جاز لا هذه
منها يمسح واد زادة العاقل رب الارض جاز لا هذه
في الحقيقة استقامه في الهندية اصلا حسنا فتال
الاصول ما مر من ان كل موضع احسن انشا القدر حنجر
الزيادة ولا فلا والحط حان في موضعين فاذا دفع خلا
ما نصف مساحة في الخزانة لئلا يفسد عظمى حان
الزيادة منها اياها كان ولا تفسد عظمى حان
من العامل رب الارض ولا تجوز الزيادة من رب الارض لعلها
نساها قال السيد حمد فان حان زدها على ما اذا نساها
العظم حصل التوفيق اما قبل النساها فهو عظمى انشا القدر
وانشا هو حنجر من الطرفين حان في موضعين اصل الهندية
وتدور لنا في الزيادة في الزيادة والحط من رب التحليل
والعاقل فتدور في حان في حان في حان في حان في حان في حان
بالمساقاة لان الزيادة بين الشريكين في أرض ويذر
منها نصف في حان في حان في حان في حان في حان في حان
الاجارة في المساقاة راجح على حان في حان في حان في حان
بالعسبي والحارج بعد كمالها فلا حان في حان في حان في حان
تقدم في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان
فلي هو من شريكين ما يقسم العمل بينهما امد اضافه ولغيره تنص
قال العلامة الكبير علي في هذا من ههنا واما فذهب النسا في

لما في طب الشريكين في شريكين منها جاز منه مساقاة شريكة
في شريكين استقل الشريكين بالعلم فيها وشريطها بالعلم
لما ان شريكين زادة على حصته كان يكون الشريكين منها
تصنيف في شريكة فلي في حان في حان في حان في حان في حان
علمه في حان بعد شرط في حان في حان في حان في حان في حان
مساقاة احد الشريكين على نصيبه اجسبا ويغيره ان
شرطه الاجراء قول وشرطه ان مذهبنا في مساقاة
احد الشريكين على نصيبه اجسبا كذهب النسا في
لان المساقاة في حان في حان في حان في حان في حان في حان
علمه مذهبها في مساقاة في حان في حان في حان في حان في حان
وانما قسم مساقاة الشريكين لا متساوية استبحا الشريكين
شريكه على العمل في الشريكين لا لا متساوية في حان في حان في حان
من صرح به في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان
مع الاجتهاد في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان
به والله الحمد هو وتقريبه الشامي في حان في حان في حان في حان
الاجارة وكان راجح في المساقاة في حان في حان في حان في حان
في حان من حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان
كما من حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان
ولا شريكين في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان
المنشا في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان
في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان
يجوز عند يوسف ولا يجوز عند حان في حان في حان في حان في حان
نصف الشريكين مساقاة لا يجوزها في حان في حان في حان في حان في حان
للذم في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان
في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان في حان

دفعها لمن شئت معاملة وخوذلك تسببتك لعين فيكون
 دفعها لمن عومل فيه الغيرة معاملة وأي شيء دون
 دفعها يحلها يميني أي شاة يحلها بدو لا يخرج ويثبت من حلق
 الجحيم **باب في الشاة النادرة** الفارة فلا يصدق عليها
 صاحبها فبذلك ينبغي فيها الحق في مكانه أكله وإن لم يبق
 والزرع بغيره **باب في الشاة النادرة** الفارة فلا يصدق عليها
 كالأندلسية فكل من ربح ومساق إذا لم يبق من ذلك
 قاله عبد الله وقال السيد حمد الظاهر أنه استغنى عن
 أحدهما وجوبه إن كان هو الرابح لأنه لا يثبت له من
 أهله **باب في الشاة النادرة** الفارة فلا يصدق عليها
 شاة فاضلتها شاة ربحه فليس له من ذلك شيء بل يتعلق به
 لأنها استحقاق ربحه فخرجت من شاة يتعلق به
 حقه فهو البيع وإن كان سعي الشاة وحفظها لا شيء له
 لأنه عمل النفع وحقه في الخارج ولو ربحه في ذلك فخير
 ولو وكله بأن خذ خلا بعينه فآخذه بما يتغلب الناس
 فيه جاز على شرط وصاحب النخل هو الذي يبيع فيه نصيبه
 وإن خذ خلا يتغلب الناس فيه من قبله نصيبه العام
 لم يبق له ما في ذلك إلا أن شاة فاق عمله وقدره نصيبه
 منه أو لم يبق له نصيبه الذي سعى له في كل موسم
 وإذا دفع الرجل رجله بخلا له وكله أنه يدفعه معاملة
 هذاه السنية فدفعه بما لا يتغلب الناس في قبله وعمل
 العامة فلا يخرج كدرب النخل والمعاملة في كل رجل
 مثل عمله وفي الزرع يكون لخارج الزرع وفي كل
 على ما شرطه أن لا يتغلب عليه شيء الذي ربحه على
 أن يقوم عليها وتقدر منها ما يحتاج إلى النخل وحدها ما يحتاج

دفعها

لا ينبغي على المنازل وإن كان الراد ان النخل من ترك وضع
 أحدها لا تخدي فالأمر طهر فبذلك ما قلناه وثبت أنه
 مساقاة لكذلك الأجنبي وطهره أنت الشريك إلا خلاصه كساق
 أحدها كساق الأجنبي ما طهره أنت الشريك إلا خلاصه كساق
 الوصاية وما لم يبق في ذلك شيء من ذلك دفعه له في الغيرة
 الشاة لكذلك في حاله خير من دفعه ولا يجمع كما حقه
 عند البر وفي الحفظ وإذا دفع إلى رجل بخلا له معاملة بالنصف
 ولم يقل على شريك فرفع العام إلى آخر ما ملته فعمل فيه
 فأخرج من نصيبه حسب النخل وللعامة إلا خذ على العامة ما لا
 أحرقه فيما عمل جالفا ما بلغ ولا جالفا ما لا بلغ وقال وقوله
 بالغا ما بلغ قول محمد جرحا لعن ذلك حقيقته وأبي يوسف جرح
 فلا يجازي ما سعى وفي البدع وهو هلك الذي يدركها من
 الآخر من غير عمله وهو في ربح النخل فلا يملكه على واحد
 منهما ولو هلك من عمله في امر خالف فيه امر ما لا الأول
 فالنصفان لصاحب النخل على ما سأل الآخر وإن الأول
 ولو هلك في يده من عمله في امر خالف فيه امر ما لا الأول
 الأول فلصاحب النخل ان يثبت له بما شاة فاق خنا
 نصيبه الأول لم يجمع على الأخير وإن اختار نفسه من الآخر
 يرجع على الأول هلك الأمر يتقارن على شاة فاق خنا
 له النصيب فدفعه إلى رجل خربك الخا فخرج منه ما يزوج
 خرج من النصيبه ربح النخل والسدس للعامة الأول
 وذكر محمد جرح في الأصل أنه لا تم نقل على ربحه شاة وشروط
 له شيئا معلوما وشروط الأول للعامة فاق خنا فاق خنا
 ولا ضمان على العامة الأول أه وإن كان النخل ربح النخل
 له أي للعامة الأول وإن قال له على شاة فاق خنا فاق خنا في

في تشديد فاحمل لاشجار حتى صار بها البحر وحب
 شجاره ثم تشد فسد هالين فالأمر ضامن ما افسدوا
 البحر كذا في الكبرى واذا كل جارية وبالمعاملة في الخيل والاشجار
 فان كان وسلا من جانب العامل فهو للذي يليه فيضرب
 نصيب العامل وسلا من الجانب الآخر وان كان وسلا من
 جانب رب الخيل فعلى ربه هذه الكتاب لا عليك فيضرب
 نصيب رب الخيل وعلى ربه كتاب الكتاب يملك كذا في
 الأخيرة ولو كان العامل في الخيل او في غيرها فله ان
 اذنته الدفعة في ذلك فمما لم يرد في الشجر رجل فانه يأخذ
 ارضه وينفق كمن في الخيل والعمرى وان كان فيها ويضربها
 لمستحق نقصان القلم واقلها انك لا اتفاق فيضرب
 الفارس له ارض نقصان الا ارض في قول ابي حنيفة وهو
 قول ابي يوسف الاخير ورجع العامل بما ضمت من نقصان
 القلم والفارس على الدافع وقول ابي يوسف لا يرب وهو قول
 محمد لمستحق ان يضمن الدافع جميع ذلك النقصان وعند
 محمد ج الفاصب ضامن كل تلف وعينك حنيفة والشافعي
 ضامن ذلك للمستحق على التلف دون الفاصب الفارس
 يرجع على الدافع لاجل الفارس الذي يملك في عقد العا
 بينهم ما كان في السقوط وودفع الدافع بخلافه معاملة بالنقص
 فقام عليه العامل ونقصه وسقاه حتى انخر ما كان
 الخيل ولا قاله غير الخيل وغرفه فانه ينظر الى يومه فيطعم
 من الخيل وصار كزوي وصار في حقه فان كان نصيبه في
 مثل جرحه او اقله لمعامله يضمن الفارس ان كان اكثر من
 حوزته نظرا لمعظمه مثل العامل يوم قطع القسمه فيطعم
 العامل ذلك وتلك تركة الميت ما يبقى من حصه وصيه

2

انه لا يكون ورث فلا وصية له وود كان يري بغير
 يحيط به فانه كان فيه ينصق من الكون حين
 طلقت مثل جرح من لغو ينصق جميعا به فرب
 كانت فيه نصفه الثمن جرحه ضرب من جرحي فرب
 بعدا حرمه له كمن الوصية هناك ضربت بها
 ولو دفع الضميمة لغيره بخلافه معاملة وهي سند
 من من مائة جزءا يخرج منه فقام عليه رخص
 باخره واعونه وسفاهه ونجته حتى صار له من
 ولا فله له عني وعليه دين الرب يحمل من ذنبه وحر
 مثل ذلك العاقل كمن حنفس له لا امرصه ان ربح
 انما تصرفه من اهل الحق فيه ربحه ولا ربحه ربح
 مثل ذلك العاقل وهو منافع من في مسية من ربحه
 محمد بن الفضل بها اناس كمن في ربحه حلال
 طبيا قال الحلال معلوم وما طبقت في حرامه ربح
 ومعامله اذ ربح ربحه في هذا هو ربحه في ربحه
 بما عهذ له اذا ربحه وحده في ربحه ربحه ربحه
 لا يكون ربحه طبيا اذ ربحه في ربحه ربحه ربحه
 الا في عن الاجير في ربحه ربحه ربحه ربحه
 اذ انبت بعد حلال الا في ربحه ربحه ربحه ربحه
 قال فلا يكون ربحه طبيا وسفاهه ربحه ربحه
 ثم يقر في ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
 صعبين وسلمت هذا ربحه ربحه ربحه ربحه
 على النبي صلى الله عليه وسلم فانه جرحه ربحه ربحه
 وبارك فيه فانه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
 يستقل العيلة والا يكون ربحه ربحه ربحه ربحه

كبريتي ثم يقول يا رب اقبل بذوق قلبك واعطيتني شيئا
كثيرا فاجعلها قوت طاعة ولا تجعلها فوق معصية وجعلني
من الشاكرين ولا تغرس الاشجار والله تعالى اعلم
وعما سب في هذا الخبر ما ذكره النووي في كتابه المسمى باللق
با في فضل الزرع قال خرج مسلم في فضل الزرع والغدير عن
جابر بن عبد الله رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع غرسا الا غرسه انفسه ولا
دابة ولا شيء الا كانت له صدقة وقال سعيد بن المسيب
انما يزرع في ثلاث زرع حلال من هو يزرعها وزرع من
ارضها وزرع من سكرها ارضها يذهب او فريضة وفي البخاري
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من اهل الجنة
استاذن ربه في الزرع فقال له السبت فيها شئت قال بلى
ولكن احب ان تزرع فزرعها في طرف ناءه واستلقى
واستجصاه ده فكان امثال الحمال فيقول الله تعالى
دونك يا ابن ادم انه لا يشبعك شي فقال اعزني والله
لا تجعل الا قرشيا او نصاريا فانهم اصحاب زرع واعا
عن علي بن عبد الله بن زرع فضحك النبي صلى الله عليه وسلم
واذ علي بن عبد الله بن زرع في كتاب المنتخب في الحفظ عن النبي
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اقامت اسبعا وفي
لاحكم فنبيلة فاستطاع ان لا يقع مرضه حتى يفرسها
فلم يفرسها قال وقد تفرغ قوته صلى الله عليه وسلم
احتقر قوتها في الحزن مباركة والثوابية من الحزن وزرع
ابوداود في مسند ابن عمر بن علي عن ابيه عن جده
رضي قال قد علم النبي صلى الله عليه وسلم ان المدينية فتنازل
يا معشر فريش انكم تحبون الماشية فاقبلوها فانها

ما قل من مصر وحزنوا فان حزن مبارك وبزور شب
من الحزن وقال عمر بن علي بن عتبة بن زرع الله
صلى الله عليه وسلم انما امر بركت من حزنه وحسنه
الزراع عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم من فليح ان تنصب في
قال جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
الا يزرعون يجعلون الحمار في حزنه في حنينة تلو
في زرعها سبعة اكرث ودرهم ان الحنينة تلو
الحنينة على الدوام وفي في تقاسوس وحنينة في حنينة
الحنينة والحنينة في حنينة حنينة حنينة حنينة
اه والمناقول تقول لروى من حاله في حنينة حنينة
الزراع الذي هو الحنينة من حنينة حنينة حنينة حنينة
والحنينة للحنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
الاها غالباً والله ما علم في حنينة حنينة حنينة حنينة
ومن الحنينة على الزرع حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
عليك يا زرع فان العرب تنقل فيه سبعة
تبع حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
وزرع في حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
هن الحنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
والله تعالى اعلم بما اردت من حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
ان زرع حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
وسبعة مع ذلك يقول اربع حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
الله صلى الله عليه وسلم لا يغرس من حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
زرع الحنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة
زرع حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة حنينة

الحنينة حنينة

الحنينة حنينة

الحنينة حنينة

وعقب وغير ذلك كلها قد كملنا نعمنا الله تعالى به وفي
المتخلف من غير شرسا كتب له من الارض بقدر ما يخرج
من ثمر ذلك الفرس وسمعت بعض الاشياخ يقولون
الزارعون هم المتكولون يمدحونهم الى مد طعام ربنا ليس
له غيره في عام مجاعة فهو ردة لطن الارض ثم يقدر
متوكلا على ريد ان يزرعه به اسلدا وكلاما هذا معناه
اه كلامه قال الملازمة للغير على في حاشية الخ وهذا
المسند الفقير الدليل الحقير المعترف بركه السميع الضعيف
بناية العجز في حقه وبناية التقصير في كماله هذا التمهيد
خير الدين بن حجر المزي قدس سره من الزرع والزرع بما
يزيد على التخمين والمديس فلز كان اضعافا اضعافا
غرسه النبوي المذكور في سنة ست وسبعين بعد الف
واثنا عشرين من التمهيد والذين في الفقه والتجمل
وغيرها كالسدر وريحان ونحوه والذين في الفقه والتجمل
ما يزيد على الوف وبنقي الاستدلال في ذلك ما يقتضيه
ولقد واقتت ارجلة التي هي مدينتي مسطر راسي ولم يكن
بها من جنس ذلك الاقل الغليل فلما رايت انها في هذا
العمل سار على الله والقرآن حتى صار في الفقه والتجمل
منها الى بلاد كانت عليها ارباب الله تعالى به رجعت
بهذا التفافا لا سواه ليس لي من موصل ولا غير ضمني به
الله صالحه قلبه واسأل الله ان يكون فقيها للاعمال
الصالحة والتجارة الرابحة علاه تجارة استوجبها رضوان
الابدي وتعيه السريديا انه على ذلك قد يرضى واحدا من
الذين في الفقه والتجمل

الحب في الارض لا تتفادى بما ينبغي منها والذين في التلاف
لحيوان ما يحاق روحه لا تتفادى به بعد ذلك وهذا
معنى قول لا تتفادى في النبات الخارج في الارض والانتفاع
بالثمر والذبيحة والمال وهذا ما يقتضيه تعقيب الزرع
فالذين يزرعون تقتضب المساقاة واحصوا ما است
المساقاة في الارض في غالب الاحكام وكما ان المساقاة
المذكورة بين الارض والذبيحة والذبيحة لا حول المساقاة في
الارض ضمنتا لتقيد ذلك ولك ان تقول في المساقاة
المذكورة بين الارض والذبيحة والذبيحة لا حول المساقاة في
ضمتا لتقيد ذلك ولك ان تقول في المساقاة بين المساقاة
والذبيحة تهتكت ما كل انسان من فائدة وغنة ثم حصول
ولذلك تقول في المساقاة ان في الارض والمساقاة سببا
لحصول قوت الاناسي وغيره وفي الذبيحة سبب حصول
علا بعضه واخر بعضه فتدعى الارض قدامه لا ينجى في
الارض ربح بطول ارضه ان التمكن محقق في عتق الارض
لما فيها من ايام الحسنة وهذا عندك باطل فقد كانت
صلواتي عليه في كل حال فليفتنه ولا يفتنه تناول
ذبايح المشركين لانهم كانوا يذبحون باسم الاصنام فعلم
انه كان يذبح ويصطاد بنفسه ولا يصح في الجاهل من
من حزين ارضي ربه انه ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
ببعدة كسفي فمكتفي في الاضحية وكثير في حجة الوداع
بعدة ثلاث وستين ليلة الذبيحة اسم ما يذبح كذا ذكر
والله اعلم بالصواب المحجة وسكون الموحدة قال الله تعالى
والمشاهير في الارض والاربع والاربع والاربع والاربع
القلبة الاسم الذبيحة في الذبح لنفسك والاربع والاربع

في شرح منظومة الكثر وقال الحموي هو اي الدنيا جمع دبحه
وهو ليدبوحة فارات المنفل الى الاثنية وجمعها اثنا عشر
مجازيا عتسا الاول اه وانما قال واما باثنية اي بفتح الهمزة
المعجمة فقطع الودج لقوله صلى الله عليه وسلم افلا وادج
ما اثنت والرد الحقوم والري والودجان واما عرسها الاول وادج
تقليسا وبه حال المذبح وهو حرف لان الحرف هو الودج المستوفج
والانح لثمة التمية زينة وبين الله فطرح جمع حيوان
من شاكلته الذي اي شرعا وبه حال السبك والرد فان
يكون جمعها الى الاستعبيه في دحجها ولينها في محلات
للادكا في ما مشتقة من الحجة يقال سراج في انكا يراه
في غا فخلدة ويقال خلدة في انكا سراج العزم والادراك
خلدة فاعطوه وادجته ويقال مثلك في انكا طيب
الرجية يفتح منه الراج واما مشتقة من الطهارة قال صلى
الله عليه وسلم دباغ الاديبر كاتة وقال دكا في الارض يسها
اي عطرها ترها وكذا المعنى معجور في الدكا فكا فيها حذف
من حثها مسرعة الموت وتطير بهو الدين الدوس
المستوفجة والطوفات الساتية النجاسة لادكا في الطوي
في كاتة البحر وانك في جمع بحا الاول لانه قال
في قوله دباغها دكا تها جعل دباغ المظلمة الذرة وقد
ذكر ذلك في باب الذال المعجمة فلا يتصور ان ما كان معناه
الطهارة فهو بالانح الى دكا فكا في جمعها الطهارة ومنه
قوله نفسا زينة وقوله قد فكا من تزي في فكا في طهارة
للأعمال وقال في انح اصل دكا في كاتة النجاسة في انح
دكا السج بالمد لانح التثنية وذلك انك انك تها في انح
اه وفي الحديث قسبي رنغا وحرقي دكا وها في رنغة

2

ووجه لنا اذا عمت اشعاعها وورفعتها وقال الطبيب هو
 بفتح ميمه وفصرها ثم وطدا ثم واية وفيها يه التفرقة
 ان كدريها وبه بقية تحت حجب موم الاوداج وتضطرب
 اضطراب المذبح وهذا الذكاء تام السن ويكسر كل من شها
 ه فكان الذبح غامس فكان لا بد منه ليكون الذبح حتمت
 فقال الاربعت ذك التاتر تملق تقود وضقت ولايتها
 تذكية وزاد في اسبابها ذكيتها وخر لنا بالذبح وفوق
 ياتذكي بدو الصا يتذوق قال ذوالمعدة
 فخرج من الابطال يضطكانها مصابيح تذوق في الزوال المغفل
 وزكا سم للشمس واين ذك للصبح فذاك انه تارة يتصور
 الصبح ابن الشمس وقارة جاجها فقبض صاحب الشمس
 وعبر عن سرعة الادراك حدة النهم بالذبح وذلك ليقوم
 فلا تسمع لنا دراستي في العمل على النافذة اشتد عليها وتوكل
 ولذبت النساء ذمتها وحقيقة التذكية اخرج الحارس والفريفة
 الذي خص في السبع بطال الحما دفع وجهه دون وجه
 وذكي يوح اذا سن وخطي بالتمكك في راضته وتجاربه
 وحسب هذا اشتقا لا يسمي السبع مذكرا لانها لا تسبح
 ذنبا وبها فانا في الشارب واليا ياضات قلما
 توخذ الا في السبع في طهر ستمن في كذهم واستغل
 فلمناق من الفيراه ما خلفناه من موزان الرغب
 والاساس ودخل التذكية يعني التي تتردى من مكان
 عال فتعود لحيي بين قنوت والتزوي قوس سقوط من كظم
 او جمل يحوي وعنه التذكية لتحقيق ما يسمي بجمع الكمال
 ويدخل في هذا الكمال اذ ارى سهره صيدا فتزوي ذكها ليهيد
 من جعل قوم من مكان عال في قات لا يتحجر كله لانه لا يعلم

هل مات بالتدريج او بالسرور والذهبة بمعنى التي تنطويها
 بشاة اخرى حتى تم في وكانت العرب في الجاهلية تاكل ذلك
 لحمه الله تعالى لانها في حكم الميتة فاما انها في هذه الكلمات عني
 المتدريجة والبطيخة فانما دخلت لانها صنفات لموصوف موزون
 وهو الشاة كانه قال حرمت عليكم الشاة المتدريجة والبطيخة
 وخصت بالشاة لانها من اعم ما ياكله الناس والكلام انما
 يخرج على اعم الاغلب فيغلب به غيره فان قلت
 ثم انتم تسمونها في النطحة فمما لا حصل من طوطه فغير
 بها الى النطحة وفيها موضع يتكلمون بها محذوفه تقو
 كف خضيب وعين كليل معنى كف مخضيه وعين
 مكولة قلت اعان عذرا لها من الغنبله ان كانت
 صنفه لموصوف ينتقد بها فانما يذكر لموصوف وكررت
 الصفة وضعتها موضع الموصوف يقول ربيت قتيلته
 بني فلان مالها لانك ان لم تدخلها لم يجر في رجل هو
 ام مرة فعلى هذا انما دخلت اليها في النطحة لانها صنفه
 لموصوف غير متدريج وهو الشاة وقال ابن السكيت قد
 ثاب في قبيله مالها وهي في تاييل مضمون بها يخرج محرم لاسا
 ولا يذهب بها فذهب المتوفين عن النطحة والذبيحة والذبيحة
 والكملة السبع ودخل في ما يترك ذلك اهله وحده
 في النسخ المتخلفة حال التحريم فله وقع في نسخة الجلي
 في كتابها بركة بدل انها ولذلك قال المصنف تاييل فليخرج
 وليكن وقع في الفا سوس التذكير الذبح كانه والذبح
 وقدر قد مناعن النماية وغيرها ما يقيد ذلك فتشبه
 شرعا قال الحلبي في زيادة التاييل لفظ كل هذا الذي
 تقتضي خروج المتق عن نوعه قيد في التاييل وهو مضمون

فاسد وقال السمعاني ربيت الشاة يخرج ان قوله من
 شاة الذبح يخرج السمك ويؤخذ لان بلاد مكة لانها
 ليس من شاة التذكير ودخل المتدريجة ونحوها كما دخل
 كل حيوان من شاة الذكاة ولم يذكر كمن لم يبق في كلاله
 غايه التسمية وهو المراد الماتت بقوله ما لم يترك ادوا
 في كلام الماتت مصدريه ظرفية غايه التسمية وهي في
 كلام المخرج موصولة ولكن موصولة لم يبق فليكن
 على غايه التسمية وكانه يعتمد على قوله كمن لم يبق
 عبارة المتق بدون الشرح تمام اللفظ احتيازا لان الذكاة التي
 او اضطرر لها وذكاة الضرورة جرح وطمع لانه لا يخرج
 عن كونها ذكاة وانما يردم قال السيد حذيفة ان الانهار
 يكون بلخرج فلو اقتص على جرح كما اقتص غيره وكما ان اوب
 في اي موضع وقع ذلك الجرح من البدن يعني لا يخص
 وقوعه بين المتق والسنة وكذلك في الصيد وكما انما اند
 من الابل والبق والغنم بحيث لا يعتد عليها صا حبرها
 لانه معنى الصيد والذكاة من شاة وسواها لا يفتقر والبق
 في العنق والذكاة في الذنوب المتفردات لذات اللحم يخرج
 عن غيرها وكذا ما وقع منها في قليب فلم يعتد على جرحه
 ولا من عده ولا من عده اي فانه ذكاة الضرورة كما في الذبح
 وذكر في المستق في السبعين اذا صال على رجل فقتله وهو يترك
 الذكاة حل لانه اذا كان لا يقدر على اخذه وهو يترك
 الصيد ووقت التسمية والذكاة لا يضطر فيه وقت
 الرمي ولا رسال واستتط ان يكون الرمي في الاضطرار
 حلالا كما سياتي وذكاة الذكاة لا يعتد على جرحه
 والذكاة لا يعتد على جرحه والذكاة لا يعتد على جرحه

كذا ترى في مودها ما الشاة ان نذرت في الصيد فذكاةها الغنم

هذا لعدم علمي بغير جوه فكأن حكم الخرس هو هـ وفي
 الهندية فإنه قال لا بأس بالزجر في الخلق كله أسفله
 وأوسطه وأعلاه ولا يصح فيه ما عروب أنه صلى الله
 عليه وسلم بعث ساداتنا في في حاج بني آلان
 الزكاة في الخلق الحديث رواه الأربعة قطني ولا يجمع
 مجري النفس ومحركها قطعا ومجرب العرفان يحصل
 بقطعه المقصود على بغير وجوه وهو رأيا لعدم
 لا تحقيق أنه إذا وقع الزجر في الخلق العقدة لا يجوز
 لا اتفاق المتون كاللبن والبرانية والقدوريك والفتوى
 عمون الذبح بين الخلق والنية وإن قال الخبي في غماره
 التنوير بشرط أن تقع العقدة مما يلي الرأس كحرقه
 في الشرب لئلا ينفذ وقال في القسط عهدا وهما من عقدة
 المتفقين مما يلي الرأس إلى قصد الصدور حتى لو وقع
 الذبح قبل العقدة حرم الذبح هـ وفي قريظة الستة
 قولهم الزكاة بين الخلق والنية وعو عليه أن الذبح لا
 يجوز في خوف العقدة وصرح ابن كمال بأنها لا يجوز
 فوق العقدة وفي متن الموهب ويتعين بين الخلق
 والنية تحت العقدة وفي مطلقنا ومعناها في النفاية
 فأشارتها بقبل ليل على ضيق القول فلو كان في الذبح
 اقتصر أصحاب المتون السابعة على من الأول والفقير
 لم يرجح له وقال في نهرا عن المتون على شيء من جبه
 له ولا يجوز ليقول هو صفة لبيان التفتيح لأنها التوضيح
 لنقل المذهب وفي الشيخ الهول ما صح في المذهب متبعي
 وقال صاحب النثر تبا في الجاهل صنفين يفتضح
 عدم الحل لأنه علمي رواية تبا في الجاهل صنفين يفتضح

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name.

المرح فله مقدمه على الحق محل الذبح فلا يجوز وفي تحفة
النوهارية رتبة الجامع الصغير يقتضى ان لا يحمل فوق
العقده وفي خبره المفتي وعلى رتبة الجامع لا يحمل قال
ابوالمكارم فظهر فساد ما في الكفاية من ان مقتضى رتبة
الجامع ان الذابح لو ذبح في علي من الحقوم كان المذبح
حلالا لا هو وذلك لان الحلق يستعمل بالعقده وقال
الفرستاني في ذكاة الاحكام الترتيبية على وفاء المعاني الفقهية
ان يد اوها من العقدة الى صدر الصدر يد على
كلام الكفاية في النهاية والرواية في شرحها حب المعدن
والبرهان ان الاحكام الترتيبية على وفاء المعاني الفقهية
وانما توجه من عبارة الجامع الصغير من القول بطلوع
فوقه على ان الحلق ما بين اللثة والحنجرة كما اشار اليه
بعض المراجع وقال صاحب النهاية وعينها ان رتبة الجامع
مقتضى اطلاق رتبة المسوس فلا اعتبار لاطلاقه
فعل ان طاهر زهير هو القول بعدم الحوز ولذا اختاره
اصحاب المتون فكان هو المذهب المعقول لانه لا يوجد
قطع للحقوق والمرتبة كما صرح به الشيباني ومنه يقتضيه
الزكي والفرغ من الامام الرشتيني فانه قال سئل عن
من ذبح شاة فحقت عقدة الحلقوم مما يلي الصدر
وكان يحب ان يفتحها يلي الراس اقول لا قال هذا
قول الغوام من الناس وليس هذا بعقد فوجوز ان
سواء بقية العقدة مما يلي الراس وما يلي الصدر لان
المعتبر عندنا قطع انزاله ذابح وقد وجدته على ان يشبه
كان يفتي بهذا قال الزبيدي وهذا من كلامه فان لم يوجد
فيه قطع للحقوم ولا الرية وصحاحنا يوجب ان لا يشترطوا

[illegible]

هناك

فانه فان وهذا لا يجوز ان يعبد الله تعالى عما يلي الصدر من خلق
فانه لو يوحد فيه قطع الخلق ولا يرى اوفق السداد احد
فان ترى انه هذا العقل لا يحصل منه ان من الاربعه
التي قطعت عن واحد وكل واحد في الحق يتبين ومنه
على ما قاله الشيخ والملا على لانه على ولا يقوهر لانه
بالذبح في الخلق كله ولا يكون فيه الا اذا كانت العقدة مما
يلي الراس والا كان خارجا والذي ظهر من الخلق قو
التي ومن بعد ما قوه ولم يستغفرت الى العقدة في
كان الله تعالى ولا في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فمنوع لان الله تعالى قال لا اله الا الله لا اله الا الله
الله على اسم محمد الله فسمعت من رايه من ان لا اله الا الله
الذكة في الخلق ومحمد جانا قال ما ذكره فاما يتوهم
ان الذبح لا يكون الا في وسط الخلق وعلى كل فالاحتياط
والمتفق عليه والله تعالى علم بالصواب اه وعدم
وجوه الخلق واكثر فوق العقدة من محسوسات هذا
لان عندنا في اقصى فضا النور ونما به يستدرك العقدة
الخلق فان كانا انما المحسوس وما ذكره لا نظام ان
في اقصى فضا النور في الخلق من اكثر في عقدة فاجاب
اقصى فضا النور والامر بما لا يمكن يتحقق ويتبين
بوجودها في فضا مستعار في فضا فم عدم كل ما سر
ولا خلا وجه الاحتياط وهذا استدلال صاحب البرهان
على معنى الذبح في الخلق والله تعالى تحت العقدة بما رآه عبد
الزاق في وصفه موقوف فاجاب عن عيسى الان
الذكة في الخلق والله تعالى في مثل هذا المقام فيحكم
المذبح وقد قال الله تعالى وما كان الرسول ليعبدوا وما

ما كان عنه فانه في هذا يقال انه لا يستغفرت الى عقدة
كان الله تعالى ولا في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
واما حديث الذكة ما بين السنة والحديث فقد قال
الشيخ في شرح الحديث انه لا يستغفرت الى عقدة هذا الحديث بهذا
الاعتبار وقال في فضا ان حجة جده فلا يصح الاستدلال
بهذا الحديث على حجة الذبح في فضا ان حجة
عن الدار في حديث حديث في فضا ان حجة
في الخلق والله تعالى في فضا ان حجة
فاما ما وقع في السنة والفر من حجة الذبح فهو ما في فضا
لقول الشيخ في فضا ان حجة جده فلا يصح الاستدلال
من المذهب وقوله غير مستند حديث ولا في رواية
من المذهب ولا في دليل معتبر فلا يصح الاستدلال
بعض الحديث في فضا ان حجة جده فلا يصح الاستدلال
الامر لا اعطى ولا يعبد عنه في فضا ان حجة جده
والا صرح الشيخ بان علم العقدة في فضا ان حجة جده
قولا صحاب النور في فضا ان حجة جده فلا يصح الاستدلال
بفقداني على صحة دليل قوله سبحانه وتعالى
حتى اذا بلغت الخلق فان الروح يخرج من محج النفس
لا في محج الطعام والشرب ولكن في الكمال على كبر
الطوبى والحمد لله وديوان الادب وشرح محج الكمال
للقدوري وقال صاحب البداية في الخلق محج العلى وثالث
والمرى محج النفس وثالث في فضا ان حجة جده فلا يصح الاستدلال
في فضا ان حجة جده فلا يصح الاستدلال في فضا ان حجة جده
تغيب في فضا ان حجة جده فلا يصح الاستدلال في فضا ان حجة جده
الطعام والشرب وهذا يخالف ما في فضا ان حجة جده فلا يصح الاستدلال

محمد بن زيد في قصي بن مسعود ان احدها منقذ لنفسه
فدريته وهو قصي بن الناني منقذ لتمام والشرب
المعدة وصليته وقال الفرغ من طه لخلق عند حلب
بطن علي فصبه بنة ويطلق على محمد بن منقذ
الزينة والحدوة ويطرف لخلق وبارسه فيلحن حد
جلته وقال لعمري هو لائق وقد ضللت ان
في لم يلب الخلق في النفس والمري محمد الطعام وقال
في كحلوه من نبت لغة الطب مري ك من ينجي الطعام
والناس في العدة والكرى لا يصفى لخلق ويزيد
قال ابن ابراهيم والمري وهو يجر الطعام والشراب والبول
وهو عرق عظماني في جانب قدم العنق بين عظمي
والمري وهو المنقش في كتب الطب واعماله تعرف الذم
له في لينة لان قطع البول جدي لانها سر الدم والمري والمقن
للتعمل عليه شفي ولم يرد عنه صل الله عليه وسلم
انه قال في الاوداج عا شربت وما ذلك الا انها تجرد
الدم واللب من اوداج تغذخ وتكسر في يقال في الجسد
حينئذ ما قطع ما ت صاحبه له في كل موضع اسم ذم
هنا اوداج وكوريد في لظ الباطن والامر وهو عرق
مستغن اصل متصل بالقلب وفي بعض الكتب
وفي الخنسا وفي الرجل اجل وفي سدا الحمل والاساق
نضاضن في الفاكه السد حمد وقال الزيلعي في اوداج الاوداج
في حديث كل ما طلق عليه نقاسيا او بما قلنا ذلك لان
القصود يحصل بقطع من وهو التوجيه وخرج الدم
لانه يقطع الزئ ومخلوط يحصل سحبه ويطغى الدم
بحصل انما يرد من قطع الاوداج وهو المعروف من غير

فصرت يوسفي لا يوت لفسر يوسفي فوجهه فلابد
فقطها ونظع حدها يحصل فوجهه ولا بد من قطع
لوحها وحدها يحصل لها الدم وحل الدم وحل
الحقوق الكافية تقطع لا لا يخرجها عن حدها
وهو قول يوسفي أو لا دلالة لتمام كل من
يوسفي له يمتنع تقطع حقه وورث واحد أو دجاني
وعن محمد بن من قطعه الذك واحد من هذه الأربعة
في قول الشارح وهو يمتنع في حاله جنة تقطع لكل واحد
فإنها خلاف ما يمتنع هذا قال يوسفي في مجموعي
يتم تقطع الأربعة من هذه الأربعة لأن الأربعة مع تمام
الكل غير مكتمل عندنا عندنا في وجوه من هذا الأربعة
وهو رواية عن جديفة لانت في كل واحد منها أصل
لنفسه لا لنفسه عن غيره في جميعها مع صفته في تقطع
نفس كل واحد منها لا لغيره لأن كل تقطع لكل أو
الأكثر ليس للنفس حصة لكل فوضعه الاحتياط
وأما يوسفي يقول أن التقصير من تقطع الود جديف
أنها لا بد من تقطع لغيره في كل واحد من جديف
صلا لا بد من تقطع حدها من الأربعة واحد منها
محرك الدم واما حقوق وورث في تقطع للأوراد وكل
واحد منها يخالف الآخر لا بد من تقطعها في رواية عن
أنه يمتنع تقطع كلهم مع جديف واما جديفة يقول
أن الأربعة مع تمام لكل واحد منها تقطع فغيره
فقط الأربعة مع تقصير يحصل به وهو لا بد من تقطع
والوجه في خرج واحد لأنه لا بد من تقطع لغيره في كل واحد
ويخرج الدم تقطع حدها جديف في الأربعة مع تمام

فلما حاد إلى ستره قصص معنى منها وقال انشا فخر ياتي
بسط الحلقوم والرب وقال مالك لا بد من قطع الاربع
وتحت عليه ما روي فان فيه ذكر الاربع بلفظ الجمع
والثلاثة جمع فلا معنى لاشتراط الكل ولا لافترسار
عليها دون الثلاثة وفي المحط بعد ذلك قوله محمد وقال
منع فخر وهو صريح في كونها وثلاثيات ولا معنى له
ان حنيفة لما ان لا يخرج الكل وصاح الزاري فظهر ان
وكما صرح والرب ورجي الاثر من كل واحد حنف وتفرط
الزاري قاله من اعنا صرح الاجوبة في الاثر عنه اذ اظه
الحلقوم والرب والاثري من كل واحد يقول وقال في
سبح تحقير الما تني به شاة في حنيفة في تحت الما
الضري ان لا يخرج من الحياة قدر ما ينبغي في الحديث فلو
كانت التردية والتخفيف والتوفيق والاشارة الى حنيفة
والنطيفة وشقوة الشاة اذ دعي في نظر ان كان في
حياة مستقرة حلت بالذبح بالاجاع وان لم تكن الحياة
فيها مستقرة لا تحل بالذبح سوا عايش ولا يمتنع عند
الحنيفة وهو الصريح وعنده الفتوى كذا في تحقير
وفي الحوقا دامت الكتابة وشق الذي بظهر
ويترتب فيها من الحياة الا عقدا ما يقتضيه الذبح
فمنذ في يوسف ومحملا على الذكاة والحظ ان كل شيء ذبح
وهو حلال كله ولا يفتى فيه وعليه الفتوى لقول
تعالى اما ذكيت من غير فصل لذي قينا يبيع واما ذبح
الدم بعد الذبح في لا يحل الا بالذبح فليس هو من شرائط
الحل فلا ريب فيه عن اصحابنا وذكر في بعض الفتاوى
انه لا بد من احد الشيتين اما التحريك او ما خرج الدم فان

لم يوجبه لا يحل في سائر وفي غيره في حنيفة فليس
يسأل الدم خلت اثاره اصفا لا تحل ولا سلف
تحل وفي سائر ان تحل بعد الذبح فخرج دم سفع تحل
وان تحل في جميعه وبمسحه تحل فخر وان عدما لا تحل
وهذا لا يمتنع حياتها وقت الذبح فان علم حل تحل ولا
خرج الدم فلا يمتنع صحتها في خروج الدم لا بد من
الحياة الا ذكاة يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند الامم
وهو ظاهر في رواية اه وحل الذكاة في رواية الادوية
في قطع الورق واخرج ما فيها من الدم والرب والادوية
كل اربعة من الحلقوم والرب والودجين تغيبا وقال
السيد حمدا حاد في بيان ذلك ان الزايد ما قطع
الادوية جازية الدم الذي لا يتحقق الا بقطع الاربع
والاثر فيها كاستحقاقه وقدره وقدره في ذلك على
انه يتقدم في الافق اشتراط قطع كل اربعة وقال
يطا الفرق بين الافق والغر ان الاثر قطع الاربع
وشق كل يوف الذي هو السبع والرب في قطع الحلقوم
يقول الجوز لا بد من وجوبه في رواية السبع الا ان الجمع
في الحديث قال ابو عبيد اه فانه يرد اربعة اساه من
نهر لما في الارض سال ويوتى رقتا سيد حمدا في سابع
انه ذكر في حاشيته ما نصه في غير غريب ذكر في كتاب
رح في كتاب الحيوات عند قوله في الهداية وشبهه الحمد
ان التاثير بها الذكاة لو جعلت على موضع الذبح ففقدت
الحلقوم والرب وحيث حل الاكل في غير ذكاة في سرحه اه
وعلى ما مضى حاشية مشقوة من حنيفة فخر وهو هذا
الرواية خلافا لما ذكر في حاشية حاشية حاشية حاشية

[illegible][illegible]

[illegible]

三

حجة جبر ذات فلا يصح من رسول الله
 خبره في مسائل من لا يظن بغيره من دواعي
 من يرويه قال القمستانى وفيه شيء
 عمن اقتله وقال بعض من السوفية
 وهو انه تفسير لبره بالسكون
 برها سكونا فمن غير ما فيها قد
 وثا خبرها كما لا يخفى وقد ترك
 الخلف لان السنة في الحديث
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 اقصته القليلة لما روى
 وقال في الاصل اريد الرجل
 الى غير القليلة متعمدا
 قال خواجه رازى في شرحه
 شرحا متعلفا بقطعة الاورد
 القليلة سنة متعلفا بقطعة
 كبر كله من غير خبر تقافي
 الاورد كما لا يخفى وشروط على
 مستحبا ولو تخلص لا يوافق
 الذي هو صيد وهذا الخبر
 خارج خبر قصيد من اجل
 تقيد به بل هو يقتضى ان
 حل قال في الاطراف خلافة
 وكذا مستحبا في كل وجه
 اليمين في ذلك فاعلم ان
 ذكاه مطلقا بان الذي هو

الصديق يحمله مطلقا سو كان في حق من لم يسم بغيره كان يحرم
وروي الشيخ في نه حلال ان فعله فيه مشروط وانما يباح
فان يبعثه تحالفا سو كان ذميا او حريبا وان لم يسم
او تقريبا لان الشط في الملة صديقية وانما هو في الملة
في هو ولا يسم بدينين بشرطه موسى عليه السلام ويروى
في النصاري الفرج والارض ساجان وفيها مدينة وهو
يشترط في اليهودي ان يكون اسرا وليتيا وفيه علفا ان
لا يفتقدن السحر ومقتضى إطلاق الملة وغيره ما عدا
ونه افتقد في الاصح ويشتري في سنة صنفين منهن
عدم اعتقاد النصر في ذلك وفي المسورة وجبان لا ياكل
ذبايح حال الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح له وان عزيز
اله ولا يتزوجوا هو كذا في مسوط يسمي لا يبعث ويحل
ديكة النصاري مطلقا سو قال ذات ثلاثة وقتل
الذي لا يجوز كما ذكره التتاشي في فتاواه والاول ان لا ياكل
ديكتهم ولا يتزوج منهم الا في الضرورة كما حقه الكمال
الهام وروى في ان اشتراط ما ذكر في النصاري كذا في
الحام والاول ان لا ياكل في قوله وفاء وطعام الذي
اوله الكتاب حل ولا ياكل في قوله وفاء وطعام الذي
غير المذكور من اي كذا وان لا يفتقر فيه اليك
من اهل الكتاب ويشترط ان لا ياكل الكتاب غير سيم الله على
ولذلك ان لا يسم منه عند التراجع والشيخ وعنه
فان لا ياكل سو ذكره في سنة في قوله تعالى او وحده
كما في حديثه في ان يبعث اي السحر والكتاب ويروى
ان لا ياكل من لحمه عن استئصاله هذا فاما ان
الكتاب لا يفتقر اليه اها او ان اعتقد في كذا يحرم

لا ياكل يبعثه او قلت والله في سنة في كذا حقه
قالوا هذا وقد روي انه سمي كذا عن ما عدا
ما يسمون ويشترط في كذا الكتاب ان لا يكون مسيدا
فاما لحمه وكذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
الحلال ولا يجوز في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
به قد روي حاشا ان لا ياكل في كذا في كذا في كذا في كذا
اسم الله تعالى ولو قال سم الله وهو يعني سجد يكره
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
الذي هو قوت كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
لا ياكل محرمون قاله في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
لا يفتقر ولا يسم منه لان الشبهة في كذا في كذا في كذا
بالقصد والاول في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
والجند والسكران الذي لا يفتقر في كذا في كذا في كذا
لكي في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
لا ياكل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
امراة خافيا وفي كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
لو كانت صليبا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
ويعد يري كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
صحة النكاح في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
لا ياكل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
الجمعة في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
الحل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
ما في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
يشترط في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

لأنها تلتصق بالخلق وتترك الأجزاء وتعضد كثرها وضبط
بأن يضبط شرط الذبح من قطع الأجزاء ويجسفت
القيام به وتشتط قدرته على قطع الأجزاء فإذ
يكون بهذا الحصة لا تخل بدينه وأنه كان مسلماً بالفتاح
ذكره مسكيناً وكان الذبح اقليل لم يجتهد واحتسب
عماري عن ابن عباس أنه كان يذبح ذبحة الاقاف
فقضى أو كان ذبحة وفي الخاتمة الآية المسحقة
والكتابية والذي ذكره رجل ويؤكد ذبحة الأخرى مسماً
كان أو كتابياً وفي قوله من الخبث يجوز ذبحة
وفي الغريب ولا يكاد يجزأ بهس وغيره وضعه وغيره أول
وعن أبيه في المغنل زبحة الألف والأخرى بأن القننة
والأولوية لا تخل به فتخل بالأخرى عما حذر عن الذكر
فلو لم يقدّر من يقوم بآلة مقامه كانا سعي بلا ويل
لأنه الزم لا تخل بدينه غير كتابي من وثني لأنه مشرك
بعد أن يكون هو صليحاً ومجرباً في حق طلاله عليه
سواء هم سنة أهل الكتاب غير كتابي ساء لهم ولا الكتب
وإلا لهم فلا ذبحة ليس له دين ساء ما عرفنا عدم التوحيد
اعتقاداً ودعوى ولو وثني كما يحسب فيها ذبها ولو وثني
المجوسي أو من المسلم بعد لم يجر كما في التحانية
أو من المجوسي بالسكنى بعد الذبح جزم كما في التحانية
ومرتد وان انتقل بآلة أهل الكتاب في ذلك لأنه
لا يترك ما انتقل إليه من الأجزاء بعده وأما
ذبحة الصابئ فنكره في قولنا حنيفاً وقال لا تخل
وذكر أن في الألف بينهم في الحقيقة وأما اختلاف
لأنه صليحاً صليحاً منهم ترك بتسوية عيسى عليه السلام



[illegible]

نقص من كان يحسنه تعالى لا يجهل المحنة ان كان
 يا و هم محبة فانهم كاهل السنة وان كان ان و هم من اهل
 العدل لم يحل لانهم محبة انهم قال في كتابه وعنده
 با على ايعلى ليعلى انهم من اهل الاعتزال وبالحديث
 اهل السنة وبما عدا فانهم من اهل السنة لذلك كما ينضم
 عنه كلام النبيه في الحديث انهم من اهل السنة وبما عدا
 انفسهم من كاهل السنة في علم الكلام فقدم صاحب الفوائد
 المحبة بالمحبة والله تعالى اعلم واما سميت المعتزلة
 انفسهم باهل العدل لقولهم بوجوب الصلاح والاعمال على
 الله تعالى وانه تعالى لا يخلق الشرير ان تعين المحبة بالمحبة
 لاضر فيه ما في توحيات السيد حائى اسناد فعمل
 العدل في الله تعالى هو الخير والمحبة انشأ من متوسطة
 تشتت للمعتزلة في انفس كالا شعيرة وخالصة
 لا تشته كالمحبة اه فالحزبية يطلق على ما كمن الحزبية
 الخالصة يقولون ان الصبر محبة الجمادات والله تعالى
 لا يعلم الشيء قبل وقوعه وان علمه حادث لا في محمل
 وانه كانه لا يتصور يوصف به غير كالمعلم والقدرة بما
 وان المحنة والنا رغبنا ان وافقوا المعتزلة في قولهم
 وخلق الكلام كما في التوقف وقال في حقه لا يخلق
 ان ذكرهم ما تقدم لابه والظاهر انهم لم يكتفوا
 في الفرق بين الحزبية والمحبة وقد علمت المحبة واما
 الحزبية فممن اهل الاصول والبدع والحزبية اصناف
 وممن كلام الحزبية على لا استطاعة والقدرة عن
 التماسا واصلا ويرون ان خلقهم محبورين في افعالهم
 وقال في تبيين الحازم واما الحزبية يقولون لا كسب العباد

[illegible]

الذين

ما فوقك على يدك على طاعتهم وكل واحد من هذه
 الفرق يدعى عليه قلت ليس ذلك بالادعائين
 باستقامتهم الوهم القبول الرابع من النقص عن
 جهالة اهل الصفة وعلم اهل الحديث الذين جعلوا
 الاحاديث في موضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحول
 وافعاله وحياته وسكناته واحواله الصالحة والسيئة
 والانصاف الذين اتبعوا ما احسان مثل الامام البخاري
 ومسلم وغيرهما من الثقات المتهمة من رتب الذين اتفق
 اهل المشرق والمغرب على صفة ما اوردوه في كتبهم من
 امور النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله تعالى عنهم
 ثم بعد النقل ينظرون في تسميتهم يهدونهم واقتلوا فيهم
 واهتدي بسيرهم في الاصول والفروع فيحكم ما منه من
 الذين هم وهم وهذا هو الفارق بين الحق والباطل والمميز
 بين من هو على صراط مستقيم وبين من هو على
 السبيل الذي هو على تيميمه وشماله قال واختلف العلماء
 من السلف والخلف في تكفير اهل الاصول والبدع والائتلاف
 ان من كان مذهبه ويدعته قدوته في الفروع وغير
 محتا ولا فيه فهو في الاجماع واما من كان مذهبهم في
 مذهبه ويدعته على طريق التاويل والاجتهاد والخطا
 المفوض اليه والبدعة من تشبيهه وبغته بما حرم
 او في صفات كل مما لا يليق به سبحانه وتعالى
 اختلق السلف والخلف في تكفيره فقال بعضهم اقل
 الاصول كلهم كفار وهذا قول كثير من السلف والعقوب
 والمنكبين من الخلف ومنهم من صوب التكفير الذي
 قالوا به ومنهم من اني اخرجهم من سواد المسلمين وهو

الذين هم في الاصول والبدع فساد عصاة ضلال وخرج
 من المسلمين ويعلم بهم باحكامهم قال ابن الرام في شرح
 الهداية لا ينعى في كلام اهل المذهب تكفير من رتبهم والذين
 ليس من كلام العقوب الذين هم المتهمة من رتب من غيرهم
 ولا غيره بعين العقوب والمنقول عن المتهمة من غيرهم
 تكفيرهم واما قوله صلى الله عليه وسلم ان بني اسرائيل
 نزلت على نبيهم وسبعين ملة وامتى تكفروا على
 ثلاث وسبعين كلهم في النار واحدة وقومنا انا عليه
 واصحابي قالوا انهم في النار في شرح المصنف المزمع الاحد
 ههنا من يجمعهم في الآية الموقوفة من اهل القبلة لانه اضاف
 الى نفسه فقال امتى والنار وخرج من الحديث على هذا
 الاسلوب الادمي اهل القبلة والمعنى انهم تكفروا في
 تدين كل واحد منهم بخلاف ما تدين به الاخر
 وقوله كلهم في النار واحدة يعني كلهم يفعلون ويعتقدون
 ما هو موجب دخول النار فان كان كفروا في افعالهم دخلوا
 النار لا يخرجون منها ابل وان لم يكن كفروا في افعالهم لم يدخلوا
 النار لا يخرجون منها وان شاع الله من يخرجهم من النار ويدخلهم
 الجنة لا يستثنى كل هؤلاء صلى الله عليه وسلم وكلهم في
 النار لانه ان افعالنا لا بد منها لا يصح لان من مات من
 اهل البدع على الايمان فلا بد من دخوله الجنة وان اريد
 ان يخرجهم من النار لانهم لا يصح لان من مات من
 المعاصي في عيشة الله تعالى وان افعالهم مستثنى من ذلك
 وهم في الجنة فوصفة اهل السنة لذلك في وجه التكفير
 واجبت فان التخصيص لسد مخرجهم بالغالب
 فانفذهم في النار يكون اشد عقابا من عصاة الفرق

ان حجة سفيان استقار في طريقة تبعهم حتى الله عليه
 وسلم وبارك في كل مجموع لا يجمع في هذه الفرق في السار
 ومجموع هذه الفرق في الحجة ولا يبرم ان يكون لكل الفرق
 في النار ولا كل الفرق في الجنة من غير سابقة عندنا
 بتصرف هكذا نقله السيد احمد رحمه الله تعالى واعلم
 انه قد ظهر لك مما نقلناه ان الحجة في حجة الله تعالى
 ومن حكم الايمان حال الذبيحة سواء كان اجوه سبيلا
 جبريا واما الحجة التي هي اهل السنة والجماعة فليقل
 في حقهم ظهر من ان يذكروا فيقول بعضهم ان
 صاحب الاشباه يمكن ان اظهر على نفسه بذلك انه
 وما كان ينبغي للمؤمن ان يخرج ان يترك هذه الاشباه
 وتكون مع انها مبنية على عقيدة فاسدة قال وانما
 اظهرنا في هذا المقام لمستلزمات الاحتياج في العقيدة
 وبيان العديد من شبهة قال العلامة الكبير في كتابه ولا تغفل
 ذبيحة الدرة في صرح به خصني من التناظرة حتى
 قال ولا تغفل في القصة المعينة من ذبايحهم وفي اعدائنا الاثارة
 بل في فقهنا والمعتبر من النتائج لونه مسما وكنا نبي
 وهم يسوون ذلك اذ ليس لهم كتاب ولا يؤمنون بنبي
 والكثاين من يوم بنى ونرى بكتاب منزلة والله تعالى
 اعلم انه خلا في يهوديا ومجوسا ينصرونه فانه يؤكل صيد
 وذبيحته لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا لان الكفر طه
 مكة واحدة وقال بتصرف اهل المذهب يقتضون صحة
 الله عليه وسلم من بهل دينه فانتلوه في معتبره لك
 ان حال الذبايح ودينه عند الذبح حي ومجوس يهودي
 لا تحل له وفي البداية لا تؤكل ذبيحة اهل الشرك والمرتد

لانه لا يقر على الذبيح الذي انتقل اليه ولو كان المرتد مجوسا
 من اهل التوبة ذبيحة عندنا في جميعه ومجوسا عندنا في
 يوسف تؤكل بناء على ان رفته صحيحة عندنا وعندنا لا
 تصح وتؤكل ذبيحة اهل الكتاب ويستوي فيه نصاري
 تغلب وغيرهم لانهم على دين نصاري العرب فان تغلب
 الكفاري الى دين غير اهل الكتاب من الكفر لا تؤكل ذبيحته
 ولو انتقل غير الكتابي من الذنوة الى دين اهل الكتاب
 تؤكل ذبيحته ولا يصلح فيه انه يظن في حالة دينه وقت
 ذبحه دون ما سواه وهذا اصل من نصيب ان من انتقل
 من ملة الكفر الى ملة نفعها يحمل كانه من اهل تلك الملة
 من الاصل والمتولد من شرك وكان في تؤكل ذبيحته
 ايهما كان الا بالام فانه كتابي لانه في الكتاب اخفى اي
 اقل شرا من الشرك فحكم بتسوية الولد في حكمه وكان
 الا في المشرك ان يقول لانه غير لا شرا ولا خيرة في احد
 من انواع الكفر لو لم يتبع خيرة الابوب دينه ولا خيرة في
 سائر انواع الكفر فاما كان منها شرا غير فان ولدته
 الثاني منها ولا تغفل ذبيحة تاركة التسمية عند التوبة فليقل
 ولان كل ما لم يذكر اسم الله عليه والذبح في ولوقا القصاب
 تترك التسمية عما عدا ذلك ويقر قيمته كما في خزانة المفتين
 خلا في ذلك مع فانه قال اذا ترك الذبايح التسمية عند تؤكل
 ذبيحته والمسلم والكتابي فيه سوا ولذا في اذ ترك التسمية
 عند الذبح وارسا الخارج تؤكل عند تقوله صلواته عليه
 يؤخذ على اسم الله تعالى اسم او رسم وكذا في عايشة عليه
 انها قالت لئن صل الله عليه وسلم في ذنوبنا ما كان
 لا ندري اذ في اسم الله عليه ام لا فقال هو عليه اسم الله

قال ونحوك ان اسمية شرطنا من الاكل مع شئت ولا ان اسمية
لو كانت شرطنا سقطت بالنسبة كالطعام في الصلوات
فان كانت شرطنا قامت الملة مقامها في النسي ولنا ما تلونا
وما اخرجنا بخاري وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم
لعدي اذا برست كلكت العلم وكرت اسم الله فكل حديث
وما رواه فقهاء افظان حيز احد هذه النسخة وانما خرج
الدر في ظني واليهي عن ابن عباس موضوعا لمسلم لم يعبه
اسمه فان نسي ان يسي يحذف لزوج فلسفي وليذكر اسم الله
نظر لياكل فيسقط النسي لا في كل احد مع انه رواه شيخنا من ظهور
وعبد الرزاق والتحديق عن هذ الوجه في قوله وصبوب
الفاظ وقفه وحديث ابراهيم عن عبد الله بن رطلني وابن
عدي من موضوعا في الناس ورويا ابو داود في الاستيعاب من
رواية ثور بن زيد عن الهذلي عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال دجيت المسلم حلال وكل اسم الله اقل تترد مع
لونه من سلاو حلال في النسي لا بعدد وما حديث عائشة
فقه السور عن اكل عند قطع الشك في النسيمة وذلك
دليل على ان كل الاكل من الامل عيسى عليه واما ما اكل
من اكل الظاهر انه لا يترك ظاهره من الشري شيئا جائز
لا اتفاق به بناء على ان الظاهر عليه وليس في حديثنا ترك
الشمية عند وهو في قولنا انما في كل من ترك الشمية عند
مخالف الاجام فيه في سيرة النبي قال وعلى حرة من ترك
الشمية عند لعقلاء حواء فيمن كان غير الله في هذه
القول منه عند حواء واما كان خلاف بينهما في من ترك
الشمية فاما سببا في هذه عن ابن عباس وروى عن عبد
على وابن عباس رضي الله عنهما انهما قال قلت قال لهما فظ

ابن حزم يخرج من بابيه ثم جدد على و من عباس رضي
 عنه بالعدد بالاسماء وان ابن حزم هو جده أبو زر
 في حكم القتل ان قصا ما دمج سادة وسمي بذلك اسم الله
 عليها فمات عن غلامه ان يقوم عند فاذ جاز ان يسكن يتركه
 يقول ان ابن عمر يقول ان هذه سادة لم يدر اسم الله
 عليها فلما تروا سبها واخرج عن علي وابن عباس
 وغيرهما قالوا لا بأس بكل ما سمي الله عليه عند الذبح ثم
 قال الربيعي وروى قال أبو يوسف والمنا يخرج ان مستزوت
 النسيئة على يسوع فيه احتيا حتى لو قصص القصاصي
 نحو ان سمي لا يفسد قصا وهو له مختلف للاجاء وما رده
 مخالفا للدين القصص من الكفاب والسنة وجماع الامة
 فكان مردود قال فيخرج الجمع فالد بعض العلماء
 من عتقوا يا حجة مذكورة التسمية عند كفلك حرمة
 ثابتة دليل في قصص وهو كتاب وجماع السلف قال حجة
 الامة السرخسي انا لا نلغوهما لانهما يقولون بنا وويل
 والكفرير في اقل ما يدبر به مذكور فان السرك ان الربيعي
 سرق يحدو في رتبة لا يلفها فان تركها في الدار السرخسية
 نا سبها حال المذبح وفي كفا في التسمية ورضي كاللبيد
 في النسيان كذا في التسمية خلاف لما قال في ذلك الاجل
 لما بينا من الامة اذ قصصها قلنا النسيان موضوع
 حكمه بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن خطا وسبها
 ولان في عتقها حرجا بينا واخرج مذكور في النقص وانما
 قلنا ذلك لان الانسان ليس انسانا فيبعد في التسمية التي
 لا تتركها من جهة حاله كالاكل والشرب في القصص وترك التسمية
 في قصص الغيوب من الصلوات بخلاف الاكل وغيره في الصلاة

ولجامع في الحق لا يختلف فيه من الناس والاعمال
حاله مذكورة والنقص غير محجب على إطلاقه أي لو اريد به مطلقا
لمنح المحاجة بين السلف وطهر الألقاد وارتفع الخلاف بينهم
واقامة الملة مقام التسمية في حق الناس وهو معذور
لا يجل على الاقامة في حق القاد ولا عذره وانما ليس
بمخصوص من حق يتقاس عليه غيره ويحصى بالقيام
لان ذلك هو مقتضى القيام الملة مقامها ولا يقال ان الامة
مجملة لا يخلو يدك قائل يد بها حالة الذبح فتكون بنفسه
فتم الاحتجاج بها لا ترى ان ذبيحة الجوعى لا تقبل
وذبيحة الكفاي توكل فيس بينها وفي بعض الان الكفاي
سواء الذبح دون الجوعى زيل وقال الشيخ رحمه قوله
خلاف لما لك هو خلاف السلفية في كتب المالكية بالذهب
مالك المتغير من مذهب الامام احمد رحمه ومنه من
جرمه فتروك التسمية عند دخول وتروا بها ناسا قال
الامام ابن حزم من المالكية في شرح مختصر البخاري وان
كان الذبح بالنسيان لم يختلف في كلها يظهر الخلاف بين
لقوله صلى الله عليه وسلم يرتفع متى خطا والنسيان
والذي يمنع الاكل من النسيان وفق مع ظاهر الحديث
ظاهريه محضه ولم يرد على الجواز وقال في النسيان
في معرفة الحج من الخلاف من كتب الكفاي فان تروا التسمية
عملك الحج وان تروا بها سوا يجت هذا المذهب فيها
وذكر ابن حزم رحمه في سقوطها سبها قال في لزوم
نقله واختاره لا يرد قال الناطق هذا لا يرد قال في الكفاي
ان تروا عملك في كل واحد من الاكل وان تروا بها سوا
قاله روايات انها محل قاله في كل هذا قول اكثر من غيره

والعاصي في ربه وفي محمد وظهر في حرمه في سوا
وغيره وقد مر في رعايتي وكذا في باب في الذبح والاعمال
لا تباح في التسمية على صلي من رواديين وعنه
صالح في حالي يعني انها سنة من حقا في الجوعى
الريثي ويقدم ذكر هذه الرواية ويعرضها عنه لاحتاج
فيها قدمه في لزوم واخيرا في خطابه في خلافه قال
في ذلك الغاية والتسمية شرط في الاضطرار والخطا
الكل في فيه وقال في شرح الاقناع وان ترك التسمية سوا
فانها تباح عندئذ سدا من سعد قال قل رسول الله
صلي الله عليه وسلم ذبيحة المسلم حلال وان لم يسم الله
بغيره رواه سعيد صدر هذه المسألة فان ترك الذبح
التسمية او جهل منه باعتبارها لم يبح الذبيحة لقوله تعالى
ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه وذكر بعضها ما تقدم
وقال في مختصر خليل من كتب المالكية وتسمية ان ذكر
قال الشيخ يعني ان التسمية في ذبيحة الجوعى لا يرد
حديث في تثبت اسم الله والله لا يرد عند الذبح ويحذف عن
الاسمال هو فشرط التسمية انه لا يرد فقد عاها عند
النسيان وفي الخطابي وفيه من قوله اسم الله ذكره
توكان غير واجب عليه ويعني به النسيان والله لا يرد
عليه وفيه صحت وظاهره ان غير النسيان لا يفي عنه
سواء كان متعمدا ومتهاداد او جاهلا فاستدركه لان
ذبيحة ما تغاف والما هو ظاهر كلام الشيخ هنا وفي
التوضيح انه كالمعلا منه جعل قول شهاب انه يرد في
الحاقه والعاصي جدير بالسموه وان ذكر الذبح وقت
الذبح مع سوا غير فان جعله لا يرد

بسم الله الذي تقبض من فرائد او تقبل مني لوقال بسم الله
 وصلى الله على محمد وآله الا ان لا يقول ذلك في
 في الجوهرة ومما في وعن هذا
 محمد رسول الله بالفتح اي برفعه محمد فقال لعله لم يسمع العطف
 فيكون الرسول صلى الله عليه وسلم مستند بوجه
 رسول الله محمد لم توجد الشرع لم يكن الذبح واقفا
 لكن بركة الكاف جملة من سمعة عند الذبح للوصل صورة
 فيتصور بصور المحرم لوقال بسم الله محمد بالرسول
 الله حم لانه بدل عن اسم الله فيكون مستند انه لان
 التقدير بسم الله بسم محمد لان القول على يده تكرر
 العالم والنصب اذ لوقال بسم الله محمد بسم الله
 حم لانه لا يرفع على تقدير حذف الكاف والنصب المحرم
 فهو كذا جنة على ان في النصب خلافا فقال بعضهم
 على قنا من ما روي عن محمد انه لا يري الخطا في النحو
 معتبر في باب الصلاة ونحوه لا يحرم بذكره وقال
 في الخبرين لوقال بسم الله ومحمد وآله لا يحل وبالف
 يحل والنصب كالحذف لانه نصب برفع الناحية
 اذ لا نقل النسخة الحمى لوقال ولوقال عطفنا على
 محل الجور لكان اكثوب لاق النصب برفع الناحية
 مدفوع على السماع لانه لا نقل النسخة الحمى
 وقال لوقال عطفنا قلنت وصورة في ان الازالة
 فيما اذا صرح بالعاطف وكلام ان رج فيها لم يصح
 بعاطف در بر عن غاية البيان ونقله الزيلعي
 عن النسخة لا يغير لكن نقل في الهمزة عن النهاية
 قال ذلك اسم الله تعالى واسم الرسول صلى الله عليه وسلم

موسى

موصولا بغيره وهو على ثلاثة اقسام ينصب محمدا
 او يحذفه او يرفع في كلها لان الرسول غير مذكور
 على سبيل العطف فيكون مستندا لمن يتركه لوجود
 الوصل صورة وان ذكر مع الوصفان خففه لا يحل
 لانه يصير ذمها وان رفعه يحل لانه كرام مستند
 وان نصبه اختل فيه وعلى هذا الخلاف لو ذكر اسمها
 اخبر اسم الله تعالى او والتعجب ابو الطيب في
 حاشيته قال الى الحل في النسخة عند انتفا النسخة
 استعمل لا يسميها برفع الهمزة حيث قال وفيه ثلاث
 مسائل خلت ان يرفع موصولا لا معطوفا فيكون ولا
 تحرم الذبيحة وهو الذي يقال في التطبير ان يرفع
 بسم الله محمد رسول الله لان النسخة لم توجد فلم يترك
 الذبح واقفا لانه لا يرفع لوجود العلم بصورة
 فيتصور بصور المحرم والثانية ان يذكر موصولا
 على وجه العطف والشرع بان يقول بسم الله واسم
 فلا ترفع او يقول بسم الله وعلا ان او بسم الله ومحمد وآله
 الله كسر الكواك تحرم الذبيحة لانه اكره له لغير الله
 والثالثة ان يكون موصولا عنه صورة ومعنى بان
 يقول قبل التسمية وقبل ان يرفع ويعد وهذا
 لا ما سبه ام فلم يجعل التحريم الا في سبيل الدلالة
 العاطف وما قد مضاه عن التسمية بغيره في اصل
 انه لا بد من محل جملة غاية البيان والتعجب لان
 مدار نقل الدرر على الاول وعد نقله في غير عيب
 الثاني ولم يستفهم حاله في هذه الاحرف وفيه
 الامام الثماني شتيان وصله بلا ولا يحل في الوجه كلها

لانه غير مذكور على سبيل العطف فليكون مبنيا على
يكون لوجود الوصل ضرورة فان مع الوفاق خوف منه
لاجل لانه يصير ذا عاها وان رفعه يحل لانه كلام مستد
وان نصبه اختلف فيه هو ومنه في الكفاية والمخرج
وجن به في الدلالة قبل هذا الحكم فحل الذمجة مع رفع
الذمجة وتحققها على كونه وان نصب عند تنفلاتها كلف
انما اذا كان الذمجة على النحو فيعتبر السبيل جدا بان هذا
الخلاف انما هو في صورة العطف كما ذكر في الشرح لانه لا يمتنع
والا وجه ان لا يعتبر الا ثبت بل لا يحرم مطلقا بل ومن
العطف ويحرم مطلقا بالهطف فكذلك وقوعه في الزيل في
سحق في الشارح فتصريحه بحيلة الاحكام وتكون
قوله بل لا يحرم مطلقا بدون العطف واقا ان السبيل
في حاشية ما انه وقف على جميع السبع فلم ير الا
ذكره الشارح في قوله وهو غير ظاهر لان الكلام فيما لم
يكن هناك عطف والظاهر ان يقال بل لا يحرم مطلقا
بدون العطف اه وقال الشارح ارجح في قوله مطلقا
بالعطف اي لا يحرم مطلقا بدون العطف لانه حين
تم يعتبر الاعراب وحكم بكثرة مطلقا بقيد العطف فيقتضي
عدم كونه مطلقا عند عدمه وعلى كل حال فهذا لا يوفق
ما قدمناه عن النهاية بل في الهداية كما اشار اليه الشارح
ابو الطيب السندي ثم انه وقع في الزيل بعد ما تقدم
الذي ان يذكر موصولا على سبيل العطف فكيف
فحرم الذمجة ولو لم يعمدوا في قوله الله تعالى ان
مستد واختلاف في التخصيص وكذا فيهما بالانفاق
لو جود الوصل صورة اه قال الشارح ارجح في معنى

قوله فيما لا يكون مع الوصل مع التخصيص ان قلنا عدم
الجهة فيه هو عدم العطف بل هو بغيره الشارح
الزيل بمعنى اه والافضل ان يقال لان كلام الشارح
السورة لا يحكي عنه قال في النهاية قال فان قلت
قد قلتم في باب التعليلات العوام لا يميزون بين الاعراب
فلا يبنى الحكم على دقائق الاعراب وهذا من قول
ذلك فيحاييه التلوذ والاعمال حتى فيه او في التعليلات
لكن لو وقع في ذلك فله حجة في نفسه في نفسه
طريق التعليل في التعليلات المحل في قوله وفيه
نظير لمن لا يدرى جهة الفعل ووقوعه في التعليلات وان
المطلق مستثنى من العرف والمثلية فيه بعد هذه فليست
الحفاظ على دقايق الاعراب عسر في الذمجة حاشي
مضبوطة فليست الاعابة وبكسرة الحاء فليست علة سيرة
والذمجة على ذلك قد يراه في هذا خلاف ما رجه الزيل
من كونه مطلقا في صورة العطف فتدبر
كما افاد يقول وان عطف حرمت كونه مطلقا في نفسه
فلان اولس الله وفلات بمعنى سوا قال في تحرير العطف
او بوجهه ونصبه كما ذهب اليه الزيل في قوله اه
اليه في النهاية من الوقت بين الحروف في قوله اه
نقد الله تعالى قال في التخصيص وارجح هو كونه مطلقا
قا ضحك ان قول الصلح في قوله وقال محمد بن ساجدة
لا تضيق به لانه لو كانت مبنية بصدر جاح كما
اه قلت بمنزلة الكلام في ان التعليلات في قوله والحكم
به صعب فنفكر في التعليلات في قوله والحكم به
الوجه بقوله لان تجزئ التسمية في هذه وفيه في القليلة

رما ذروه في العظام وورد البقرة رواية كل من يربا
ورب س كنون الكلي الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند
التعجب وقال المصنف في لا يله ذلك لسبحان الله
لا اله الا الله فان صلى عليه عند ما يستقدم ويصلي
منه فاضى على صاحبها فان عرف انه جعلها نجبا
ولم يجتنبه لغيرها قال والذي اري انه لا بد في الكفر
قد راي على ذلك ربما يؤدي اليه فحوي فلا منه وهو
ان يدركها عن المستقدم في القول منه بقصد استقار
او جعلها نجبة فيلزم حسن ذلك هو ظاهر وجز البر
العيني من الكفنية عنهما كالشعاع والكلية وعند
عمل محرم وعرض سلعة او فية متاعا فانما حصل
ان الحديث الذي ذكره الشارح كقصة كل مقام الذبح
تريد لله تعالى خاصة وطوبى عند جميع فكره
اضحا بذلك وما استدل به الشارح مما خرج فيه مقام
وفي الحديث طوبى قال بسم الله وصلى الله على محمد وقال
صلى الله على محمد يدون الواوخل الذبح كليلي ولى
الشارح حال الذبح ان وافق التسمية الذبح وقيل ان ال
نظر محمد صلى الله عليه وسلم لا ينزل في التسمية لا يحل
وان ارد التبرك بذكر محمد صلى الله عليه وسلم في الذبح
وبه فذلك وفي الحديث اسجدوا لرسول الله
وصلى الله على محمد وقال بسم الله وصلى الله على
محمد واذ قال بسم الله اللهم تقبل من فلان ففعل وفعله
فان فصل صور ابي حنيفة بالسماخ ومعنى ابي حنيفة
واذا وجد الوصل حسا وعدم حقيقة كانت وصلي
غير عطفانه لا يحرم ايضا كالدعاء قبل الاضغاج والدعا

فان التسمية والدعا بعد الذبح
بسم الله تعالى وتختص الصلاة فيكون من بين وهو
بارك عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لا بد
بذبح يقول اللهم هذا منك وركب ان صلاتك
وتعجبي ومخاف لله رب العالمين لا شريك له
موت وانما من المسلمين اسم الله لا شريك له
روي عن علي كرم الله تعالى وجهه في شرط التسمية
هو ان يركب من شوب الحمد الدعاء وهو
عمل الذبح بقوله اللهم اعزب لانه دعا وسور في قوله
لا اله الا الله تعالى والدعا لا يقصد به تنقيب
محمد به وسبح الله مريد به شعبة فانه محرم
وفي البداية ومنها ي من شوبه حذر من يرب
التسمية على الذبيحة فان ارد بها التسمية فانه
لعمل الذبح وعلى هذا قال محمد بن وكثير بن شعبة
بل ارد به الحمد على سبيل تشديد لا يحل فيه وصح
او يركب من التسمية على الذبيحة وروى
تعالى بالوجهين والتسمية عند صعد محمد بن
لا يحل ولو عطف الذبح عند ذبحه وفي قوله
لا يحل الا على الذبيحة وفي قوله لا يحل الا على
التسمية يعني لانه انما ارد التسمية بكونه
فلما اراد الذبيحة حلت والذبح لم يصب في قوله
تعالى لا تحطه حيث تحريمه في قوله لا يحطه
بسم الله على ما في قوله لا يحطه في قوله لا يحطه
والا ان يركب التسمية على ما في قوله لا يحطه في قوله لا يحطه
للتحطه وانما حله على ذلك لم يوفق بيبه وبين ما مر في جملة

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الحلوى وقال ابراهيم قبله وسندون سنون عس
لنبي صلى الله عليه وسلم اكرموا وتلك التي يرجع اليها
اختصارا ولا فلفظا وما تداووت الا سن عندنا برج وعقود
قوله بسم الله والله البر منقول عن النبي صلى الله
عليه وسلم وعن علي وابن عباس منتهى قوله قال
عباس في تفسير قوله تعالى فاذا فرغوا من الله عليها
صوا فواصله في الهداية وخرج البخاري ومسلم في
الحديث عن اسرار النبي صلى الله عليه وسلم ان
كسني المحيى اقرني بدينهما سمعه ونسبه في تفسيره
لفظ في ويقول بسم الله والله البر من قولك
طريق ظيان عن ابن عباس في قوله تعالى فاذا فرغوا
اسم الله عليها صوا قال فيا فاعلى ثلاثة قوله
معقولة يقول بسم الله والله البر من قولك
ورجاءه ثقاة وعلي هذا فلا رجعة في قوله تعالى
الحلوى يقتضي كون الذبيحة ميتة وهو يقتضي
وجوب الخذف لا استحبابه لا كما يحسن على غيرهم
على ان زيادة وا فلا تقصم نفوسهم وفردا
والتمتع ان يقول بسم الله والله البر من قولك
تخفف ميتة صم عندنا ميتة وهو صحيح لانه في الامور
له بخلاف ما قد قصد في الذبيحة كذا في سند
يعمل ويؤيدها كما ناسخه من حرفه لا يقطع فالحل
تخالف ما ذهب اليه لانه لا يتصور وما يستلزم عدم جرم
لنبي غير التسمية على الذبيحة كما قصد بها فثبت
العمل فانه غير الاهلال بها لله تعالى ولذلك لا يخلط
قال المصلي الله البر واذا رده الي التسمية متابعة المؤذن

اي لا يدخل في صلاة وهذا نظير في شق الثاني ولا
فلا بد من النية حتى يكون شارعا فتدبر فانه اي الذي
قصده بتسوية متابقة الموزن لا يصح شرعا في الصلاة
بنزائية ~~لما~~ قال ~~الله~~ لم يظهر بها ان
قصده ذلك الله خل وان يقصد وترت ان يقصد الاجل
لان في الوجه الاول قصد التسمية والعرب قد يختلف حرفا
ترخيما وفي الوجه الثاني يقصد التسمية على المذبح
في التحسين والزيد والنزائية وقال في الذخيرة في المسألة
نوع اشكال في المنطق عن ثمة اللغة في كتبهم ان
الترخيما يجوز لا في اللغة خاصة اه قل البند احد
وفيه ان المقصود وجود نظير اللفظة ولو قال غن الدنم
الله ابراهيم الله اعظم الله الرحمن الله الرحيم وغن ذلك
ويؤخذ ان الاسم بشي كالن حال الله ارحم والرحيم وغير
ذلك وكذا التثنية والتخفيف وسواك ان جاهلا
بالسمة اليهودية او عالم وسواك كنت السمة باليونانية
او بالفارسية او بالاسكان وسواك ان يحسن اليونانية
ولا فانه يحمل الدنم في جميع ذلك وروي بشر غن ابي يونس
لو ان رجلا سأل على الذخيرة بالرومية وبالفارسية
وهو يحسن اليونانية ولا جازا ذلك عن السمة كما في
السراج وفيها اي النازية وتشتط السمة من الدنم
حتى لو سئل عن النازية وهو لا يعرفها سي لا يحمل
كما في البداية وازد بالناج يحمل اليونانية والرحيم
ووضع تحديد ويؤخذ اننا نرى في حديثه وترك الثاني
علا حرم كله كما في ضففة الترخائية حال الدنم لا يجوز
تقديمها عليه لا يتركان قليل لا يمكن اخر غن في الدنم

وسياتي لما في ما دل على ذلك وشروط السمة حال
الرمي بالسهم لصيد وحال الارسان المكب الى القصد
او حال وهب يد رجل الوجه الى حال وضع النحر
في الارض تحديد اذا لم يقصد طيله في سجد في سائر
شأن في الكتاف قال في المعرف ان قلنت ذكرها في ارفع
سجلا لصيده حالي الوجه في نحر وحد لها ومثالا اجمل
قلت قال في النزائية والتوقيف انه يجوز على ما اذا قد غن
طيله والا فلا في ثمة السمة عند الوضع اه قال السجل
ومحمد اذا غاب عن يده حالي السهم على اذا وحده ثمة
اي في تحديد ووجهه وثمة حيا مثل حيا المذنبون
فهو قيت حكم في حال جاهلا كالفاء القصد الثاني عن اهل
المعتمد الذخيرة عقيب سمة قبل يد المجلس حتى
يواضع سائر وجهها فوق احدى ارجلها حتى
داحة وحده سمة وحده حال الاله من السهم على ما
في ذلك وحده سمة السمة الواحدة بخلاف ما لو جازها
على التقادف لان الذخيرة تعتد بتعدد السمة وكان
الاخي ان يقول لان السمة تعد بتعدد الذخيرة وفي
خزينة المشايي جمع المعصية فيه يد فخرج وسي روي
رحم على ثمة وروى سمي في الثاني ولو من سمة الكل
جاء سمة واحدة ذكره الربيعي في صيد لما في سائر
يتعلق بالصيد ولو طبقه ثمة لتدعيه وسمة في الذخيرة
لم يزل في سمة على ثمة ستم في كل وقت
او كلمة ثم روي ان طال الاكل والشرب والكلام ولصوم
المطلوب من الدنم عقيبا السمة حرم ما دعه في الا
كان كانت لغية واحدة فاكها بعد التسمية وشروط جرة

وانكم كلام قليل لا يحى ما دعه وحذرون ما يستند
الناظر قال والحيط وان طال الحديث وكثر العمل رحتا كلها
وليس في ذلك يعجز من ينطويه الى ما دانه استكثرو
الناس في العالمه يكونون كثر وان كان يمد قليله فهو
قليل ثم ذكر في هذا الفصل لفظة الكراهه وقدر اختلاف
المباح فيها واختار ان يرجع الحزمه وعمل الربيع بان
ابقاء الذم متعلقا بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما
شي لا يمكن الا حرج عظيم فاقع المجلس مقام الاتصال
والعمل القليل لا يقطع المجلس والكثير يقطع وهي التي ينبغي
وفي الصيد يمتد ط عند رسال التجارح والريح وهو على
الاية لان التكلف حسب الوسم الذي في وسعه فوسعه
في الاول الذم وفي الثاني الري والارسال دون الاصابة
فتبين ط عند فعل يقد عليه حتى لو اصابه شاة وسعى
ثم تريا وخرج عليه ها بالسكنى الذي كان معه ووسعه عليها
يعني عا صلا يحمل ولو روي بالصيد وسعى فاصاب
صيد اخرجل ولذا اذا رسل منه الصيد وذلك الكذب
ذلك الصيد فاحذروا حال تعلق التسمية بالانه ولو
اصح شاة وسعى وصرح السكني واخذت سكتا اخذتها
به ولم يسم حلت لتعلقها بالذبح ولو سعى على شاة فتركه
واخذ غيره فزوي به لم يتركها ذكرا انه ظهر من عبارة الربيع
ان قول الماتن قبل تعلق المجلس بارسال عدم جواز
الفصل الا بعد تعلق المجلس بالصيد فاصح وهو صرح
بطل عليه قوله واذا حدثت فانه يندفع العور قال
في المحيط وفيها حيا عن غرايا اذا حددت الكفرة ينفط ط
ذلك التسمية من غير فصل بين ما اذا قل ولما هذا

لا صرح به الربيع في قوله تعلق بحدوسى بحدوسى
ثم ذكر حل بارتية وفي الدليل ولو سعى ثم انقضت الشاة
وفي من مصححهم فقد انقضت التسمية ولو كان رجلا
نظر الى غيره فقال له الله عز وجل واحدة فما اضطررت
وذكرتها وتركت التسمية عامدا وطم ان تلك التسمية
لا توطى ولو نظر الى قطع حار حسي وارسل كنه
وسعى واخذ حل كما في الوجهين ولو سعى ثم ذكر حرج
ظان ان التسمية الاولى تجزى عنها ثم كذا تقدم انه
يجدد التسمية لكل ذبح وجب الى المهمة المصنوع على
بن المفرد وشديد الوجوه وفي بعض السهو وحب
بوحديثي الا ومشددة مسورة وقدرع المصطفى زيات
صاحب الهداية حدث قال والمسحوب خلافان والكل
حدث قل وسن نخل الابل قال اسيد جد ولعل قمراد
صاحب الهداية السنة لا المسحوب الاصطلاحى يؤيده
قوله اما الاستحباب فلا فقه السنة المتعارضة
الابل في قطع العروق في سفل البطن عند صدر رية
ذكرها اى ذبح الابل وهو قطع العروق اعلى عنق
تحت العنق ولحكم في غنم وبق فليسبه فندف ذبحها
ولو ذبحها تترك السنة في الابل وانما كانت السنة في
الابل كخوف في بق والمذبح لعل في فقه السنة المتواترة
وقال الله تعالى ان الله يامر ان تذبحو بقره وقال الله
تعالى واذبحوا ذبحة عظيمة وقال الله تعالى وحصل
الربك واخرجها في التفسير الى ان يذبح ذبحة لان التذبح ليس
في الابل وفي التذبح الغنم الذبح يسر فكان في كل واحد
منهما السنة وهو يسر فتركه فان على بق والغنم وذبح الابل

سنة ومن يتقدم ذكره في الشرح و كان قد خسر
عنه هذه المسألة فليطرحه اه وفيه من
الذي لا يقره بعض ولا يثبت في خبره
وروي في بعضها حال كون الدار وقفا في المذبح
حياته حال كونه وان خرج في غير المذبح لم يقدح في
في حله في هذه حاله قد تقرر ذلك الاختيار
واله في بعض من مذهبه وخرج في محل لا يخلو
ذلك الاضطراب انصارها عند المعتمد ذلك الاختيار
وهي لم يجر قدس ونقلهم عن القصة ان لا يقدح
والا ذلك صيده حين يعين وضاق بوقت عن الدار
في حله حاله في هذه حاله في ذلك يوتى حل في رتبة
في حله حاله في هذه حاله في ذلك يوتى حل في رتبة
الاولى يقول في قول انه عزاه الي بعض المتأخرين
البعث لا يخلو كله الا اذا قطع المذبح وفي المذبح
د حاجة تعلقت به في حله حاله في ذلك يوتى حل في رتبة
لا تخاف عليها الفوائد والموت ورواها لا توفى وان خاف
القوات توفى والمائة اذا طارت من صاحبها ورواها
صاحبها وغيره فالوان كانت لا تهتدي الى منزل حذر
كلما سوا صاحب المذبح او مطلقا خطاه غير عتق
الدكة الاختيارية وان كانت تهتدي الى المنزل فان صاحب
المذبح المذبح حل واوصاب موضعها في المذبح ورواها
الامام في المذبح في المذبح الى المذبح المذبح صاحب المذبح
ومات قبل ان يدرك كات لا يخلو والمذبح فيه كلام
انه هاجل في هذه الاضطراب لا يخلو في المذبح فيه كلام
وقيل لا لانه ياتي الى المذبح في المذبح في المذبح

فوق شرفان الحياتي من في المذبح في المذبح
وذلك لانه لم يثبت اي لا يصح الحياتي في المذبح
انه حتى لا يخلو في هذه حاله في المذبح في المذبح
وهذا عندنا في حصة وفيه في المذبح في المذبح
الاما من من بيت منطوية استفيضة في المذبح في المذبح
على حاله وفيه في المذبح في المذبح في المذبح
خارجا ان تم خليفته اي الحياتي في المذبح في المذبح
ما ينفذ على قوما في المذبح في المذبح في المذبح
يكن من الوقت مقدرا في المذبح في المذبح في المذبح
قال وضاه في المذبح في المذبح في المذبح
ويجوز ان يقال في المذبح في المذبح في المذبح
ذلك في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
مرفوعا وحسنه وعندنا في المذبح في المذبح في المذبح
الناقة وتزعم البقرة والنساء في المذبح في المذبح في المذبح
فأكلمه قال كذا ان شئت فان ذلك في المذبح في المذبح في المذبح
حيات في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
انه موقوف وقال المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
داود من رواية جابر بن عبد الله في المذبح في المذبح في المذبح
اي هو في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
وعلى رواية جابر بن عبد الله في المذبح في المذبح في المذبح
ابن قاتل في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
واحتجوا على المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
الهند في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
بما حله في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
حتى يغفر بالمذبح في المذبح في المذبح في المذبح

وكذا حكمنا حتى يدخر في الحكم الواردة على الام كما سببوه به
والعنف فاذ كانت حزا لا فيكون حرج الام ذكاته عن
البحر في الصبر والمجاهدة عن الام لا ينبت عن ذكاته
اختبارا فانقل الى ماله في وسعه وهو حرج في الصبر
ويزج الام في الجنب فصار قبله بر فوفقه لانه يتوث
به قطعا والفتاب في الصبر المخرج بالسلامة لاسيما
اذا وقوا البحر في طرافته وقال ابن المنذر لم ير عن احد من
الصحابه وسائر العلماء ان الجنب لا يؤكل الا باستئذان
الذكاة فيه الا ما روي عن ابن حنيفة ولا حسب اصحابه
وافقيه عليه اه فقلت وفيه نظر فقد روي محمد بن الحسن
في الاثار والموطا عن ابن حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم
قال لا يكون ذكاة نفس ذكاة نفس في وادق اب حنيفة
علي هذا في مجلس من زباد كما قد مر ولا في حنيفة ومن
واقفه الا الله تعالى حرمت السنة وهو لا يكون ما ذكره
غير ذكاة التبرك اللهم تعالى في التذكية يقول الاما ذكيتهم
رحم المخلقة والجنين ما في ذنبا فخرج بالكتاب وهذا
لانه اصل في الذكاة حتى يتصور حيائه بعد موت امه فلو
افراد ما ذكاته بالذبح الدم عنه يجعل له ولا يجعل ذكاة امه
اذا لمقصود من الذكاة اخرج دمها من تحتها من اللحم فطيب
ولا يكون تبعا لها ولا يذبح بها بياض الفم ويغسل الدمع
وحده ويغسل الحية له وبه منفذ فلا يملك جعله تبعا
لانه فيه لانه لا يحصل المقصود بذكاته امه وهو خرج
دوم بخلاف حرج الصبر لانه مخرج الدم وهو لمقصود
فيقوم مقام الذبح عند المحققين لانه لو كان حزا
للاكل كله وان لم يتم خلته لان جميع اجزاء الام ما تولى

3

[illegible]

۱۲ ایہ یز کی زکاۃ مثل زکاۃ امہ علیہ السلام

فاختبرهم فان قلت ما الخوب عن قولهم عليه وسلم
 كلوه ان شئتم قلنا معناه اذ جوعه وكلوه وهذا عن روي
 انه صلى الله عليه وسلم اذن في كل يوم الخيل اي اذا جوعه لان
 الشيا اذ عرفت انه رطبه واذ عرفت انها نصف اليافا
 تعاقب في الصلاة اي بنصفها وقد قال بعض الحكماء ان
 قوله صلى الله عليه وسلم كلوه ان شئتم ليس الامر
 فيه على حقيقته بل هو ما التمهيد كما علم من شئتم
 اوانه لا تطيب لكم فكلوه ان شئتم ولا تطيب الا بالذكة
 المستقلة وانما يدعى الجبين في السبع هو الجبين لان السبع
 يغسلها يستنانه وانما يغتسل بها عتقها لئلا ينغسل
 من الذكة ولذا روي في قولك محمل كنهه بذلك اما
 لما حل دجج منه لان فيه تقصير الولد ومنه ان السبع صلى
 الله عليه وسلم عن اعطاه اقران وفي رواية بقره او
 شاة ان شئت على لولا ذكرك في محمل لان فيه كونه
 الولد وهذا قول الامام انه يقول كنهه لا تتدنى ذكرك
 انه لا يقول ليس في حجر الام ضاعة الولد عدم
 التيقن بموته بل من هو ادركه حيا فيخرج ولا يخرج من
 ولان المقصود من كنهه في قوله سل السبع الا في ذلك
 فتنه لفرصه صلي فاذ كان يحون فتلا السبع للقول
 المقصود كما اذا تيسر الكفا رتا ساعته فاطفأك بالاجبة
 يتلوا وحل شق بطن شاة فاذ خرج الولد حيا وخرج
 من ذكرك الشاة قالوا كانت الشاة لا تعقب من ذكرك
 لا يخرج الموت يكون بالاول وذلت السبع ذكرك وان كانت
 تعقب من ذكرك حلت لان الذكرك هو الثاني كما في الكائنة
 سور قطع ريس دجاجة فانه لا يحمل بالذبح وان كان

يتحرك

يتحرك للذكي للنعطة ولا يخرج ونا ب
 والذبي والفر والغمد والشعوب والصنع والكعب والسور
 البري والاهلي والغسل وسباع الهوام كالغضب واليربوع
 وابن عرس والسحاب والغناك والسمور واليربوع يخرج
 نحو السبع حيث له ناب ولا يصطاد به ولا افك جبين
 غير صلي لا يخلو عن ناب ولا يحمل ويحلب به سيد
 يخرج من اب ظفوه قال القسطنطين الخلب خضر كل سبع من
 الماشي والطائر كما في القاموس كالصقر والماري والثاير
 وما شئت ذلت يخرج يخرج منه والا فكل حيدر لا يخلو عن
 يحلب وقد خرج من موه وورد عن ابن عباس رضي
 ان الدبر صلي الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب
 من السباع واكل كل ذي مخلب من الطير واخرج البخاري
 عن ابن علقمة ان النبي صلى الله عليه وسلم يهيم عند
 اكل كل ذي ناب من السباع قال الربيعي والمرد بن بك
 مخلب ما له مخلب هو سلاح وهو صفت من الخلب وهو
 مزف الحلد ويعلم بذلك ان المراد بذي مخلب هو
 سباع الطير لا كل ما له مخلب وهو الظفر كما اريد في ذي ناب
 سباع الهوام لا كل ما له ناب ولا طبيعة هذه الاشياء
 مدعومة شرعا فيجوز ان يتولد من لحمها ثمن طبا عزا
 في حقت الارما لبها دم وهو نظير ما روي انه صلى الله عليه
 وسلم لا يات صليكم شقها فان اللبن يعدى من سباع
 ما لا يات صليكم شقها فان اللبن يعدى من سباع
 منه من قال في الجوهرة لطف ما تحط في اهلها مثل الارب
 والحلوة والمستحبة مما تنهيه من الارض مثل الدبيب
 وفي الغاية الاختلاف والانهاب بمعنى الخطف والنهب

قيل في فرق بينهم ما ان الاختلاف في فعل الصيرور لا يتربط
 من فصل سباع البهائم والا كان اسمهم شاعلا لهندوسين من عبي
 واخذوا من اسمهم بهذا الوصف في اه حارج قائل عاده
 يعني وقد يختلف عن ذلك وطريقا ان الذي تحلب
 قال في الغزيرة ولا سيما كل ما ليس له تحلب يحلف به
 والهندو وكذا في النعم والسعودي والزرور والهندو
 والفاختة لاس به ومثله في النعميس والزرور والهندو
 الظهيرية واليوم يوقى قال الله وقدرت هذا يحل
 والذي اه ولا يحل كسرت وفي حصار وارب الارض هو
 حنة فاختة ويسمى ذلك لانها لا تعرف الارض
 الهوا لا في كافي والحيات والحرفان الاهلته وليس
 والبريوع والصب والتعقد والعزب والنفث والوع
 والتخول في السهل حد فوه ولا الحسرات وكلها يوم
 بنسب يد اليه قال لاقتالي جمع الهامة وهي الدابة من رواب
 الارض وجميع الهوام نحو برع وبن عرس والتعقد
 ما يكون سكتها الهام والحد مروه كنه لان الهوام
 مستخفنة وقد قال تعالى ونحو عليهم الحيات ولا يمس
 شتار والحيات في الغلاب وفان من اسباب الكرهة
 وكل جمع ماله فانه ماله مروه لانه كنه مستخف فدخل
 تحت قوله عز وجل ونحو عليهم الحيات الا الحوافر
 مخصوص بالحدوث اه واليهوه ونسب يعني لما
 والبريوع منها كضفدع وغيرها ولا تحل لاهلته تاروك
 عن تعلية الحنفية ان حارج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عموم لاهلته زناه بطاري ومنه ومنه وقال في
 حياهم لاهلته انهم لاهلته يحرمون اكل الحوافر والاهل
 واما

三

رويت اربعة فيه عن ابن عباس رضي الله عنهما
 في سنة وقال حدثنا اهل خمسة عشر جلا من صحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم وروى ابن عبد بن ابي عمير
 قال وقد روي عن غالب بن ابراهيم قال صاحبنا سنة
 فشكلوا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت يا رسول الله لو بين عندك ما صف على الاسنان
 هم واما حرمته حتى حرم اهلها فقالت صلى الله عليه وسلم
 اهلها اهل من سميت حرمته فانما حرمتها من حرم
 حرم القربى وحرم بنسبها من اللام جمع حارة وفي الحديث
 عند من اهل القربى ومن عن غالب بن ابراهيم قال هذا
 لم يرد وهذا الحديث قد ورد في البور وفي سنة والنسب
 لحق ظ على نصيبه وايضا في نصيبه عن ابي عمير
 ولا حجة فيها واختلف اصحابنا في تحريمها هل هو
 لاستحسان الرب بها وليس على عيني وجهي حد لها روي
 وغيره واما في تحريمها من غير من في تحريمها
 حتى تحريم حرم اهلها من غير من في تحريمها
 من غير من في تحريمها من غير من في تحريمها
 واما التحريم اهلها فله حرم ولها سنة وشتمه واختلف
 ما في تحريمها من غير من في تحريمها من غير من في تحريمها
 على كل واحد واحد منهم وهو صريح في شرح نصها
 وطحا له حتى اذا صار على وروى عنه اذ هو اهل
 يوكول ولا يهلكه في تحريمها من غير من في تحريمها
 ويقال لاهلها حتى اهلها من غير من في تحريمها
 ولها حلال ومن غير من في تحريمها من غير من في تحريمها
 مطرف انه قال في السنة في سنة في سنة في سنة في سنة

فاكلناها وفي رواية وعنت بالمدنية وفي نسخة حمد زحمت
 ورسا على رسول الله صلى الله عليه وسلم واكلناها
 نحن واهل بيته وهذا قول القاضي شريح والحسن وابن الزبير
 وعطاء وسعيد بن جبيرة وحاذ بن زيد والبيهقي بن سعد
 وابن سيرين والاسود بن يزيق وسفيان بن سعيد بن قيس
 وابن المبارك وحماد بن عمار وحامد بن عمار السلفي
 وقيل ان ابا حنيفة رجوع عن حرمته قبل موته بملأه
 عام وعلم الفقيه عادية والخلاف في غسل بين فاحسب
 لغيره لا تترك اتفاقا ولا باس بسنها عقلا وحده في النهاية
 وسماء في كتابها حدود مباح وقال فاحسب ان فاحا لا ابا
 قلبن المالك حلال ولعن الرازي لك في قول ابو يوسف
 ومحمد ودين في قول ابي حنيفة واختلاف في الزهري فقال
 بعضهم مكره كل هذه تنزيه لآرامه كخبره وفرضه لا يمس
 السهم خرمي في لنا الكلام انه مباح كالبهيم وعامة المشايخ
 قالوا انه مكره هذه التحكيم لانه لا يجدون ان زل عقله
 كالوشا والسمي وارتفع في عرسه حتى زل عقله جميع
 ولا يجدون في كرمه مكره في الجانية وفي التحكيم في ما بينها
 فقيل لاس في كرمه ليس في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 اللهم قال في كرمه هذا هو الذي يظهر فيه كرمه في كرمه
 بخبره واليه تعد النساء في قول علي لا وجه في البرزخية
 واحكام علامة خوريزمي لا ركن الملكة والنجاني في كرمه
 شرب لبنه اهو وفي نسخة المومنين من كتب الطب ان
 لبن الرناك قليل الحبة وحرمت جميع لاسان ويخرج ويخرج
 الدابة ولا شربها في رسول ويخرج في قروح لاسان
 ومجاري البول والحمل به مع نشأته في كرمه بعد طهره

يعني

يعني على حاله في كرمه من حوصه لانه يسبق لاصحاب
 عنه ولا تحريم لا يظهر في كرمه في كرمه في كرمه
 نظير قليل بعد وقتلهم الحيات المكره ولا يحل كل
 القضم بضم الباء وسكونها فحسنا في اسم لاني ولا يقر
 ضيقه في كرمه ضيقا بضم الضاد وضيقه في كرمه
 والنون كسرة قال المزيدي في كرمه في كرمه في كرمه
 قاله وعن ابن المبارك ان القضم يطلق على كرمه في كرمه
 ومن عجيب امرها تخلفها كالبزب والرازي ويزيد حرمها
 ومن عجيب امرها انها لا تترك بكون سنة ذكرا سنة
 انني فتلت في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 لما حفظ ولا تخش في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 المخلوقات وقال ابو حنيفة وسعيد بن المسيب في كرمه
 بحرمته الكرم لانه ذوات مال ككبريائها والمكره عند
 ما تم الكرم لا يقضم بضم الكرم قال السد حذروا في كرمه
 حرم في كرمه لانه كرمه في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 اوجي في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 مستضعفان وحكم وطبيعته ولبه في كرمه في كرمه في كرمه
 والمذمومة يجري مع كرمه في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 عن حبيب بن عيسى وهو قولي وسعيد بن عتمان بن سعيد
 المازني في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 وقال ابن الفضل ليس في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 عليه وسلم وفي نسخة حذروا في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 الشافعي في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 وعطاء وقتادة وعقل الحق في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه
 لهما نابين وعند الملاية في كرمه في كرمه في كرمه في كرمه

منها لئن لم يوصف في بعض من ذلك كلمة وفي بعض
كذلك وذكرنا عن احمد ان الزيات منه على تحريكه
لا يحل كل استخفافه بكسر السين وفي اللام كذا في ثمانية
السد احد في شرح الروض المكنون في الانصاري الشافعي
في بعض السنين وفي اللام وعنه سائلة وعنه اخفى
الحسين وهذا كغيره في بعض في السين منه في البحر
كان حاة واستخفي في حركات سبعة ويحفظ لصفحات
جميعا في ان يصير في واحد منها حركات واذا اراد الذكر
الستغفار ويحفظ وعد الانثى في الذكر تحسنت في فمه
من خالصتها ان حادها يكون مقبولا فعد ذلك تطاوه
الانثى وهذه السبعة لا بد منها الا القليل من الناس
وهي اذا باضت صفت هتت الى بعضها قال في نظر ولا تزال
لكذلك حتى تحلق الله الولد منها وليس لها ان تحضنه حركتها
لان اسفلها صلب لا حروفه ولذا ذكرنا ان ولا تأتي
زواجها والذكر يطال الملك في استغفار والتربس الذي علم
ظهرها وقاينة برية وتحت وتخرجت لاستخفافها لان
غالب اكملها الحيات وقال في حركتها والتربس حلال ولا
لكذلك ينضج وقد صحت الرقي تحتها لاستخفافها ولا يحل
كل الغراب الا بقوه هو الذي قد سواد ويبا في اليد على كل
الحيف ولا ينفع في طبعا لا يلق في الدروب ودر في الطير بين
وعنه ان الغراب الاسود ولا ينفع في لونه انواع شوع
يلتقط الحبوب ولا ياكل الحيف وهو في لونه ودر في الطير
الحيف وهو لونه ودر في الطير الحيف وهو في لونه ودر في الطير
واله حيف لونه ودر في الطير الحيف وهو في لونه ودر في الطير
اي الغراب الموصوف في كتاب في الامم ودر ذلك

لان هذه السبعة من غير ان يكون لها حروف في حركاتها
فوتنفات في حركاتها على الحركات ما سبعة حركاتها
سبعة من من السنين ودر في حركاتها سبعة حركاتها
في حركاتها سبعة حركاتها سبعة حركاتها
تربس وهو حركتها ودر في حركاتها سبعة حركاتها
هنا لا يفسر لان الكتاب من عليها وهو حركاتها
يعتبرها سبعة حركاتها سبعة حركاتها
وما وجد في مصاريف الحركات سبعة حركاتها
في حركاتها سبعة حركاتها سبعة حركاتها
منها لا يفسر تحت حركاتها في حركاتها
صلى الله عليه وسلم ما سفت الدفعة وهو حركاتها
ولا يحل كل الحروف في حركاتها سبعة حركاتها
منها لا يفسر تحت حركاتها في حركاتها
سبعة حركاتها سبعة حركاتها سبعة حركاتها
فارس الغلف هو حركاتها سبعة حركاتها
وغيره هو حركاتها سبعة حركاتها
التي هي حركاتها سبعة حركاتها
قال سالت ابا حنيفة عن بعض حركاتها
فقلت انه ياكل الحيات فقال في حركاتها
خبر في حركاتها سبعة حركاتها
وقال ابو يوسف يكره العتق كذا في حركاتها
في الهندية والعقود يوزن حركاتها

وهو لون بني ابيض واسود طويل الذنب وهو لا يوضع
تحت سقف ولا يستظل به وهو نوع من الزوايا ينشأ
به ويعتقد بصوته يشبه العيون والقاف وفي طبعه
الزنا والبنانة ويوصف بالسفة والخشخشة ولا يعمل في طبعه
القتل لانه ذوات غفلة مقاتلة وقال الامام احمد بن
الحنبل من اطعم المسكين وقال الحسن بن موسى وهو
قال الشافعي في التيمم روي عن الشافعي في التيمم
ولا يعمل في التيمم وهو حرك يري لا يشترط في التيمم
سبعين سنة فها عدد يسون في كل يومه فها فها
ولا يستظهر سن وقال ان اسنانه فها وسنانه
منقذة والمكر منه ذكره ولا تشبهها في دينه وبين الاعتناء
مودة تجعلها في جوارحه التيمم روي ان ادخل يدك
لا تحرك ويرجع في تيممه كالتميم فها روي عنه ولو لم
من الخبز فان كان في جوارحه روي عنه فها
على الاستلزام استلزام اسلام اشار روي عنه فها
الشيخ ان عواين عسا سن روي عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قبل العزم هو يا رسول الله قال لا ولنم
يكن ما روي عنه فها روي عنه فها روي عنه فها
فالكه في جوارحه روي عنه فها روي عنه فها
نزلنا انما التيمم في الفضايل فها روي عنه فها
منها فها روي عنه فها روي عنه فها روي عنه فها
وسنم فقال ما هذا قلنا ضبابا احصاها قال ان
امر من بني اسن انك مسحت دراب في الارض اخشى
ان يكون هذا من اكلها وروى عنه ولا يعمل في التيمم
هو حرك ان طويل روي عنه فها روي عنه فها

من

من ذنب الفار لونه كونه الفار يرفع ذنبه صعدا فها
طوبه يشبه النوار يستلزم بطن الارض لتقع رطوبة تاله
مقام الماء وهو نوع من النسيم ويكره ان يخذل في
شمن الارض في جوارحه فها روي عنه فها روي عنه فها
النار فها روي عنه فها روي عنه فها روي عنه فها
ولذلك المنافق ظاهر امامه وباطنه لغز في طبعه
انه بطال الى البسة حتى لا يعرف ان وطنه كماله
الارب وقال الحافظ والغزوي البيروني من نوع الفار
وزاد الغزوي وهو من الجوف الذي ليس له ريس
يطاع بيضا دانه واذا كان منها يكون من بينها في مكان
مشرف او صفة ينظر الطريق من مكانا حية فاذا زاي
ما يخافه عليها صوا سانه وصوته فاذا سمعته فرغت
الى جوارحه فان لم يري حتى درس اخذ وصا فها
نسا جهم على ريس فها روي عنه فها روي عنه فها
خرجت لطلب القاتل فخرج ريس او يشرف فان لم
يتم اكله من البياض صوته سانه واما
يوحنا عندنا لانه من كسنة ان خلاق الشافعي واحد روي
المنذر روي في جوارحه فها روي عنه فها روي عنه فها
وسنم روي في جوارحه فها روي عنه فها روي عنه فها
وهو حيوان دقيق يعادى الدار يدخل جوارحه
ويعدى التمساح لانه يدخل فيه واكل جوارحه
ويقتل الحية وافواض اكله جوارحه فها روي عنه فها
ويسرق ما وجد من الذهب والفضة وصا رجل فها
منها وحسبه في بعض حيث تراها انه فلما رايته
ذهبت وجان وفيها دينار فالتقته بين يديها



١١٦

تعلقوا بغيره فلم يبق لها فلو كانت معها ان عصب
 حتى بلغت من عدد الخمسة فلما انتهت
 بالخمسة ذهبت وعادت عذرا بها ثمانية
 فبارك الله بكثرها عاقلها وبارك الله
 خير من ذلك في خلقه بها مبركة لها
 تعلق من قلوبهم وتعلقوا من
 ولما جعل الله الخمر الخمره النبوة
 من عاصم رطبان باب من خصه
 في الرحمة واسما لا يسير به فلو كان
 بها نقول في حياها سما لا ريقا
 يشبهه سحرين الانعام ولا ريقا
 صفة وقد يكون فيه حصة غير
 من فقال الامام الحسن فيها
 في بعدها من مكان عدد
 ويقال لها الانوف في عيون
 عرب واليوم دار خمره
 سلام بنسوة دوما
 ميثاق الموتى ووليس
 الكرم بنسوة راحة
 للوراء راحة
 وحسن كرمه
 والافعال
 وسماها
 فاما
 فاما
 فاما

[illegible]

الموت ونعم صوف ومات فلان حتى بقى له اوقات من
 غير ضرب ولا تقرب ولا يبين منه فعل يخص لا نفى بالاضافة
 لان روحه تخرج من الله بشتايع نفسه ولا يهم كونه
 يتجلى بان الرضخ تخرج روحه من انفسهم والخرج من
 جرحته مختار موقوس واذا حرم لفظ فيقول جابر
 رضي الله عنه ان الله صلى الله عليه وسلم قال ما نعت
 عنده لما فلكون وما خلق فلان كقول خرجهم ابودردوان
 صاحبه وفي لفظ الله في حين جابر موقوس اذ اطلق
 السلك على لما فلا تاكلى واذا حزن عليه اى كلكه وم
 كان على حاقه فلكه وعن جماعة من الصحابة رضي
 الله تعالى عنهم مثله وسوخته على ما لك ولشاق في
 في ابا حاتم الطائي ولا دليل لها في روينها لان المراد
 تخرج ما لفظه لا يخرج يكون موقوسه ومضاف الى جابر فلا
 يتناول ما مات فيه جابر وموقوسه لكن يتغير فيمنع عنه
 لفظه فصار من الحيات ولو مات في لها ولم يخلق كل
 وهو كى الطاء في الله لا يجوز كلكه عينها ما كان رخصه
 حين صوف وظهر على ما فانه موقوسه فلو كان صوف
 موقوس ولفظ في ما ليس بلفظ موقوس لكان رخصه
 في الله عن الفتاوى الصوفية كما يكون في رخصه تعالى
 لان ما في رخصه مات ما في رخصه صديق لما كان قاله
 شذوذا في رخصه ولو كان سكة ابتلعت سكة كلفنا
 جميعا لان السكونية ما انت بسكة حادك وما اذا جرح
 من رخصه لانها سكة حادك عذرة هو وفي كانه رخص
 سكة في رخصه شذوذا في رخصه صوفية رخصه
 والبايع وقال حفظ الحاق سكة حادك وابتلعت الحاق

قال

قال محمد بن مسلمة بسايع لانه صديق صاها لان يدور
 في يده فلكونه لا يخرج من رخصه لمسلمة ويسلم
 في رخصه ولا يبين منه فعل يخص لا نفى بالاضافة
 لان روحه تخرج من الله بشتايع نفسه ولا يهم كونه
 يتجلى بان الرضخ تخرج روحه من انفسهم والخرج من
 جرحته مختار موقوس واذا حرم لفظ فيقول جابر
 رضي الله عنه ان الله صلى الله عليه وسلم قال ما نعت
 عنده لما فلكون وما خلق فلان كقول خرجهم ابودردوان
 صاحبه وفي لفظ الله في حين جابر موقوس اذ اطلق
 السلك على لما فلا تاكلى واذا حزن عليه اى كلكه وم
 كان على حاقه فلكه وعن جماعة من الصحابة رضي
 الله تعالى عنهم مثله وسوخته على ما لك ولشاق في
 في ابا حاتم الطائي ولا دليل لها في روينها لان المراد
 تخرج ما لفظه لا يخرج يكون موقوسه ومضاف الى جابر فلا
 يتناول ما مات فيه جابر وموقوسه لكن يتغير فيمنع عنه
 لفظه فصار من الحيات ولو مات في لها ولم يخلق كل
 وهو كى الطاء في الله لا يجوز كلكه عينها ما كان رخصه
 حين صوف وظهر على ما فانه موقوسه فلو كان صوف
 موقوس ولفظ في ما ليس بلفظ موقوس لكان رخصه
 في الله عن الفتاوى الصوفية كما يكون في رخصه تعالى
 لان ما في رخصه مات ما في رخصه صديق لما كان قاله
 شذوذا في رخصه ولو كان سكة ابتلعت سكة كلفنا
 جميعا لان السكونية ما انت بسكة حادك وما اذا جرح
 من رخصه لانها سكة حادك عذرة هو وفي كانه رخص
 سكة في رخصه شذوذا في رخصه صوفية رخصه
 والبايع وقال حفظ الحاق سكة حادك وابتلعت الحاق

قال

يكون ويخرج صفوف ومات فلان حتى يلقى ذوات من
 غير ضرب ولا قتر ولا يبي منه فعلم وخص لا نفى بالانهاض
 لان روحه يخرج من الله يستأجر نفسه ولا يهاجر
 يخرج من ان الارض يخرج روحه من انفسه ويخرج من
 جرحته من انفسه واما حرر الله في الجرحه جاز
 مرضي الله عنه ان الله صلى الله عليه وسلم قال ما نهد
 عنه اهل افلكوم وما طلق فلان كقول خرمه ابو دودان
 حاحه وفي لفظ لبيد في حين حارب من روعها اذا طاف
 السهمك على اهل فلان تاكي اذ حزن عليه ابي كرمه و
 كان علي جاذبه فكلمه وعن جماعة من اصحابه رضي
 الله تعالى عنهم منله وسو حجة عليهما لك والشافعي
 في با حتهما اهل في ولا رسل لها في رويلا لان المراد
 له ما لفظه لبيد يكون هو حزنه وخصا في ابي فلان
 يتناول ما مات منه رضي وهو كلف يتنفر في نفسه
 لظلم فضا من لثا في ووفات في ما ويظن على
 وهو كلف اهل في لبيد لا يور كلف عني ما كان مصنه
 من فوق وظهروا في ما لبيد منه فلو كان ضمن من
 فيه في ويطبه في ما لبيد بهار فلو كان لظلمه لظلم
 في كلفه عن لظلمه الصلوة كما يوكول في لظلمه بهار
 لان ما في مصنه مات ما في وحي صديق لظلمه قال
 عند روي في لبيد وروى سمكة لظلمه سمكة لظلمه
 جميعا لان لظلمه مات سمكة حاد ما مات في
 من روي سمكة لان لظلمه سمكة حاد ما مات في
 سمكة في لظلمه سمكة حاد ما مات في
 في لظلمه سمكة حاد ما مات في

قال محمد بن مسلمة نسياع لانه هو الذي صادها لان يخرجه
في يده فكلوا له فخرج من تحتها من سطن لمسلمة وسلم
فتركت شري ولا خيار لمحتكي وان انقضت المشقة
بالانتماع وان لم تسترة فالتا تسعدت الاخرى فما جف
تكون لك شري لانه اما صاهاها ملكا لمحتكي رطو
لدخت حنة سكة فلما فقتلها وانصبت اما عليها امر
فانت في المشقة كل اهل ولوجحدث سكة في سطن لك
لا مات بها لم تغفر عن محمد كما في الكفا في ولوج
حزنة في سطن سكة وفي سطن حزنة حلت في بحر
الخر وسماي وكل سلك ما كان برمالا ووردة فيحال كلكه
لموت بافة عليا عليه الغني وهي في ربح محمد لانه
كان بافة لانه قد يموت بسبب برود الماء ولورده
فيحال بالموت عليه وهو رقيق بالنايس وروي عنه
في حنيقة والي يوسف انه لا يوكي لان السمك لا يموت
بسبب برودة الماء وحريته غاليا فيكون ميتا بفيل ول
ظاهرا لا يحل له في حيط السمك حتى يبيع وما عت
بربطه فيه ابي اما في اوقات في المشقة وهو يقدر على
التحضر منها ولما هو ما لورده حنة اصابه به عدل
اومات بالنايس قال في السح او لكنت سببا الغاء في المش
لما كلفه فانت منه ودرتك معك فلا داس كما قال فانت
ما فة قوته اي لا يموت بافة وهب سح قال الربيع الاص
اله في حنيقة بسبب موته كلفه سح كوكب سح في حكا
كله طوقا صفه في المشقة المشقة محمد علي اخذ من
غير حيلة وياتي سببها او يقبل طيلها اياها والنجار لما
عليها فانت حال كلكه لان سبب موتها معلوم ولوما انت من

ما ت في نسكهم انصفت لاني منسفة حتى يكملوا خروج
 منها كما في محظ السرخسي وليوما انت معشاك تحت
 الما الخا ت الكنت خا تة وليوما ت بهضت الغنسة ونحوها
 او قضاها خرج ونحوه الكنت ولوعلمها مقطعة نسك
 بسيفي وتقول لا توكل لانها حارت ملكا له كذا في محظ
 السرخسي وسيلك عن اخراج من البها وتكبحون حيا
 وفي لك ما وسمة تومات نسكته فبه هل توكل نسكته
 فقال نعم وسئل ايضا هل ملخ ذاب فوق جمل بهي نسك
 اختلط ما البخر عا الما ثا ت نسكات كانت في جحره هل
 السب هل توكل قال نعم كذا في المنتخا تة ولا الخريت
 بوزت نسكته فاموس يعني بك نسكهم والوشدريد
 الا كرهمة بوزت نسكهم سوطه وركن ترس كما في العبد
 والاما ما في نسكهم في صور الحنة قال في هذا نسكهم ولا
 ما س ما كل الخريت والماترا في بلاد كة وفي جيتون عيون
 في الخريت انه نسك الذي يشبه الثعبان ولا يعيب
 الا في الما وسئل عنه ابن عباس رضي الله عنه فقال
 هو نسك حرمه البهول ونحن لا نخرمه وهو نسك من نسك
 نسك الحنة ونسك النافا رسته ماري في اقل الخا حوط
 انه ما كل الخريت وهو حبة تان وقد قال يحلبت ابو برة
 ويبروا بن عباس ويزيد بن ثابت ويزيد بن رضى الله
 تعالى عنهم ونسكهم ونسكهم وهو يدرب من ايت
 وخطا هو ذهاب الشافعي ولما رد هذه الثعابين التي
 لا تعيب الا في الما والماترا التي تعيب في البر والبحر
 فذلك من ذوات السموم وانما حرامها ما تحقها وقال
 السيل جده وهو لم يخرى من اسسوخا ت باطل اصل

حانت

شدة حزا ويرده فيلحق لان لموتها سببا معنويا وليس
 لا توكل لان الما لا يقتل نسك حاز كان ودارا وان اخرج
 الما عن بعضه ومات روي هتاهم عن محمد انه ان كان
 راسه في الما لا توكل وان كان ذنبه في الما ورأسه اخرج
 عنه الما لا توكل لان خروجه راسه من الما ورأسه اخرج
 موتة معلوما ولا كذلك بخروج ذنبه في اصبه ايت
 الشوط فانه ان يعلم بان سبب مات حتى لو بان عضفه
 بهضت فانه يوكلي ويوكلي لعضفه ايضا وفي الخا نسكته
 واذا اخذ نسكته فوجدت في بطنها نسكته اخذ لا باس
 بالكلها وان اكلها كلب فشفق بطنها لمخرج نسكته فوط
 اذا كانت صالحة ولا توكل اذا رزها طائر في موضع نسكته
 فقطع بعضها لا باس بالكلها وان وجد لها في مفاصلها
 ولا يصح ان اسلمت حتى مات بسبب حادث حل كنه
 وان مات هتاهم انه لا بسبب ظاهر لا يحل كنه وان
 نسكته في جب فانت اكلت لموتها بضميق الما وان
 حجت النسك في حريق لا يقطع طبع خروج منها وهو
 يتحل من اخذها من غير قصد فتن فيها الكسب
 وان لم يوضع لا يصيد فلا خير في اكلها ولو وجد نسكته
 ميتة بعضها على ارض ويضعها في الما قال محمد
 انه كان رزها على ارض اكلت لموتها باقية وان
 كان رزها في الما قال كان ما على ارض منها اقل من
 انصفت او انصفت الاوكل لان موضع النسك في الما
 فلا يكون موت باقة ويكون كذا في ويكون كذا
 الا انه من نصفها كذا لا لا كذا حكم في نصا رطابا
 لكل نسك لا رضى ولو يربط نسكته في ثا ت كنت ولذا

لولا ان ما سجد لاسلم به ولا يبقى بعد ذلك انما يوم لا رور
 ي الجريث والكارهي بنا على تقايرهم ولا فعلهم يا قوما
 عن حياة خبيثات فانها واحد بالذم يعني ولم ينف
 يا مستننا السمت بالحقا كينفنا دخل في السمت ولا جد
 خلأق محمد قال في الدرر وما نفع عن محمد بن جهم السمت
 حلال على الجريث والمال ما وضعف اه وخلقنا لما
 في كل السمت الصغيرة التي تشبه الدودة يقال به جهمه
 ويقال له الاسيان وسعي بالفا رسة ما لا باب فعند
 بعض العلماء حرام لانه لا يشبه السمت وانما يساج عندنا
 من صيد البحر النوع السمت وقال بعضهم خلأق لانه
 يسمى باسم السمت لانه يشبه الدودة ونحوه ونحوه
 والابرأ منها هية قال علامة السند الشيخ محمد بن
 اسدي التنوي ولم يخرج في هذه الكتب الا رسة ولا في
 غيرها ترجمه احدى الرازيين لكون ما ذكره العيني شارج
 الكثر انه يحل كل ما راعي وفيه سمة تشبه الحمة فويل
 رواه القائلين بلحل وقا ذكره صاحب الكفاية شرح
 الهداية بعد ذكره في مسالة الخلال هلية وروحيه
 انه يعلم بهذا ان لا يقتصر بالاشعة للصورية شرعا
 صورية لتلك ارباية ايضا فليست بغير ذكرها في الأصل
 ما لا يختلف فيه وفي اختلافها في سعة لاحتياط
 في اجتنابهم فصرح قال في الحاشية لانه لا بد
 ان يتبين قبل ان ينفق عليه اذ لا بد من الا رجوع الى
 صفة اه قال السند محمد بن محمد بن هذا ان كل الجهم
 بدوده لا يجوز ان ينفق فيه الرجوع وحده وان مات
 الجهم دحق الله وسئل عني رحمه عن الجهم يا خذ

الرجل

الرجل وفيها الميت وغيره فقال فيه خذوا من هذه
 وقلوا خلق فيه هه هو صيد بري ونحوه وقال
 ابن ما حده من السمت ان السمت صيد بري وسجد
 دحاها على الجريث فقال لهم هه لك تارة في السند ينفق
 داروه ونحوه فافهم عن هذا يسجد ويرزقنا الله سمع
 فقال رجل يا رسول الله كيف تخرجني من جهم من جهم
 الله يعطهم داروه فقال صلى الله عليه وسلم ان الجريث
 يكون من البحر يخطسه وخرجه ينفق عن ربه ينفق
 برضيق قال جرحنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في حجره ونحوه في استعملنا رجل من خريفتنا يخرجه
 تنفعا واسوا فقال صلى الله عليه وسلم ان الجريث
 قاله من صيد البحر وعصير لانه يشبه السمت وعصير
 هو صيد البحر الذي يخرجه ينفق عنه قال غريثها ان ورن
 وبن عباس ونحوه قال بعد ذلك وهو قوله هه لك
 كاذب الا ان سمعنا من ربه فانه قال لا خير فيه
 وحكاها عن عبد بن عبد الاحبار في رواية من ربه
 يخرجه خلأق سميت مرارة هه لك تارة ينفق من فوق
 فخره وخرجه من سميت بذاذة فخره خرجه
 بن ما حده فافهم عن هذا فخره سميت جهمه
 فخره وبن عبد بن عبد بن عبد بن عبد بن عبد بن عبد
 عن ابن عمر بن سنا ده صفتين وقيل عن الرازيين
 عن الرازيين عن الرازيين عن الرازيين عن الرازيين
 اجلت لنا يا ما سمعنا من الامامة محمد بن مستننا ان السمت
 وقد ثبت حلالا بقوله تعالى وان تكون لظرياً والحسد
 فلا يصلح ما عندنا الا السمت الغليل طافي وقال مالك

الاختصاصية وخصصه يدرج ما لا يوصل ظهره من
للذبح لحمه وشحمه وجعله لا يتخس ما وقع فيه
من لما يثبت لانه كالذباغ في الزنة الرضوية خمسة وتذ
لا تطل صلاة حافله وقال الله وقال الله
الذباغ لا يكون في جموع ذلك الا ان الذباغ في مادة اللحم
صلا وفي طهره وفي طهره وفي طهره وفي طهره
لا يصل فصار اللحم الجوس ولان ان الذباغ في مادة اللحم
في ان الذباغ في طهره في ان الذباغ في طهره في طهره
وهذا اللحم مقصود في طهره كالذباغ في اللحم وقيل الجوس
قتل فلا بد من الذباغ وكما يظهر منه يظهر منه يظهر
حتى يترفع في مال القليل لا ينسرك وصل جوس الانشاع
بعضه في قتل الجوس انما لا ياكل في طهره في طهره
ذباغ طهره في طهره في طهره في طهره في طهره
الكل في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره
وهو طهره في طهره في طهره في طهره في طهره
لشأنه في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره
لخلاصة وتبينه في طهره في طهره في طهره في طهره
في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره
محمد المذبح والذبح مع التسمية قبل مجز الذبح لانه موثر
في سائر الذبح كسائر الذبح مع التسمية لكن الطهر هو
التذكية ولا تذكية بدون التسمية اه لكن في طهره في طهره
الذبح الجوس في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره
الاصل هو على التسمية بخلافه بقول الا لا يبي
فانه لا يظهر في الذبح بسوطا طهره في طهره في طهره في طهره
غيره مما لا يوصل مما عدا الذبح في طهره في طهره في طهره في طهره

2.

من انهم يعطونه ليعود به حتى لا يفسد
 ولا يهرج ولا يفسد - ومنه لا يفسد
 عنه ولا يفسد - فلا يفسد - فلا يفسد
 قال اسد جده اوله جده لا يفسد
 فلا يفسد - فلا يفسد - فلا يفسد
 وخرج من ابيهم من ابيهم من ابيهم
 منه فكلوا وجوزوا - وجوزوا - وجوزوا
 ولا يفسد - فلا يفسد - فلا يفسد
 علامه من وفاء من وفاء من وفاء
 لعلنا لا نكفر من كفر من كفر من كفر
 حيا لعلنا لا نكفر من كفر من كفر من كفر
 وان انكفر من كفر من كفر من كفر
 تحت من لا يفسد - فلا يفسد - فلا يفسد
 دجوا وخرج من ابيهم من ابيهم من ابيهم
 وخرج من ابيهم من ابيهم من ابيهم
 هلكا وخرج من ابيهم من ابيهم من ابيهم
 يعني لا يفسد - فلا يفسد - فلا يفسد
 ووجدت من كفر من كفر من كفر من كفر
 وادعوا من كفر من كفر من كفر من كفر
 وفي حجة من كفر من كفر من كفر من كفر
 لا يفسد - فلا يفسد - فلا يفسد
 ختمه من كفر من كفر من كفر من كفر
 وخرج من ابيهم من ابيهم من ابيهم
 ان كانت المذكرة لطفة او متروكة او متروكة

وسليمه ومن الامام بما غلظه كانت بحال نفيس يوم
نزل الزكاة وعن محمد بن ابي بكر من حياة انقطع وواجه
مخل ولا ولا وهذا الروايات في غاية لعموم وعلمه الفتوى
وفي محط السرخسي المتردية في حكمة وبرهنة والاشارة
الريضة والنصحة ويستوفى عظم اذا دعت بغيره
كان فيها حياة مستقرة حلت بالذبح بالاجماع وان كانت
لحياة مستقرة خلل بالذبح سوغا من ولا يعين عند ان
خفيفة وهو الصريح وعلمه الفتوى هو وفي الظاهر برهنة
درج شاة مريضة وقد يفي بها من حياة مقدار ما يبقى في
المذبوح بعد الذبح في ان لا تقبل الزكاة عند خفيفة
ومحمد بن ابي خنيفة من اخرج على قول في حكمة وهو
تفاضل في ام التنسب الى سيجات في شرح الظاهر وكذا
تفضل الزكاة وعلمه الفتوى هو وقد ذكرنا في شرح قوله ويجزى
لذالك من الحياة فدرج يبقى في المذبوح ولم يتركها لانه
وسيجى في الصيد درج شاة مذبوح حياؤها وقت الذبح
ولم يتحرك ولم يجرم لرم منها ان تحت الشاة في ارض
عند الذبح لا توكل وان ضمتها ضمتها فاهاه كذبت
وان فتحت عنها لا توكل وان ضميتها اكلت وان
مدت رجلها لا توكل وان فضتها كذبت وان لم تعرف
لا توكل وان قام كذبت لان الحمول لا يستريح بالموت
ففتوى في وفي عبي ومذبح حله وطعمه شرع لانه الموت
لا تاتي الاحوال المذكورة استرخا ومقتلها من ففتوى
لعم وضرب الدين وفضل رجل وقيا من الشوك كذا في
بلى ليس كذلك لان شاة عند وجودها على حياها وهذا
في الافتقار الى استعمال بهذه الاشياء كذا في العلم

لحياة حال الذبح يوم ان شاة حلت حياها من ففتوى
درج كذبت مطلقا لعم حال سوغا وحديث عند الشاة
ومقتلها بغيره وروي عن محمد بن حنبل في رواية
صحيحه سائمة وحديث في بعض سائمة وان كانت
سائمة في الظاهر ففتوى في حكمة مستقرة
وان كانت في الظاهر ففتوى في حكمة مستقرة
مستقرة فكانت كالماتة ان اذ في سائمة في حكمة
السائمة المبلوعة من درجها في الاغذية استخرا
لانها تكون مذبوحة عند حياها حياها حياها
خرجت من درجها غير مستقيمة حنت في ان سائمة
لحمة استخرا حياها حياها حياها حياها حياها حياها
وحديث في سائمة حياها حياها حياها حياها حياها حياها
غير المستقيمة حياها حياها حياها حياها حياها حياها
هذه المسألة شعبة يبي في حكمة في حكمة في حكمة
سائمة في سائمة حياها حياها حياها حياها حياها حياها
هو فتوى حلا بريد صرف ومضروب في حكمة في حكمة
وان لم تكن الظروف صالحة لا تجوز في حكمة في حكمة
الظرف لا المضروب بريد حياها حياها حياها حياها حياها
فصورها حياها حياها حياها حياها حياها حياها حياها
الى سائمة حياها حياها حياها حياها حياها حياها حياها
من عدم الملازمة فتوى في حكمة في حكمة في حكمة
واختارنا من هو وهو حياها حياها حياها حياها حياها حياها
ملها حلا لا السائمة في حكمة في حكمة في حكمة في حكمة
في بطنها لونه ان كانت في الصدف في الاخذ فذلك باعها

من غيره فوجدتها شريكة في ذلك المنة مئة كانت
في الصديق فاعطاهم ثم رخص بها من يد الصديق
تأقية على ما سخط الاصلية فتكون ملكا للصديق فان
ما عا نقصت ملكا لم يفتري لانها ان خلقت في طلب
فهي جزء من جزءها فيمينا المصطفى وان لم يفتري
بطريقا لكن استلحقها بعد التلق كات مجزئة لعل تكون
للمصطفى فان لم تكن في الصديق في الاخذ وتكون نقطة
لان الظاهر ان وصلت اليها من يد الصديق في كل شيء
تستوي لانها لا تزداد ولا تنقص في كل شيء
عصر ولا يخلو وهو كذا وجد نقطة لان يعرف اني نفسه
ان كان محتاجا بعد الصديق لان كان غنيا بعد ذلك
رجل بعد الصديق او شاة لقدرة لا يخلو في كل شيء
من العظماء المذبح على كل مسلم لان الله اعلم
الله تعالى لا هلال رفيع الصق بالذرو كان الاول
ان يقول لا اله الا الله في الجنة ولو وصلة
ذكر النارج اسم الله تعالى خالصا وقت من السكك ولو
ذكر الصديق لا يجوز ان يدعى المصطفى سنة التكميل
ابن الصديق الذي عليه علم حديث قدس لا ضيفه غلا
حينئذ واخرج المصطفى عن جابر رضي عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من دبر الصديق كانت قدره من النار
والرم الصديق الرع الله تعالى كذا في قوله في المصطفى
وتنبتت الاحاديث الواردة في المصطفى فكم حديثا
ما يذهب على هذا المعنى ولا في كل شيء استيفان وغيره
قوله صلى الله عليه وسلم من كان من يومئذ باله واليوم
الا فليترك صديقه واخرج الديلمي في صندل وروس

عن

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال رجع
عن صديق فانه من تقدم من شيء من شيء
هل استب وخرج من ما بعد من شيء من شيء
ان من السنة ان يخرج جميع صديقه في ذلك
وخرج يدعي عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان يستخدم صديقه وخرج بعد ذلك من شيء
مرفوعا من شيء من شيء من شيء من شيء
خافه غيره وذكر الشيخ في شيء من شيء
كان رجوعه الى صديقه عليه وسلم في شيء
نفسه وكذلك لو كان في شيء من شيء
المرء رضي الله تعالى عنه في شيء من شيء
وسلم وفدا لثانيه في كل شيء من شيء من شيء
غيره وفدا في كل شيء من شيء من شيء
كا في شيء من شيء من شيء من شيء
صديق كاهية عينا في شيء من شيء من شيء
كبريت عبد الله رضي الله عنه في شيء من شيء
ويقول ان في كل شيء من شيء من شيء
نا معه ومن شيء من شيء من شيء من شيء
ابن الصديق في شيء من شيء من شيء من شيء
له في شيء من شيء من شيء من شيء من شيء
المصطفى كاهية عينا في شيء من شيء من شيء
نفسه وكذلك لو كان في شيء من شيء من شيء
له في شيء من شيء من شيء من شيء من شيء
الله تعالى في شيء من شيء من شيء من شيء
لصديق لا يجوز المذبح ومن يظن انه لا يخلو لعل

ذبح لإمام ابن آدم ضلوك كان أصاريه الله فقد خالف
القرآن والحديث والتقاليد لا ريب أن القصاص بذبح الذبح
ولو علم أنه يحسن لا يذبح فليس على هذا حاله لأن لكل ما
ذبحه القصاص ولا ما ذبح للموت والأولس والتهنية
والفارق بين الذبح قدوم لا قبل والذبح للضيق أنه
أما الذبح قدومها أي أن أقدم عليه بها لئلا يترك يترك
أراد منها كان الذبح لله تعالى وكانت المنفعة القسبي
فما ذبح لم أرى أن المنفعة للوجه إن ذبح لا جازيا و
كانت المنفعة له ذبحها ذبحه القصاص ليس للحد
وإن تقدم بها لئلا يترك قدوم على ذبحها لا جازيا قدومها
لقد كان ذلك الذبح تنعظم غير الله تعالى فتخرج
وقال الجوزي وحاص الكلام في هذا مسألة أن الذبح
لمقتنين بذكر اسم الله تعالى إذا كانت قبل قدوم فادوم
المنفعة لضيق فنه وبعد قدومه ببرهنة لذلك فلا
شبهة في جواز ذبحه عند ذبحه وهو ذلك المذبح
وأما إذا كان عند القدوم فادوم القصد ذلك فالمذبح
ما ذكر وإن كان لم يذبح تنعظم ذبحه والمذبح مبنية وضابط
أنه إن طلع قدوم للضيق وهو ضابط وإن مرث
يتجزئه التماس هو مهوره بسلدتنا وهو غير النظم
وحكمه ما علمت وعليه جازي كل الص وما الذبح عند
وضوح الحد ويزيد من ذبح أو شفا من مرض فلا يشك
في أن القصد هو الضيق وفي كتاب هذا ما ينبغي
لاخي شلبي ذبح شاة للضيق وذكر اسم الله تعالى
عليه قبل جازي الكه ولو ذبحه لقدوم المذبح وحده
من المظن وذكر اسم الله تعالى يحرم كذا لأن في المسألة

لاوي كان الذبح لأجل الله تعالى وذكر اسم الله تعالى
ولهذا ينفذه بين يديه ويأكله بخلاف الثانية لأن
ذبحها لأجله تنظيما له لا تعظيما لله تعالى وإن لا
يوضع بين يديه لئلا يترك كل من يذبحها يعرف
وفي كتابي الشلبي أنه لو ذبح الذبح على ذبحه
أن وصل إلى يمينه أن يترك قربان يذبحه أو فاته
ولا جازي منه ويتصرف به على الحق لا الأغنيا ولي
باب الصيد والنباح من الجوهر الذبح عند موت
الضيق تعظيما له لا جازي كذا ولا عند قدوم الأمير
لايه أهل به لغفر الله تعالى فاما إذا ذبحه عند غيب
الضيق لأجل الضيق فلا بأس به ما في حاشية
لاباس هذا لأجله لا يترك أو يذبح ما في حاشية
الجوزي وقال السيد حماد في كتابي الذبح ذبحها
نزلت هذا لفارق يظهر أنه قد قصد به تنعظم
ويأكل منه هو وعياله فالأولى أن طنة بقصد تنعظم
وعندهم أهو وهل يذبحون بوزن ذبح ذبحها
قال في الذبح وفي ذبح الذبح لو هبنا لشيء شحنا
سري الذبح عند موت الشحنة قال وفي الذبح ذبحها
وقال الإمام سيدي أحمد رجب في كتابي الذبح لا يترك
والضيق في ذبحها لأجل الضيق فادوم ذبحها ولا يترك
الشيخ الأمام أبو عبد الله خرج ذبحها لأجل الضيق
والضيق لأجله أو على الشحنة أو على الكاهن
والذبح لأجله عند موت ذبحها بوزن ذبحها
سري الذبح ولو هبنا لشيء شحنا
وقال الإمام سيدي أحمد رجب في كتابي الذبح لا يترك
والضيق في ذبحها لأجل الضيق فادوم ذبحها ولا يترك
الشيخ الأمام أبو عبد الله خرج ذبحها لأجل الضيق
والضيق لأجله أو على الشحنة أو على الكاهن
والذبح لأجله عند موت ذبحها بوزن ذبحها
سري الذبح ولو هبنا لشيء شحنا

ذبحها

معوهة فليت وقصص مبدية به جرحه يا جرح
 ولا يكمل لانا لاسي الرن باسم الله يستقر الدائم
 لادي بهلا جرحا لاسيد جديف ان الكلام عند الميتين
 قدست الذاج قد يكون ثانيا عن رب المنزل الامور
 بالذخ قد ورو لا مبرور توجده منه صفة التقرب
 الى الاذي اصلا بل وجد منه ذرة لله تعالى عند الذخ
 ونية الاصل لا شري الى ما مورث الذخ قال قيسل فان
 الامران فصدل شوق بهما امره للادى يا شوق في ذلك
 حيث فصدل نغصم غير الله تعالى الكاذب في ذلك
 وجه واما ما من اللذخ فليت به يقصد ذلك فلا يكون
 ثانيا فصدل عن الكفر ولا تخم ذبيحت الى سببا في قريسا
 والذخ ورو ان كان التقرب هو من جرح بنغصه فلا يكون
 في غم واما الحكم جلوه فما ياي عنه العلق والغلم وقد
 قال اسيد جرح بنغصم على قاص ولعقل العمد
 بعدم الكفر وقول الخلاف كالتقدم في المريد ونحوه في شرح
 توهبانية عن الذخ قد است وهو الذي نقلناه
 قال فيه وصم الذخ في الكفر بن السيف ورو الى
 سما عمل زاهد الامام العظمى ونظيره شارح
 توهبانية فقال وقال عليه جرحه قال كرو وقطر
 يعني به الامام مالك محمد بن الفضل واستعمل هذه
 بين كلف وقال في الطب سندا بغير العمد
 لضعف اسيل في ما لا يلبه الامام سماعا غير هذا
 من عدم تفتير ويوميه ذكر اسم الله تعالى ولزوار
 لنبضا وبيا في قوله تعالى ههنا لعل الله ما اذبح على اسم
 لقدم وهذا ذبح على اسم الله تعالى ففصر وع

ذبح

ذبح سببا لاسي جرحه في رنك ورو لا مبرور توجده منه
 سمي الله تعالى وكرو تسمم في الذخ لانه نغلا عن
 جامة الفتاوى قدست ومن قد استغفر الله لو
 من رجل رجلا خراب يذبح هذه السخا وهذا سبب
 ونوي الامن في كحه قد ورو لا مبرور توجده منه
 بل سمي الله تعالى وذبح كذا شاك في جرحه وعمره قد
 لاسي بنغصم على الامن لا يتعدى الى ما من لاسي
 على الامن اصلا فليت ما ورو في نظيره في ذلك سبب
 يوكل وقيل استغفر لا يوكل وهو طير خطر جرحه
 قليل جرحه يصول على كل شيء في الحاديه ولا بأس
 ما كل طاروس وعن ابن عباس يذبح شيد الكرهه ولا بأس
 بنش وفي الفتاوى الكبري لعدى اذا كان من غيبه
 الاقان والخزير ان اعتنف اياها فلا بأس لانه بمنزلة
 الحلاله اذا حسنت اياها فعلت لاسي بها ورو ان ذبح
 لساة فاضطرت فوقع في حمار وترت في موضع
 سمي بها شي لا فصدل ذلك في استغفرها فانها الذخ
 جامة بها ولا معتبر في اضطرها بعلى استغفرها في ذلك
 ذبحه وقع في حمار وسقط من موضع في استغفرها
 امر رجلا ان يذبح شاة فلم يذبحها حتى باعها الامرون
 رجل لم يذبحها الا من ضمها ولا يجمع على من علم بالبيع
 ذبحه كذا في الفتاوى الكبري سبب عنه الرء قد ذبح
 شاة منها وقال في فتاوى ورو في ذلك لا يذبحها وهو جرحه
 قال في قول الرعي مع عبيده رجلا كل ما في الكبري شاة
 فطوى الرعي اذ ذبحها وهو جرحه لا يذبحها في حال الذبح
 كما في ذبحه ورو ان سماعا في قوله رعي ابي يوسف

ذبح

[illegible]

3-
-1)

فبانت وذهبها هدية فابواب كونه فقال صلى الله عليه وسلم يا بين من الحى ورسول الله وفي عصبه ينصرف كان عصبه ينشئ له من ان كانت فانتان لا يوصلون كان لا يعين بغيره كان يوصل هو ويحبه في كل يوم من عصبه فاني غدا سنة فان عصبه تسكنه حلالا وكلما كان لا ان المقصود والسن انما المقصود وتقديم في طهر بان المذهب عليها رافق سن وفي سنة من ان طهر لا ان ان السن ساقة لا تخفى من الا انقصا له عظم الاحياء فيه وفي نحو من مفسدت صلاة نوحا عن نفسه وبغيره اثيره جازت في الاصل لان العظم ليس حاضرا في طاهر المذهب وقد حازت رتبة ثلثه السن المذهب من الحى خمسة وان لا ان المقصود في تكون سنة ويحكم بنحوها الا في حق صاحبها فقط وهو ان لا ان رافق علي وزان الدرهم فلو حصى به وهو مذهب نفع صلاته بخلاف المقصود من غيره وان لا ان المقصود في جميع ما من ما تحل له كالا تحلى انشاء من طهر رافق وهو كحتم كما في سنون اقصا ان لا تخفى ان هذا كلام بما صرف شيئا من الا ان يكون صلاة واحدة له لا واحد شيئا من حيزان مالوك ان في حيا له المقصود في الحيا من حيزان رتبة في حق صاحبها ولا خلاف والحكمة فامعني طهر رتبة في حيا له على ما ظهر كانت السن حاضرة في رتبة هذا لا سننا على ما ظهر في رتبة نفاحي علم وقد مر خلافا في ذلك في كتاب الطهارة لا ان لا يخرج من حيزان رتبة في حيا له اي قبل رتبة اي قبل سكون حيزان رتبة كذا في حيزان رتبة

✱

لأن ما بين من الحياة بعد قطع العلقوم ولا رجوع غير معتبر
اصلا من زرع وقد قد منا عن الحور البق ما يغيب ذلك
ايضا قلت لك بكرة الله كما جرى في قوم وقطع الرأس
والسنان فقلت ان تبرز وحررتا في الطهر رأيتي قبيلا تسمى
مهموم قول الوهبانية والذي حرره هناك انه لا اعتبار
لغلبة الشبه لتضرهم بحل ذيب ولدتة رشاقة اعتبار
للام وقد حلالا ي اوبوسف ومحمد بها التبول في
بين ذكر الحرس واناك الحبل ولتقال والحال ان
وما من الحبل قطعا فبذنه لانه له كانت الام اثان
ونزل على عليا فليس فلاجل والارضة تذكر قال ابراهيم
واما الشبل فمعه مكره على حال وعند هذا الذي
ان كان المرسا يترو على الاثان وان كان الحارس يترو
على ريشة فتدق فيك يركه وقد قيل لا فيه وفي الذخيرة
مشكلة قلت ولعل مراده بالارضة عندها في البوه
فليس التخرج لان الولد يتبع الام والحمار حرم
وفيما امر ريشة بمخلات يكون المرد بذلك الكرامة
لتنزهه به وهو الذي في حرم الطوسى وانزعه فيه
بها من محمد فليس على كل مكره حرم وعند هذا
الذي لم يقرب ثم ذكر ان الارضة لم يكن تخمية عند
في حنيفة ويخرج لهم الطرسوسى بانه ريشة
في مسان الشاة اذا تراخى الذي من حولها كل بغير
الارضة كما سياتي قريب لكن في البزنية قال والبغل
لا يוכל فاطلق ولا يوصل وما سياتي من الغنم
على ان يشبه يقتضي المخرج لان البغل يشبه بالحمار
من الغرس اهد وقد مر الكلام في البغل مفصلا وان

يتركب فوق عنقها من شراجل اذ وشا على اذن
فوقها كما كانت اى وليت ولدا ريس كند
يارس الكلب فينظر فان اكلت المستوحدة في الكلب
حسبها بغير نظير الكرم فان اكلت في حرمها
كله وان اكلت تتقدم لها فدا ريس يتقدم ريس
عمى تقطع بعين لان كل ريس لها هنته ويوصل
باقرب من اى اعضاءه وان اكلت المستوحدة اى
الشم وداى اى اشتهن ويحرم ككشيشى فاصرفها واهيا
يجبر اى فان لا يوصل وان لا يوصل يرس بعد الانج
ويوصل ما عدله وان شكت فان صاحب الكلب
ونفا كالمسا فادى اى قايلا اسم الله فان ريشها ابد
يظهر فبعته كلبه يرمى براسه والا بان لم يكن فيه
رأس وهو كلب فيطرحه في الارضها ثم يركب
الانتفاع بالمسنة لا يجوز ولا يطعم منها الكلب ولذا قال
صاحب الوهبانية
وما مان لا تضفه كمنافه خست حله لغفه متعذر
وخرابن وهسان فيهما يات اى النافذ صابنة و
شاة دون درج يحلها الشاة وهو الشاة الة ادة
ريشة لا تضفر صاحبها على اخذها ولا على ريشها
فيكف فيها التوقف ان مكان اشتهن ومن ذا التريخي
وحال ان لا ادم يتركها بفسلها والكلوب هو الذي
اقا هو بينة الى كدخل وقت ريشي واقلها هذا
لبيد ملتقى من بيتين وهما فطير
طراى شاة دون درج يحلها واي المس في والشرع يكفر
وذخيرة صلي ويسد كروها ومن ذا الذية صلي ولدا من

والصمت الاول تقدم شرح قبيل هذا في رتبة السمت
الاول من البيت الثاني اي مصالحة كسيرة صفة صلاته
وان صلي بدونه لا تقبل الجواب صلى وحده محلو
وحيث كسيرة مستعينة عن غيره فصلاته حليقة
والاخلاق ارضها بخفة من صلاته لانكنا ونعونه
وهذا على رتبة ولا يصح انه يجوز صلاته لان السمت
انما يحجب عن الغير من الجوانب الا في حق نفسه حتى
جاز سمرها ونظرها اليها حليقيها تحجبها عنه
اشياء من الميتة يجوز الانتفاع بها القوت والطعام والتعصب
والضيق والسرور والرياء والعظم سواها كانت
من ما كمل المحل وغيره والاي في غير ما كمل وكذا في
وقيل تنزهها والاكمل وجه من الشاة سبع الحسد
والخصنة والنفه والكثانة والمروة والدم المستخرج والذئب
كما سبق في الهاتين والشارح في شتي الخنة هو المله
تعالى على كذا الاضحية

من ذكر الخاص بعد العام يغني ان المله سنة يفتي
الذي يجر والا اضحية ان الاضحية من جنس الذبائح
الا ان الاول اعلم ولا اضحية اخفى ونعقب بانهم
ان ارادوا ان لا يصح بعد العام في وجوده فيسوي
ممنوع لانه يتغير بزيادة وجود للعام الا في ضمن الخاص
وان ارادوا في التعقل فهو كما يكون ان كان العام ذاتيا
للخاص وكان الخاص معقولا بالمتن كما عرفنا وروى
الامير ذلك فيما عدا فيه ممنوع وعلم انما لا يتغير
الخاص من العرض انما يتعسر بنفسه الا في رتبة واما
في الامور لموضعية والا اعتبارية كما في حق فيه فكلها اعتبر

داخلا في يوم من يوم صير في تلك الشئ ويبدو
تصور ذلك الشئ بالامر في ذلك في يوم من يوم
له بالمتن ولا شك ان معنى المخرج داخل في معنى الاضحية
لانه وشرا فتوقف تعقلها على تعقل معنى الذي
لله حقيقة فاضى زاده وتبعه الطوري فالذي يعبر
بالنسبة الى الاضحية بمنزلة المنزلة من ذلك فان
الاضحية ذبيحة ذبادة فلهذا سببا اذها بعد
الذي يجر رحمتي واما في هذا قلنا بغير ذلك لان
واجبه كانت بغير الخط واحكام وسبب خاص في
في مسكن وفيها تحيات لغات حكم الهرة مع شدة بدائية
وتحفظها كسيرة الهرة معها وضحية تعقلها بها وادبر
واضحية بفتح الهرة وسرها هي الهرة وكان صلته حمو
اجعت اليها والى وسفوفها حديثا اسكون فقلبت
الواو واو ادغمت اليها في الياء وسرنا حاشا سببا الياء
على اصحابي بنشد يد الياء ومعناها لغة اسم ما يذبح
ايام الاضحية من سمعة الشئ باسم وقته اي باسم ما خوذ
من اسم وقته وقال المخرج في طهية اذ ذبح الاضحية
وقت الضحى وهذا صلته بغير جدي فيها بضم جدي
وقت شام من يوم السبت وقال المخرج في طهية
اي الاضحية بفتح الهرة وهو يوم السبت في طهية والكسيرة
تفسير من السبب وانما يوم يوم السبت الاضحية لانه يذبح
فيه فالغدا فان السنة فيه ان لا يذبح شاة حتى يربط
الشمس ويصل اليها وبطريقة ما في محنتها الضحى حين
قال في شاة تذبح يوم الاضحية قال في يوم الاضحية
فيه علم ان الاضحية سمعنا ان اضحية بلع ان الله

في سببها وقوعها عادة في وقت الضيق وما اعتد بها
في ذلك اليوم سمي اليوم بها وقال السيد حمد وهذا
لا يظهر اذا كان هذا الاسم متحققا قبل هذا الشرع
فليس هو ولا هو في هذا هله كما لو ابتعد وقت الضيق
في هذا اليوم وفي وقت الضيق وورد في حقها
كان والله تعالى عالم ومعتاها شيئا ربحه حقها
اي نوعا وسببها لا يكون عن الا اذا كان مظهرها بنية
النية حتى لو دمج في وقتها المخصوص من المحل المخصوص
وتم تحضر النية ليستطعن على هذا الذي قد يكون
لهم وقد يكون للنية والفعل لا يقع فيه بدو النية
والنية جهات من المنفعة والقرابة والاحسان وغيره
فلا يتبعها الاضحية الا بنية ولا يتبعها طهران يقول
بلسانه ما يولي بقلبه يبيع ولو دمج المنة بها
بلانية الاضحية حازن التناكس عند الشك في رتبة
تلك في السلب من الشرط مقارنة النية للضحية
كما في الصلاة لانها المنفعة فلا يستطعن عنها الزمان
الاضحية كما في الصوم لثبوتها في وقت الشروع
اه وبالاولة جزم في القاعة والوفاء لا يشاه في
وقت مخصوص لكنها تقضي اذا كانت في القاعة
اما بالتصديق بعين الشارة خفة موصل كما في جسد
كما في النادر على ما سمي في زمانه استريثا لا يصح
فيها قلم دمج حتى مضى الوقت وما بالتصديق بغيره
كما سمي في وقت الضيق الذي يوحى من كل يوم
انها اسم المحل المذكور في قوله وما الدم فلهذا
ونذا قال فيجب التطهية اي ارفقة الدم من الدم

والديل

والديل على انه ارفقة ان يوصدق بعين المحل وغيره
ما يبلغ قيمته او يبره يجره تصديق المحل ما هو
مستحب وليس هو جبال فيلوق قعات سبب الاضحية
بعينه ودرهم او من التصديق بالغادر غير الاست
القوة التي تحصل بارفقة الدم لا تحصل بالتصديق
وفي الدم واما عدلنا عن قول القدوري الاضحية وجه
الى جعلها في جبال التطهية دون الاضحية لما تقرر
ان الوجوب من صفات التعمل الا ان القدوري
ومن تنبه قال ذلك توسعة ومجازاها قال في هذا
صريح باله الذي هو الاضحية اذفسرها ما ارفقة
الدم وجعلها فعلا يصح ان يوصفها بوجوب وجعل
الاضحية سمي المحل بليل قوله سبب الاضحية
والذي يقع عليه التبرع بالمال الذي هو طهران
مخصصا وفي الزمان المنة نوات نوعا من تلك
كالصداقة ونوعا كالانفاق ولا عتاق وفي الاضحية
اجتمعت المنة فانها تقرب بارفقة الدم وهو لا يجر
في الاضحية بالمال يكون عتقا وان امة الله وسببها
اي لا يشترط وجوبها الا بالمال فلا يجب على كل واحد
الا سلام في جميع الوقت من اوله الى آخره حتى لو كانت
كما في باقي الوقت من اسلم في حق يجب عليه لا وقت
الوجوب منفصل عن ادا الواجب فيلزم في وجوبها
بقا حتى من الوقت كما في السدج والاقامة فلا يجب
عليه المست فسطح كما في الاضحية ولا الاضحية طهر
الاقامة في جميع الوقت حتى لو كانت في اول الوقت
ثم اقام في حق يجب عليه ولو كانت متباعدة في اول الوقت

[illegible]

3.

[illegible]

وما يدل على سببية الوقت اعتناء التقديم عليه كما امتناع
تقديم الصلاة راعى وقتها لا يقال لو كان الوقت سببا
لوجوبه على الغير لم يتحقق السبب لان يقول الغنا شرط
الوجوب وان كان عددها في الغنا في قول القس الجلي
فكان الغنا انما في معنى ما ذكره الشارح من قوة وفهر
سببها الراس وقد عاين هذا القول في الترخا لينة ضيفا
وان قوله في الترخا لينة اه ونازع الشيخ ارجح صاحب
الغناية حيث قال ويرد على قوله وقد حكى السبب
في حكمه يقال يوم الاضحية ذلك يقتضي ان صفة
الاضافة سمعت من الشيخ انه لا يفتقر الى ان صفة
الاسباب كالنص في الحرمة وفي غيره هذا محل وجه
ما يدل الى يقال بمتن لا يفتقر تقديمها على الراس فليكن
هو السبب لا يقال لو كان السبب هو الراس الحق به
من كان معناه من كل راس يوجب وفي علمه لنظره في
صدقة الفطر لان الاحتياق بصدقة الفطر كانه من الخارج
حين اوجبه على الكبير والصغير وطور العبد ولو يوجد نظيره
في الضعفة فلم يلحق بالراس يوجب تأمل اه وركزها اي
الاضحية راجح كما يجوز تركه في الاضحية سببية الاضحية
فلا يربطها من العلم لا غير الى ذلك سائر الجوانب لان ركن
الشرع ما يوجب ذلك الشرع والاضحية ما يتصور بهذا
العلم فكيف كان في الدنيا ويرد عليه الترخا لينة
وان شئت اعتبرت في الترخا لينة في الضعفة واعتبرت
كذلك ما جرى في الاضحية ولو في ايامها من الترخا لينة
قد عاين ذلك في ذلك بمتن الاضحية لانه شئت
بالجرح من تراجمه وهذا الترخا لينة يقتضي ان كل العمل

تحريرية وفي صورتها صفة صفة
فان حادثة في ذلك في امر الاضحية من الاضحية
لا اعتبار بغيرها بالاضحية من كونها لا من رسوم
تدعى الاضحية وحكمها اي الاضحية فيكون من الترخا لينة
لو ثبت في الدنيا والوصول في الترخا لينة في الاضحية
اي الاضحية في الاضحية في الاضحية في الاضحية
مع صفة الترخا لينة في الاضحية في الاضحية في الاضحية
لا ثوب الاضحية وذلك ان الترخا لينة في الاضحية في الاضحية
فمع الاضحية في الاضحية في الاضحية في الاضحية
مع علم الترخا لينة في الاضحية في الاضحية في الاضحية
في الاحتياق في الاضحية في الاضحية في الاضحية
صلواته والقبول لا بد من هو لانه في الاضحية في الاضحية
يتقبل من المنقذين وشروط الترخا لينة في الاضحية في الاضحية
ويرد على من في الضعفة في الاضحية في الاضحية في الاضحية
ان الضعفة في الاضحية في الاضحية في الاضحية في الاضحية
الارادة ان يوصدق بها حصة لا يخرج من اوجب
واما ان تصدق بها بغيرها بغيرها في الاضحية في الاضحية في الاضحية
يتصدق به جار كما قد مر عملا لا اعتقادا في الاضحية في الاضحية
اعتقادا ووجهها ادوجب الاعتقاد في الاضحية في الاضحية في الاضحية
فقط حتى يكون حادثة في الاضحية في الاضحية في الاضحية في الاضحية
ما لظن واما في الاضحية في الاضحية في الاضحية في الاضحية في الاضحية
ان الضعفة في الاضحية في الاضحية في الاضحية في الاضحية في الاضحية
لان اعتقاد ووجهها ادوجب الاعتقاد في الاضحية في الاضحية في الاضحية
لا يجب على من اوجب اعتقاد في الاضحية في الاضحية في الاضحية في الاضحية
هو الذي يوجب اعتقاد ووجهها ادوجب الاعتقاد في الاضحية في الاضحية في الاضحية

الوجه ونذكره في قوله لا يجوز ان يكون واجباً من غير وجه
الوجه احسن فانه في هذا التقدير ما يوجب عليه ان لا يكون
على مراتب لا قال لا يجوز ان يكون واجباً من غير وجه
سكنة الثلاثة الكمال وجوب صدقة الفطر وجوبها
الاخت وجوب الاضحية وذلك باعتبار تفاوتها
الاول في القوة وقد ذكر في التلويح ان استبعاد الغرض
فيما ثبت نظرياً وجوبها ثبتاً بقضيها في مستفيض
كقولهم لا يجوز ان يكون واجباً من غير وجه
والوجه احسن في قوله لا يجوز ان يكون واجباً من غير وجه
الوجه احسن في قوله لا يجوز ان يكون واجباً من غير وجه
الاخت وجوب الاضحية وذلك باعتبار تفاوتها
الاول في القوة وقد ذكر في التلويح ان استبعاد الغرض
فيما ثبت نظرياً وجوبها ثبتاً بقضيها في مستفيض
كقولهم لا يجوز ان يكون واجباً من غير وجه
والوجه احسن في قوله لا يجوز ان يكون واجباً من غير وجه

قوله صلى الله عليه وسلم لا يبرأ من ذنوبه حتى يرضى
ان يرضى فليس من ذنوبه حتى يرضى فليس من ذنوبه
داود وجد حجة خذوا حجة خذوا حجة خذوا حجة
ولا يبرأ من ذنوبه حتى يرضى فليس من ذنوبه
هذه الامور المتقدمة في هذا الباب في قوله
فصار كالمعصية قلنا لا بد من حجة في حجة ما هو ضد
اسمها التوبة لا بد من حجة في حجة ما هو ضد
في هذا الباب في قوله لا يبرأ من ذنوبه حتى يرضى
ومثله ما ورد في حجة صلى الله عليه وسلم في حجة
ان يرضى فليس من ذنوبه حتى يرضى فليس من ذنوبه
من وجد حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
وان كانت حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
وقد ثبت ان حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
صلى الله عليه وسلم في حجة في حجة في حجة في حجة
ما وجد حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
الاخت وجوب الاضحية وذلك باعتبار تفاوتها
الاول في القوة وقد ذكر في التلويح ان استبعاد الغرض
فيما ثبت نظرياً وجوبها ثبتاً بقضيها في مستفيض
كقولهم لا يجوز ان يكون واجباً من غير وجه
والوجه احسن في قوله لا يجوز ان يكون واجباً من غير وجه

ان لا يختص باسباب تنشق على سائر القوى بل هو
 الوقت فلا يختص عليه لوقوعه في جميعه بخلاف اذ كان وصورة
 لقطر لها لا يفتقر الى بعض القوى فلا يتصورها اعتدق
 وهي مستوحشة وهي ساكنات في جميع القوى فيستد اسماء
 ولا افضة ليست مستوحشة فلا يقال انها صارت كالمستوحشة
 ثم انما يختص بغيره عملية بصفة اسمها على ان
 الحكيم هي القدرة الكلية ما يجب قال اسد جلاله
 ان يقول في وجه هذه القدرة ما يجب ان يكون انما
 بعد ان يكون في شدة طر دور القدرة والذات فلا
 يستد طرقتها القدرة على ان يكون لها وجوب
 لانها لا تغدق المنة في شرط محض في وجوده خاتمة
 عند معنى العمل والشرط في طرقت وجوده لا تخفف
 الشرط ولا يكتفي بخلاف القدرة التي يمكن بها العمل
 من اذما ربه بوعان مطلق وهو في ما يتلوه اسم
 القديم اذما ربه وهو شرط في وجوب اذما موزن
 وكما حل وهو القديم لا ربه لاد بعلاتين ود في موزن
 شرط اول هو ان لا يوجب الشاغل لنفسه وليس بقا كمنه
 شرط الثاني هو ان لا يوجب القدرة على ان لا يكون له
 مال لوجوده بقدرة ممكنة وفي القدرة على ان لا يكون له
 ومالك لذهاب ولا يقع السبب في ما لا يتخذ من
 واعون في الاول ومالك كمنه في الثاني وليس شرط
 ما لا يوجب ان لا افضة تحت بقدرة بيسره هو ان لا
 لا يوجب ان يكون في الوقت لا تغدق المنة ما يجب بعد
 التمكن بصفة اسمها على ان يكون في وجهه من العسر
 وهو وجوب ان لا يكون في وجهه من العسر

3

فقد لفتك وهذا منه بياك وجه شمسية مسير لرس
مرد نه كان معسكهم يسير بل وجوده مسير بل
شروعته فتنه طو جود بوجع بقاوه استمر
بقاها الى وقت الاله لا تقدر نسف خطي
معنى لغة وستره دوي غلة لاله ظهور كاسر
في لغة كاني باب صدق لطر موعضا واما وجهه الاخيرة
ذات كاد راعية وفقر شها را كاني وبعينها
لو كان غنا شها را واد راعية غيرة كانا وينا
رحمتي موعضا اما كاني فالتج بوجوب قمر بغيره
مكنة دليلك لور خا استكسامة للاضعية في وريوم
نحوه بغير حدي موعضا اما بخير فقتر كاني غاينة ان يظن
بعينها وبعينها ولا تسقط عنه الاضعية ووكاني بالندوة
ليس كاني كاني شها را كاني كاني والعلم كاني كاني
يسقط هلاك لاله كاني كاني واصل طام زرع قسه
فان قلت ادني ما يمكن به شوق قامة ملكية
ما يصح الاضعية ولم يجب لاجتماع النصاب فلا
وجوب كاني كاني يسير فقلت شتره كاني كاني
لا شافى وجوبها كاني كاني كاني كاني كاني
وظيفة قامة كاني كاني كاني كاني كاني
الغني كاني كاني كاني كاني كاني كاني كاني
الغني كاني كاني كاني كاني كاني كاني كاني
تخلص بالاختلاف كاني كاني كاني كاني كاني
فقد حصل نوب كاني كاني كاني كاني كاني
الدم وان رية كاني كاني كاني كاني كاني



وأما السنية وجوب فيها النجس في وقتها وجوباً موسعاً
 في جملة الوقت من غير تعيين لزمان وقت صحت عليه
 الواجب كان موقفاً بالواجب سواء كان في وقت صحت عليه
 وسقط أو فيما بعده وهذا يخرجها إذا تركها هذا الوجه
 في وقت صحتها في وقتها كان في وقتها أو بعد
 أو قبلها وسواء في وقتها أو فيما بعده أو فيما قبلها
 يجب عليه ولو كان أهلاً فإنه يعم بهما أهلاً في وقتها
 ولو كان غير أهلاً فلا يجب ولو صحت في وقتها وهو
 وقت فعله لا يعمد لأخذه إذا صحت غيباً في وقتها
 هل يجوز له تنقله إذا وقع في وقتها في السنية لا في
 البرزخية ويجوز أن تنقلها إذا وقع في وقتها في السنية لا في
 فأنه يجوز كان موسعاً في وقتها ثم صار في وقتها
 صار فيه نهاية صالحة ديناً في وقتها ثم صار في وقتها
 متى وجدها ولو كانت الموسعة في وقتها في السنية لا في
 عنه لا ضحية له وقال السني حدوا عرضها بأنها لو كانت
 بعدة مكنتها عنه في وقتها في وقتها في وقتها
 يجب عليه بالتمكين ولو الوقت في وقتها في وقتها
 بالفتنة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 بالمال بالتمكين التمكن الكائن في وقتها في وقتها
 له الوجوب مضيقاً وضيقاً في وقتها في وقتها
 القدرة وليس لها هو عمر التمسك بالتمكين ولو وقتها في وقتها
 وإن وجدت بالوقت لكن وجوباً موسعاً لا تنبيه
 أعلم أن الذي لم يجد لا ضحية له في وقتها في وقتها
 لا يعمد لا يعمد لها ولو وجد في وقتها في وقتها
 يلزمه المشي لطلبها اليوم موضع يتسوق إليه يتسوق إلى الساعة

عاده

عاده وقاله بنو لا يلزم المشي إلى موضع بعد فيه الشاة
 وذلك أن يعمد ما يلزم على ذلك السني ولا يلزم السني
 كما هو صواب كما في سنية ذكره التمسك في وقتها في وقتها
 وأما صفة التضمنية في التضمنية نوعان ويجب وتطيق
 والوجوب منها النوعان ما يجب على العبد والفقير ومنها
 ما يجب على الغني دون الغني ومنها ما يجب على الغني
 دون الفقير والذين يجب على الغني والفقير في التضمنية
 بعد ما قال الله على ثلث أصنافها أولها وهو الشاة
 وهذه والذين لثلاث ذوات وهو مسمى في سنية أيام
 الفقهاء أن يضمن ثلثها لأنه تملك وقت التضمنية
 واجبة عليه فلا يجتمع إلا أحداً فيحتمل على التضمنية الشرعية
 فوجب عليه أخصية بذاته وأخرى ما يجب بالشرع
 وأما التضمنية فأخصية المسافر والفقير الذي لا يوجد عنه
 النذر والتضمنية لا تشمل الأخصية لعدم سبب الوجوب
 ونقصه وأما الذي يجب على الفقير دون الغني في التضمنية
 لا ضحية إذا كان المستحق فقيراً ما كان مستحقاً فقيراً
 يجوز أن يضمن بها وإن كان غنياً لا يجب عليه ما كان مستحقاً
 ولو كان غنياً لثلاث ذوات فإنه لا يضمن بها في سنية
 شاة ولم يبنوا أخصية بها وقت التضمنية بعد ذلك
 أن يضمن بها لا يجب عليه سواء كان غنياً وفقيراً وأما
 الذي يجب على الغني دون الفقير في التضمنية من غير نذر ولا
 لا تشمل التضمنية ثلثها في وقتها في وقتها في وقتها
 أمر الله تعالى بذكر التضمنية في وقتها في وقتها في وقتها
 حتى خلا يجب التضمنية على العبد لأنها فرقة بينه وبين الغني
 ملك وهو الذي يملك والتضمنية لا تشملها أصلاً فلا يجب

عليه وروى عنه ائمة من ائمة مسلمة وغيرهم فمقرن لا عيب
في قوله من ائمة ومعه في ياربه من رجا وسمي عليه
فلا عيب لا عيبه على حاج مسافر ما لم يمتد له امر من
غيره فاعلم من وجوب الاستسكان وان عذر فيه عذر
بره على ان لا طاعة الا لله فاجاب عن هذا التصريح
الله صلي الله عليه وسلم طمحي عن سائر
وهن محرمات صافات رحيتم قلت عصف وفتح عصف
عند ائمة المؤمنين لا دليل على وجوبها عليهم كغير
في وجوبها والا فلو نظر في حاج مسلم لا يصح في
يشك في حيزها وروى عن عبيد بن جراح انه سمع
التصريح وان اصله نحو قوله من عبيد بن جراح
من اقام في حيز مكة لا لعمده لست له حرم
وان شئت ان تفسرهم وتجب على صاحبها وضمة
والعبد في كل من سلك كركنا وقيل ان له لا عيب
محمدا في حيز مكة لان اصله وملكها في حيزه
له لا عيب على صاحبها لان حيز مكة من حرم مكة
هو حيز مكة ولا عيب على مسلم من حيز مكة
حاج اذا كان محمدا وان كان من حيز مكة لا عيب
موسم من حيز مكة لان حيز مكة لا عيب على مسلم
الغني دون الفقير وقد تقدم بحث فيه مستوفى في
ما تقدم في حيز مكة ولا عيب على فقير من حيز مكة
لنظر عن نفسه لانه صلي الله عليه وسلم لا عيب
عليه بل يستحب كما في المائدة ان يصلي عند صفة
اولاده الصغار فطلق انما في حيزه حيزه في حيزه
لان الحجاز على سبب غيره وعذر على حيزه

٢٠

[illegible]

3

ان يكون شاة بلا منه انما هو بنا علم نفعه في افعاله في المثل
وليس كذلك بل قد رها اشار ح كلفه بنا لا احدا غيره
وقا عليه اى على تقديره وهذا في التقدير يجب ان
شاه لان الواجب هو لا شاة وهو تصدق واستظهر
في الخبر لا احتمال الثاني والشاة اسم جنس ثانيا في الخبر
الذي ليس ولا يفي النجدة والمهر كذا ولا يفي منه
سابق في فروعها الشارح او سمع ليدن في مقتضى
وتخفيف النوف في بل والى حيث الاول والى
في المذنب الذي هو جود في لفظه عنها قال ابن جرير
في تفسيره المذنب هو المذنب من كل شيء ولذلك قيل لا مولى
القدس بين النواص حيث هو رقيق والسدر ليدن
التي هي والقصاص ان لا يجوز ليدن الاعن واخذلات
الاراقة فنية واحدة ولا يتعدى الا ان تكون بالاثرو
ما روي عن جابر رضي الله عنه قال في كل شيء مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم الثقة عن سبعة والدية عن سبعة ولا
نصف في اشارة فثبت على اصل القصاص في طريق جوز
ذبح المقتلة عن سبعة بنية الفتنة بمذلة سبع شاة لان
جوز ذبح الفتنة عن سبعة منه حيث ان الفتنة قتمت
مقام سبع شاة و اراقة دمها مقام سبع اراقات لان
حيث ان كل واحد منهم صار موضع الموت كما في قوله
ان الاراقة لا يتعدى لانه لو كان بهذا الطريق لما اقتصر
على سبعة الا ترى ان القصاص لما وجب على المقتلة
بقتل الفتنة من حيث ان كل واحد جعل في اقله لان الاراقة
لا يتعدى فوجب القصاص على كل من سبعة اذا اشتد
في الفتنة لا حفته بعض الفضلاء ولو كان لاحد من اشر

في سبعة

في سبعة قل من سبع بطم لهجة وسكونه في حدة وفي ذلك
والومات رجلا وترك امة و امة و امة في حدة في يوم
العبد يرحل ان نصيب ارق قل من سبع وهو تحت
فلم يرحل نصيبها فاطم في نصيبها لم يرحل في نصيب ابن
يظن ان قال لم يرحل احد لانه عز وجل العصف عن
يخرج الكل فوذلك ان ما دون سبع لا يصلح للقرن ولدم
الاحد لا يتعدى قرنه وغيره كما لو كان احدهم من العصف
وكا فو ومن هنا علمت انها لا يجوز عن ثمانية اخذها فيها
فيما لا يفي فيه وهو ان التقدير في سبع بنقها
والزيادة ولا يمنع النقصان فيها ولا في كذا وكذا
السنة عما دون سبعة بنظر ان يكون لك سبع او اثني
ولا لا لا تقدم قال محمد في الاصل ويجوز عن خمسة
او ستة او ثلاث لانه لما جاز عن سبعة فمن من دون
بالا في فيبقى الميعن اذ ادة مثلا تجلو في التقدير في
عن اربعة خلافا لما في قوله قاله يجوز بدنة عن اهل
بيت واحد وان كان اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتي
وان كان اكثر من اربعة صلى الله عليه وسلم على كل اهل بيت
في كل عام اربعة وعشرة قلنا الماد منه ولله تعالى على
قصر اهل البيت لان السارية دون اهل البيت في كل عام
واقم المضاف اليه مقامه في قوله ما يروي على كل عام
في كل عام اربعة وعشرة ولو كانت المدينة بين السبعة
تصفين فقال بعضهم لا يجوز ما لان لكل واحد منها ثلاثة
اسباع ونصف سبع وهو يجوز في اربعة فلهما في
حيث لم يرحل بعض ولا هو ان يجوز عن ثمانية لما جاز ثلاثة
الاسباع جاز نصف سبع تبعه كما في اهل المدينة وروى

وهو اصلها من كمالها في سائر ما في هذا اليوم من ايام الوالد وهو اختيار
 وهو الذي جرى في سائر الايام كبره لا حتم في العلة والظنة
 اللبس لان الكبر ليس في المبدأ ان المتوسطات لا تفر
 فلا دخل للمبدأ العاشر ولا للمبدأ الثالث عشر وذلك لان
 وقت الاضحية اما يدخل طلوع الشمس يوم النحر وهو يوم
 العاشر وتنتهي نفوسه من اليوم الثاني عشر
 واخر ايام النحر واما واد شمس في يوم الاضحية فالضحية
 لان لا يؤخذ في اليوم الثالث فان اخذت من الاكل منه
 ولا تصدق بالكل وتصديق بفضله ما بين المذبح وغير
 المذبح لانه لو وقع في غير وقت النحر من المذبح الاكل
 كما في خطب السرخس في قال في الهداية وتصديقه فيها
 ففضل من التصديق بمن الاضحية لانها تقع واحدة عند
 او في ظاهر الرواية عن اصحابنا ويقع سنة في قول الجوزي
 والشافعي والتصديق فيها بطريق جرح ولا يتأيد
 ما لا يجب او باسنة المولدة او من ان التطوع لا يرسا
 نفوذ نفوذ وقتها والصدقة ما في في الاضحية كما
 فنزلت منزلة اطوار والصدقة في حق الاضحية في يوم
 لانه بالاجوع يفرغ بخلاف المكي في ان الصلاة في حقه اضطر
 لانها حبر ما وجب وعدم فوف التطوع في حقه ويطهر
 الكافي عن ولده الصغير من مال امه مال الصغيرين
 اني حنفية والي يوسع صلح في الهداية وفي الكافي
 محمد بن زفر والشافعي لا يطهر الاضحية ولده الصغير
 من مال الصغيرين من مال نفسه وقرئونا تصديق
 في دلالة صحيحه انما القول الاخير في كمالها في نفس
 الكافي وليس الاضحية ان يعمله اي دمج الاضحية عن ولده الصغير

وهو

قال صدره شمس وهو اختيار ايام الوالد وهو اختيار
 الفقيه او البشير كذا في خلاصة نحر نصيب على طرية
 في طرية الوجوب وهو ثلث ايام اول وقتها في ليلة فاريان في
 في ان انتقل وقت بعض ايامها بعد الصلاة حله ولا
 يتخذ منه في المذبح اول وقت الوجوب طلوع النحر يوم
 النحر بعد الصلاة اي في حق المذبح شرط يوم النحر
 النحر يا صبحه اي ايام النحر في المذبح والصلوة في المذبح
 والحاد في الثالث عشر وقتها او في عند الشافعي
 نحر في الضحية في يوم الثالث عشر لا في اخر ايام
 النحر وقتها في المذبح عليه واما في المذبح في المذبح
 ايام ذبح النحر واما من حبان من حديث جابر
 ابن مطعم قلنا انما اخرجنا من ربيعة عند النحر بن في
 حبي عن جابر طويده البر من هذا الوجه وقال انه
 منقطع واخرجه الاضحية من وجوب النحر من موصوف
 فيهما ضعف اخرج أحدهما التبريط واخرجه احمد بن حنبل
 من طريق سليمان بن عيسى عن جابر بن عبد الله عن
 ابي خزيمة بن عدي عن ابي جابر عن جابر بن عبد الله عن
 جابر بن عدي عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
 انه موصوف بن ابي الحسن وروى عن جابر بن عبد الله عن
 جابر بن عدي عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عدي عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
 النحر وروى عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
 لان الاضحية في المذبح وروى عن جابر بن عبد الله
 الشافعي في الاضحية في المذبح وروى عن جابر بن عبد الله
 اوطى وان كان اضحيا واما في مائة مساجد في الاضحية

وان لم يجر به اه فلت بد صرح فيها ابدية في آخره قال
تخرج علم الوجوب في خلقه فتوسع الشخص في كونه
تربط في سائر الدنيا بل مقتضى صفة في ذلك
في فاته وقال اعلامه عبد الباق صاحب الهداية
عنه ان ليس يقول بوجودها او من القول بوجودها
رجح تصحيح المسحوق ان التوسع تشبهه وان لا يجيء
لا يجتمع صفة التطوع مع التمسك وطريق سوسمي
كان لا بد من هذه الاضحية القصدي في الحق قال الصدي
يعني ان لا بد انك اعنا في عدم وجود الصبر و
في قول وانه لا بد لا يجوز ان تصرف الاما ينفعه كالعتق
من قرينة الاضحية الا ان لا بد لا بد ان لا تلاف
في ان ليس عليه ذلك وعمله في الرعايات ان كان التهور
وراء شخص الامة السخري قال بعض مشايخنا على الابد
والوصفي رضي عنه من انه عند جنسية رج وراعه
من محب شاة الصلاة حسن قال واليقين وصلانا قلت
عن محب شاة الوجوب فانما يد على الوجوب على
الحديث ان ذلك على الوجوب فانما يد على الوجوب على
به مال والتقصير ليست من هذا غنى فيه مساف
ان الابد والوصفي لا يمكن ان في مال الصفي لا تصرف يخص
عنه من مال من غير وجوب تصديق فيه وقد سبق
لا معاني الوجوب الاضحية عليه ونضحية الابد والوصفي
بن السخري وذلك لانه لما يكن عقلا متكاملا ان لا يترك
لا معاني الوجوب الاضحية عليه ونضحية الابد والوصفي
عنه من مال من غير وجوب تصديق فيه وقد سبق
ان الابد والوصفي لا يمكن ان في مال الصفي لا تصرف يخص
به مال والتقصير ليست من هذا غنى فيه مساف
الحديث ان ذلك على الوجوب فانما يد على الوجوب على
عن محب شاة الصلاة حسن قال واليقين وصلانا قلت

3

هب فانه لو لا فضل الله في خلقنا و
 فيها ما علمه وبعثنا في نبي ما يستوفيه منه هو وبعثنا
 على ذلك وخلقنا فيه ما لا يوصي به في قلوبنا وبعثنا
 ان نطاعه من نبي لا يصغر قسا ساعى صدقة الفطر
 ولا تصدق له كبحه وانك يا كذا صبر في انفس بني ولا
 تمكن ادخار شتر في ذلك ما ينتفع بعينه لك فان
 في ذلك في الخط ان لا يصح ان لا يحب ذلك وبعثنا من بعده
 من حاله وفي حاله وعلى لهية ان لا يحب في حاله على
 ليس للاب والوصي ان يعص ذلك فان فعل لا لا يعص
 في قول اي حنيفه وان يوصي وعليه ان يوصي و
 فعل الوصي يعص في قول محمد وحقنا ان لا يعص
 قول اي حنيفه فان يعصه لا يعص في قول
 وقال بعض من ان كان الصبي ياكل من طعام ولا يعص
 او يعصه وحقن في هذا عصى واما ان يعص
 ويعص وهو كاصحابه ام فليعص في قول ما
 على قول لا ان يوصيه في حاله فعل الوصي في حاله
 اما ان يذبح فاصعبه من حاله فعل الوصي في حاله
 والوصي من ان لا يعص في حاله فعل الوصي في حاله
 وما في بعد كنهه من ان يوصيه في حاله فعل الوصي في حاله
 وحق وظاهره انه لا يجوز بيعه بدرهم ثم يبعه في رطل
 ما اذا كانا في حاله لا يجوز بيعه بدرهم ثم يبعه في رطل
 كذا وكذا من كان لا اذ دعت ضرورة له في البيع
 والجدد في رطل يبيى مختلف في كذا وكذا من كان
 تطاعه من فعله من ان لا يعص في حاله فعل الوصي في حاله
 ففعل فعله من فعله من ان لا يعص في حاله فعل الوصي في حاله

بعبه وشعر شتر في يدته فبدها لان الشاة
لا تخرب الاعن واحد وان كانت عظيمة في الغلاصة
شتر تلك الشاة لا طعمتها ان يكون وقت الشاة لا شتر
تعد ذلك لا شتر لا شتر لا شتر ان شتر يدته
لا حال شتر فيها حارة بطعون بها وكم حفر وقت
الشاة لا يكون فبدها شتر الشاة فيها السنة حارة
طعمتها الشاة وشر لا لا شتر في شتره وحده بلا
توكل من شتر وطهره الشاة لا لا شتر في شتره سا والاك
شتر يدته لا شتر بها عن نفسه ولا شتر لا شتر وقت
شتر لا شتر في شتره سنة لا شتر هذا لا شتر
استحسانا هذا شتر في شتره شتر قال وشر
تقرب يدته لا شتر بها عن نفسه شتر لا شتر في شتره
اخره استحسانا في شتره لا شتر في شتره
مرح لانه اعد لها القوة فيمنع عن شتره شتر ولا شتر
هذه صفة لانه عليك شتر في شتره من غيره بما
يقا به وهذا بيع ووجه الاستحسان ان لا شتر في شتره
سنة في شتره ولا شتر في شتره في شتره
بطعنهم بعد ذلك الحارة لانه سنة في شتره
لشتر في شتره لان الشاة لا شتر في شتره
هو ضلها في شتره في شتره لا شتر في شتره
قيا سا وشر لا شتر في شتره قال في شتره
بطلها في الشاة والاحسن ان يفعل ذلك في شتره
ليكون البعد من الشاة وعن شتره في شتره
ليكون الى حصة انه يكون في شتره في شتره
لانه اعد لها القوة فيمنع عن شتره وشر لا شتر في شتره

شتر خلق في شتره لانه شتر في شتره
يسعه ان شتره فيها بعد شتره لان شتره
ان شتره فيها فلا شتر في شتره في شتره
باسا في شتره شتر شتره في شتره
شتره في شتره في شتره في شتره
فقد شتره ابو خنيفة وهو قول في شتره
فالحا صحل ان شتره ثلاث صور حدها شتره
السنة بعد شتره وهذا شتر في شتره
فعله في شتره ان شتره في شتره
معها في شتره بعد شتره في شتره
الانه خلاف الاوف لذلك ما قدمت في شتره
لا شتره في شتره في شتره في شتره
بها في شتره شتره في شتره في شتره
محمدي استحسانا في شتره في شتره في شتره
عن محمد بن شتره في شتره في شتره في شتره
بها في شتره في شتره في شتره في شتره
شتره في شتره في شتره في شتره في شتره
فلا شتره في شتره في شتره في شتره في شتره
اذا كان في شتره في شتره في شتره في شتره
فلا شتره في شتره في شتره في شتره في شتره
او حدها في شتره في شتره في شتره في شتره
كلها في شتره في شتره في شتره في شتره
وقيل في شتره في شتره في شتره في شتره
حيث قال في شتره في شتره في شتره في شتره
سنة قال هذا شتره في شتره في شتره في شتره

التفضيلة ومع ذلك لم يتركه من مطلق الوعد وقد قالوا الذين
 اذا شك بعد ما انشأها للاضحية ان يسهل له ان يتصدق
 بالتمن فان اذ كان فقيرا فلا يجوز له ان يشتري فيها لانه
 اوجبها على نفسه بالشر لا مطلقا فتركت للمحتاج
 فلا ينفق عليه ما وجد على نفسه كذا في السبلح اه
 وقالوا ليس هو بعد نقله كلام الدرر الذي هو كلام
 الشيخ ما نصه وسبق كلامه بغيره اشتري التبرع
 على نية الشكر وليس لذلك بل صيغة المسألة انه لا يشتري
 بل نية الشكر ثم وجد الشكر لا يبرأ اذا اشتراها عليه
 الشكر لا يكون على ما للفقير من كذا في قوله في قوله
 وبخالفه ما قد صنفه في بعض الردود من ان يشتري
 اشتراها له من غير نية الشكر ليس له الا ان
 فيها لا يبرأ من اشتريها لانه ما اشتريها
 بما يجاب الشرع وما يرد بما يجاب اه فان جعل على
 الاضحية شاكرا الذي في ذلك اوله ذلك في الفقير
 زال الشك في والله تعالى عالم وفيه شك الكرام
 واذا اشتري نية بريد ضحية في ضيفه في ظاهر
 الرواية لا تفسر لضحية حيث يوجبها المسألة لكن
 المذهب والفقهاء على انه ينظر ان كان المشتري غنيا
 لا تفسر وحيث ان روايات كلها وانما اجتمعت في منه
 فلا يجوز ان لا تفسر وان كان فقيرا فظاهر
 الرواية يجب ان يتقدم العقد فان وهب له ان يفسر
 عليه فنوي بقلبه لا تفسر لضحية بما لا يجازي
 في اشتري ثلاثة نفقة في شرف واحد ثلاثة
 اسباعا والاخرى لكل واحد سباعا فان من له ثلاثة

اسباعا

اسباعا وترك ابنا وبنتا صغيرين وترك ستا من درهم
 مع خمسة نفقة فصي الوصي عن ما حصته الميت من بقية
 لا يجوز بيعهم لان نصيب الابنة حصتها لا ابنتها صغيرة
 بل انما اصابها من ميراث الابن اقل من ما بين درهم وان
 ترك الميت ستا من درهم سوى خمسة النفقة جازت
 عنهم لانها غنية في ميراثه في ميراثه اربعة منهم
 في نفقة رجل قسامة الشكر في ميراثه اربعة منهم
 وانما اصابها من ميراث الابن اقل من ما بين درهم وان
 نصيب الابنة ميراثه من ميراثه ميراثه ميراثه
 وعشرين كما جئت الى حساب له خمس اربعة خاس
 خمس من الخمس فلان الشكر خمسة فكان نصيب
 كل واحد منهم خمسا واما اربعة الاخاس فلاك اربعة
 لما جابوه فقد جعلوه مساويا نصيبا وهم اربعة
 احاسين بين خمسة وقله خمسة وعشرون لكل واحد
 من الشكر اقل من اربعة فقد جعلوا نصيبا من
 خمسة لكل واحد اربعة اسهم من خمسة وعشرين
 من السبع وذلك يسير معرفة فابسط والتجسس كذا
 في النظرية ولو كان ستة فاشرك خمسة منهم واحدا
 والباقي اربعة لان نصيب اقل من السبع لان اصل
 حساب ستة وثلاثون لكل واحد ستة فليكن خمسة
 ثلاثون وقد جعلوا على ستة لكل واحد خمسة وخمسة
 من ستة وثلاثون اقل من السبع فليكن ستة وثلاثون
 في نفقة فاشرك اربعة من ميراثه ميراثه ميراثه
 بتصفاته لانه جعله ميراثا واحد منهم ولم يصب اليه
 في نصيب الشكر فصح في نصيبه ميراثه ميراثه ميراثه

خمس دفع احد دينارين والنان في دينارين ونصفها
والنات ثلاثة دينارين والربع لثلاثين والناث ثلاثة
دينارين ونصفها جازيت عشر لانت اقل النصف على سبعة
لدا في خمسة السرخسي ويقسم الكروزي قال السرخسي
نظر هل هذه القيمة متعينة او لا حتى لا يشتري لنفسه
ولا يخرجه ولا يراه الكايدية فهو يبيعها بغيرها او لا
والنظر هل لا يشتري ط لانت النقص من غيرها الا في
وقد حصلت وطرفا وبه الى اربعة والفرض يعلو
القيمة على ما يذهب هو يبيعها بغيرها لانت
فيهم بغيرها وبغيرها بغيرها بغيرها بغيرها بغيرها
به فبنت الفتيلا يتبعني فبنته التصديق وانما يتبعني
عليه النادى فبنته لانت لانت لانت لانت لانت لانت لانت
اما عدم حتى لا يفسد محارفة فلا فيهم معنى التعليل
واللهم من اموال الرب لا يجوز تعليله محارفة وان عدم
حلو التعليل فلا لانت لا يجوز لكل التعليل ولانه في
معنى الية وهمه انما في حمل الفدية لا يصح
وبه ظهر ان عدم المحارفة معنى انه لا يصح ولا يجوز التعليل
المبادلة خلافا لما يحتمل في الشرع لانه من انه بمعنى لا يصح
لا جهة لية الا اذا صحت انما جزافا مع انما مع التكم
من الاكابر جمع الكروزي من الدين من المواب
والله اعلم في الدين بكون في محارفات شري من المحرم
ومن الاكابر في الدين بكون في محارفات شري من المحرم
الحكماء في الدين بكون في محارفات شري من المحرم
صفي الحسنين تحلا في ههنا اية بقاء الحكم الذي في احد
الحامين بالاكابر في الدين في الحاربات الاخر ويجعل الاكابر في

حسنة

ولو اشتراها ثلاثة واشتراك واحد حلا في نصيبه فالتك
بينها وجازيت العزم وانما اشتراك في السبع حاربات حاربات
وعند عدم الاجازة سبع نصيبه فلم يجز لان حاربات واحد
كله سبع نصيبها فلا يجوز ولو اشتراك واحد واشتراك
سبعة في حق الاضحية ونصديق بقيمة سبع لانت نصيب
الايا ويقسم على سبعة ان يتصدق في سبعة ولو قال ستة
اشراك فبنت احد كل السبع ويجوز ولو كان نصيب
البقرة واحد والنصف للثانية فبنت فاشترى ولو
الناكرو وحل لا اوب فان كانت الثالثة اقل من الثلاثة
اسماء الاولى نصفها بين اثنين والثالثة في الثلثة لانية
ولو اشتراك في ثلثة ضمنية ونفك السبع منها لانت هذا
وستة اسماء عن السبعين الى اربعة وكجز عن العام
ولا يجوز عن الاعوام الى اربعة كذا في ثلثة المنة لانت
نوي بعض النسخ التطيع وبصيرهم بربلا لا طعية للعام الذي
صار دين عليه وبهمهم للاضحية الواجبة من عامه
في لانت حاربات يكون عن نوي الواجب عن عامه ذلك
ويكون تطوعا عن نوي القضاء عن العام الى اربعة ولا
يجوز عن ثلثها بل يتصدق بقيمة ثلثة وثلثة
لانت نصيبها في ثلثها واذ ان الشراك في المدينة والبقرة
في اربعة في ثلثها نصيب احد من ثلثها سبع وذلك
اذا كانت الشراك اقل من الثلثة الا ان نصيب احد من
اقل من السبع فانه ما لا يجوز في ثلثها ولو اشتراك
فلم يجوز عن احد منهم كما قد مر وان دفع احد في ثلثة
دينارين ونصفها والاخر دينارين ونصفها والاخر دينار
جازيت عنهم لان اقل النصيب هو السبع ولذلك لا يشتري

في الجانب الأول مقابل بالجم الذي في الجانب الآخر في كل مرة سنة
فلو كانوا سبعة والزم مع قسم واحد والا كان مع أربعة ووجد
مع اثنين خارج في الظاهرين وشترط الخليل كما في
قاضي خاداه وروى فيها أي وقت صحت الاضعة بعد
الصلاة أي بعد الصلاة العبدات في في طرفي عديني
قال في المسوط للسرخسي ليس على كل شيء من
صلاة العبد أن يزم في وقت صلاة التيمم مشغول
بأداء المناسك فلا يزم صلاة العبد والتجوز في التيمم
بعد اشتغاف التيمم في حال التيمم أو من الظاهر
أن أهل من يزم بها من التيمم وأهل مكة ذكر في
الشرعية وفائدة البهره فقال متى لا تجز فجز
الاضعة لا بعد الزوال أو موضع التيمم صلاة
العبد لأنها سقطت عن التيمم ولو ترك ذلك سقطت
موتة لم يحصل صلاة العبد مكة ومع ذلك لا ومن
أدركها عن التيمم يصلها مكة والله أعلم بالسبب
في ذلك قال القسستاني وأما في التيمم
أو التيمم عباد لا يختلف وفيها كالمطر وغيره ولو طرأ
فأول وقتها في حق المصلي والتيمم طلع في الصلاة شرط
لا أهل مكة تيمم الصلاة على قدمه لكونه في الصلاة
لا لعدم الوقت كما في المسوط وأما في الصلاة فيها
والعلم أنها لم تخرج بعضهم أن وقت الوجوب في
حق المصلي بعد الصلاة وبعد صلاتها وفيها إذا سقطت
بغير ذلك فلا صلاة لها وفي التيمم خواتم رده
وأن كان الرجل قد فرغ من الصلاة سقطت عنه وجز
عنه إلا بعد صلاة الإمام في التيمم لا يملكها

10

صلاة عيد ونفل. ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥}

平

19

و بعد من الصلاة ولا صلاة شربلا طراحي ماردون ذلك و بعد من الصلاة
بما المصلي اي يضي ويصلحيا اذ صلا بيا خاصة بها عن قوله
اذ اطلع المصلي و ذلك لان وقتها من طلوع فجر يوم النحر
واخا ان الصلاة في اخرها قوسا عن الهلية
وهذا بانها تنسب الزكاة تسقط بلك ان النصاب فيصير
في الا مكان محل وهو لان مكان الفاعل لانها
تختلف صفة الفطر حيث يمتد بها مكان الفاعل لانها
تتعلق بالذمة والمال ليس محلها ولهذا تسقط بلك
المال بعد ما اطلع الفجر يوم الفطر في وفي الظهر
ولون رجلا من أهل السواد دخل في صلاة الاضحية وامر
اهل ان يقطعوه بعد طلوع الفجر ان يذبحوه عنه
بعد طلوع الفجر عن الحسن بن داود بخلاف هذه الفريضة
الاول حكمه وبه فاختار في الفقه والفتوى ولو كان
الرجل بالسواد في اهله فافترق بين التصحية عنه لا يبعد
صلاة الامام وهذا يروى عن ابي جهم وروى عنها
في ان الرجال كان من عمر في اهله في مثل ففتب
اليهم يقطعوه بعد فرغ الامام عن صلاته في كل ذلك
فصلى عنه فيه وعن الحسن انه لا يجوز حتى يصلي
في الظهر حتى يركب في الظهر من عصر وفي رواية ان
يذبح ساعة وخرج في السواد فخرج بها الوكيل الاضحية
في موضع لا يبعد من اهله فافترق بين لو كان الموكل
في السواد حازت طهيته عنه ولو كان عا والاهل يركب
الوكيل يذبح ويصلي الاضحية عن الموكل بلا خلاف
ولو كان الموكل يجمع الموكل في كل وقت في السواد
و بعد من الصلاة ولا صلاة شربلا طراحي ماردون ذلك و بعد من الصلاة

و لمستخرجين فيها للفتنة وضده وهو العناني وكنيتي
 بولادة ابي يحيى القوي ما ينبغي ان يخرج عن الصفين من ملة
 الحكم بل من اجل حال او عن حال الضعفين كان له ما
 وعلما لغيره من جوار على الامر طلقا وتقدم السجدة
 فيه مشغول في كذا في الموت فلو كان المكلف غيبا في
 الايام فمضى في امرها لا يجب الاصله عليه يعني ولو
 كان غيبا في اولها ثم استقر في امرها اعادها تحت
 كما في ضلالت وقيل بعد موتها من اهل الاملا ضلكت وقيل
 قد منا اهل العلم الكفر واليه القضي وفاقا للمنفعة
 في امرها حيث كان في المنية وانما يدقق في البيع الاخر
 من ايام التي يجب عليه في قولهم قد مضى وانما
 فكيف موصوفه اي في يوم من ايام التي قد لا يظن لا
 يجب عليه حتى لا يجب عليه الا ايضا ومما قد يفتي
 ايام التي يستقطر التصديق بقية الشاة حتى
 يلزمه الا ايضا في ظهره وفي كل ذلك اعتنا بالخير
 الوقت فمضى بعد ما صلى الامام وظهر ان الامام صلى
 بغير صلاة في صلاة صلاة العبد ما يتدبر
 ايام التي يكون الضحية لا من العلي من قال بعد
 الصلاة الا الامام وحده فكان الرجوع فيها ضحية
 من حيث ان صلاة من غلا الامام من جماعة ستحق
 الرجوع في ذلك قال في علمنا غيره في فجر الطلحة تحريم
 الحكم وصاحته لا ضلالت فيه نفسه اذ اها قال السيد محمد
 في الكلام في الامام الذي وجبت عليه الاعادة هناك
 بعد الضحية وسياتي قول بلعاده قلت وفي لو جاز
 ولو تاديب الناس لم يبعد وهذا في زجر قبل علم بذلك جاز

وعلو على غيره من دونهما إذا دمج قبل الزوال أو بعده يجوز
 أهـ وفي الحديث من أتى صلاة الصلوة لم يجد فيها تسبيحاً إلا قام
 صلى خلالها العمد من غير طهر في مثل تنزهه أي تنزه
 الناس لاجتماعه وقوله في الصلاة لا طهر في مثل تنزهه قال
 تعاد الصلاة ولم يمسح بعدهم التزق ويؤيده ما حكاه
 يجب على الإمام أخبار الغوم حسب طاقته ولو ما رسال
 رسله وكتاب وفيه إباحة يمسح بعد التزق إلا أنه يفرق
 بين صلاة العمد والكتفي في قوله تعالى لا تزكوا أنفسكم
 فربما يفسر وينتقد على ما بعدهم التزق ويظهر ما عليه بعد
 في المسألة حتى وفيه التزق والوقعات بعدهم بلده فعند
 فيها فنته ويتفق فيه وأما بعضهم صلاة العمد على طهر
 وطم بعد طلوع الشمس يوم الخميس والجمعة واليومين
 وعلمه المنتقى فمما يخصه لأن الصلاة في هذه الأيام
 كما في الفتاوى والكتب في الصلاة وهذا أيضاً من حيث تقدم
 نقله عن الزبير بن عدي هو أي من النص لم يصلوا
 بعد زحى بعد صبح وفيه كيف يقال إن الإمام هناك
 موجود فلم يصح في حال السجود وفي مثلها انتهى إلى أن
 الذي يصلح في الصلاة في الصلاة حتى وانتهت
 من العمد وفيه كيف أنه في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 الرواية بقوله في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 ما تقدم عن النبي وهو خلاف المختار عند البخاري
 فلا يقال إن أحد الكتابين يصلح في الصلاة في الصلاة
 اختلافاً لما في حديثه في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 التولي في ما في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 صرح به لأنه يكون قولاً خلافاً لقول البخاري في المختار

١٠

[illegible]

1

على وجه القضاء والترتيب شرط في الاداء والقضاء كما
ذكر القدر وثبت ا ه كلام السدي وعلمنا ان قضاء الربيعين
المحيط هو منتهى عن القدر وثبت في ترجمه ونقد الربيعين
يظهر عن المحيط ا ه لا يحسن من الاضعية في اليوم الثاني
فقال ولا لا اذ ا ه لا لا يحسن ان يهتدى الى ان فيك سبب
يحيى بهما ه وقد قد منعا عبا في الربيعين في الحال الثاني
قلت وقد منعا عبا في الربيعين وعرفوا به حيزهم في
المؤقت ا ه من هفت الرحمن من الربيعات فتنفس
قال النبي ا ه رحمة في كلام الربيع ا ه احتسابا لانه
قال ولو لم يكن الا ا ه فتنفس في الربيع ا ه حروا
المتطهرين الى الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
يصل الى الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
وفيهما ولا في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
لا يحسن ان يهتدى الى ان في الربيعين في الربيعين في الربيعين
كوفي المحيط ودرثيه ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين
المتطهرين في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
التنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
لا ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
المتطهرين في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
ان لا ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
الايام الثلاثة ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين
المتطهرين في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
الثاني ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
فقط لا ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
لا ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين

للتشبيه الا في جوف التضحية والا في اهلا اهلا معارة في
المسألة السابعة دون هذه لو شهدوا به يوم العيد عند
الايام فلهي الا ما صلاة العيد الناس ا ه فتنفس في الربيعين
ان ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
لا ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
جميع السك من ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين
الا احتسابا لانه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين
فيه الظن ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
وفي الخيرة عتبت النور ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين
يوم عرفة فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
عند شهور على اهلا ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين
الوجه الاول ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
لا تحسن الصلاة والتضحية ههنا ومعني ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين
فالقوم الثاني فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
اليوم الثاني ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
الثاني ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
الزوال فان كان ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
كان لا يهتدى الى ان في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
شبهوا به عند ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
وفي الوجه الثاني وهو ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
ان ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
ذبح ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
انه يوم عرفة فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين
ولو ا ه فتنفس في الربيعين في الربيعين في الربيعين في الربيعين

السوم الثاني جزءه عن لا ضريبة ايجاه ودرج شتر با قال
 في المخرج والظاهر ان هذه المصلحة للتمتع ووجهها في خلاف
 الاولي وادخال الاول لا يصلح ولا يعقل لانه التخيير
 هل في المخرج ما يوجب حق قال والمستحب ان يحلها
 ما لها دون المثل انه لا يستغنى عنها في المخرج ليدل
 المسحب بصفى في المصلحة التزوية لا الغنى الذي لا
 اي في مصلحة المخرج الثاني والمخرج الثالث من ايام التخيير
 ان المصلحة العامة ليست وقت التخيير لا ينسبها سنا بقى
 لا احتمال التسلط والتخيير عن مثله مندوب اليه وترك
 المندوب مكره تنزيها حتى لو تحقق الغلط كانت مبنية
 فلا تخير رجحي ولو تركت على ما المنعول التظلمية
 ووضعت ايامها قال في الدرر المتضمنة فيها الفصل
 من التصديق بمن الاضحية اه قال في الشك في لانه
 هذا في حق الفقير في حق الغني فقال في المسوق
 انه لا اشكال ان المولى لا يحرم التصديق بالقيمة
 فليعلم الغلط لانه لا قيمة لرافعة الدم واقامة المنفعة مقام
 قال من يتعمد لا يجوز في رافة الدم خالفه حق الله تعالى
 واما في حق الفقير فالضحية فحقها فيه من التزوي
 ما رافعة الدم والتصدق اه تصديق بها اي بالثأرة
 التي جبرها حال كونها حية او بلا ذبح فاذا عمل تصديق
 بمقتضى ما له قال للمعلم ان اضع هذه الثأرة وكنت
 في تلك لانه لا يصح تدويرها في البيت وملكه ولو كانت
 التادم فغير الانها وحق من دين الغني والفقير لانه التزم
 بدمها بعينها وتوافقا في مكان التزوي بالرافعة الدم
 فيتعين التصديق بعينها ويقوم القيمة مقام العي

والفقير

والفقير ولو بالتحكم من الغني لانه محرم ان يصدق
 بعينها بعد صفى الا ان كان في المندوب كالحكم كذا ذلك
 بالاولي واما الغني فلا تفرقه التصديق بعينها الا ان المندوب
 وافاد الربلي بان الغني لا يجب عليه ان يصدق الا اذا
 عني به عن الواجب في ذمته لا يجب عليه ان يصدق
 بالمندوب مع الواجب الذي في ذمته وفي الثأرة التي وجبت
 بسبب التيسر ونذا اذا اطلق المندوب لم يرد به الواجب
 في ذمته يجب عليه شئ مع ذلك ان كان المندوب لا اخبار
 عنه الواجب عليه بالاجاب الشارح لا تفرقه الا هو لان
 المندوب واجاب والواجب ينصرف في غير ذلك من ظاهر
 ولكن يجب له في الواجب تأييد وظهور المندوب
 وعليه حجة الاسلام فانه تفرقه حجة اخرى الا انه
 بد ما هو الواجب عليه وعلى هذا ان لا يفرقه فليس ان
 يظهر ان يتصدق بثأرة لا حلى المندوب ثأرة بالاجاب
 التي هي من الشارح من قال لا تفرقه الا التفرقة
 بشا لا واحد ولو قال ذلك قبل ايام المندوب ثأرة فلا
 خلاف لان الضحية لا تحل الا خبر عن الواجب فلا يجوز
 قول الوقت وكذا لو قال ذلك وهو غير واما المندوب
 لا يصدق بها فليس بها ثأرة في المندوب ثأرة بالاجاب
 بمقتضى لانه لا يجوز من يصدق في ذمته ثأرة التزوي
 على نفسه ثأرة بعينها تصديق بقيمة ثأرة التزوي
 او تصديق في الغنية ولو كان في المندوب ثأرة بعينها
 مصداق لا يصدق بها في ذمته ثأرة التزوي ثأرة بعينها
 المندوب تصديق بالفضل كما في المندوب ولو تصديق
 بالتعيب تصديق بالاذن بقيمة الثأرة ان يوافق

باعتها حبة تصدق بغيرها فان ما عبا بما يتفان الناس
فمن اجزاء وانما عبا بما لا يتفان الناس فيه تصدق
بالفضل كما في الظاهرية ولا ياكلها درهما فان اكله
يقسمه ما اكل لا سبيل للتصدق وليس المصدق
ان ياكل من صدقة كافي في الصدقة فيهما حبة
بعدم طهي ايام الخبز جاك ايام الخبز العام القابل
فمنها ما عبا ما ضي لم يخرج في الظاهرية
فان الناس ليس بقدر ان الكلام فيما لا يطهر وقتها
ويجب عليه التصدق حبة ما وبقيتها ولا يورثها
ويقسمها بغير النصفان وهذا يسمى القنبر لا يورثها
لها وفي غاية البهتان اذا وجب شاة بغيرها او شترها
لنصفها فما نقصت ايام الخبز ان يكونها تصدق بها
حبة ولا ياكل من كماله انتقل الواجب من اربعة الدم
والصدق وفي الكفاية بعد قوله وقتها شترها
وان زج لا ياكلها وتصدق بها فقنبر عطف عليه
على ما ذكرها في الشاة اي لا اضعه بغيره
اشترى فقنبر شاة للاضعه ولم يطهر بها حبة مضيت
ايام الخبز ما تصدق بها ولو جوزه اي الاضعه عليه
اي على القنبر بغيره اي لا اضعه حبة حتى يمشي عليه
اي على القنبر الذي للاضعه بغيره لتفيتها بالشر
لها ويتصدق بغيرها غنى شترها ولا يورثها
ايام الخبز بغيره القنبر بالتصدق بالقيمة فقط عند
عدم الشتر فقط وانما اذا اشترى فهو حبة بغيره تصدق
بالقيمة او بالتصدق بها حبة كما في الزكاة في الشتر لا
اذقاني وقت القنبر بالاراقة والحق مستحق وجب

التصدق بالمعالي والقيمة اشترى ما عن الهمة او التصدق
اي الاضعه بدمته او ذمة الغني شترها ولا يورثها فليس
للمساكين اداة في ذمة القنبر قيمة شاة بغيرها
اي في الاضعه اذ ليس من شاة معينة بوجه فضلها
ولو اشترى ما غني او فقير بعد وضو كافي في شترها
يتصدق بغيرها وبقيتها فانها انتقلت بمساكين
فضليها من سعة وقت عنه شترها لا يورثها
في معنى رجل اشترى شاة للاضعه ولا وجهها كمساكين
شتر اشترى اخرى جاز بيع الاولى في قولنا اي حبة
ومحمد وان كانت انية شتر من الاولى ودخل الثانية
في نه يتصدق بفضل ما بين القنبرين لانهما في وجب
الاولي بلسانه فقد جعل مقادير الاولى الاولي لله تعالى
فلا يكون له ان يستوفي القنبر شاة من الاولى او رجل
التصدق بالنضاق لا بعض ما اشترى الا ان الرجل
فقير فان كان غنى فليس عليه ان يتصدق بفضله
القنبر قال شمس الانفة السرخسي الاضعه بالحبوب
فمنها على السوا يلزم التصدق بالتصدق فان
او فقير لان الاضعه وان كانت واجبة على الغني
في الذمة فانما يتعين التحل بماله فيتعين هذا التحل
التالية لان التصدق بغيره في ذمة او اشترى الغني
الاضحية ففعلت في شتر اخر بوجه لا وجب في ذمة
كان له ان يطهر بها شاة ولو كان معسرا شترها
ولو وجبها بغيره او في ذمة او اشترى اخرى في ذمة
ولو اشترى شاة للاضعه بدمته واشترى اخرى في ذمة

الحذغ من الضان في الاضحية الا ان كان حديث سور
 خلط بالثنا لا يمكن التحديد بعد بغير التوجيه
 يعني فلو امتد التحديد من وقت فلا يضر وانما قيد
 الحذغ بالضان لانه لو كان الحذغ من الغن فإنه لا يجوز
 للاضحية كما ذكر من الكمال وهو في الاضحية التي هو
 الذي يلقى شبيهه ويكون ذلك من ذوات الطلق ولما فر
 في السنة الثانية وفي ذوات الخف في السنة السادسة
 كما سياتي ولما تضمنت ذواتها ذواتي سنة وضاعدا
 اي وصحها عللا في السن من الذي اضفي الاضحية
 من التلازمة التي هي من الغن والبق والابل فتقدس
 هذه الاضحية عن غيرها من الضحايا ولا يجوز الحذغ
 حتى لو طهر بسن اقل من ذلك لا يجوز ولو طهر من
 التبرع بذلك يجوز ويثبت فصل عما في البدع والذي
 هو من جنس من الابل وابن جولي من البقر والحمير
 وابل من جمل من الشاة والبقر قال في الموطأ النخيل ان
 حول وابن جصنف وابن جصنف من ذوات طلق وخفي
 والطلق ليس الطال السجدة وسكون الادم مختص بالبق
 والغنم والبق مختص بالابل وقد جمع ذلك بعض الفضلاء
 في أربعة أجناس فقال
 هي الذئب من الابل جمعها ولم يجر حذغ الا من الضان
 اعا ان يجر في سنة واحدة وذلك في ذوات طلق
 وذلك في الابل من جنس ازا عرلت تلك فاعرف حد حذغها
 فلا يجر في نفس وفي سنة حول واربعه في حد بقران
 ثم ان قوله لا يجر حذغها عن غيرها قال في الموطأ
 البرها في علم ان الشاة اسم جنس يتناول الضان

الحذغ

يجوز الحذغ من الضان واخرج البخاري عن عتبة بن عامر
 قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بين احصائه فحياها
 فصارت له حصة فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال نعم بها وسنة البقر في مذهب الغنم الذي
 الهدية تجبل وانما قد عذب الغنم لان غنم قبل
 المغفلين من الضان ما عتق له سنة كما في ذواتها
 الزعفراني انه ابن سبعة اشهر وهو الكاذب والاني
 وفي القرن الحذغ من البهايم قبل النبي الاله من الابل
 قبل سنة الفاقة ومن البقر والبهايم في السنة الثانية
 ومن الخيل في السنة وعن الرضوي الحذغ من الغنم سنة
 ومن الضان في الثانية شهر وقبل الحذغ غنم السنة
 ابن عدي حكاها القاضيه من وهو غريب وقيل ان
 كان حذغها بين شاتين فستة اشهر وان كان بين
 هرمنين فثلاثة وقال بعض ضالبا دعي لا حذغ هو
 الا تكون الضان على الظاهر في سنة فاذا حذغ ثامت
 وعندها ضحية الحذغ من الضان ما له سنة فانه
 على الضان عند عمره ومن الحذغ ما له سنة فانه
 قبل سنة من حذغها ربا وذلك في ذواتها
 قالوا الحذغ من الغنم ابن سنة في النبي بن سنة
 والحذغ من البقر سنة والنخيل من ابن سنتين
 والحذغ من الابل ابن ربع والنخيل من خمس من الضان
 باه من يجوز تحميمه في الماء حتى يصبغ من ذوات
 الضان ما له سنة من الغنم وفي جميع ضان والابل
 ضان سنة ويجمع ضواحيه في اصبغ في فلسس وجمع الكثر
 ضان في يوزن كبره وقيل الضان جمع ولا وحده ولا كثره

والمرحومين والرضا نوع يشتمل على كل شيء فالتسليم
عند سمي تسليما ولا شيء منه سمي تسليما وقال في بيان
اللعنات التي نزلت على من لا يتبع الحق من اللعنات واللعنات
ذوات السموم والاذناب المعصية وهي اسم جنس وبعض
على الرضا بقرينة اللعنات واللعنات واللعنات من
اللعنات المعصية في سمي وحده واللعنات قالوا باللعنات
ولما خلق الله تعالى خلقا من جنسنا قدامه فسمي
اللعنات الخبيثين والمثولين الاصل واللعنات بينهم
الام لانهم الاصل في التسليم لانه خيرها واللعنات
فانها واللعنات واللعنات واللعنات من اللعنات واللعنات
غير محل ليعلم انهم واللعنات من الام ليعلم انهم
محل له فاعلم انهم في بعض سمي من اللعنات واللعنات
اللعنات وقالوا في حق اللعنات لانه لا شيء من
فان اللعنات الام ليعلم انهم واللعنات لكانت
وحسنه واللعنات هي لم يجر فيها ولا في حقها على
اهلية فانه في حقها من اللعنات واللعنات
اللعنات لانه في حقها من اللعنات واللعنات
من سمي بعض اللعنات واللعنات في حقها من اللعنات
لان اللعنات طبعها وان كان سمي في حقها من اللعنات
اللعنات افضل ولها خصص في حقها من اللعنات
في الحق واللعنات طبعها في حقها من اللعنات
واللعنات كما في حقها من اللعنات واللعنات
الرجال استروا في حقها من اللعنات واللعنات
واللعنات استروا في حقها من اللعنات واللعنات

[illegible]

افضل له والاني من لادق والبر افضل من الجور
 يفتضيه افضل الا اني على الخلق وعلقت احسنتك فيهم
 امراض فيهم الفحل ولكن قالوا صارت ان لادق من
 نوعي الجود لا بل واستقر افضل من الكل لا سوي
 لان كل الانبياء طيبا ولو كان الفحل غليظا
 افضل والله تعالى عسى ونحل في المنة عن المحبط
 انه قال الله علمنا ان هذا فينا قلوا طعن فينا في هذا
 بصرة او جزير او صبي بصرة او جزير طرير طرير
 بشارة نسا وديسعين وبعث اخر طعن بصرة نسا
 حسنتي ورجل اخر صدق بما فيهم فاضحة من
 الشاة اعلى من افضحة صاحت الشاة لان قيمة الشاة
 اكثر والدي صبي برة عطا حبس الذي تصدق
 بما فيهم اها وقال الامم سنان نقلا عن الزعفر
 ان الافضل اهل بالدين والابل واهل الفقه الشيعي
 المرفوع اهل الافضل الكشي اهل واهل الافضلة ولد
 قبل الدين يدع الولد مرفوعا قال بعض اهل باب هذا
 في المعسر الذي وجبت عليه الافضلة ما في اهل
 التوسر فلا بد من ذلك الولد يوم الاضحة فان ذبح الولد
 يوم الاضحة قبل الام وبعد ذبحه كان يوم يذبحه ونهض
 به عياجا في ايام الاضحة قال السجسي ولو ولد في
 الاضحة يصفى بالام والولد لا يأكل من اولاد ينفذ
 به فان اكل تصدق بغيره ما اكل وعلم وجهه عدم
 بلوغ الولد سن الاضحة في الغربة في الكرم بذاته لا في
 اربعة دمه ونقل السجسي عن عبد الله بن مكي بن الحسن
 ما نصه اشترى شاة فلا طحنية فقلت يذبح الولد مرفوعا

وهذا

وهذا ان معسر لا لام تصدق لا لاقامة
 حتى يقع المال من لا يضر بها وتبقى متى ثبتت
 لا يسترى الولد كما كان في الكثرة تركت كات موسر
 فله ان يذبح الولد لان الام بائنة تصدق للاضحة وان
 ذبح الولد يوم الاضحة قبل الام جاز وان ذبحه مع الام
 بائنة منه كما كان في الام في ظاهر رواية لان الولد وضع
 افضحة كالام فسيار الكنة في الام اها وعنه يوم
 يذبح يذبح يذبح قال سيد جرد علة قال اذ
 ايام الخوف في الهندية وفي شقي تصدق ما يدرجها
 في ايام الخوف في الهندية وفي شقي تصدق ما يدرجها
 حتى مضت ايام الخوف عليه ان يذبحه ولو لم يذبحه
 اها اذا خرج من بطن الاضحة ولدي ولد له
 بفعل بالولد ما يفعل بالام قال ابي بكره حتى مضت
 ايام الخوف تصدق به حيا فان كان يذبحه حتى مضت
 يذبحه بغيره خالية وبعثت في ذواته
 في ايام الخوف خرج منها حتى تصدق في ذواته
 حتى في جبر واداء الولد مع الام كما من الام وان ولد
 وعن ابي حنيفة ربح انه لا ياكل من ثوبه ان اكل
 تصدق بغيره ما اكل وتصدق ما يدرجها
 الى كل واحد الاضحة وفي ثمانية وان يذبحه حتى
 وله تصدق في العام انما بل افضحة لا يجوز ان يذبحه
 لعمامه الذي صلي ويذبحه به مذبوحا مع قيمته
 ما قصه بالذبح والنفقة على هذا اهل ضللت شاة
 اشترىها للاضحة وسرقها فاشترى اخيرا وجدها

اي الاول هناك الامر والمسرودة في ايام السبق لا فصل بينهما
 اي الاول والاخر وان كان الاول واقترع عليها لم يرد
 الثاني خارجا ولا يجوز لو اقتصر على اربع الثانية ويرد
 الاولي ولو وصليه كانت قيمتها اقل قيمة الثانية
 التي اقتصر عليها نظمي بها كالاولى حاصلة الثانية ان
 وان قل صوابه قلت اي قيمة الثانية المظني بها عن
 قيمة الاول ضمن الاول فيصير في يد المالك راد من
 القيمة بلا ردف بين غني وفقير وقال بعضهم ان
 وجدت عن يسار فضل الغائب يعني يجوز له الاقضاء
 على ذم واحد منها الا انه يتصدق بما تقتضيه من قيمة
 الاول وان وجدت عن يسار ذمها وجوباً وعليه
 اقرض في الدائم وجزم به الثعني قال الساجي في
 الحق في القبول عند قال في الثانية ولو كان مديوناً لشر
 لشاة ووجهها بمضاعفة فاشترى اخري واراد جها
 ثم وجد الاول فاقول عليه ان يصحى بها او يغفل السحبي
 عن حاشية السيلان لو اشترى الفقير خبز بعد
 ضاع الاول ثم وجدها عليه ان يصحى بها لان الوجوب
 على التقدير بالثانية الاضحية بمنزلة الذرة والشر
 قد تعدد بخلاف الثاني لان الوجوب عليه بالحاج
 الشرع والشرع لم يوجب عليه الا حصة واحدة ولا راد عن
 الله عليه ان يصحى بها وان وجدها في الفقير لا عن
 الاولي التي ضاعت ثم وجدها عليه ان يرد بها ثانياً لان
 الاحباب معتد بها في الاول لا احتياطاً قال فطهر
 ان الصواب قول الساجي وقال بعضهم من عني عليه من
 التسوية قول الرغزي وهو مناسب لان يمكن بالتقدير

ولا

وذكر الساجي ارجح في قول الساجي ولو قوتها كالا ولا
 انه اذا اراد الاول تقبيل عليه بالسك والثانية قد
 اقفاها فلهذا لا يلزم من ذمها ولو كان فقيراً لانه لم يقصد
 بها تعديداً بالتخصيص بل قاصداً عنها الاول فحينئذ
 وجد الاول كانت هي الواحدة وصداقاً من الثانية متاعاً
 لو ساء وتما ويزداد عليها قيمة وان اقل ضمن الاول
 لعدم وجوب ما يقوم مقامه ويبين ان يكون الحكم بالاول
 فيحذف الاقتصار على الثانية وحينئذ يمكن اقامة الترخصة
 فليس الاقامة تعني ان يكون بالهدية وقال في قول
 الساجي في ان يكون اعطى ارجحها لانه الوجوب على
 النهي في ذمها وخير فقيدت الاول تعديداً قاصداً
 عنهما معاً لم يرد وجرت الثانية كان الحكم ما تقدم
 وانما التخصيص فاعلم عليه بالسك فانما اقتصد به نظماً
 على فاذ استحك الثانية كان ملة في اهلها فحقب
 اه قلته والذم لا يظن به وجوب الثانية على العسر
 مع وجود الاول لانه لو ينفذ الثانية تعدد الاضحية
 وانما يردى اياها معاً في الاول وجوباً وحداً لا يصل
 لطلبه والذم لا يظن به انما يردى في الثاني هذا
 المستعمل في الرجوع فلهذا لا يردى في الثاني لانه
 الحروف لها عند الراد واستعمل في هاترته عند فقده
 ولو يردى في الثاني لانه لو ينفذ الثانية تعدد الاضحية
 الثانية ثم وجدته لانه لو ينفذ الثانية تعدد الاضحية
 وهو كالتصديق في الثاني لانه لو ينفذ الثانية تعدد الاضحية
 وفي الثاني لانه لو ينفذ الثانية تعدد الاضحية

لدفعها ان يضحي باي شيء التي لا تولى لها ان القرب
 لا يتعلق به مقصود ولا ان الاصلية من الامم تكون
 ولا فرق بينهما واذا جاء الخافضون في القرن بالاول
 كما في التنبؤات لكن في البداية وان في التسلسل لها
 لا يتبينه وانك اشق ومن المطاع مثل الربيع
 والافقي والخصي وعن ابي حنيفة فهو في الايد
 كذا في الطب وقد صرح ان الذي يصل اليه عليه في
 كسفي انما هي من جنون الاقل الذي فيه معة وهي
 ما كان شعور مختلط بالسود والبياض وقد ورد
 في حديث الخطيب ان في سواد ويطران في سواد وبي
 في سواد وبيلا في سواد هي سواد النقص في سواد
 في بيلا في سواد وبيلا في سواد في بيلا في سواد
 وقد ورد في سواد وبيلا في سواد في بيلا في سواد
 بخلاف ما يقال ان المراد بالسود سواد المرءية
 فان ذلك قول من اعز به في العلم الحديث والوجاهة
 بكسر اللام ونوع من الخصا وهو ان يظن المرء في بيلا
 ويضعف فيها من غير اخرج البصيرة في بيلا في سواد
 موجها اذا قيل في ذلك ويجوز ان تطعمه في بيلا في سواد
 العا من الحناء وكذا في الكسوف العا من الحناء في بيلا في سواد
 كذا في الخلاصة والاشارة في بيلا في سواد في بيلا في سواد
 الفهم وسند في بيلا في سواد في بيلا في سواد في بيلا في سواد
 ما في بيلا في سواد في بيلا في سواد في بيلا في سواد في بيلا في سواد
 وان كان منهم ما لا يتجوز في بيلا في سواد في بيلا في سواد في بيلا في سواد
 علم السوم عطف نفسه في بيلا في سواد في بيلا في سواد في بيلا في سواد
 وفيها ان في بيلا في سواد في بيلا في سواد في بيلا في سواد في بيلا في سواد

عضو

اعضاؤها والواصل انك طر والعقل غير مقصود في
الهاج والحر والسحينة لان الحزن في الجسد والافضيان
في البدن فكيف تميزونه بين الصحبة بها لا اليك قد
ان في الحزن ودل على ذلك جزاها ولرب في الحزن قد
وقد كانت تجوز بالحق والحر السحينة في فلو من وبن
لا تنقي لا يجوز اذ اذهب محطها فان كانت مهورية في
الشيء خارج ويكذلك عن محمد هـ وقول لا تنقي ما خوذ
من السحرة والنون وسكان القاف وصالح الخ لا من
لها وهل يكون من شدة الهزال قال القمينة في طبعه
ان الكل على من عيب والمستحبان يكون سليما من
العيوب الظاهرة فاجوزها حوزج الكهنة كما في طر
لا يجوز التضعية بالهوى وفي الذهنية العينية ونحو
وفي الذاهية احدي عينيها والتعفا اله وانه لا يحل
عطاها وذلك انها يكون في الهلية حدة وهذا في موس
اما اذا كان معسرا جزاه لانه لا واجب في الذمة بل ثبت
الحق في المعنى فتادي بالعيني عطاي خلقته كانت
في الهندية عن المسبوط وان كانت مهورية فيها بعض
ان حازم يروي ذلك عن محمد بن كات مهورية عند
الشرع في الحاقية والعرج التي لا تحس في السك
ينفخ في سبلون النول وكسر السبي والقيا في فلفنة
اكد المذبح وفي سيزير ولا يجوز العرج التي تسمى ثلاث
قوام ولا تفتق البعة على الارض وان كانت تضعها
وصفا خفيها لانها تليق بذلك يجوز له والريضة
السنن موصفا والري عن ما ذكر في بيت فيما خرج
اصحاب السنن واحد والمأخذ عن البراء بن ربيعة السعدي ولم

قال لا يجري في الضحايا العور الذين عوروا والمرجاء البهائم
والرعيعة الذين مرضها والعجما التي لا تنطق وروث في رواية
ابن داود والمسبر بد العجما ولا يجوز تقطوع النمل لا ذنب
لما خرج الطير في عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم
استشرى العين والاذن واخرج البراء بن عازب
الله صلى الله عليه وسلم ان تستشرى العين والاذن
قال وقدم روي هذا عن علي رضي الله عنه من غير وجه
وحديث علي خرجها اصحاب السني وابن حبان وكذا
باللفظ الثاني وصح في ان تستشرى في ان تستفقد
ونطلب سلاستها من اقدم بها كالعور والحذير وفيه
ان نظما شريقتين بالنعام والاسلامه والتقييد بالاذن
اختار ابن الميث وعلمه الغنوي فان بق النمل لا ذنب جاز
لان ذلك لا يختم الكل بقا وذهابا وهذا لان العيب ليس
لا يمكن التميز عنه فجعل عقوق واختلاف الرأية عن
ابن حنيفة في مقدار الاثر وفيها مع الصغر عنه
وانه قطع من الاذن او الذنب او العين او الالفة الثلث
واقول جناه وان كان النمل جرح لا الثالث تستفديه
الوصية من غير رضا ويرى فاعقبه قليلا وفيها زائد
لا تستفد الا برضا هو واعتبر بغيره وهذا ظاهر في رواية
ويروي عند الرب لا نه يحكي حكايته الكمال على ما مر
في مسند الرب في الوضوء والذنب في النكاح في الوضوء
التقليد في العصابة ويرى في الثالث تقول صلي
الله عليه وسلم في حديث الوصية الثلث والثلث
كثير وقال ابو يوسف في حديث لا يبيح الاخرى النصف
اجزاء اعتبارا بالتحقيق لان القليل والكثير من

الاسماء المتقابلة في ادون النصف يكون قليلا وهو
اختيار الرعيعة التي ليس وقال ابو يوسف اخبر
بقوي اما حنيفة رجم فقال قول هو فذلك فيل هو
يرجع منه الى قول ابو يوسف وقيل هو باه قول
قريب من قولك لان ابو يوسف اعتمد لا يثبت النصف
والحنيفة الاثر من الثلث والثلث قريب الى النصف
من التوكيد في الحديث وشروها وفي الشرب لا يثبت
فانها ان الصنف ان الثلث في ادون قليل وما زائد
عليه في علم الحنفية اه فقد خلت الاثر
وسئل عمر بن الخطاب عن الاضحية اذا كان الزاهد
من كل واحد من الاذنين السدس هل يجمع حتى يكون
فانما على قول ابو حنيفة قيا ساعا على النكاح ستان
في الحديث ام لا يجمع كما في خروج الحنفين قال لا يجمع
في الترخا سنة قال في الرواية وفي كون النصف مكن
روايات اعلم كما في الثلث في النصف عن ابو يوسف
يعني في رواية حنيفة النصف ما لو ان القليل غير بالغ
والنصف ليس بقليل لان ما يملكه ليس كثيرا وموطن
العين اي الذنب ذهب الثورها فطلق في حذير
كما ترون اطلاق النسب والاراء المسبوبة والاعوج
مقربا العاقبة قال في السنية ثم مع في المقدار في غير
العين مستند في العاقبة قالوا يستلزم العين المسبوبة بعد
ان لا تستلزم الشاه ينع او يوجب ثم ينفذ العاقبة
قليلا قليلا في ادون من موضع علم على ذلك المكان
ثم يستلزم منها الصلحعة وقرب اليها العاقبة قليلا قليلا
حقا اذ من مكان اعلم عليه ثم يظن في التفتاوت ما بينهما

فان كان لنا فالصاحب الثلث وان كان نقصا فالصغير
وهو اقل من الثلث ينفق الحرة ولا تكثر ولا يزوج اليان كسعد
وسعدت والثلثية اليان تحذف اليان عتقها سوي
وكانت عتقها في الثلثية عتقها سوي لان الثلثية الكل
تتساوي وعتقها سوي لان الثلثية فيها يكون كعتق الكل ولو
كان الثلثية عتقها كعتقها سوي لان الثلثية عتقها سوي
لما جوز الثلثية في الثلثية عتقها سوي لان الثلثية عتقها
لم يوجد في الثلثية عتقها سوي لان الثلثية عتقها سوي
الاخصية تعلق الثلثية لان الثلثية عتقها سوي لان الثلثية
وعتق الثلثية عتقها سوي لان الثلثية عتقها سوي لان الثلثية
الانثى الربيع والثلثية كعتقها سوي لان الثلثية عتقها سوي
الخصية في الثلثية عتقها سوي لان الثلثية عتقها سوي لان الثلثية
فالاخصية عتقها سوي لان الثلثية عتقها سوي لان الثلثية
بمقطوع الثلثية عتقها سوي لان الثلثية عتقها سوي لان الثلثية
عليه الاعادة محتجبه ولا ينفقها بالها بما بالمعقوبية بعد
الها التي اسنادت اليه في حوز الاخصية بقا الثلثية
اسنادت اليه لان الثلثية عتقها سوي لان الثلثية عتقها سوي
ما تعتق يد عن الاسناد وان كان روثه النصف في
روايات عن ابي يوسف قال في المندرية اما البتة وان
التي لا اسناد لثان فان كان ثري وتعتق جازت والا فلا
كذا في البتة وهو عتق كل ثري عتق سوي ولا يزوج
الانثى التي لا روث لها عتقها سوي وان كان لها عتقها سوي
لها دون صغيره خلفت حرة ان كانت في ماله من ثمن
قال في المندرية ويجوز السك وهو صغير لان فلا تجوز
مقطوعة احدية لان ثمن السك والعتقها اذن واحدة خلفت

三

[illegible]

البية حازوا ما على قول محمد صفيق لا ينبغي حازوا وان لم
كنتم زنا البية ولا اذت حلقته لا يجوز اهر ولا ما تختصي لاث
لحم لا ينطق شرح وحصانية وجمامة فيه حيث قال النفا
عن مصنفه وعندي في عدم الحوز نظر في انها في نفس الامر
لا تخلو اما لتكون كذلك وانتي وعنى كل حال تحقق الاختصة
بها قلت وعنى ان لا يكون واحدا منها وهذا منسك في اثر
فاداه لم ينظر في الغاية والمبلغ وانما نظر الى شيء من هو
عدم الاختصاص عليه مما في غير صدر والدية تغلق علم
اهم ولا عمل الا في تاكل من هو لا على غير هذا اما في
الاكاث تتحقق على غير ما كانت الحلا لا تلائمك اربها
يوما حتى يطيبها والبقوق تمسك عشرين يوما والقيوم
عشر قايما والواجبة ثلاثة ايام والمصنف في يومه لا في
الطائفة ويجوز النقصه بالتي بها سمسال كما في الخلاصة
ولذا التي بهي والتى لا ينزل اليها من غير علمه والتي
لها ولد وفي الاجناس ان كانت لها البية صغيرة فخلقة
تسبه الذب يحذف من المشايخ من يدركها لا يحصل
اصلا ويقول لكل صبيب يولد الممنوعة على الكمال والجمال
على الحال منه الا لصحبة وما لا يكون بهذه الصفة لا يبلغ
كلما في الطائفة وقال في السيرة البية وتجوز من غير
الاذن من ههنا وهاهنا البية وذلك المذوق والمجد
على العكس ولذا في الكفاية قطع من وسط اذها
ففي الحوز في الاجناس البية عن الدابة
وتحكي في صفتها في الاذن طولها وقمارها ان يكون
الله خلق الله عاتق كرمي له يهبط بالحق والمذوق
ولم لا يتركها لمصنوعة الا ذك والمقابلة ان يعطى من

3

تقدم انزها شئ ولا بيان على ترك معلنة والملازم
 بفصل ذلك على كل من الشاة فانها في الشاة والملازم
 والملازم فتميز على اليد وفيه على الشاة والملازم
 الا في كل واحد منهما وفي الثانية وتكون الملازم
 التي في عينها حول ذلك المنة وفيه على عينها وفي
 الشاة لتنت الى كس على عينها وفيه على الشاة
 مقطوعة السات على تحوير التفصية بها قال نون كان
 لا يخل بالاعتلاف وان كان يخل به لا يخل بالاعتلاف
 وقال نون ان يخل بالاعتلاف يخل بالاعتلاف وهو
 من الثالث لا يجوز الا خصه ويقتضيه السات في اليد
 يمتد الى القنبه وفيه لا يجوز مقطوعة احد
 القنبر الا في اليد وفيه لا يخل بالاعتلاف وهو
 شاعر الا في اليد وفيه لا يخل بالاعتلاف وهو
 والقنبه لا يمتد الى القنبه مع اليد في اليد
 في اليد والقنبه ولو استخرجها القنبر في اليد
 ستمت ترقيعتا يمتد الى القنبه مع اليد
 من قنبه فاما في اليد مع اليد كان عينه لان
 الوجوب متعلق بذكره ولا يخل بالاعتلاف
 الظاهر في اليد وقدرت يمتد الى القنبه مع اليد
 دمج ذلك القنبه وتكون الى القنبه مع اليد
 القنبه مع اليد فاما في اليد مع اليد
 يدور القنبه لعدم وجهها على خلاف القنبه فان
 في اليد لا يجوز ليدور القنبه ابتداء لان يدور القنبه
 في اليد والقنبه لا يخل بالاعتلاف وهو
 يدور القنبه لا يخل بالاعتلاف وهو

غير مضمون عليه فاشبهت بكتاب الزكاة وعن ابن مسعود
انه قال اشترت كسبا اضعوه بعد الذبي فاشق الى
قال فسمات النبي صلى الله عليه وسلم فقال صوبه واه
احد فعمل على ان كان قنبر لان العبي لا يجزى له لوجوبها
في ذمتهم ولا ذلك الفقير لانها لا تجب عليه وانما تعينت
بالشر في حقه حتى لو وجب الفقير طمعية على نفسه
بغير عيبها فاشترى اضعبه صحبة ثم تعينت عند
فطمع بها لا يسقط عنه الوجوب لانه وجب عليه اضعبه
كاملا مالم ين من غير عيبين كما لم يزل يضر بعينها
اضطر بها عند الاتحار يعني لو قدم اضعبه ليدركها فاضطر
حتى صار من حيث لو اشترىها على هذا حاله لم تجز بان
اشترى بها او غور قد جازها حراة وصحت اضعبه
استحسنا عندنا خلافا لروى الشافعي فيهما يقول ان
انه عيب دخل في كونه كونه فلكلها تعديت قبل
حال الذبح وقوله في ان لا يرد الوجوب بالضعف
لا بالاضطجاع وهو معيبة عند الضعفة فصار كالمكان
كذلك قبل خيانة الاضجاع ووجد الاستحسان للمكان
الذبح وقدرت له مكنت بالذبح فانه حصل بالذبح اعتبار
وحكم يعني فيما ساق بالذبح يتلف جميع الاضجاع
وحكم كانه حصل ذلك التلف بالذبح نظيره ما اذا اعتق
نصف عبده عن كفارة ظهر في تحقيق النصف الباقي
بمهور وان استرضى بالاعتق ان لا ينتقم من ثبت في
ملكه لا حال الكفارة فلا يمن ذلك هربا ثبت الاستسار
في حال الذبح فلا يمن قال في الهبة والذبح تعين في هذه
الحالة فانما تعينت ثم اخذت من خوفه ولو بعد شؤره على الجمل

خلاف لا ابن يوسف لانه حصل بعد ما ت الذبح ووجه قوله
ان ابن يوسف انه لو اخذ من خوفه يكون ذلك الفعل سببا
حتى استجاب هذا الذبح باعتبار الخوف فيحقق به ما اذا قطع
الخوف بالفضل الذي حصل به العيب خرج عن ان يكون سببا
من استجاب هذا الذبح وصار بعد الخوف بمنزلة لو حصل
بفضل خ قال في المذوق ظاهر فذبحها لانه لا يتقبل الذبح
بذلك اليوم ولا عليه ما في سائر قوله اذا علم اضعفه
لانه كما قلنا في اوعورت قد جازها في ذلك اليوم ومن
القدر في ان لا يجزى لان ذلك النقص كما يعتمد في حال
الذبح فذلك في كونه وهو رواية بشرع ابن يوسف
فيحتمل ان يكون في هذه المسألة عن ابن يوسف واثبات
اه وكذا لو ما ثبت لا اضعفه انما ساقها قبل ان يذبح
بها فعلى القبي فاقته غير مقامها لا لو اشترىها الفقير
للاضعفة وماتت فذلك يظهر بها يعني فيسحق عليه
اقامة غير مقامها ما تقدم وفي الذبح هو هذا المذوق
او صلقت تسقط الضعفة بسبب الذبح غير ان كان
موتها اخرى ما جاز الشافعي ان لا يرد الوجوب لانه كان
فلا شيء عليه اضعفه ولو ضللت المسألة التي اخذت بها
لا اضعفه وسقطت فتوى شافعية في طمعية الاضجاع
الغنى اضعفه يعني ما لو لم يزد وجب على الفقير كونه
اي ذبح كونه وقدرت هذه المسألة بتقصير الشافعي في
الذبح وذكره ان ذبح كونه افضل للفقير والفقير لا تقف
الذبح وذكره ان ذبح كونه افضل للفقير والفقير لا تقف
على حالها جاز فقير كان او غنيا فذبح كونه على كونه
المسألة في قولين في قول اولهما الاخر فثبت سمي
اقول وذكر بعد هذا تعصبا لاحسانه عن الزعفراني حيث قال

رجب شرفي شاة لاصحة ووجهي صحتي ورجلاي
 فضلت منه اشتري مثلها ووجهي صحتي لوجهي لاري
 ان وجهي انما اشتري مثلها فله ان يهرج بها وان
 اوجهي لا يهرج لاري كان له ان يهرج بها لان الحجاب
 محجوب فاحجب وجهي ووجهي على صحتي ان الفقير لا يشترى
 ثمة سنة لاصحة لاصحة يا عتي حجابي بعد ثمة سنة
 لان الشرايبي هو طوع الخشب لاصحة واهل واري ان
 لاصحة تنعم بالشرع الفقير لا يشترى ثمة سنة لاصحة
 بها اوقات احسن سمعة الفقيرين في المدينة
 قال المورث اني ورثة الذي مات منكم اذ يكون سنة سنة
 اي عن است وعندي حرم وعيها عن الكل استحسان
 قصدي في هذه الحجة والقياس ان لا يهمل ان السهم
 ليس ملك للمورث فكل ان نصيب احد هو لا يملك السنة
 ووجه الاستحسان انهم جعلوا الفقير من المستفاد اعتبر
 ان يكون نصيبه فلو ان السهم الذي هو المورث من وجهه
 يعتبر نصيب المورث وان كان الملك قد اشتق المورث من
 ان يكون عن نفسه بل عن الملك حق وقال الفقهاء
 والقياس ان لا يجوز وهو رواية عن ان لا يورث لانه
 تبرع بالارث فلا يجوز عهده ولا اعتنا في غلاف
 الملك انقول التبرع في نصيبه الملك لا تصدق خلاف
 الاعتنا لان فيه الزم الكماليت لو كان نصيبه
 صحتي وان صحتي له لوجهي لاري ولها في حجب
 عنها موقها وان لم يهرج عليها حجبها في حجبها
 المورث ان يكون سنة بعد ما كان احد مولا المورث
 لم يهرج لان نصيبه لم يهرج وفيها تقدم وجهي لاري

三

[illegible]

بعضهم وسبق تغلبت جهات عرب وأخفقت جهات
بعضهم وأصله من بعضهم من العبد وبعضهم
أخصار بعضهم كما أن من صاحب حق يد وبعضهم
لهذا النوع وبعضهم دم بنته ولغيره وهذا هو
صاحب الكرامة وكذا من بعضهم العفيف عن
ولده من قبل كذا محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
أراد عدم التوبة في ضيائه التوبة في ضيائه
وغيره من الضيعة من الأشرار عند خلاف
الجنة من بعضهم من قال في بعضهم من
لو وهل في بعضهم من قال في بعضهم من
الأصله من بعضهم من قبله من بعضهم من
والجنة من بعضهم من بعضهم من بعضهم من
هو من بعضهم من بعضهم من بعضهم من
الذين لا يملأها من عروضة ولو لم يدع عن نفسه
ولا ولا من بعضهم من بعضهم من بعضهم من
في كتاب الأصله من كان ولادة صفا من بعضهم
وعنه جميعا من بعضهم من بعضهم من بعضهم من
غيره من بعضهم من بعضهم من بعضهم من
وان بعد بعضهم من بعضهم من بعضهم من
عنه من بعضهم من بعضهم من بعضهم من
فصار الكرامة في بعضهم من بعضهم من بعضهم من
عن نفسه وبعضهم من بعضهم من بعضهم من
ولده من بعضهم من بعضهم من بعضهم من
الذين لا يملأها من عروضة ولو لم يدع عن نفسه
ولا ولا من بعضهم من بعضهم من بعضهم من

12

[illegible]

والأمر في غير ظاهر متعينا عليه بالاسم والما الغني فيه
وان كانت غير متعينة عليه إلا أنه شبه الخلف في الوحدة
لأنه يتصرف وليس من علامة الكون كذا ظهر في
وفيه ما لا يخفى وان اذن كل واحد منهم يعني الانفار
الثلاثة لاخر ان يدعى عنه حينئذ وهو قد ان يقول
لأحد منها ان هذا الثلاثة شهاه عن نفسك وشايت
عنا ان يقول المادون له لا اذن ان يصير يقول الثالث
لكل واحد منها انك فعلت هذا كقولك واحد انا
شاهدته وشاهدته فانه في شهادته لنفسه وان اذن
شهادة واحدة فصاحبه يظهره ولك ان تقول ان
حاجة الى تعداد الاذن بل ينفي الترتيب واحد منهم ما ذوق
منها فيصفه وان تعرف كل واحدة وكذا لو اذنا كل
لاجنس يدعي الثلاثة الشهاه عن الثلاثة ثلاثة احوال
الى بيان كل شخص انها افلاك في تصديقها بالحكم
او بسبب كون احد منهم والطاهر ان لا يصح اقتسامه فحتم
الباقي معرفة كما قد وكل واحد منهم حق ولا يسنو
عليه ان يعلل احد منهم بكونه يتصرف وفي خلافية
المقتضى له ان يعلل على عكسها فبهم فكل واحد
واحدة جازية يصح الحكم بينهم بالكون والافتقار
مما فيهم يجوز ان يكون احد كل واحد منهما الاكابر
او الراس والجلد والاختلاف الغنى قطعه كل واحد
واحد ووضوئها ان يكونا ضاحي للعرض في شئ
سبعة في سبع شهاه بينهم ان يظن فيهم وبينهم
بشكل واحد منهم شهاه بعضهم فكل واحد
ان يكون في شهاه لا يجوز ففوق شئ في سبعه

4

[illegible]

100

علي

ولو غنيا فيما اذ لم تلق الا ضحية مندورة واما في الضحية
 المذكورة سواء كانت من غني او فقير فليس لقاصها
 ان يأكل ولا ان يطعم غيره من الاغنيا لان سبيلها التقصير
 وليس له التصديق ان يأكل صدقة ولا ان يطعم الاغنيا
 كما في التبيين وذكر السحري ان سبيل الفقير لا الضحية
 بمنزلة الصدقة يجب عليه التصديق بكلها وذكر السحري
 ان سبيلها بمنزلة الصدقة فله التصديق بها وفي
 التتبعات سئل القاضي بدين الدين عن الفقير ان
 اشترى ثيابا هل يحل له الاكل حال بيعه وقال القاضي
 برهان الدين لا يحل له ولو اشترى ثيابا ضحية ولم
 يشتترها في التبيين انها تقع منه سنة وهذا خلاف ما في
 التتبعات من ان لا تشترى منه واجبة ولا سنة بل تطوعا محضاً
 وكذا صرح في البداية انها تكون تطوعاً وهي ضحية للخر
 والفقير الذي لم يوجبه منه النسخة ولا التبرع الاضحية
 لا بعد سبيل الوجوب وشروطها ان لا يراد بالثمة
 التطوع وانما سبيلها الفقير بينة الاضحية لو كان
 في ايام التبرع من الكلام في حال كونه فيها وبعده ولو كان
 غني مصنف ايام التبرع ضحية بها حية ولا يأكل منها الا تشترى
 الاوجب من الاوقاف لا التصديق وقال الشافعي مع ذلك
 ان الغني له الاكل من الصدقة اذا قصد يتذره والاخبار
 عن الوجوب عليه قالوا بالنداء فيما قدمناه من
 التبيين انما يتخذ في حال كونه فيها ضحية لا في حال
 يوك منها في الصدقة كما ابتدأ في وجوب التصديق
 بعينها بعد ايام التبرع التي ضحية بها حتى لا تشترى ما
 على المختار كما في التبرع والوجوب على الفقير والشر

علم احد القولين المار به والندى ولدته الاضحية في
 في الغانية والشرية من سبيل لوكي بعض محضته
 القصاص الماضى كما في الكائنة ايضا فلهذا كله سبيلها
 التصديق على التبرع قال ما عظم هذا التبرع
 في كلام التمارج ايضا منصف ما يلحق عمل التبرع من
 في الاضحية ويؤكد غنيا عما جاز له ان ينفق لغيره
 لنفسه من كل ضحيته ما شاء ان ينفق لغيره
 عليه وهو قال كنت نهيتكم عن كل شيء الا هذا
 ثلاث فكلوا منها وادخلوا فيه وروى في التبرع
 رواه مسلم والنسائي والنسائي في التبرع في التبرع
 اجماع الاضحية لما جاز له ان ينفقها وهو مشي ما لا
 ان يجوز له ان ينفقها من غيره وان كان غنيا ويرب
 استحقاقه ان لا ينفق من صدقة من غني
 لما في كل سنة الاضحية ولا طرأ لاحد من ربه وغيره
 فيقال في اصول القام والمعتزلة ان سبيل الصدقة
 فانفق عليها المالك في التبرع ولا ينفق في التبرع
 بالطلقة في هذا التبرع ضحية لا في سبيل ارضاء
 ويدخل في التبرع ويظهر الغني في غنيته في التبرع
 وفيه سبيلها ما ينفق في التبرع في التبرع
 تصديق ما ينفق في التبرع في التبرع
 يدعى الكلف في التبرع في التبرع
 بها الفصل في التبرع في التبرع
 في التبرع في التبرع في التبرع
 وان ينفق في التبرع في التبرع في التبرع
 جهلا في التبرع في التبرع في التبرع

عنها في ظاهرها رايه كنت اذا دفع لغيري ان دفع اليه بغيرها
يحبس زمستان ولما دخل جلد الاطمين في قسطها وحده
جرا ان استعمل الجرب في عمله منزله حاز ولو جرب
وعلمه ان يتصدق بالاجرة ما القراط ان استعملها
في منزله او عارضا وان جرها هل يطيب له الاجر
قالوا انظر ان كانت القراطه حديده لا يزره النصف
بالاجرة وان كانت خلقة متحققة يزره النصف بالنصف
الاجرة ون نصف بمثلها اذا جرها لم ينفذ بل يزره
النصف بدقيق لان القراطه اذا كانت حديد لا يحتاج
بالاقتفاء بها الى المدة فيكون المدة نصفها ويوزن
كل الاجرة في القراطه اذا كانت خلقة فحتاج اليها
الاقتفاء بها في المدة فكان النصف الاجرة في القراطه
ونصف الاجرة في المدة والقراطه المدة في القراطه
ولا يحمل بيع شعرها واطل فيها ورساها وصورها
وشعرها وورقها ولسنها الذي يحلب منها بعد ثوبا
بشي لا يمكن الاقتفاء به الا بعد سنة بل ان عيونه
من الدرهم والدنانير في القارات والمشرقات
ولا يعضي جربها منها الا في سنة من الحزب واجرة
ولقوة حكم الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه في القارات
وخطامها ولا تعط الحزب منها شيئا واستعملت
استعمل حكم من القارات من قوته صلى الله عليه وسلم
من باع جلد صحنه فلا يصح له اجره الحزب
والسهم من جدين اجره يزره مرفوعا ووجه الاقتفاء
انه ان جربها وخطاه الحزب في مائة كانت
فاضلا دينه ببعض الاضحية وبانها الجلبا

وجها

وجب عليه هدية ودية في احدى المقتوحة والراب
المستدرة في قطع صورها فعمل القراطه به وهذا
يسمى بالدية او جرة يتصدق به لانه في القراطه
اجارها من غير النصف القراطه حرة لها ان تعده
يصدق به ولا يوزن ولا يحمل غيرها ولا يوزن حرة
فقال يتصدق بالاجرة حرة حرة لا ان التزم قامة
القارة بجميع اجرتها قال المص وفيه كلام لا يتصدق
في علمه لثب الاصول والفروع والقارة تنادى
بالقارة لا القارة فهي تقوم بها لا يغيرها فليس يزر
اه وفي السداد وطريق شاة الاضحية فدية فان
يحملها او يزر صورها فيستعمله لانه عينا القارة فلا يحمل
له الاقتفاء بجميع اجرتها في القارة في القارة في القارة
لا يحمل له الاقتفاء بجميع اجرتها قبل وقتها ومن المباح
من قال هذا في القارة المندورة بها بعينها من المعسر والمكر
وقال في القارة المندورة للاضحية فلا فاسد ان يحملها ويجز
صورتها وفي القارة المندورة المندورة في المندورة
في جربها وجز صورها سولا في محط السر خسر
وان كان في جربها من ويحذف ينقص ضررها بالمائة
البار خاف تفادى والاحلب ويتصدق به ويوزن رويها
واستعملها فان فعلت ونقصها ففعله يتصدق بها
نقص ولو شترت بقره حرة ووجه الاضحية فان النسب
مالا من لغيرها يتصدق بمثلها والنسب ويتصدق بوزنها
فان كان يعلمها فان النسب من لغيرها لا يتصدق من رويها
فهم ولا يتصدق بشي ولا في القارة والاخذ شيئا
من الصور من طرف عن الطرف الاضحية للعلاقة

في أيام النجاشي يطمح ذلك الصوفي ولا أن يهتد
لأحد بل يتصدر بذلك الصوفي على الغفلة وان وجدت
الاضلعة فلا تكن صوفية ولا شيعية كالأخ في السراجية
تخلأ ما بعد أبي وان يجرى في وقتها جارية ان جعلها
أبو بكر صوفيا ويستعد بطلوع القصود يعني لان الغيبة
أقمت بالخرج ولا انتكح بعد قامة الغيبة فعلق بالاكل
كل في الحظ محتجب ويترك الانساع لطيف فيه في
الصوفي وغيره كالمحتجب من تحتها من حجاب الصوفي
والسني فبالبحر القيني دون الغيبة ودون المني في
لوجوبها على القيني الغيبة انما الامه فلا تتعاقب
المشيه والمكاتب ان المشيه الاضلعة متعينة
الغربة التي تقام غنوها مع ما فلا تجعل الانساع بها
ما دامت متعينة ولذا لا يحل له حتى اذا خرجها قبل
وقتها بطبع ويبقى في سائر كبره ان يبدل بها غير
فصعد التوحيات بعد ويعمل في الحجاب حتى تقوم وهو
للاضلعة بخلاف ما في حال الغيبة فانها تتعبد ونحو
المنزلة في زبط وغرفها عن الغيبة انما الصالح
عدم العرفي بعد المور في العسر وتغلط الشبان ونحو
كل واحد منها شاة صا حبه وكان شاة الاضلعة فلو
لم تكن للاضلعة تكون صفى عليه شاة بالية يعني
في كل واحد شاة صا حبه عن نفسه على ما في طبع
فوقه غلظ او لم يغلظ فيكون كل واحد في سائر
دلالة صديقه قاله في الحجاب ولا تخال ان عمارة ابن الكا
في الاضلاع متنا وشرا هذا ولو غلظ انما في ونحو
على شاة صا حبه يعني عن نفسه على ما في طبعه

七

ولو غلبت صفة بلوغ في فهمه عن الهداية وانما دارى بعد
 ذلك القياس والاستحسان وعرفنا ذلك الى الهداية
 ثم ما وقع في ذلك من قوة على ما دل عليه قوله غلب
 يريد به قول المتن واذا دققنا لم يغلب ان الحكم فيها
 لم يغلب بل هو واحد منها ثم ما صرح به فهدانا
 كذلك وقد عرفنا صدر الشريعة وشيخنا كابن الكاظم
 وصاحب الهداية والبرهان وقوسه عن صاحب الهداية
 انه لا وجه لهذا الكلام لان المسألة موضوعية فيمن ذبح
 ثمة غيره عن نفسه غلبا وحكما ووقع للموضوعية
 عند الحكماء من الخارج والداخل في ذلك لاهل البيت
 الاما كان من زعمهم سنده ان ثمة الله تعالى وطاهر
 صريح الشارح يقتضي ذبح كل واحد منها ثمة الآخر
 عن نفسه وهذا ما قد عرفت فهدانا في كلام
 المسألة لذلك واجابنا ما قد عرفت من المسألة في كلام
 الشارح فيها تقدم كل واحد في حقيقة غيره بغير تسو
 وتغلبا عن الثانيه فتنبه هذا استحسانا بل لا يخفى
 قال في الهداية واذا غلبت رطلان كل واحد في حقيقة
 الاخر جاز عليها ولا يصلح عليها وهذا استحسان واصل
 هناك من ذبح حقيقة غيره بغير انه لا يصلح له ذلك
 وهو ضامن لقبها ولا يخفى من الاضعية في القياس
 وهو قول زعمهم في الاستحسان يجوز ان ضامنا على الخارج
 وهو قولنا وجه القياس انه ذبح ضمة غيره بغير
 انه ذبح ضمتين يعني ولا يخفى عن مالك لان المحرك
 فعله بنفسه او فعل غيره والبناء لا الاستئناس به
 توجد في شخص كما اذا جرح شخص واحد في القصة

ووجه الاستحسان انما تعينت الذم لتعنيها بالاشارة الى اختصاصية
حتى وجب عليها ان يجهل بها بمبينا في ايام الذم وكذا ان
تبدل بها غيرها في هذا المذمور في ضرورة التعيين على حد
واما الذي فانه وان لم يتعين الوجه في ذاته فطحا لانه
يحصل نوع تعين لانه حينئذ انما هو التخصيص كما انه عند
لذمها فيستعمل ان يضي بها يخرج عن الشك في حيث تعينت
حالا لانه مستعملها كمن يكون اهلا للذم وانما
لانها لا تنوت بمضاهية الايام وعساها يجهل عن
اقامتها للمعلول من فهارك اذا دبر شاة لشد القصاصات
رجاها فان قيل يفوتنا موضوع وهو ان يذمها بنفسه
او يشرها للذم فلا يرضى به قلنا جعلنا مستغنيا من
ان كان صغيرا ربه مفعليا لا اعينده ولم يذم بمفعلا به فله
ولهلمنا لنا جرحهم الله تعالى من هذا الجنب مسا قبل
استحسانه وتوفي الا من جرح غيرهما وطعن حفيظته
او رفع جرحه فانكسرت او جعل على دابته فمطعت كل ذلك
بعد من المالك يكون ضامنا ولو وضعت المالك الحكم
في القدر والغدر على الكاين وخطب تحتها او جعل
الخطبة في الذم وقرى وريط الدابة عليه او وضعت المارة والار
الي نفسه او جعل على دابته فسقط في الطريق فادركه
هو النافذ فيه وريطه او ساق الدابة فطعن بها واعا له
على ضم الجرح فانكسرت فيما بينها او جعل على دابته و
سقط في فمطعت لا يكون ضامنا في هذه الصورة
استحسانا لوجود الاذن لانها ثبتت هذا فنقول
في مسألة الكتاب ذم كل واحد عنهما اضعف من غيره بغير
اذا صرحا في مظهره في ربه بغيره او ثبت فيه القياس

والاستحسان

والاستحسان كما ذكرنا في احوالنا واحدا منها مسلوخة
من هذا حيد ولا نصيبه لا يتركه فيها لعدم لانه فان
كاننا قلنا كل من علمنا فاصلا كل منهما وكم حاصه فعلى هذا
فصلنا الشاهد هنا ونحو الان ولو كان صحيحا خذ في العود
يعني بتخالف انك وخطا كل من كل منهما ويري في تركها
هنا قال فيهما بمفعول الساقية ويخرجها لانه لو طعن
في الاستحسان بغيره وان كان غنيا فاذ لانه ان يظلم في الاتهام
ونعيا ليه ولفظ تناحاصين على ما تضمنه في قوله
منها لاصح وجنته ونصديق بها في تلك القيمة
والذي لا يترك الشاهد في خير لفظ هدية الى هذا الموضع
ولم يظن بها وانما كان في واحد منها ان يضمن صاحبها
فيستعمل في التخصيص بتلك القيمة لانها لا يضمن حكم
فصار كالموت في اضعفها وهذا لانه التخصيص لا وفعت
من صاحبها كانه الكول ومن اتلف كل اضعف غيرة كان
المع ما ذكرنا منه او موصى ولا يخفى ان المخرج من قوله تشاكا
اي بعد ما اكمل الكول وما قبله فيا خذ في شاة ان شا
كل تخفيف وعسا في المدينية من قوله فيا خذ في واحد
بهم مسا وخذ من صاحبها ويريد اضعفها في ظاهر الشارح
بقوله قلنا وفي ايراد القاصد في الاوى من الاستحسان
فمنها هاتين الاطعمة في حيا غير بلا دية فان خذوا
والاكثر من راجها من اوجهه ورمي بغيره المالك اراه حيث
يكون فالاعطى وعدم التضمن يجرى لقله وان ضمه لا يجرى
حيث كان ولا يضمنه ولا يحيط اسرخصي برجل ذبح
اطعمه شفيق من مضمونه بغيره فان ضمه المالك
فيتمها بغيره عن الاذن المالك لانه ظهر له الارادة

مستند في غير
لا يجوز له

حصلت على ملكه وانما اخذها مذبوحة تحريم عن الملك
لان مذبوحها فليس يعرف زعم غير ما اياه وليس في قال
الشارج وهذا هو التفصيل في حق الذبوع المالك اذا
دفعها عنه بنفسه اما اذا دفعها عن ماله فلا ضمان عليه
ههنا في الفضا فيه ولو دفعه بخصه غير ماله فليس عليه ضمان
امره صرحنا في حق المالك ولا ضمان على الذابغ فليس
اطلق هذا هو مقتضى ما اذا ضحك المالك للتفصيل في حق
الذابغ في الفضا فيه ولو دفعه بخصه غير ماله فليس عليه ضمان
امره صرحنا في حق المالك ولا ضمان على الذابغ فليس
اطلق هذا هو مقتضى ما اذا ضحك المالك للتفصيل في حق
الذابغ في الفضا فيه ولو دفعه بخصه غير ماله فليس عليه ضمان
امره صرحنا في حق المالك ولا ضمان على الذابغ فليس

والتفصيل

والاستفصاة بالاراقة والاراقة قد فادت لانها عبارة عن
فصل الخصم فقلت اجيب عنه بان الاراقة ليست من
المملوكة لانها ليست صفة لاشا فبعضها ان يقال يظهر
الاستفصاء فيها ولا فان المالك يثبت في الشا المذبوحة
ويستند في وقت الفصص فتكون الاراقة والتفصيل
وا فقة على ملكه والله تعالى اعلم ومعرفته مستفاد منه
حال الذبوع بالضممان وعدم الفضا فيه عليه الحق فظهر
بل لا يخفى الا بالاستحلال افا ده السبل حمد ويترك على
الاول تفصاة الاساري كما اذا عاين الشاة المفصولة
وضمنه المالك التسمية فانه يدفعه اليه ولو فقه مستند
ولان قوله اي الشاة المفصولة ضمن كصاحبها في السابل
المذكور فتمت بها حصة هذه ولا وجود له اليه ولا خلاف
في عبارة الهندية في هذا القول ولا وجه لذكرها هنا لظهور
اتية اي الفاضل المسمى ملكها بالضممان من وقت الفصص
وهذا ليس التعلق كما يظهر كما وضعتنا سابقا فليس
انما يجوز انما ادى الضمان في ايام الخوض من طرفي يكتف
انه لا يجوز لانها وقعت في غير ملكه لان المالك المستفاد ان
من فقه دون وجه لخصه كما ان صاحب اذا اعتق العبد
المفصوب ثم ملكه بالاضمان لا ينفذ عنه اذ لا ان
يقال في الفرق بان المالك في اعمتاق مفصولة عن صاحبه
قال صلى الله عليه وسلم لا يعتق بها الا مملوكه ابن ادم ولا
كذلك الاستفصاة لانه لا ان ابتداء فقهه وقوع ظهور
فانزله التوبة والاستفصاء شرطي واما اذا احتكم
المالك مذبوحة وضمنه الفصص لان يجوز انما وضمنه
احد طرفيها وعلى كل واحد منهما ان يظهر با حقه وفي التبيين

انها تجري عن المالك لانه لو هالها فلا يجر من غير ورواية
 يلزم من المسألة المتقدم من الفتوة عن الهداية وان
 الكمال وفي شرح الطحاوي ولو غصب من رجل غنائه فغني
 بها يجوز وصاحبها بالخيار ان شاء اخذها ناقصة وعنده
 الفقهاء وان شاء ضمنه قيمتها حية فنفسه الشاة
 ملكا للفا صلب من وقت الغصب فتجوز لا ضمنه استحقاقا
 وكذلك لو شتر شاة فضحي بها ثم استحقها رجل فان
 احاز البيع جاز وان اشترى دابة لم يكن الا دابة يبيع بيها
 لو اودع رجل رجلا شاة فضحي بها لا يجر من نفسه
 يوم الخوف خنار حيا فيها القيد وروى بها فاخذها فانها
 لا تجري المستودع عن اضعفته وان وصلته ضمنه
 لا يمسب ضمنا هنا ما هو بالرجل المحقق التمسك
 به بخلاف الغصب فمسب الضمان ثم ان الية اليد المحققة
 واستمالا اليه المصلحة وذلك ما بقى على الدرر والملك
 يشترى بعد تمام السب وهو الذي في مسالك التورينة
 فيقع الذم في غير ملكه قال صدر الشريعة اقول بل يصير
 غاصبا محققا في الذم كالا ضلعا وسند الرجل يجر من
 غاصبا قبل الذم اه في كل في الضم وقد روى
 الراهد ما ذكره صدر الشريعة وعنه الى في الضم ان
 وقد كلف في جواره ما وان سائر من غير ما ان الذم قد
 يندفعها كمن لا يملك ما لا يجر من غير الذم لان يجر
 المعلوم ان كمن لا يجر من غير الذم لان يجر من غير
 على لو دعه فلا يتعدى الغصب الا بالذم بخلاف ما اذا
 غصب اولادك ان تغيب الغصب عبا رقة عن ازالته
 اليد المحققة وانبات اليد المصلحة كما تقرر في موضعه

وهناية

وهناية ما يتصور فيما ذكره الشارح هو الثاني وما لا يزالة فلا
 تنحصر الا بنفس الذم كما هو من ذهب اليه من فائدة يصف
 الفضل فثبت ويظهر ان العارية لا يجر من نفسه وقد صرح
 بذلك في البداية حيث قال وكل جواب عرفت فالمراد به
 فهو جواب في العارية والارحاة بان استئنا راقعة او
 ثورا او بقا واستأجره ما ذكره في نفسه بما لا يجر من
 عين الا ضحية سوا اخذها المالك او ضمنه القيمة ويشترى
 في الغصب عن نظر الشراء ويستوي ان الارح بالودعة كاشاة
 كانت ام انة اه وقال المحقق في رد المحتار في الدعاة
 والمضاربة والزوج والرجعة والصحة والمكفر بالشر
 وحفظ كما في النظر اه والارح بالودعة كاشاة
 وضحية بالدين قال في البداية ولو كان موصوفاً يشترى
 ان يكون لانه رصير ولو كان من وقت القبض كما في
 الغصب وهذا خلاف ما في الهندية والحنفية وبخلافه
 فقد نقل في الهندية عنها قالوا لو كانت الشاة رهن
 فطوى بها ثم ضمها لا يجر من في الاستقانة عن الصيرفية
 اذا ضحى من ثمن كاتمة الرصيرة لا يجر وقال القاضي حال
 الدين يجر ولو طوى بها الا من يجوز اه وروى من المشايخ
 من فضل فقال ان كان قدر الدين يجوز وان كان
 اكثر من الدين لا يجوز لان بعضه مضمون وبعضه امانة
 ففي قدر الامانة ما يضمنه المذموم فيكون بمنزلة الدية
 اه ويتعدى المصير اليه وان كانت رقة وتقال سلم حمد
 عن كثرته قال شتات بين رجلين ذكاهم فلقوا
 احدهما اه قال وما اذا ذبح احد الشاة فليقل
 ذكره في نيكاحين فنفق من ان المراد بالودعة كل

نشاء كما سقى اما نه لا يجرى والله اعلم بالصواب
 والمصطفى لكونها حرم من المصطفى وحملته الجاني
 الامانة وقال الشيخ رحمه الله تعالى لست انا انا
 عنده باذن شريك كانت كاد ربي وان اخذها بدو
 اذن شريك في المصطفى لانه غاصب له حسب شريك
 لما ان التزيت في كبر العبي اخذ في حق صاحبها
 لو كانت مشتركة في شدة العقوبة لانه امانة فلو كانت
 مشتركة على قوله المارية انه فليس هو ~~فليس هو~~
 في ارضه من جلال ادخلها منها من طائر غلظ
 فادعى كل واحد منها شاة وتك شاة لا يدعيها فالتى
 لا يدعيها التى التى شاة تبارع بينهما فصفنا
 ولا تخفى الاضحية عنهما ولو كانت بدنة او غير جازعها
 وهو الاضحية فخرى كواحد من شاة حسبوها في
 بيت فالتى واحدة يدعى كواحد من شاة لا غنا
 ويخفى بينهما اربع شاة كواحد من شاة فلو
 كل واحد منهم صاحب يدعى كل واحد منها ويحل كل
 واحدهم احكامه ايعض حتى يجوز تحت الاضحية فلو
 للخاصة انا يظهر ثلاث اضحية في راحه واحدة وجدوا
 هو احد عنهما من ضحك الاضحية فالتى كواحد من شاة
 له المعبية فالتى كواحد من شاة كواحد من شاة
 ويقضى بالاضحية بينهما ثلاث كواحد من شاة
 اشترى شاة شاة فالتى كواحد من شاة
 ولما لم تكن شاة ضمة فالتى كواحد من شاة
 وان اخذها من شاة فالتى كواحد من شاة
 حية لان الشاة استغنى عن الاضحية اخذها

مذبوحة

مذبوحة فليس يتصدق فكانه ما عاها فالتى كواحد من شاة
 عليه ان يعرضها لبيت من شاة كواحد من شاة
 فتمت مذبوحة وهو الاضحية وان انا اخذها من شاة
 كواحد من شاة فالتى كواحد من شاة
 وحتم عليه باءا بثلاث الشاة لا يتصدق بشاة
 في الظاهر فلو وصفت له شاة ضمة فالتى كواحد من شاة
 قالوا حسب المصطفى لانه امانة فلو كانت
 الاضحية كواحد من شاة كواحد من شاة
 للضحية كواحد من شاة كواحد من شاة
 اذا كان بعد ضمة فالتى كواحد من شاة
 الموت لم يوصف شاة في راحه من شاة
 فتمت مذبوحة لانه امانة فلو كانت
 عليه ان يعرضها لبيت من شاة كواحد من شاة
 فتمت مذبوحة لانه امانة فلو كانت
 قالوا حسب المصطفى لانه امانة فلو كانت
 الاضحية كواحد من شاة كواحد من شاة
 للضحية كواحد من شاة كواحد من شاة
 اذا كان بعد ضمة فالتى كواحد من شاة
 الموت لم يوصف شاة في راحه من شاة
 فتمت مذبوحة لانه امانة فلو كانت
 عليه ان يعرضها لبيت من شاة كواحد من شاة
 فتمت مذبوحة لانه امانة فلو كانت

وان شام يهبل ورد حصنة العيب ولا يتصدق الشقي بها لان
ذات النقصان كيريد خل في القربة وانما دخل في القربة فانه
وقد زج لافها الا في حق الصديق فانه يظن انهم كان مع
هذا العيب عند الصدق فلهذا ان يتصدق بالفضل
كلما في شرح الطحاوي رجل وضرب رجل شاة فطعم
بها الموصوب له او ذبح المقتلة ورجل صيد ثم رجع الى
في الهبة مع الرجوع ورجل من الاضحية والبقعة ومن
انما يوسف انما يدهم الرجوع في الهبة وليس على الموصوب
له في الاضحية والمقتلة ان يتصدق به في الظاهر
منه ومن واجب الانسان شاة فطعم بها الموصوب له
لانما الرجوع من مرضه وانما له منه ما يظن ان
ان يضيق ثلثي قيمتها حبة او باخرة فليكنها بذل
وعلى الموصوب ان يتصدق بثلاثي قيمتها مذبوحة
وجازي عن الاضحية في الوجهين لا في ظني ظاهر
نفسه كالماني محيط السرخسي لوان اضحية صلى
الله عليه وسلم سورة وانما في حق الموصوب ان
ولا فئات الا في حق الموصوب في الضيق فليكن
في بعض الاحيان ولا في حق الموصوب في الضيق
ولكن في الله صلى الله عليه وسلم في ضيقه فليكن
قال ابن العربي في شرحه الا في حق الموصوب في الضيق
ولما قال ان الضيق في حق الموصوب في الضيق
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق الموصوب في الضيق
الاصح هو لا يهبل ويتشبه به في حق الموصوب في الضيق
ابو حاتم هو الذي قال في حق الموصوب في الضيق
هو الذي فيه بياض وسوادا والسبب في ذلك

الحصاني هو الا يهبل في حق الموصوب في الضيق
ويقال لا يهبل في حق الموصوب في الضيق
ينظر في سوادا في حق الموصوب في الضيق
في سوادا في حق الموصوب في الضيق
اقاد خطا في حق الموصوب في الضيق
وبياض في حق الموصوب في الضيق
اسود منه وما خطا في حق الموصوب في الضيق
في ذلك واختلاف في حق الموصوب في الضيق
منظر في حق الموصوب في الضيق
منظر في حق الموصوب في الضيق
ان حسن الخطر في حق الموصوب في الضيق
وان انظر في حق الموصوب في الضيق
التأقية في حق الموصوب في الضيق
ثم السواد في حق الموصوب في الضيق
انما في حق الموصوب في الضيق
قال النبي صلى الله عليه وسلم في حق الموصوب في الضيق
المرطوط في حق الموصوب في الضيق
على كذا في حق الموصوب في الضيق
المطرب في حق الموصوب في الضيق
عنه صلى الله عليه وسلم في حق الموصوب في الضيق
مثل ذلك في حق الموصوب في الضيق
والله تعالى في حق الموصوب في الضيق
هو الذي في حق الموصوب في الضيق
هذا انهم في حق الموصوب في الضيق
اضحية صلى الله عليه وسلم في حق الموصوب في الضيق

في نسخة من الزاوية الشريفة
يعود

الاجاز

الا فضل كما قاله الناصب في الوصاية خاتبة والاصح هو
الكل لا يجازيها حتى صولت جعفر الذي ثبت للثبوت
جعله اجاز سرح وهو انما قاله العلامة عطاء الله
يخرج منصف الوصاية ودراسة في طهريه وقال
والحكم هو انه يجب الكل لا انه اوجب على نفسه ما لله
تعالى من عهدها اجاب اه كلف وقال الجعفر الشهيد
في الفتا وبالباطل ان يجب عليه العذر في محضه المحدث
انه لا يصح والمكلف العلم هو كماله بنوار في زوجه
اقول في محقة الزاوية عذر او انما عذر ما علم ولا يبر
ليظهر في انه دخل الحرام من نفسه الظاهر عذر ان لا
يبرمه غيره اوجه الله تعالى لان كل من كان له واجب
وتعدده ليس معها ولو قال نذرت عشر شيئا به وقت
لما فيه ويلغو ذكر الوقت وتعدده انما يقال لله علي
حتم الاسلام من لا يلزمه شيء من الزرع مع ان الحق
نظامه في ذلك لا يلزم حجة الاسلام والظاهر لا يصفه
لم يتبرع لخدمة الاطهر في كل من كان عذر عذر
من يتبرع عذر من العلم والفقه وتقدم
طاعة زهدة العذر عن الفقه والفقه وتقدم
الفقه او قصده ما انما خلا خبار عن الواجب عليه
وكذا في يوم التخلية من واحد من الاثنتان في لا يفي
ان لا يصفه اسم لثباته في يوم العذر منه كل
او يصفه في اوطاع نذر ضيقه في نفسه في الواجب
عليه ما لم ينفذ ولا خيار كما قال الله تعالى حجة
وعليه حجة الاجاز قال زيا في قوله اخي الا اذني
به الواجب عليه اه فاذا نذر عذر ضيقه لم يجز

الاخبار عن الواجب اصلا في قوله عن العذر من
ان الفقه او ينفذ في يوم العذر بغيره في سنة
احكامها في طهريه بالقياس عليه ختم الصفة
الاخبار عن الواجب في قوله في يوم العذر
وهو ينفذ في سنة في طهريه في قوله في يوم العذر
العذر في قوله العذر في طهريه في قوله في يوم العذر
في قوله في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
الاسلام في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
الان لا يبر في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
والفقه في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
كالصوم والصلوة في طهريه في طهريه في طهريه
وصلاها في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
لها وقت معلوم يبلغ الوقت في طهريه في طهريه
مخلو في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
فالوقت في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
جز من طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
ليظهر في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
وهو في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
وهو في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
من لا خير في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
وليس في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
من ترك في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
نصيبه في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه
من ترك في طهريه في طهريه في طهريه في طهريه

[illegible]

五

[illegible][illegible]

عليه السلام واعا نه على الدج يعني وامراه معا في الجنة
حقصا للضعف واحا صا القصاب سمي اي لادن سمي كل
واحد منها وجوا قلوبهم اي التسمية عند الدج احدها
عملها نسبا فاما اوحي التارك انتمية احدها ان يترك
الاخر التسمية عند حرمته فالاشجار الامام ابو جعفر محمد
ابن الفضل في كتابه في هذا الحق احصا في شجرة طه
فقال في الاصل ان لا تشبه لا تشبه بالاشجار من غير
لادن ان يسمي بها لضعف انتمية التسمية فليس
اي عند هذا مروي في ورطه في هذا القول في هذا
شعره في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
الشعر في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
اي من يسمي له التسمية لومن هو منزه عما لا يليق به
وهذا الذي في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
يعني منطوما لا منطوما في هذا القول في هذا القول في هذا
كلون سويلان بالشر لا منطوما في هذا القول في هذا القول في هذا
التي يخرج هذا الضمير في الوصف شعر في هذا القول في هذا القول في هذا
سما في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
التي في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
مرويه في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
يعني في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
اكترا في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
على في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
شعر في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
وضيح الجرم في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
والاخر في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا

لبيم الشريكي ولما موريت بالذبح فعلى كل واحد منها
اي من القصاب وصاحب الاضحية التواضع به مع
القصاب على السكينة ان يترك الله يعني ولا يكتفي بذكر
الاخر في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
شي في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
لبيم في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
بلا يبدان سمي عليها مروي في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
فقال في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
ايها الفاضل النبيل النسبه . دعت في ذوق الكمال لوجهه .
الفتي وقضيت حار فيها . كل ذي قلبه وكل في قفسه .
اي شانه توفيق لم يترك . بعد في هذا القول في هذا القول في هذا
على ان يترك الذراع في ترك . الله عليه . وذلك في هذا القول في هذا
فاجبت عنه فاطما ولا . فلا تقبل من الجواب ولا في نسبه .
قال فاجبت بقوس . ونصلي على النبي النسبه .
نخلله رينا الذي نريه . لا شفا من خطا الوريه .
خديجها ونظما كما تشبهه . ن فكل في هذا القول في هذا القول في هذا
في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
عن صها في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
ومن هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
صاحب الخ في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
ولودجاشه في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
هو في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
معا ولا عفا . فاك في نسبه في الشانه في هذا القول في هذا القول في هذا
المع في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا
الظفر في السحب في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا القول في هذا

اذا شئت ان يترك احدكم امره كما اولى وان شئت شرط
 يشتري منها اي من النساء ثلاثا ثلاثة انما وان شئت
 عليهم عند الفسخ بحيث لا يميزن ولا يحدن من شأنه عند
 شاة الاخرين ولا يحدن فيه من ولا يحدن في امره
 للشاة والفرز والمتوسطه فان قيل باللام في
 محامه تترسها من المتوسطه علي بنا على وان شئت
 من حصر عن در عليه اذا شئت يعني ولا يحدن في امره
 المتوسطة فكيف انما هي من الثالث فان يحدن عنها الظن
 او يحدن كل واحد منهم الا في ذلك من شاة نفسه جاز
 وان ارجع عند غيره جاز لكونه ما من اقلعت وعلى غيره
 يعني ان لا يحدن في امره من المتوسطة فان يحدن عنها
 ولا يحدن في امره من المتوسطة فان يحدن عنها
 كما تقدم في مسألة المتوسطة وليس شاة لشاة المتوسطة
 ان شئت يعني يعني لو وكله ان يشتري له شاة الاضحية
 فان شئت عن شاة في الاضحية من لا يحدن في امره
 جنس يتناول الاضحية والمتوسطة فان يحدن عنها
 في الاضحية فان شاة من الاضحية فان يحدن عنها
 في الاضحية ولو وكله ان يشتري له شاة في الاضحية
 او كان على المتوسطة لا يحدن في امره ولو وكله
 بان يشتري له شاة في الاضحية فان يحدن عنها
 انما ليس اعين الا يحدن في امره فان يحدن عنها
 لا يحدن في امره وان يحدن في امره فان يحدن عنها
 بان يشتري له شاة للاضحية فان يحدن عنها
 انما لا يحدن في امره فان يحدن عنها
 شاة كما في الظاهر بغيره ولو قال انما لا يحدن في امره

للاضحية

للاضحية فبشر الوكيل بحسن اشتري بلقاء في الترخيم فيها
 السواد والبياض او حرا وصغلا وبضا حرا او زرا او امرا
 وقال ابن وهبان وينبغي ان امره ان يشتري له شاة
 ببيضا فان شئت سودا او ببيضا لا يحدن في امره الاضحية
 برسول الله صلى الله عليه وسلم كان ابيض ولا يحدن
 احسن الا يحدن في امره ان يكون افضل ولا يحدن في امره
 ويرجع بين اسعدنا فان قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ويرجع بين اسعدنا فان قال رسول الله صلى الله عليه
 ابو هريرة رضي الله عنه انما لا يحدن في امره من دم سودا
 هـ ونحو ذلك من غير ان يحدن في امره ولا يحدن في امره
 ان يحدن في امره من دم سودا فان يحدن في امره
 وقيل لو كان البياض في امره فاسود له المشتري ينقره
 قال وقيل في بيضه بالصب عطفا على قوله يعني ان
 الموكل يعثر بقبضه يكون الاضحية ببيضا او في اقله
 الوكيل بالبيضا لانه لا يحدن في امره الاضحية
 وقوله السواد والبياض ما خذاه وفيه صحت
 ان هو ان يحدن في امره من دم سودا فان يحدن في امره
 له سودا فان شئت سودا او ببيضا حرا او زرا او امرا
 بان يشتري له شاة في الاضحية فان يحدن عنها
 وهما وان قال انما لا يحدن في امره الاضحية فان يحدن عنها
 البان انما لا يحدن في امره الاضحية فان يحدن عنها
 وكله فان يشتري له شاة في الاضحية فان يحدن عنها
 انما لا يحدن في امره الاضحية فان يحدن عنها
 بها لما قد من ان هذا من الامور التي لا يحدن في امره
 ولو وكله بان يشتري له شاة في الاضحية فان يحدن عنها

٢٧٢

٢٧٢

فانشئ مسنداً لهذا علي وجهين الأول الذي يشترك باقر
مجاهدين به المسببة لم يلزم الأمر لأخصها وإن كان ذلك
والثاني بمن واحد لم الأمر له الخاف في خبرين متعلقين
بقوله المعطوفين الزعمان يعني يفتي يشتمن ممن يبدن
العت الرحيم يعني نذران يفتي عتساً فاجب
الفتا عليه أن يفتي بالفتنة ولا يجب ما عداها في
فيهم ولكن يفتي في أفعالهم التي يذنبون بها فيصير
عمرهم وقد سبق في هذه النوع الثاني وهذا البيت
من تعليلنا أن البيت لا يفتي الوضائنه هكذا
ولو وجب الإنسان عشر ففتن لم يجب عليه غير العشرين
ويظهر في القول بعدم أحاب العتس ينظر فيهم
بالأمر لم يفتي فيهم وإنما وصفت بأن يفتي عنه
فالمراد بالما لم يفتي أن يفتي فيهم يفتي عنه
يتناول الموارث فتعنه قال التصديق سيدنا
وعنه ما يجوز أن يتناول وفيه قولان والاحتياط
فيه إذا كان كما كتبت التصديق وعدم التناول فيمراد
غير مرده وعليه ما في الضمائر والأدب اضطرار
عن منه ويؤيد الميت يفتي في كل ما لو رث المقتول
أي من ذلك لا طعية وهذا هو القول الصحيح في التفت
الفتنة في الدين جبراً وسجلاً يصير من يفتي عن كتبت
قال يفتي به كما يصح في طبعه يعني يتناول من كتبت
كما يتناول من كتبت في كتبت له التصديق الميت
قال الأجل كتبت والميت الفضي وبه قال مجاهد سلمة وابن
منازل وأبو طريح وقال عاصم يتصدق بالمال قال السدي حماد
وقيل إنه يتناول مطلقاً وقبل لا يتناول مطلقاً وهذا

三

التي من تعليم ابن الحسنه والا فاصله وعن عبيد
 ضحى وهاشمه فتمثل بها مثل ما منه صدره
 ومن كل خلق صهره سقوطه وقد تقدم في كتاب
 الاصله متنا وشرح وعن ابى وهب ساقطه عن ابى
 ايوب ولا تجب على اب النعماني حقه ان في حق طفله
 وهو ي سقوطه عن الاب من ماله اقل من سقوطه
 عن الصهر في ماله وانه منه قول النعماني
 بانه اقل من عدي الزهره ومن يشاء به فاطم
 وهذا البيت ايها من نصيبك من السعنة والكتاب
 تقول في قوله وهو ظنك ظاهر لاوليه عن ابن حنبل
 انها لا تجب عن ولده الصهر في ماله من ولده يشاء
 لانسان لا اجل له ضحى ما حديث هو رجوع بعد ذلك
 فيمنع من ضحى عليها ويؤجر ويصهره ورجا خراف
 يعقوب في رجوعه وفي منه وفي رجل فيلهي
 يعني لو وهب رجلا شاه ضحى بها الوصوب له وادركها
 لمتعة او رجل صيد ثم وهب الوصوب في صيده خارج الاصله
 والسنة وعن ابى يوسف الكفايع رجوعه فيها وظاهر لاوليه
 وهو رجوعه وليس على الوصوب في الاصله والسنة
 ان يتركه ببقية المتزوج ويستقط عنه الخ لانه في
 فاضل وان قد منه عن الكفايع ايها تذييل
 اذا قال له علك اهدى شاه اضع شاه واعرف بقره
 او جوار وضحى بقره او جوار جوار او وضحى بقره
 عنه ولم يسر منها وضحا بقره خلاف ما لو طهرت ان وضحى
 عنه ولم يسر منها ولا جوار في الكفايع او وضحى
 لانه يترك بقره جميع ماله وضحى بها عنه فان وضحى لاوليه

فألوصية عاتية بالملك بلا خلاف وبشترى بالملك شاه
ويعطي بها عنه ولو ضحى وهي لشترى بقرة بشرى در
درها تن ماله ويعطي بها عنه فأت ذلك باله اقل من
عشرين فاه يعطي عنه شى ولو هبنا بما بلغت كذا في الاخر
وان وصلى بشترى له شاة بهذه العشرين درهم
ويطعم عترة ما ت ثمرات فطعام من الدرهم درهم
لربهم عنه بما بقي في قولها ان حنيفة وفي قولها لبشرى
بما بقي فطعم عنه على قيا من النسبة والنسبة ريشة
نشرى العترة رجل اشترى بقرة فقال يا فلان قد
اشتريتك في ثلثها كان له ان يثالثا ولو قال قد اشتريتك
في جميعها كان له ان يصفى قالوا عطينه جميعا يكون شركا
وان قال قد جعلته ارضيا وسهرتها فيا طر وكان يبيع
ان يكون له السدس في قولهم جعلت لك سهرها على قول
الى حنيفة لان السهر عنده مفسر للسدس على ما عرف
في كتاب الوصايا لكنه يجعل ما دون السدس ولذلك
طال اشترى بقرة بعشرة دراهم فبشرى بها ثلث
فأشترى بك بدسارين ففعل كذا في حنيفة البقرة لنا جيد
الظهر حتى اشترى ثمانية وثمانين بها ولو جدها عسيرا
ينقصها ولكن لا يخرجها عن حد الوصايا فله ان يرجع
بنتها ان العيب على ما يوجبها فارجع عليه فله ان
يتصدق به لا بالتبالة المعمومة جائز عن الاصلية
فليس عليه ان يرد ذلك قال ابن ابي عمير ان اخذها مؤبودة
فله ذلك فاذا اخذها ورد العيب فعلى شترى ان
يتصدق بما اشترى من ما يوجب الاصلية فيقصا
العيب فان توى العيب على ما يوجب فلا شى عليه وان توى

3

البهمنى ووصل اليه البهمنى فصدق منه مما كان في حصة
 الشاة فلا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب حتى
 لو كان الثمن عشرة ويتصلان العيب درهم يتصدق
 بنسبة الدرهم ووصل اليه من الثمن كذا في كذا غير ذلك
 عصب اخصيه من جهة ضمن قيمتها اجمالاً لمالك
 لغير واحد بمقداره وادخل اخصيه قيمتها يتصدق بها
 لانه بالانصاف في حكمها عنه وفيها ركنه كالمسكن والامان
 منه لزمه التصديق بغيرها فكذا هذه لا يجوز له ان
 يهرسها لو كان رداً فتمنع على المالك صاحب فلا يتصدق بالظهر
 لانه لم ينفذ اضمم فادبراه التصديق عن القيمة وتوقعني
 او فغير ذلك في علمه لا في الايت كما كان ان يهرس الاصل
 من الثمن فكذا يملك ان يهرس المبدل منه ولا يجوز له
 علوق من ثمنها غير منه ان يتصدق بما وصل اليه
 فتمت بالاعمال ابراهيم البهمنى واستغنى البهمنى ولو
 صلته على ما قبل او فانه ان ياكل المالك ويتصدق
 بالمتاع لان البهمنى علم بصفه الاصل ونعمه في تحريم
 السر حسي ولو شراها بثمنه فهدية بعينها فصح يهرس
 ثمنه بالثمن الذي حصل له في المذبح يتصدق بالثمن
 بالثمن وحاشا لقرينة ولو تبايعا بثلثي النجعة وضمها في حقد
 شترى البهمنى به عينا يتعص العشر في ثمنها جميع
 بثلث النجعة مذبحه ولا يصدق عليه ويتصدق الآخر
 بثلثه فمارى من اللحم وان شارب جمع بجمعه عن النجعة حيا
 ولا يصدق عليه ان يهرس ما بيع البهمنى ان يأخذ ويبيعها
 فلا خلاف في ضمها في ثمن النجعة فيتصدق بها الا حصصه
 العيب لو كان له شاة اخذ النجعة مذبحه ولا يتصدق

لوجوب الاحتياط فلهذا قصر في الترجمة على ما يفيد
 وأما ترجمته فكذا بالاصح والوجه فلان فيه كبر من
 المسائل طلقا الشرع والوجه والوجه شرعا وأما ترجمته
 فلا استحسان فلما قلنا من بطلان ما حسمه الشرع وجب
 ونظر الاستحسان احسن لان كبر من مسائل شرعية
 كبحال الفقهاء فيها والاستحسان اخرج مسائل الحسنان
 واسمه ما قيل انه ترك التماس والاخذ بما هو رفق
 للناهي او طلبا السهولة في الاحكام فيما يستلزمها من
 والعام وجهي الاستعجال بمعنى الافعال فكان الاستحسان
 ههنا حيلان لمسا ئيل وتقاعد الدلائل واما التماس الاستحسان
 الملائك فقلنا ان تبارك في قولنا لفتنة فليس بها في صورته
 افاده السيد حماد من سنة ظاهره في معنى ما اورد
 هذا الكتاب عتبه الاضحية لان الاضحية قد استعملت
 على وجه سنة وراهية وعلى اصناف الخلفات وهذا
 هذا الكتاب استعمل حظه واثابة واجاب والارث تدار
 الضمير وقد وجد في بعض النسخ وفي بعضها بضمير التثنية
 وهو التماس سنة للراهية واما في الترجمة التي في ظهير الكتاب
 ان الاصل في الحسب ليل الخط والذكا والشرعية بخلاف ذلك
 لو حصر على هذه المسألة مذكورة في كتابه سنة لا يحل
 وكذا لا ريب في سقوطه عن الادراج لم يعلم انها ليست بالذكا
 الشرعية او لا يحل كذا في سنة ووجه على ذلك في بخلاف
 المأخوذ في القمندان في طهارة سنة واثابة في جهل حاله
 لان الاصل فيه العلم بوقوع الحسب منه ما هو مظهر
 وسنة المباح قال فاعقبه بما لا يحل ولا بد من النظر
 المستعمل في قوله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا

ف

لوجوب

بها استحسانا وكذا دفع النجاسة لا بد صدق ما كسب الزك
 رضى به كذا في الشرح في ثبات لزومها حتى على عام من
 من حيث الذي علم ان الذكوة ففعل ففعل اخلافا لا يجوز
 التقدير ببقية الاضحية بعد ففعل ففعل لا يحل
 ولا على وجه المعسر عند حبيته من حاصبه ولا على وجه
 تصديقه بل الاضحية على الفدية في الزكاة لا يخرج منه
 ظاهرا وراية في القيمة من ساعته عن محمد بن جرير
 ان يذبح سنة في ففعل ففعل من حبيته ما على الاضحية
 قالوا من رضا من ولا يجوز ما حسمه على امر علم بالبيع
 او لا ما اذا علم ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 حتى امره بالنسبة كانت السنة له كذا في واقفان ان اظهر
 ولا على سب من سباعة عن ابن نيسب في حرام امر جرير
 غيره بل من سباعة ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 يعلم بالسباعة ان لا يذبح في الذكوة ودينه في الذكوة
 ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 بالسباعة ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 له ان يذبح في الذكوة ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 في الذكوة ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 في حصر الشريعة في الذكوة ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 الحظوظ والسباعة ودينه في الذكوة ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 لا يلزم ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 حرام ويظهر من ترجمته بكتاب الزكوة في الذكوة
 في الذكوة ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 ويعظم ولا استحسان ان اسماه بالراهية ففعل ففعل ففعل ففعل
 من بيان ما يكره من الافعال وما لا يكره وبيان الكراهه امر

وفي ان يلقى في حوت حصة الخيل قريب من حرم ما يتعلق به محدور
دون استحقاق العقوبة بالنار هذا محال لما مر فيها
عن محدور علمه هذا على قولهما وقد جزم به الشيخ رحمه الله
وفي شرح المحكي على الشارح انه لا يرد عليه انه لا يرد عليه
الحال ان يرد عليه ان يرد عليه فاعلم ان هذا ثابت ان
ادنى ثواب وملازمة له تحريم وهو محرم قريب عندها
لتعاضد قول لا يرد عليه وتقليد حاشا لكونه فيه وفيه
محدور دون استحقاق العقوبة بالنار لكونه استحقاقه
لتخصيص العقوبة بملك النمل عليه وعلى منعه وهو على
الخلافة لقصص وهو محرم كذا في هذه الحصة من حرم
يتلفظ به لتقديم القاطع الملك على حرمه وهو محرم
حرمه بغير قطع من خلق دارا ومخوف على ان يرد
وسبة الكون في العقوبة الواجب الكرم وحاشا
ان محمدا حلق عليه حراما او يجعله خلا لاعداء قاطع
وهما جعلاه خلا لانه الاصل في ابناء اعداءه الا ان
اه واقفا وحرمي ايضاً ام في حرمه من اهل البيت
والخصة فيها لا يرد عليه على كل حال في محرمه من اهل البيت
الزجر واللعن لا يرد عليه في حرمه من اهل البيت واللعن
ان ما كان في اهل البيت من فعله لا يرد عليه على حرمه
ويعمل على مدونه رده اخبر ويدون المنع عن الفعل
مدونه رده التوبة وهذا على ربه الا ما لم يرد عليه
ان الشئ في ما يرد عليه من فعله فهو من حرمه
الفعل حرمه ويدون رده التوبة ان كان في حرمه
محمداً لا يرد عليه فاعلم ان ثبات رده ادنى ثواب
الخير ان كان في حرمه من فعله ان كان عليه مستحق

محدور دون العقوبة بالنار حرم ان يستحقه عنه ان يرد
منه وتخصيص هذا المقام له المكره عند محدور حرمه
الحرام فانه عند قطعي وطبي وان فاعلم ان ما يرد عليه
بالا ان يرد عليه العقاب وانما عند الشئ في حرمه
يختص من حرمه غير القاطع ولا يرد عليه من حرمه وان
فأعلم ان ما يرد عليه وعلى محدور رده العقاب ان يرد
فليس للملوك بغيره لفظاً كما توهمه قوم من حرمه
القول من علم الحرام بوقوعه بعد العلم به من حرمه
السنة ان كان في حرمه لا يرد عليه ايضاً سنة من حرمه
النار فان الشئ هو طبيب السيف فون عمره فون
وفعله السنة لست معناه ان تارها بعد فون عند حرمه
بل معناه انه يرد عليه كما يرد عليه وهذا عند
لان ترك السنة لمؤلفه قريب من حرمه كما يرد عليه
محدور فليس تارك السنة المؤلفه ان يرد عليه من حرمه
ما ذكره القصة في حرمه فان ما يرد عليه من حرمه
اي ما يرد عليه من حرمه فاعلم وهو محرم كما يرد عليه
والاصل في الكرم والتجسس وفي حرمه من حرمه
في الجهر والاحسان في حرمه من حرمه من حرمه
التي هي في حرمه اعلم ان تارها سنة من حرمه
فليس يرد عليه او يرد عليه فان سنة من حرمه
به وان كان يرد عليه من حرمه من حرمه من حرمه
محدور ان كان يرد عليه من حرمه من حرمه من حرمه
الذي يرد عليه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
به اعلم ان حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
عن حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه

في الدنيا وفي بعض مواضع الحشر وان الاستغفار لا يلزم
في كل وقت من بعض مواضع الحشر وان الاستغفار لا يلزم
ولو سلم فانه لا يلزم ان الاستغفار يقتضي التوبة
ان يكون جزاء العمل الذي كان غير صالحا غير ان الاستغفارة
الاولى لا تقول لا تستغفر الا مرة لان جزاء اول الذنب
الاستغفارة كما فعل عليه في التوبة فيمر اهل الكتاب بطريق
الغنا في تصدق ايقاعا من طلب المارة مستغفرا قات
من اعطى صنف من ثياب العزوة في ثوب في ثياب
عليها صرح به قوله جل جلاله عليه وسلم في اهل التوبة
الذين جات لا مطلق الاستغفارة لان كل منها من ثياب الكسوة
في حديث من ترك استغفرا فانه مخصوص به في
اهل وافاد عباد الدين محمد بن ابي بكر ان الاستغفارة
التي هي من ثياب الكسوة لا يلزم فيها الاستغفارة
وهو يسمونها ثياب الله تعالى على السنة التي عليه في ثياب
لست في قال ان في ثياب شيا في الطريقة الحديثة في ثياب
الله تعالى والمستغفرا على مقي بل هو وقت ليدرك من اعز
الله ويمن من ازال الله واستغفرا ما حبه الله تعالى وثنا
لست في قال ان في ثياب شيا في الطريقة الحديثة في ثياب
الله تعالى والمستغفرا على مقي بل هو وقت ليدرك من اعز
الله ويمن من ازال الله واستغفرا ما حبه الله تعالى وثنا
لست في قال ان في ثياب شيا في الطريقة الحديثة في ثياب
الله تعالى والمستغفرا على مقي بل هو وقت ليدرك من اعز
الله ويمن من ازال الله واستغفرا ما حبه الله تعالى وثنا

三

[illegible]

والاطعام والملك ينفقه وسعه الاخذ منه ولا يبقا تل عليه
ولو تركه عتي مات كان في وسعه ولو اضطر الى ماله
بهره صلتك احدثه له ان يقاتل عليه وحلى من ان
فعله قال كل شيء خارج الا ان يملكه كاطعام والمسا
الذي يحوز به يوزنه فالحال من يقاتل به ما واد السلام
وما في الدين وما شبه ذلك فانه يقاتل به والسلام ويهر
السلام كما في الخط مضطرب في دينه ونفاق الينا كثر
فقال له رجل اقول في ديني وكلها لا يسعه ان ينفق
ذلك ولا يصح اخرج به كالحسم المضطرب يقطع قطعة
من نفسه فما كل كل في الدنيا الهوى اذا احتاج الى
تساول ما له ولله ان كان في الهوى واحتاج لغيره في غير
شي وان كان في الفاقة فاحتاج لعدم الطعام اكل
بالقوت ما كان في مواسر يبيع لاجل كمال الصدقة
كذا في الخلاصة ولا يحل الا تساول ماله ابنه المسم
الاخذ لما حقه فان كان رعا يحل لغيره عند الحاجة
كذا في الملتقط قال محمد في كتاب الكسب ويقتصر
على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يجمع عن
الخرج والطلب وهذه المسئلة تستعمل على ثلاثة
فصول احدها ان المحتاج اذ يخرج من الوقت يفتقر
عليه في ان يعلم حاله ان يطعمه ويقدرا ما يتفق
به على الخرج وان لا يطعمه احد من يعلم حاله
في الشرحي اذ ان لم يطعمه احد من يعلم حاله
استعملوا جميعا في الماتة وذلك ان لم يكن عند من يعلم
بحاله ما يعطيه ولله فادر على ان يخرج الى الناس
ليخرجوا له فيقسطوا يعترض عليه ذلك فانه مقتطوع

من ذلك استعملوا في الماتة ولكن فاقام به بعض
سقط عن الباقيين الثاني ان كان المحتاج في ماله
على الخرج ولكن لا يقدر على الكسب فعليه ان يخرج
ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من الواجبات
فليؤده اليه حتى وان كان المحتاج يقدر على الكسب
فعليه ان يكسبه ولا يحل له ان يسال الناس
الثالث ان كان المحتاج عاجزا عن الكسب ولكنه
قادرا على ان يخرج ويحيط على الابواب فانه يفر
عليه ذلك جهتها اذ لا يفعل ذلك جهتي ههنا كان
الما عند الله تعالى في وقال والمطعم فضل من الاخذ
وهذه المسئلة على ثلاثة اقسام احدها ان يكون
المطعم مؤديا للواجب والاخذ فادر على الكسب وله
محتاج فله من العطي الفضل والا تفارق والثاني
ان يكون المطعم في الاخذ في احد من غير ما المطعم
فطاهر ما الاخذ فان يكون فادر على الكسب وفي
هذا الوجه المطعم افضل والآخر ان يكون المطعم متبرعا
والاخذ متفرضا فان كان عاجزا عن الكسب وترى
هذا الوجه المخرج فضل عند كل النسخة للفقير المحتاج
رجل قال اذا تناول فلان من ماله فهو حلال فتناول
فلان من ماله من غير ان يعلم بابا محتاجا ولا يعلم
كذا في الخلاصة قال لا يخرج ما كان ماله في نفسه
جهتها في حله من هو حلال ولو قال جميع ما قل
من ماله في حله من ماله لا يخرج الا الصلة الشهد
والصواب ان لا يبر على ماله في سببته في الخبز
ان في حله من ماله في سببته في سببته في الخبز

کتابخانه عمومی مسجد جامع کربلا

على كفاي كما والد المستقي يا سبع بسير الشبي وفتح الوجه
وسكونها كثره القسما في الخبز فونه اي تزداد فونه
البدن وحرمه عن الحانية بيله ولعل المراد بها الخبز يسهل
فلا فرق عند محمد خلافا للسرخي وهو ما فوقه اي
السبع وانا حرم لانه اضافة للمكان وامر اخر لنفسه ولذا
قال وهو يا ما فوق السبع اكل طعام غلب على طبعه
انه استند ذلك الطعام معدته انما يرز هذا الزيد ليس
المراد بالشبه الذي تحرم الاله عليه ما بعد شعاعه اي كما
اذ اكل الخبز طبعه ولا فرق في شرب من مستقي وفي كدبه
ما سلا ابن ادم وعاشله قن طبعه فان كان ولا ينفذ ذلك
للطعام ولتلك الشرب ولتلك للنفس اخرهم جوده التزدي
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو لم يكن غنا
حنانك فان اذهب شغاك في الدنيا اهلكوا من جور عاجز الغيبة
واخرج الديني في مسندنا ومن غنا ابن عباس رضي
عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال احبك الزينة اذ لم تطلبها
واغفلكم زين وعني يهيمو مرفوع اذ قال لجال طعام
ملا جوفه نوره اخرج ابو بكر في الجملة عن ابن عمر
مرفوعا غنوا بطونكم وطهم وكرهنا الصلابة واخرج
ابن عمر عن عمر قال لا يام والطينة والطعام والنسب
فانها معسكة للحسد موزونة المسكة مكسدة عن صلاة
وعليكم بالقة صفتها فانما صلها بالحسد ومن بعد عين
السرف وان الله يبعث في الناس من ان الرجل من امره
حتى يوشهه في حالي دينه والخالع من عادات الذم
شبهه وانهم جردوا من حمد بعد اكل والديهم
غولهم كما والد المستقي واخرج ابن السني عن انس رضي

عزیز

[illegible]

ان لا يجبروا ولا يؤذوا وقر قدسنا ان من امتنع عن اكل
المية على النجاسة حتى تاتى عاصيا فاطنك عن
ترك الاكل الحلال حتى تاتى بالمجاعة قال الحنفية ومنه يعلم
حرمة ما يفعله جهلة الصوفية من الرضا بترك الاكل
حتى يضعف عن اشتغاله وعبادته ويمتنع ان يات
قرية واما تجويع النفس على وجه لا يمن عن رعايته
فهو مباح ومنه راحة النفس وبعده بضم الطاء
مختلف الاول قائم اهلا النفس وكل الشيا ب الير
السبق لاس باذ يمتنع عن الاكل كمن يمتنع عن
علي وجه لا يمن عن رعايته واما تجويع النفس
باس باذ يمتنع عن رعايته واما تجويع النفس
الاولى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال
خير من ترك ريشه والذي نفسي بيده ان هذا
له النعم الذي يسالون عنه يوم القيامة فله ذلك
على جهالة فقال بل انما يصبر من قدره فيصبر
باذ يمتنع عن رعايته الذي هو شتمنا وانما علينا
وافضل فان هذا كاف هذا وتيرة افضل لئلا ينقص
درجته ويدخل تحت قوة تعالي اذ يصبر صبرا قلوب
حيات الدنيا واما ما سارج فيخرج المتكلم السباط
الحسنة والجوارى الجيلة لاس بها واتخاذ الاطعمة لئلا
سرى الاعتناء به بان يميل من لونه فيستلحق
يستوفي من كل يوم شاة فيحققه قدره فيبقى به على
الطاعة او يصبر على الصبر في قوما بعد قوما
الان ياتوا في الطعام فلا ياتون به خلاصة ولا يخرج
ابن السني في كتاب الاخر عن حميد بن هلال قال ان

عن ابن الخطيب عن المحو والسمن ان يجمع بينهما فخرج
العسري عن عمر بن الخطاب ان اوجبه عند النبي صلى الله
عليه وسلم اذ كان لا اكل حله ولا يقدر بالانزاع ولا
عن اسرف وضعه في قوف الحافة وقدا خرج الانزاع
في الصنف والاسما عن عبيد بن عتبة عن عاتكة رضي
شرفها صوفى الخنزير والذرة عدده بياض الكرم فيه
واخرج الطبراني عن ابي سكرية مرفوعا المولى فان
الله ارحمه من اكل الخنزير به الله وعن عبد الله بن
ام حاتم مرفوعا من الخنزير لانه من مركبات السما والارض
من اكلها سقط من السعة غفره ولما روى وضعه في
عليه وفي القصة ولا يجوز وضع القمام على الخنزير والاسما
وقال الامام الصفا لا احدث بنية الدهاق الا لضعف
سوى ان ارفع الحجة من الخنزير في الخلصة والاصح ان
كان محبة يسهل كل الخنزير لا يفرق في السبايع ويجوز
وضعه كغذاء من سوا الخنزير وضعه لما عليه نظام ووضع
البقول عليه قال شمس الائمة الخنزير في ذلك حاذي وقال
علاء الدين حجازي وملا محمد بن محمد ورايت ابيه في ذلك حاذي وقال
وسمى قدسنا الكسار من الائمة ولا يمتنع من ريشه
غيرها من المأكولات كالا وروى في السنن وروى شمس
محمد بن محمد بن علي بن عديم في الخنزير وروى في
المنزلة ان بل وضعه في القف لا يعلق الا في الظلم برب
واخافوني حوز وضعه في القف لا يعلق الا في الظلم برب
كذلك في الانزاع وكان السباط لاس بها وطهره بالانزاع
لا يفتي بالارعة في وضعه في القف لا يعلق الا في الظلم برب
بل يتركه وفي وضعه في القف لا يعلق الا في الظلم برب

ان لا ينظر

السكنى بالخير واد الكليز ومنه ذلك في المحيط واخرج
 ابو القاسم الاصبها في التوفيق والزهدي له عن ابي جعفر
 مرفوعا عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال ما ضيقه يوم الا
 ابتلاء لله تعالى بكلمة وفي الدار المستغنى عنه صلى الله عليه
 وسلم ما استحق قوم بالخير الا بلاءهم الله تلك الحكمة
 واخرج ابو القاسم سيراها في نه والزهدي والتريهني
 له عن عاصم بن ميمون قال دخل علي صاحب الدار عليه وسلم
 وراي كسرة ملقاة فسميها وقال يا عاصم انك حسي حمار
 نعم الله تعالى فابا قوما نزلت عن اهل بيت النكاح
 ان ترجم اليهم من اخرج ابو يعلى عن الحسن بن علي رضي
 الله عنه المتوفى فاحاب ثمة وكسرة في محراب القارئ
 والبول فاحذوها فاما طعنها الذي وغسلها غسلها
 ثم قدما الي غلام فقال يا غلام من اخرجها اذ توفى
 ولما توفى قال لا ولي في القعدة وقال كسرة فقال يا مولاي
 اني اكلتها قال اذهب فانت حرجه الله تعالى فقال له
 القلام يا مولاي لا ينبغي ان تنظر في قال لا ينبغي ان
 فاحبة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكسرة من
 ابيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكسرة من
 لقمة وكسرة في محرابي الذي وكسرة فاحذوها فاما ط
 عنها الذي وغسلها غسلها فاحذوها فاحذوها
 بطنه حتى يغسلها فاحذوها فاحذوها فاحذوها
 وفي سنة ابي القاسم في القاصي المرفوع في الكسرة وهذا
 الحديث مما اتراه في القاصي المرفوع في الكسرة وهذا
 وفي القصة والحق في ان كسرة في القاصي المرفوع
 في تركها ولا تتركها في القاصي المرفوع في الكسرة

ان لا ينظر الى دام اذا حضر وفي الاختيار من الاسراف
 ان ياكل وسط الخبز ويضع حنثيه وياكل من التمر
 منه ويترك الباقي فيمنع من الاكل ان يكون غير مستوف
 فلا ياكل منه الا اذا اشتا رغبنا غير عوف وقال غلام
 الدين الترمذي في القاصي المرفوع في الكسرة وقال ابو فضل
 الرقابي وابو جعفر في القاصي المرفوع في الكسرة
 علي بن احمد فقال ينظر ان كان خبز مكة معصية للكاتب
 فلا ياكل ولا يابس واما اذا لم يكن كذلك فهو من اخلاق النصارى
 كما قالوا في خاتبة ومنه الاسراف في ترك اللقمة السابعة
 من التمر فيضعها ولا ياكلها قبل غيرها كما في القاصي
 واخرج ابي بكر بن عدي عن ابي جعفر في القاصي المرفوع
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من اكل مما بين يديه من
 المائدة لم يزل في سمعة من الرزق في يومه وولده
 وولده وولده وولده في القاصي المرفوع في الكسرة
 من اكل مما بين يديه من المائدة من القاصي المرفوع
 وابو علي بن عيسى مرفوعا في القاصي المرفوع في الكسرة
 فيمنع منها التمر ويسمي الله وليا كذا واخرج ميمون
 عن ابن مرفوعا في القاصي المرفوع في الكسرة
 الذي فليسا كذا ولا يدعها الشيطان وليست احسن
 الصنف من الصنف فاحذوها فاحذوها فاحذوها
 تكون الخبز وغسلها من حنثيه حانث في قاصي دار
 وفيه خلاص في القاصي المرفوع في الكسرة
 فاحذوها فاحذوها فاحذوها فاحذوها
 اذا اكل احدكم طعاما فلا يمسح بيده فليكن من حنثيه
 ولقمة ما ولقمة ما ولقمة ما ولقمة ما

لغمر عن الماء هو سنة غسل اليدان كل في الف مرة
 وغسل وجهه وأرأسه بالبخار أو حرقا أن لم يغمر
 فيه شيء من الدقيق وهو غبار يتعلق به الماء في الرأس
 ثم لما في الماء وفيه ماء يغسل بها الرأس
 غسل اليدان باليد اليمنى واليسرى بغسلهما مثل
 الغسل بالاشارة فخير في أنهما حشمتان يربط
 باليد اليمنى واليسرى وهو في كل واحد من
 ويد اليمنى واليسرى من مرة إلى ثلاثين مرة
 غسل اليدين والرجلين في كل واحد من
 نظير ثلاثين مرة في كل موضع في الف مرة
 أما من الإبريق في كل مرة يغسله ولا يستعمل يده
 وعن بعض مشايخنا قال قال صلى الله عليه وسلم
 لا ينبغي بغسل يدي على وضوء أو في الحوض وسد
 بالثياب يعني عجبته عن الدنيا والفساد
 فيها وغسل القدمين لأن الدنيا والفساد
 إنما لا أشد خطبا وينبغي باليسوق من الثياب
 أن لا يغسل يديها وغسل يديها في الحوض من
 الف مرة من غسل يديها في الحوض من
 التوضؤ في الف مرة من غسل يديها في الحوض
 تعدد على هذه المدة وليس بأس بها وأما
 ثلاثين مرة في ذلك ما أخبر به أبو بكر عن النبي
 من غسل يديها في الحوض من غسل يديها في الحوض
 يغسل يديها في الحوض من غسل يديها في الحوض
 أن يغسل يديها في الحوض من غسل يديها في الحوض
 غايته غسل يديها في الحوض من غسل يديها في الحوض

三

[illegible]

نفسا قاله هنا وماذا واخرج الطبراني في الاوسط وابن عدي
عن عايشة ان يسوا طعاما لك الله تعالى والصلاة ولا تأكلوا
عليه فتعسوا قلوبكم واخرج احمد وابن ماجه عن ابن
عمر بن قيس عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
لا تأكلوا من اخرج الله من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
والقصبة استغفر الله القصبة فتقول اللهم اغفر
عن الناس كما اغفرت من الشيطان واخرج البيهقي
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا
من ارضه ولا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
وما لا لك ان لم يكن من فعل فقد احسن ومن لا
فلا حرج واخرج الديلمي عن عكرمة بن حصين مرفوعا
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا
من ارضه ولا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
والنبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا
من ارضه ولا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
بل قال فانها مكنت الملكين لما ظفنا الكا تين وان ملاهما
الريق وقدمهما اللسان وليس بشئ استعملها من فضل
الطعام والشراب واخرج ابن عساکر عن ابي بصير مرفوعا
لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
عرف الخادم واخرج البيهقي عن ابي بصير مرفوعا
ان كل كلب يذبح وضعت السنن واذا رستم الله وكل واحد
ابو بصير عن عبد الله بن بسر قال جاء النبي صلى الله
عليه وسلم الى بي قال فذل فاقاه بطعام سويق
وحسين فاكل فاقاه بشرا فشرحت فاكل من عمن
بسمه وكان اذا كثر التراب في هكنا وشاها صبيته
على ظهرها فلما رست النبي صلى الله عليه وسلم قام
اذا وجد حيا لم يعمله فقال يا رسول الله ادع ابن
فقال اللهم بارك لهم فيما رزقهم واغفر لهم وارحمهم وقد

ورد في البخاري انه صلى الله عليه وسلم شرب نسا فخر من
وقال ان له دسما تركت المقعدة منه في بعض الاحاديث
وقد يرمى عن خطه عن التخلل بالقصب واخرج البخاري
عن ابي جعفر مرفوعا لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
اخرج ابو بصير عن عبد الله بن السائب عن ابيه عن
جدة قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم ياكل من ارضه
فتكلم لي بعد شرب من فخارة واخرج ابن عساکر
عن ابي هريرة قال ما فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم
صبر جعلت له ما يكره فاكل وكنا ونزل قال في حديث
ولا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
الظبي يري وهو الخنازير في جوف الارض ويذبحها
والنبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
القنانية واخرج الشافعي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم يرمي عن الاقان لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
واخرج عبد الله بن اسحاق ان النبي صلى الله عليه وسلم
نبي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
طبا اخرج ابو داود عن ابي بصير مرفوعا لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
عما فيه واخرج الطبراني عن ابي بصير مرفوعا لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
على الطبق الذي ياكل منه الرص او يرمي من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
اخرجه الطبراني عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
البر دا مرفوعا اني اكل ما اكلوا واخرج الطبراني عن ابي بصير مرفوعا لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
طبيب عن ابي بصير مرفوعا لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
واخرج ابن الجارري عن ابي بصير مرفوعا لا تأكلوا من ارضه ولا تأكلوا من ارضه
واحد في الشيطان وبالنسبة الى الجارية والثلاث الاكليات

واخرج الطيرين من ام سبعة مرفوعا لا تسفل الطعام
كما ينبغي السباع واخرج احمد وابو داود عن ابي هريرة
عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا من اهل بيته
من ام يونس اخرج القمل عن عاتق مرفوعا الاكل
بهاتين واشارتا اليها ثم والمكة وكذا بثلاث فانها
سنة ولا تكون بالحنس فانها لكلة الاعراب واخرج
البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا عاتبة انك
الدينا فطنتك انك من اكلة كل بوم سرف والله لا يحب
المسرفي وعنه انس مرفوعا من الاسراف ان قال كل
اشئ بيت واخرج الحسن بن سفيان عن ابي عمر
مرفوعا مرفوعا لا تبس احدكم راحة خبه ومن
السنة ان لا ياكل الله عند الاكل ويصوم للمنفعة والبر
لما روي عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
اذا اكل احدكم فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعنا خير منه
هذا اذا كان الطعام غنيين فان كان لدينا فليقل اللهم
بارك لنا فيما رزقنا ورزقنا منه ومن السنة ان يبرد
بالملح فان فيه شفا من سبعين داء منها جنون
والجذام والبرص ووجع البطن ووجع الاضراس وكان
النبي صلى الله عليه وسلم يرمي في خبز يمينه والبطائح
ببستروا جاك من هذا مرق ومن هذا خبز درويش
عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من اكل طعام مع
الخبز ارفق الله تعالى عنه سبعين من الامراض ولا ياكل
بما يدين بسا رواه ابي وخبره لا ياكل بها ولا ياكل
واما من لا ياكل اكل حدة ولا ياكل الصلح من الرغيف
الا ياكل ويكره مسحه الا صابغ والسكنجبين بالحم او

الحكمة

الكل بعد ولا يكره وضعه من رطب القصبعة تسنوب
ولا ياكل على وجه الخبز وروي ما فيه ما في كل داء من
الاستخفاف للخبز والاستخفاف يورث الغل والنحو
كل في شرح النفاذ ولا يستخفاف بهورث الغل والنحو
لا تفت بمينا وشي لا ويصير اللثة ويصير مصفا انا
وقام يشتمها فلا يمد يدك اليه لئلا يركب راسه
ولا يلقه فاه فتخالف ولا يمس شيئا من حسنة ولا
من ذنبه لاحتمال ان يكرهه غيره من اصحابه فانه
سعل وعطس حول وجهه عن الطعام ولا يمس
في الطعام كما ولا ينفق عن يده في القصبعة ولا يقدم يده
رأسه عند وضع القصبعة في فيه واذا خرج شيئا منه
من اللثة والعظم صرف وجهه عن اصحابه وحده
ببستروا ولا يمس القصبعة الدسمة في الفم ولا يخل في سرة
واللقمة التي في فمها اسنه لا يمس يمينه في الفم ولا يمس
ولا يمس يمينه في الفم ولا يمس يمينه في الفم ولا يمس
من سبق الخبز بل يقعد في مكانا لا يمس يمينه في الفم ولا يمس
الصمت على الطعام من سمن الخبز واللحم لا يمس يمينه في الفم ولا يمس
العلم الا لزم ولا يكره من الطعام شئ الا ما يضر من حمض
او متغير لحمه ولا يطرح منه شيئا ولا يقسمه باحد
ما يمس معدته ويقتل به وروي عن سرف بن جندب
ان ابنه اكل حتى فتنفعا فقال له سرفة توميت ما عصبك
عليك ولا تعرف بعد اكل نفسه يوم صليته يعني
ويشوي بالكله امتثال من الله تعالى حيث قال اكلوا موت
طعام ما يزرقتا ويمنون به اصلاح نفسه انما هي
مطينة ولله ابو كل الامعة التي لا يمسها من الجوارح

والا على الطريق كروه ولا بأس بالاكلى مكشوف الرأس
وهو الخشن كذا في الخلاصة وينبغي على نفسه وماله
بلا اسراف ولا تقتير ولا يتكفى ارم على ما يشتهون ولا يبنوا
جميع ليكن بين ذلك قداما ولا يستدبر الشيع بل يجمع بين
الشيعة وبين اهل السنة والجماعة ولا يفرق بين
يلقبه في هرطريق الا بالكلية الخ ولو جهر طيف فيه
الهادى الفانية والى من حيث شاكله الطبق الذكي فيه
الوان الاطعمة لانه وضع ليتناول ما فيه لا يتفقه على لون
واحد كذا لا يخفى في المائدة وفي مفايع الخانات ما يخبئه
اندينى للاملى ان يمتنع عنه الطعام خافيا من ان ما الكه
يلون عدة في الخا صي في خافيا طول السوال والحساب
عليه وفي القيامه وينتقله عاقبة اوى الكسيف واليخدر
الاسراف في طعامه قبل ما كان له تغلب فليس بسرف
وان لم يوقا كذا في المصنف هو سرف حاشي على الروايات
عن رجال انه اخذ ضيافة في قديمه في الف سراج فقال
له رجل قد سرفت فقال دخل في ما وقدمته لغير الله تعالى
فاطفه فدخل الرجل ثم يقدر على طعام واحد بها حتى
انتهطه واستغنى ابو علي الروايات في حال امن السلك
وامر الخاوين ان يهلل حتى يملوا جدار من السلك
فيه زرف ويحارب على عدة منقوشة في السلك
فدعا الصوفية حتى هدموها وانتهى بها في الاحسا
فلا سرف في الخبز ولا يفتقر ما قدم الله من طعام ولا
شرب والفق ان استأجره ولا تركه وقد ورد الامر
بالابتعاد عن ذلك ما حرجه لكم وليس يفتقر عمر
مرضه موقوف ابتداء من الرب والهداية فانه يجدر

من

من شجرة مباركة وان خرج الطهر الى الارض
ان يشر موقعا ابتداء من اربابا وان خرج من
والعلمين عن انس موقعا سبدا منه من خرج
مسما على ان يبروعا بشدة موقعا لعمى الامم
واخرج اليه في موقعا ما فتر بيت من ارضه خبز
خام على حرم واخرج ابن جده عوا سعيد موقعا
لعمى الامم على الدهر برك الخبز في كونه في الارض
فلي في موقعا بيت فيه على اخرج سبدا من
موقعا على الارض على واعي من شره من موقعا
البر واخرج ابن جده عوا فتر بيت من ارضه خبز
ما كثر في موقعا بيت فيه على اخرج سبدا من
وايولهم في ارض عن سبدا من بيت سبدا من
الدنيا والايام في القوم وسبدا من بيت سبدا من
الربا حتى في الدنيا والاخرة في موقعا من
عن عبد الله بن جعفر موقعا اصابه من موقعا من
ابو يعقوب عن علي رضي الله عنه في موقعا من
فانه يحسن الخلق ويحسن النور ويحسن المصطفى في موقعا
كلوا لهم فانه ينبت الخبز كونه في موقعا من موقعا
لكا والتمني في موقعا من موقعا من موقعا من موقعا
احد كذا في موقعا من موقعا من موقعا من موقعا
موقعا وهو على الكون في موقعا من موقعا من موقعا
موقعا على الكون في موقعا من موقعا من موقعا من موقعا
الحسن بن علي موقعا على الكون في موقعا من موقعا من موقعا
شعر في موقعا من موقعا على الكون في موقعا من موقعا من موقعا
موقعا في موقعا من موقعا على الكون في موقعا من موقعا من موقعا

راي حله يشرى قايما طهارت سرى شرب من
 فانه قد كان سلك من فوسر من الشرب ان من خرج
 من جرحه والاطهار من منس قد راي شربا
 شرب قايما قال ان الشرب قايما فقدمت برسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يشرب قايما وان شرب من عند قدم
 راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب من عند
 وخرج ابن اسحق عن ابي حنيفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس من صلا ولا يعطى هاتين الا اذا كان من اربع وخرج
 الحارث بن ابي ربيعة عن مرفوعه لا يتنفس احدا في راي
 ذاك ان يشرب من منس ولكن يخرج فيتنفس وفي التنفس
 وخرج الشرب قايما لم يشر من منس من منس
 لانه يخاف ان يدخل حلقه ما يخرج وفي خلاصة شرب
 الما من السقا حان في التنفس والفتير ويشرى من منس
 من السقا حان وحمله الى منس لانه وضع للشرى لا للملح
 كما في مخطط السخى وخرج السقا حان الى هاتين الا اذا كان
 ما دونهما يخرج والافلا كما في منس قايما يخرج من منس
 الا ان ابي الحارث قال اهلت ولا يقال انا في خلاص ما كان
 افا في الشرب في السقا حان لانه لو لا خلاص ما كان
 لكان ينبغي ان يقال فيه ما كان هاتين لا يخرج ولا يخرج
 من الا ان قالوا هاتين وانما خرج الا ان لا يعطى
 ولينها وبعثا في الملتقى قايما شرب من الا ان لا يخرج
 الا ان لا يخرج الا ان لا يخرج حسب الكثرة وانما يخرج الا ان
 من صاحب الكثرة وانما يخرج الا ان لا يخرج من منس
 اللهم فصار فيه انما يخرج الا ان لا يخرج من منس
 بل خرج خاتمة مخطا في الحارثي فانه وليه حلال ولو

رأي

واهج ابوداود وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعا وددت
 ان عندي خبري بيهما من برف سر الملقية سمن ولين
 فاكها وحشا استوفينا الكلام على بعض ما يتعلق بالاكل
 والاكل وما كول فلم نجد في الحديث ما دامه وقد خضع
 احمد عن ابن عباس مرفوعا طب الشرب الحلو البار
 واخرج عن ابن مزي عن ابن عباس مرفوعا لا تشربوا
 وحل الشرب البعير ولكن ان شربوا فغني مني ولما لم
 وسئل الله اذا تم شربهم وحدثوا انهم فغني واخرج
 ابن ماجه عن عمر بن الخطاب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ما لم ياكل حتى يمشي في الطريق الذي سخط الله عليه
 ولا يشرب بالليل في انا حتى يمشي في الطريق الذي سخط الله عليه
 في شرب يديه وهو يقدر على ان يربط القول وضع ثوب الله
 فقال له بعدد صا بعد حسنا وهو ان يعطى ابن عمر
 اذا طرح القدم فقال ان هذا هو الدنيا واخرج ابن
 عن ابي قتادة مرفوعا له ساقى القوم اخرهم شربا وخرج
 الحارث بن ابي ربيعة عن مرفوعه اذا شربتم فان شربتم ثلثة
 انفا من فالاول شرب الشرب والثاني شربا في جوف والثالث
 وطرحه في الشرب فان شربتم فوضوه معافاة اخرج
 ابن عمر مرفوعا وانه اسوا من اخرج الحارث بن ابي ربيعة
 ابن مزي في الطهارة عن الحسن بن مرسلا من شرب ثوب
 من ما في ثوبه في ثلاث جرح سكر الله في ربه ويجعل في ثوب
 لا يزال الما يشرب في ثوبه حتى يخرج من ثوبه في ثوبه
 انما يخرج مرفوعا لا يشرب احد منهم قايما في ثوبه في ثوبه
 وعند النسل انهم الذي صلى الله عليه وسلم ان يشربوا
 قايما واهج احمد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم

وما روي ان الدجاجة تحب

سنة

تخرج البني الحلاله التي تاكل العنبره وفي النسيب وهو الذي
تقطنه اكل الجبني والخباسات ولا تحب ان تبتعد عن
فك ومن منتهى قدره في النبي صلى الله عليه وسلم
اكلها وشرب لبنها كما خرج ابو داود والترمذي وابن
ماجه ولما اكل عن ابن عمر رضي الله عنهما في الفريج
السوق فقلبي بها عن العنبره فربما روي في
القرن يعني الانبي من الخيل وقد ذكره في ضياع
وجعل في المذبح شجره حلالا لغيره من جنسها
في الاشياء من هذا النوع كرهه ابو داود وابن
اللقين في الحديث الموثق وفي المذبح وقال الامام
ابن القيس في الحديث وفي المذبح وفي المذبح
اي في الحلاله وفي المذبح وقد تقدم في هذا
البحث في كل واحد من هذه الاشياء فلا حاجة
الى التكرار وتحسب الحلاله حتى يذهب نبي محمد
الملك حدة في اصله يربي وقد روي في المذبح
بشأنه ايام الدجاجة واربعة ايام نشاة وعشرة ايام لابل
ويروي في المذبح قال في المذبح وفي المذبح
تحسبها ويقول تحسب حتى تذهب وينتهي
كلها من موزن الاشياء وفي المذبح في المذبح
في الاكل وبعشرته يوما في المذبح في المذبح
في ثلاث ايام في الدجاجة وفي المذبح في المذبح
ويروي في المذبح في المذبح وفي المذبح في المذبح
بالحلاله لا يخلط ولا يتغير وفي المذبح في المذبح
وسمى كل واحد من هذه الاشياء في المذبح في المذبح
سبيل التفرقة يربي في كل واحد من هذه الاشياء

يحب لا يتغير وما غدي به من نبي محمد في المذبح في المذبح
له ان يتغير عما الشريعة المظهره والا فلا حكم ولا فائدة
عنده ان افعال الادوية والغذائية تؤثر في المذبح في المذبح
بكمياتها في اللحم واللبس كما حرمه شيخنا في المذبح في المذبح
عن ابن التبراني في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
البرزخ التي سقبت بالخاسات فانها لا تترك ولا تترك كما قاله
السيد خدرج في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
من سنا عنه حاله ويروي في المذبح في المذبح في المذبح
اذا طلقت لاسمها في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
وصيد شرج وهبانية في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
من دجاجة سنة المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
لا يابس كما في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
الاقان بحال المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
ولا ياكل الدود ولا ياكل في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
الكل في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
الاغلب وصار مستعبر طبقت في المذبح في المذبح في المذبح
القدر في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
فصبت المرأة في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
كلها لا يابس به في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
غناصة لم تترك في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
وان لم يكن في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
صبي محمد في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح
لا يربي في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح في المذبح

فان كان من الثمار التي لا تبقى فالخضار لانه لا باس بالتناول
 والاشجار التي وان كان من التي تبقى فلا يأخذ حتى
 يعلم الا ذلك كذا في الحفظ ولا يحمل حمل شي من الثمار الا
 كل ما لا يفسد في الحفظ واما اذا كان الثمار على الاشجار
 ان لا يأخذ من موضع ما الا باذنه الا ان يكون موضعها
 كذا في الثمار يعلم انه لا يبقى عليهم اكل ذلك فيسعه
 الاكل لا الحمل واما اوراق الشجر اذا سقطت على الطريق
 في ايام الغليظ فان كان ورق شجرة يستعمل به نحو
 الشوت وما اشبه ذلك ليس له ان يأخذ الا اذا كان صاحب
 الشجرة قد خذ يضمن وان لا يتفق به ان يأخذ ولا
 يضمنه كذا في الحفظ ولو كان بيت صديقه وسجن
 القدر فالحق ان لا يأخذ من ثم صديقه وهو يعلم
 ان صاحب الدار لا يملك ذلك الا بيسر به ولا يظن فان
 اطاعوا غايطا كذا في الحفظ ويجوز رفع الثمار من الار
 حار وكلها وان لم تكن مما يغسلها فان ترك فيكون
 ما دونها باع ولا يملك في الحفظ الا شراي والحطب اذا
 لم يجرى في الشجر كان لا قيمة له حتى يأخذ هو وحده
 وان كان له قيمة لا كما في الشجر جريح ولا صنفه
 السرجس وفي الغنم وفيها صلات لها قيمة قال ان
 لم يجرى حتى تلفت غسل وصارت لها قيمة قال ان
 وجدها في موضع واحد كذا في الحفظ وان وجدها في موضعين
 متفرقين فالحق ان لا يملك من اكل من شجرة
 حتى صار لها قيمة فانه يملك له قال الفقهاء وغيرهم
 انه لا يوجد لحيوانات وهو موضع واحد وفي موضعين متفرقين
 وفي كذا في الحفظ لا يحمل ان كان غنما بخلاف الغنم لان

اي الدقيق النقي ويدفع خشكا لما يملكه خنز وجوز في جلالة
 السرقة على صلاته ويرى ويملك الخنز لانه لم يتخس ريد
 في حوزة الغنم ولا وسيل على من احد عن الغنم فليس
 الحنطة بغيرها هل يجوز اكلها فقال لم لا حل الغنم في الحنطة
 سن ادي طلق في حوزة الحنطة لا يملك ولا يملكها بغيره بخلاف
 ما تقتض من حوزة الحنطة قد رجحنا الذباب او نحوه وخطا
 ما لطعام الغنم في حوزة الحنطة في الحنطة في الحنطة
 منه لا يملك الاكل في القنية ولا باس بالشمع من يوحده
 في بئر الابن والشاة ونفسه ويملك وان كان في
 اتقنا البقر وركن البغل والفرس لا يملك كذا في الحنطة ويملك
 غسل الارض والعروس والماء ويملكها في البوعدة
 يتساوى فيها كذا في القنية والكل اذا كان يملكه وليس
 واللبن والربيع والدهن اذا كان لا يملكه ولا يملكه
 في خزانة الغنم ويملك ما يملكه حلال ان كان مشغلا
 به حتى ذبح كذا في القنية اذا كان لا يملكه بالثمار في بام
 الصنف واراد ان يتناول منها والتمس ريسا قطعة تحت
 الاشجار في كذا في ذلك في الحنطة لا يملكه القنية والاعادة
 اذا علم ان صاحبها قد اخرجها ما رخصا او دابة بالعادة
 وان كان في الحنطة فانه كذا في الثمار التي تبقى مثل
 الحنطة وغيره لا يملكه الا خذ لا اعلم الا ذلك وان كان
 من الثمار التي لا تبقى كذا في الحنطة قال صاحب السهميد والحنطة
 انه لا باس بالتناول ما لم يتبع طائفة من اصحابها
 كذا في الحنطة والحنطة لانه لا يملك منها ما لم يعلم ان اصحابها
 رضوا بذلك كذا في العتابة وان كان في ذلك الرضا

كل في جواهر الغنا وي قلت وصوله الذي يجعل من المدينة
 السنية ويسمونه طين الشفا وثراب الشفا وسيل
 بعض الفقهاء عن ابي الطيب البخاري ويحكي قال لا بأس
 بذلك ما لم يضر وجره الكه لا الحمة بل لم يضر الا ومن
 ابن المساركة ان ابن ابي ربيعة يروي عن ابي الطيب
 وسئل يقول القاسم عن ابي الطيب قال ليس ذلك من
 فعل العقلاء كما في حاي وبي الغنا وي والمارة اذا غنا دنا
 الطين غنم من ذلك اذا كان يوجب نقصا في جوارح
 كما في الحسنة ولا بأس بالكل الغنا لزوج والنوع الا في حمة
 السنية كذا في الظاهرية فصرف من حرج وفتت في دن الخل
 لا يحل فيه الا بعد سعة وله صبا لوزن من حرجي دن
 من خل ولا توجده من حرج ولا طعمه جعل من في الغنا
 كذا في قول الثاب من المنقط ولا يستحق باله الكا في حرج
 ولا يهاوله الغناح ويا خذ منه ولا يذهب به الى السنية
 ويرده عنها ويومد تحت قدره اذا لم يكن فيها حرج ويومد في
 خبز غير ولا يحضر المساء حاليه يشرب فيها حرج ويومد في
 مية كذا في الغنا ينة وعن النوري ربح انه سئل عن الاستاذ
 من خبز غيره قال هو مال غيره فليس ذنه ولا حرج له
 ان يفعل من غير سئل ان ولا اشارة ورة ما لم يست
 لا يستاذن لانه سئل الا ان يكون بينهما انساها كما في
 المنقط المسافرون اذا اخطأ ولا درهم وخرج كما في حرج
 منهم درهم على عدد الفضة ولا يشرب ولبه طعمها والكل فانه
 يجوز ان تغا في الاكل في وجع وزنه خبزها الكا
 والشراب والادوية والتمطيت من ان اذهب من ثمنها
 لكل رجل وامرأة لاطلاق الحارث اربيه ما اخرجها ثمنها

كذا

الناس يرون النواة فصارت مساحة جاري فالحق لا يروى
 الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يندفطها كالسنا بل
 الا بقنت في الارض كذا في حاي الغنا وي ولما في قوم
 اشترى واطلافة من ارض قفا لوان اظهر من المغلافة
 فغلبت ان يشترى وله فاطم طرحد على شتر واما وجعل
 عليه كبره الاكل لان فيه تعلقت بالشرط كذا في التثنية
 شجرة في مشيرة قال ان كانت ثابتة فلا شرط كذا في التثنية
 مشيرة في الاكل ارضي حرج بها يصنع ما يشاء وان كانت مواتا
 لا مال لها لمجملها اهل تلك الحمة والقرية تفتت فان
 الشجرة وموضعها من الارض عري كما ان حكمها في الغنم
 وان دنت الشجرة من اهلها موقرة فان كان القارس
 معلوما كانت له وينبغي ان يصدق به شجرها وان كانت
 الشجرة لم يفتت بغيرها كذا في قوله تعالى هي الدرك
 قلها وانما كذا على التثنية فعل كذا في الثانية الغنا اذا اكل
 مما تصدق به على التثنية ان اكله التثنية في حرج الشاوا
 خلافا وان ملك النعيم الغني لا بأس به ابن السني
 اذا تصدق عليه ثم وصل اليه ما له والصدق في ثمة لاس
 بان يتناول من ثمنه الصدقة وكل الطهي مرفوقا
 في فتاوى ابي الطيب وذكر خمس الائمة كذا في حرج
 صومه انه اذا كان يخاف على نفسه انه لو اكله اكل
 ذلت علة او افة لا يباح له التقاول ولا يفتت عنده في كل
 شئ سوى الطهي وان كان يتناول منه قليلا او كثيرا
 يفعل للمسا احتيا لا بأس به كذا في الحسنة الطهي الذي
 يجعل من ملة ويسمونه طين حرجي حرجي حرجي كذا في حرج
 في الكا لطيف علي تاجا في الحدين حال الكراهية في جمع مخدق

وغيرها عن حديثه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لا تلبسوا الخبز ولا الدجاج ولا تستنبروا في
الذهب والفضة ولا تأكلوا فيهما فإنها لهم في
الدنيا ولكن في الآخرة وعنه سلمة بن الأكبر رضي الله عنه
وسلم قال إن الذي يشرب في الفضة إنما يجرجر في بطنه
نار جهنم وخروج مسلم عن البراء بن عازب قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب في الفضة
فأبى من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة هذا
في الأكل والشرب فليس في التطيب وغيره لأنه مثله
في الاستعمال فيكون النار فيها وأما ما هو معناه
دلالة ما عرف في موضعه ولأنه تنعم بشيء المشرب به
والسفر فيه وتشييعه وقد قال الله تعالى في غير ما ذهبت
طبيبا لكم في حاتم الدنيا وأطلق النصوص بغيره
عموم الحكمين الرجال والنساء وقيل في كل شيء
جاء في الحديث إذا دهنه في حثيثه وقال كثير من
الشافعية في الإقناع ولا يجوز ذلك وغيره استعمال
من أطرف الذهب وأما في الفضة فالاجماع والأخف بين
الأنبياء الصغار والصغار ما يحل من استعماله والميل
والبول في الأنا منها رجحتي وكذا في حق الفضة الأكل
بلفظة الذهب والفضة ولا يتناول عملها وما أشبه
ذلك من الاستعمال ومن ذلك كراهة الأكل على خيل الذهب
والفضة والموضوعة في ذهب وفضة وبكرة الوضوء
ومن أرى من ذلك الترخي من محرم الذهب والفضة
كما في العتامة وبكرة ما كان يعود الانتفاع بها إنما
البدن كما في السراج وبكرة الحلو على راسي الذهب

أو الفضة للرجل والمرأة وذكره الكشاف في تعام بمختم منها
أومن دواة منها للرجل والمرأة كما في السراج ومنه يعلم
حرمة استعمال طهوف فناجين العروق والساعات من
الذهب والفضة كما في السراج ومنه يعلم حرمة
من الذهب والفضة فلا يجوز الاحتفال بها كما في السراج
الاحتفال بميل الذهب والفضة كما في السراج ومنه يعلم
حرمة النظر في صورة متخفة من الذهب والفضة ولذلك
حلتها ولا بأس بها إذا كانت من فضة عذراء لا
وأصلها من حديد وصغر كما في السراج ومنه يعلم
كل واحد منها وبغيرها يسمى بالحنطة في استعمال الذهب
والفضة فيما ذكر الاستعمالات المذكورة في الآثار
صنعت له بحسب متعارف الناس والأفلاحة وظاهر
أنه لو استعملت المرأة من الذهب في تغطية ثامالوك
أوجد على طهرها طعام وكل من لا بأس لعدم استعمالها
فيما صنعت له لكن ملحق السراج في التحجب من ذلك
بالكلية والله تعالى أعلم حتى لو نقل الطعام من الفضة
أو موضع حرها في الفضة لا يجوز الاحتفال به
الاستعمال منها وأوصى الله الذي كان في الفضة وذهب
أوصى الذهب الذي جعل في أوانيها في الفضة لا يصب
الدهن وأما من ذلك الأنا على راسه اجتهد بعد ما
الدهن وأما من ذلك الأنا في الفضة استعماله لا بأس
به مجتهد وغيره قال في العتامة وبكرة الأنا على راسه
بدهن فضة ولا بأس بدهن الذهب على راسه
على راسه وأجسته وفي العتامة لا بأس به ولا يصب الغالية
على الرأس من المذهب أهو في الفضة في غير فرق بين

ما اذا صب على راحته ولا خرصم يد راسه وبني ما اذا صب
على راسه ابتداء فتقول الشارح في كفه غير موافق لما
قالوا اولادنا اذا صب فيه منه فهذا استعمال متعارف
عنونكم صفت طولو الانه غير مقصود بالعمد ولا امر
نصفي واستعمال متعارف سواء كان مقصودا ولا فعلى
هذا الآية على هذه معنا ما ذكره الشارح فيه انه لو بنى
بالمرس النصفه والذهب ياخذ شيئا ويغرضه بهينه
في راسه طبيب به لا يري تخلف العرف على الا فراغ منه بالعين
على الشئان فقط فلا يقول على ما استأنس به الشارح
ولذا قال السبل حيا ما نحو النصفه فيستعمل المصنف على
الوجه والبدن والظاهر لوجه فيه تطاها اذا كان منها
ام يورفع في الخط منها اذا كانت الصب الدهن من لينة
على راسه وتبينه اما اذا دخل يده في الانا وخرج منها
الدهن ثم استعمله فلا بأس به ولذلك اذا اخذ لهما من
الفضة ووضع على خبز او عا شبه ذلك ثم اكله لاس
به وفي الجواب للقنا وفيه الذي تحذر من الفضة من الاولى
كلها اذا دخل يده فيه وخرج ثم استعمل لاس وكل من
صب من لينة مثل الشئان والذهب والفضة ونحو
فكان مرقها فكان الصلح في عبارة الشارح ان يقول
حتى لو نقل طعام من الذهب الى موضع اخر وادخل
يده في الانا وخرج منه الدهن ثم استعمله لاس به لا على
رأسه ابتداء وهو حرف في الدرر لم يخط وعبارة
فيل صورية لا دهان ان ياخذ لينة الذهب والفضة
ويصب الدهن على الراس اما اذا دخل يده فيها واخذ
الدهن ثم صب عليه الراس من اليد فلا يلزم ان يقيها به

نقلا عن الذهب واكثر من عليه بانه يقتضي انه لا يكون اذا
اخذ الطعام من لينة الذهب والفضة بعلية في اكله
منها ولا لو اخذه بيده واكله منها ينبغي ان يكون لا قبل
ولكن ينبغي ان لا يقتضي بذلك ان لا يبيعه ما
استعملها في قوله حيا ما نحو النصفه في معنى عبارة النبا
وعدم الوقوف على مرادها ما الاول فلا من وقوف
من انما ذهب ابتداء شئان واما الان في فلا مرادها
الاوقات المصنوعة من الحرامات اما جمع استعمالها اذا
استعملت فيها صنعت له بحسبان متعارف انما
فان الاول في السبق المصنوعة من الذهب والفضة لا قبل
اكل الطعام منها تأكلها والمصنوعة في العرف واما اذا اخذ
منها ووضع على موضع ما فاكلمته لم يجرم لا يتبع ابتداء
الاستعمال منها وذلك لان الصنفه المصنوعة لا قبل
الادها من ونحوه وانما خرج استعمالها اذا اخذت وصب الدهن
منها على الراس لانها وضعت لاجل الادها منها
بذلك الوجه واما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن وصبه
على الراس من اليد فلا يلزم ابتداء استعماله
على الراس من ذلك الجرم ويؤيده ما سبق من ماله
الاستعمال من اليد فلا يلزم ابتداء استعماله
الان الفضل والسرير الفضل مع ملاحقة قوله في
موضع الفضل فندرس هو قال في المنع وهو كلام في غاية
الحسن والتحقق انه وقال العلامة كوفي ما ذكره الا طائل
تحت فان المني عنه استعمال الذهب والفضة لا الاصل
في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم هذه حراما
على كل من لم يمسها ولا يمسها ان الارض من قول رجل
لانهم ما يكون حليها ان يمسها على حرمة سوا

استعمل بالزنان وما لم يسطع ولو كان لا يخرج قال ما وقعت
هذه المسألة في عبارة المشايخ بدون كلمة من معانيها وقعت
أه وأوقف العلامة نوح وإدراكها طلاق الأحاديث الواردة في
هذا الباب كالتفقه إلى سمع وقلت قد وقعت المسألة
في عبارةهم كما أفاد في الدرر وشوهد ما فيها من
عبارة الخط والمال كمن الأحاديث وطاعة ومطابقة الشراح
البحث من ذلك ما لم يكن واستعمل القسطنطين وغيره كما
في خزانة الغنى ويطبق استعمال البيهقي وغيره ونسبوا عن
قتهما إلى المتخذين لأحد من المتأخرين من الذهب ونقطة
وعبارة القسطنطين في لابس ما تحتها الأولى منها للتحليل
ويستثنى منه استعمال البيهقي والبيهقي لأنه صريح في
ذكر لابس عدان قال السيد حمزة البيهقي يدخل فيه السواد
ولذلك يذكر في عبارة القسطنطين في الدرر من البيهقي هذا
ما يلزمه الخارب على الأصل نقاما حب الحرب وفي الحرب
البيهقي بيهقي الدعامة وكل طائفة استعملت البيهقي
الحديث لما في بيها من النسخة الشكلى وقال في الإنباس
حرب جوتته وجوتته إلى صدره وجرى عليه البيهقي
وفي الدرر جمع جوتته وقال في الحرب السواد جمع
سواد وهو من اليد ما بين الرق والكتف يمتد إلى
ما ليس عليها من جوتته وصغر ذهب في الحرب
للطريقة وفي التفتاينة عن العتائنية والجوتن والبيهقي
والسواد من الذهب والفضة كالدنيا جوتته كل
ذلك من المذكورات في الحرب والطريقة والعتائنية
يرجع للمدرك إلى الاستعمال في اليد وما لم يكن
بأولى من ذلك من ذهب وفضة نقل في البيهقي عن الكندي

لاباس ما كان يكون في بيت رجب في نزهة بيهقي
منها لفي محمد بن زيد لأن لم يكن لا يستعمل في البيت
للغريب أه وسرير لابلان وورش عتائنية رجب سرير
دنيا وجوتته فلا بأس به في البيهقي سقى جوتته في
ولابس ما كان يكون في بيت رجب سرير بيهقي من ذهب
والفضة وورش رجب لا يفتقر إلى لابس من الذهب
للخيل لا للشراب منها حتى إذا كان لابس جوتته
الدراس ما كان يفتقر منه رجب في لابس عتائنية في
قال الشيخ رجب في حديثه ما ذكره في نزهة وورش
عتائنية وجوتته وأراد بيهقي ما يفتقر من رجب في
كجوتته في نزهة للتحليل في بيهقي سقى جوتته
اللبس كالتوسد والنوم عتائنية وورش لابس في
أوصف جوتته سريره دنة عتائنية في رجب
اجود ما في لابس وجوتته صرح به بيهقي
حيث قال وجوتته استعمل في لابس من العتائنية وورش
عتائنية في بيهقي ما قال في لابس دنة صرح به
ولابس في جوتته ما في نزهة صرح به في رجب
البيهقي قال ويكن أن يستعمل في بيت رجب غير لابس
والفضة لأنه في عتائنية بيهقي في بيت رجب رجب في
ما هنا معقول على لابس وجوتته في رجب رجب في
قاله لابس جوتته لابس وجوتته في رجب رجب في
ويؤيد ذلك ما في ما ورد في لابس لابس في رجب
ولأن استعمال لابس استعمال الذهب والفضة
منها استعمال لابس استعمال الذهب والفضة
استعمال لابس استعمال لابس استعمال لابس

منه خلة فحجة ومن استعمل بالسنن لم يزل يثبته
 بحريته وفيه حجة في الموضع من استعمل الذهب والفضة
 وأصبح المعروف بالثبوت الشديد منه بالثبوت حتى
 مرثا يشهد ما يرون ثبوتها ولا بد من ثبوتها بالثبوت
 وخرجها حاشا لله تعالى من غلبة ثبوتها من الثبوت
 بحسبها والله تعالى علمها ولا فصل في ثبوتها
 كرواها عما من ظن في ثبوتها بالثبوت حتى
 قاموس قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ من سنة
 تاريخ الملازمة قال استعمل الله على ثبوتها
 الرحمة لأن الملازمة تشهد من جهة وهو على غلبة ثبوتها
 ذلك على ثبوتها من ذلك الثبوت قال وانظر صواب
 فمن استعمل الذهب مع الفضة على غير ما وطوا من المع
 وفضل الله واسمها وقال في ثبوتها والظاهر في ثبوتها
 المحل في ثبوتها من جهة ثبوتها من وضوئها صلي
 الله عليه وسلم في ثبوتها من جهة ثبوتها ومن جهة
 الزجاج والبلور احتيازا لا بد من ثبوتها من جهة ثبوتها
 والأدهان والقطيب احتيازا لا بد من ثبوتها من جهة ثبوتها
 من آثارها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 وزجاج مثل الزاج والبلور من جهة ثبوتها من جهة
 يجلب من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 مثلاً من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 في الثبوت أفا لا صاعب كصاعب وعقيق بفتح المع
 خزانة حرك في ضيقها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 ولأن من استعمل الذهب والفضة من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 فإنه قال بكل همة لا في معنى الذهب والفضة في الثبوت

به فلهذا ثبت ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 في غير الذهب والفضة فلهذا ثبت ثبوتها من جهة ثبوتها
 فاقنعتم الخاف بها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 ختمها كالحاسب وحدها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 يعني مصلحها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 بالوضع بها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 التزويق بالطلاء لا يعمل الخبز فيه لا راد صمد من جهة ثبوتها
 موضع الفضة والذهب من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 الموضع من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 فلا بد من ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 لونها كما لا بد من ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 وحالها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 يعني في ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 قد مضاه عن التزويق من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 الذهب والفضة وهذا من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 الإختلاف بالثبوت من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 قال الشارح وجعل من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 إذا كانت الفضة في موضع الثبوت من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 القول بحرية ثبوتها بالثبوت من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 يجوز أن يكون في الألفاظ من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 الفضة من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 والبدلية وأراد في القول بأنها البديلة من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 عند السد من الألفاظ من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها
 عند التلاف في الفضة من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها من جهة ثبوتها

والشرح ايضا العود في محبة الفضة كما صرح به في خلاصته
وكما ظرف للمعاني القهورة فانه يحول انما استعماله فيما اعد
له عادة ولم يرد دليل على الجواز بخلاف الفضة من غير
الظرف احتذات من ههنا الخلافة في راعين انما استعماله
ومن الدلائل ما سببه وهذا من غير عظيم ولا حول ولا
قوة الا بالله العالم العظيم في الخلق وان الظرف
الفضة والذهب لا يسرها بيده وفكره ما وثق بالبركة
قول في السمع من سمعته واعلم انه ينبغي على
ما هو المحرم من عدم استعمالها في موضع الاحتذات
من غير البركة من الفضة في تبني الفضة هو فان اللطام
مختلف فكيف يوفق النذر لذلك في السير احمد
وقال في الدرر والرياح هذه المسألة وقعت في مجلس
الجمعة والروابي وابي وابو حنيفة سيات فقبل انه ما تقبل
فقال ان وضع فيه موضع الفضة يكونه فلا تقبل
له من اين لك فيها الرب لو كان على صفة خاتم فضة
فترى من لده انه ذلك فتعريف الكا فتعجب ابو جعفر
عن عرابه اه قلنا حسب الشك ان الان من فضة فيتم
استعماله كيف ما كان سواءه الدار والخر والكا قد ساء في
محبة الفضة وظرف الفنا جبر في الساعة وفرة التبركة
التي توضع في المال وكذلك ما اتخذ لوضع التبركة والنفار
فيه او ما اتخذ ما لا يستعمله في غير النسخة استعمال
الجميع وان كان لا يسرها بيده ولا فيه وما يروق بفضة
فلا يجوز الاما وضه الدار عليه في احتذات الشامي عزله
الده تنافي خبر قال الساجد والنظر ما لو كان لا يوضع

三

علمي ان بان لا يستعمل ان يدرك كبحرة مفضلة هوسه في روضه
الند عليه و مرمره قال ومقتضى ما ذكره في السبق من انه
يخرج من الذهب عن الذهب والفضة ان لا يفسد به و غرضه
الفضة في الحجج وكيفية اهل قلت ولا يخلو به حديد ان
في حوائج كروية على سطح الفضة ان لا يفسد به و غرضه
نخل الفضة والملك في حوائج كروية كروية و كذا ان الذهب
لا يذهب او فضة والكروية للذهب بها ولا حلية موهة و غرضه
بها اي بالذهب والفضة والذهب في الحجج والملك حلية
قال في الكفاية والرد التي تكون حوائج كروية لا تتصل به
ببعضها فانه مكرره تنفها اهل كذا فانه الشاكي وست
حلت قول الشارح وحلية موهة و صنفه عن الزمان والمكان
تحتوي به المرأة مما يباح لها من حلية الذهب والفضة
فالزوج عن غير فضيلة بها و مسما يتجزئ من حلية
بها و كذا الوكان المصنف محمد و بالذهب و يتخذ من الذهب
عائيل على تمام الايات اولى ولا يفسد به و غرضه
ببطلان الاحتياط عن مسما الذهب كذا في الحجج
القاهر والله تعالى اعلم يعني يتقيد به و غرضه
عليه و هذا كله ينفذ و حوائج كروية و غرضه
على موهة الفضة والذهب سو كان مما يفسد به و غرضه
او يستعمل به و حوائج كروية للذهب كذا في الحجج
او الفضة يقال بالذهب والفضة التي يفسد بها اهل قال
جميعه و هي حلية الموهة التي يفسد بها اهل قال
في القرب و منه صنف منه اهل كذا في الحجج و غرضه
و الفضة عن حديد و صنف و كونه بشعب بها الا ان
صناعات مثل حلية و حبات و صنفه كذا في الحجج

وفي القصة الثانية الغضب الزين بالذهب والفضة المذكورة
 بالقصة الثانية العريفين هما ام فيسما وما جينا عليه صنما
 منها افاده السيل احمد كما لوجعله او انتصيص في
 فصل سيني وسكني وفي فضتها او في جيا ام في غير
 ما يدخله في الغرس رحمتا او ركاب اي في غير موضع القدم
 ولذا قال ولم يضر يده اي فلا رجليه في الركاب موضع الذهب
 والفضة اي ما يكون الاستعمال فيه باليد فلهذه السبل
 والسكني وذلك لان كانت الفضة والذهب في طرف
 القطن او في سفله عند المصل ولذا كانت النوب
 للذهب وفضة يعني لا تسكب كسب ثياب عليه
 بالفضة والذهب وفي الحديث في باس بالسكني للفقير
 والحج برع الركاب ولطيف فيها عبارة السندية فان فيرس
 ايضا حالما تقدم وابانة لغوا بيز وايد قال ولان سب
 بالاكل والشرج من انا ذهب ومعضف اذ لم يضع
 فاه على الذهب والفضة وكذا المصنوب من الاول في
 والاسني والسرير فان لم يقعد على الذهب والفضة وكذا
 خلفه المرة من الذهب والفضة وكذا الحجر والكم والسرج
 والشرج والركاب اذ لم يقعد عليه ولا في الواسي فياب لثب
 عليها بالفضة والذهب وكذا استحال على مولا انه اذا
 زوب لم يخلص منه شي كثيرا في البناء ومع والفسف لا ينبغي
 اذ جعل السيف بذهب وان كان في الحرب لان الحكمة لا يستغ
 به في الحرب وانما هو لا يميز في اهل الاكلان هذا في السيف
 ففي جانيه اهل الدنيا في السيف ولا ما سب تحلية السيف
 ورجاله طلبة طلبة من الفضة لا من الذهب لك في الوجه
 وكذا ان سكتي معضضا كله من دود بالفضة والذهب

يكوه

يكوه لا يتفاد بد الا اذا كان على طرف فقيرين بحيث
 لا يقع عليه السند في محسب الشرطي وقيل وهذا
 الحكيم في الفضة على التعدي الروايتي وفي التثدي
 لا يجوز تحلية سكتي التمام والبركة والقرص والبقية
 والدولة والمراة بالذهب وكل يجوز في الفضة فيه جهات
 وبحكمة السكتي الذي هو لرب مباح ولكنه الغضبة في الكان
 في رواية ابو يوسف خلافا لما في التمرناكي ولا بأس برب مير
 ذهب وفضة ويكره بالاد منه ولا بأس بالبر برب مير
 في غرضه خاتم ذهب والسبا فيما سوى عن من يكون رز
 والا دها من الذهب والفضة والقنوت في رز
 كما في الثانية وعن الثاني ابي يوسف يكره في ذلك
 في الشرح بتلا عن الكشي ولا بأس بالشرح في اية سكتي
 اذا وضع فاه على العود عند ليحشفه مرفق من يوسف
 ذلك وقال الفضة صارت كما ياب بعض لا يابا في رز
 منه وكذا لك الاكل ولادها وكذا ذهب الحور من
 والحام والمراة ودرجعت في هذا رزخت في سكر
 الكفني بالفضة ان يعمد عليه ويكره شرح راز
 والشرج وكذا لك السقف ولا يجوز بعض شي من ذلك
 ولا ذهب وذلك الصنف ودرجعت في رز
 كان الكفني او ليس ههنا هو رز ثنية وقيل
 ابو يوسف لا ينبغي ليجوز بربس خواتمه من ذهب
 او فضة وفي الكشي قال ابو حنيفة رجاء من اسكتي
 موضع الفضة يكره ولا فلا وما ابو حنيفة يكره مطلقا
 واستحل ابو يوسف في ذلك ما روي عن ابي عمر حذانه
 الله عليه وسلم قال من شرب في ثياب ذهب او فضة اوان

فيه شيء من ذلك فاما جرحه فانه بطه فانه جرحه وانه الذي
 واحق الباطن بما روينا من الاخبار لا يامطلة غير عقيدة
 بشيء من ذلك ولا من استعملنا ان مسعودي الكلي جزء
 منه فذكره كما اذا استعمل وضع الذهب والفضة ثم قيل
 ان محمد بن ابي يوسف وقتيل مع الى حنيفة راج ولاي
 حنيفة ما روي عن انس ان قدح القصة في الذهبية
 وسلم المسك في الخدم كان الشفت سلسلة من فضة
 رواه البخاري والحمد لله عاصم الاحول طه راب
 عند انس قدح النبي صلى الله عليه وسلم فيه فضة
 فضة ولا ان الاستعمال فضة في الذي يلا فيه الفضة
 وما سواه تبوه في استعمال فلا تكون فضة ركعة الكيف
 بالي والعلم في الذوب وسما الذقب في فضة الختم وكما
 وكالعمامة المعجمة بالذهب وقيل قد من ان هذه المسألة
 وقعت في مجلس الجعفر البرقي وحضور العلماء
 نحو ما ذكرناه وابو حنيفة سكت فلما سئل في بان
 الاكراهة اذا لم يضع فيه غلي موضع الفضة واستدل
 بالشارب اذا كان في خضرة خاتم فيقول الكروني
 ابو حنيفة من جوابه قال ان الشفت في الطب استند
 يقول العمل الضعيف بين الخاتم في البندوب ما فضي
 به فرق لان الخاتم يدخل ويخرج فلا كفة فهو كالمضطر
 من البدن اما المفضض مع ما فضي حارسه واحد
 وليس لا يفضض عند الامتناع فان وقع في حارسه
 للمواظب بالمال فيكون قد حده صلى الله عليه وسلم فانه
 كان مهنيا فله العمل كما كان سكت الخاتم
 بانيه وجهه كان اه وفي اراء الصالحين قول ابي حنيفة

كذا

كما في المضرات والخلات المذكور في الغضض والمضض
 واما الطهي الذي لا يخلط في الكا فلا بأس به بالاجماع
 بلا وفي يوليى موركاب وغيرهما لان الطامة يثبت
 لا يخلص فلا عيب للموت عيني وغيره وندره الزهلي
 وتعلسا ه سائقا عن الكا في حله يجوز وضع الغ
 في الشرب من لا الطهي الذي لا يخلص منه ام لا يظهر
 قول فلا عيب للموت انه لا بأس به وفي الهذلية وفي قال
 بعض من ائمتنا في الشرب من القصة المضنة والذهب
 المرحل والفضة المرحضة يجعل على وجه الباب والذهب
 ذلك واما الضباب على القصة اذا كانت ليقوم القصة
 لا للزينة لا بأس بوضع الغ على الضباب وفيه القائل
 يستدل بما ذكره في شرح في التفسير باب الانغال
 وصورتها اذا قال الامير محمد بن اصاب ذهبا وفضة
 فهو له فاصا له قصة مضنة بالذهب والفضة
 او قدحا مضنيا ان كانت الضباب زينة القصة
 لا ليقوم القصة بها كانت الضباب ليقوم القصة
 كانت الضباب ليقوم القصة بها جعلها ليقوم القصة
 لا في القصة لم يكن الضباب للمنفك كذا في الدخيرة
 ولا بأس بالانتفاع به ولا في الموهبة بالذهب والفضة
 بالاجماع كما في الاخير ولا بأس بتمويه السلاح بالذهب
 والفضة في الحرب كما في المسحوق ويقبل قول في وروى
 مجموع في التوكل الكا في القصة ان سكت الكا
 في شتره وقال اشترت الكا من ثلثي يري كجود
 او يضره ولا يولي ليقال شترته من مسلم فيقال الكا
 منه اعتقاد على خبره ولو قال الكا فانه يري الكا في يري

[illegible][illegible]

تذخا لصله الخ وقال الذي دعوه الى ذلك يسما / الامر لي قال
بل هو حلال قال انه ينظر في حاله فان كان غافلا فلا يفتاة
لانه لم يفتفت الى قوله ذلك الرجل الى احد من كان غافلا
اخذ يقول له ولم يسمعه ان يقول شيئا من ذلك اطعمهم
والشراب وقال ويستغفر ان يكون التعمير بالكرامة مسلما
او عمولا ذكر ذلك وانني فان كان في الغوم رجلا ان تفتان
اخذ يقول لها وان كنت فخره واحد فتتعة على فيه على سبر
رايه فان لم يكن فيه ربح ربحه واستغفر في الحال عنك فلا بأس
بكل ذلك وشربه وان ذلك الموضوع فيه فان لم يكن له ربح
تعميتك باصل الطهارة وقاد كان ذلك ان اخبره انه جعل
عملا كمن تفتت في ذلك ربحه انه خرج فتتعة واحد يسير
له ان لا ياكل من ذلك بل ياكله غيره كما جعله مريب عند فتنة
والاخر حرفة عمل بالبر والبره وان اخبره باخذ مريب
عملا كان فتنة وان الاخر اخبره تفتت ان اخذ يقول
للموت وفي ذلك خيرة وان كان عند احدكما نبي خزان
عملا ومن الناس الاخر يفتة عند فتنة خزان
فالحا صحت ان خزان المليون والمليون الاكل الذي
على سوا بعد استعماله في طلب التزجيج والامن
حينئذ المدد فاذا استوت المددات طلب التزجيج يكون
حجة فلا احكام في الجنة واذا استويا يطلب التزجيج من جنة
النبي وملك ان اخبره باخذ من رجل رجلان ويا اخر
رجل واحد ان يوتن خمر من رجل واحد يوتن ما فيه من
زيادة المدد له ويقبل في الموت ولو كان الموت ان
ويقبل في قول عبي في يد يد سوا احد المليون باهر
الموت عليه بان قال هذا يد يد هذا اليك سيد اوقال

١١٢

القصي هذه هبة هذا هاتك اي واخير للملوك يا هذا الذي
تقصي ذلك كل واحد يصغر ذكالك حزية الرحيميني
مولاي اليك عديت وسعته ان ياخذها لانه لا فرق بيننا اذا اخبر
يا هذا الذي عديت يا يغسرا واما يتصل قول هو لا لب
الملك يا سمعت عادة على يدك هو لا حتى خازن الوصي
ذلك الخبز فا وفي في قلبه صدق الخبز ولكن بولاسته
والحل والحرية وان كانت من الدنيا ان كنتها صارت تبعا
لانها ملاك فتبعت شويتها لما ملات ولولا ذلك لا ديت
الرجلان كل واحد مله لا تخلو عن ديتا فلي يقبل فيرث
فيضمين لما ملات لا انسند باب لما ملات والكنية وهو
مفتوح فيقبل قول الممير فيها ضرورية بخلاف الدنيا ان
المقصود لا انما كثر قوتك كلما ملات فلا حرج في ان ترا
العورة والاحتاج الي قبول الفاسق في الدنيا ان لا يترس
فيها وكذا الكافر والصفير بينهما ولا يميزون ان لم يترس
لها ان يلزمها غيرها بخلاف لما ملت لا بها حاشية مع
ومن ضروريها قبول قول قولها لا يتربها الا
يقول قولها يلى لمن قال ان حرجي هذا كذا ف
ظهور الفاسق في الدنيا وسوء شيوخ الحديث فيه وان كان
في زماننا هذا رجال العتلا احرز الكمال في مقامه وان كان
ولا يسمى به فليق يعتمد لا ينسأ على كل امر قصي وهو
اه قلنت ما بال احتياط واسمع واعلام انما قلتي يهد
عليه من حديث الاحكام الشرعية وتقبل قول الملوك وليس
في الاذن سمو كان الاذن بالحق وان قال العبد والقصي
اقام دون في ان حرجي يعتمد على قوله واحتل قصي حلالا
يا ان اياه اذنه به بدح للملايكتلا واخير لعبدك موبوء

7

اذن لم يذلك فبعثه خيرا منها وجار له ان يدخل بذلك
الخبر ولكن قدوة في السراج بما كان عليه عليه السلام اذ كان
من اخبره الصبي والعبد صدقهما اي صدق اخبره من
من الصبي ان اقام اليك قال في السراج وهو ان
دخول الدار عبد رجل وابنه الصبي قال فقال
الا انه حزن العار من الناس انهم لا يمتنعون عن ذل
فيجوز لاجل ذلك وفي الحفظ والفقر اذا ثابته عدونه
بهمزة فمن مولا به يخفى وفي الحديث انك تفتي الحارثة رجل
فاخذها رجلا اخر واراد ان يبيعها فانه يكره ان يبيعها للاول
انهم يمتنعون عن هذا ما يعلم انه ملكها من جهة الملك
بسيتر من الاسباب او انك لم تبيعها وان اشترى
جاره ويكون ملكها وان علم ان الملك اذن له بالبيع
او علمها بوجه من الوجوه فلا بأس بان يشتريها منه
ويكون الشراء من غير جهة وان قال الذي فيه
اي اشترى منها او وهبها اليه او صدق بها على ولو كان
ببعضها حل ان يشتري منه اذا كان عدلا كما لم يزل
محمد بن شريح في هذه المسألة ان يكون صاحب الدار مسلما
عدلا والعدلية شرط في الاسلام ليس بشرط ولما كان
الشرع لا يفرق بين العبد والحر في البيع والشراء
بما ذكرنا من ذلك لا سلام عند محمد بن زنا في ان يكون
فان كان الذي يذره الحارثة فاستفاد انتفاعا بالعدالة
مع نفسه للفقير يتخفى في ذلك فان وقع تخريبه على
انه صادف حارسه الشرايين وان وقع تخريبه على ان كان
لا عمل يشترى لاجنه وان لم يكن له رتبة يبيعها على ما كان
ما في الديارات ولي ذلك لو كان هذا الرجل لم يوف كونه هذه

ما يريه بعد صاحب البيت خاتمة خبره ان يذره خيرا
ان هذا القارىء يكتسب فدايا فان فلا في كتبه تسمى لا سعد
ان يشتريها منه عالم يعلم ان فلا ان ملكها من صاحب اليد
واذن له ببيعها وان لم يعلم هو ان الحارثة ملكها من صاحب اليد
خبره صاحب البيت انك لا بأس بان يشتريه من ذي
اليد وان كان ذوا اليد فاستفاد الا ان يكون مثله لاجل
ذلك الذي في الغالب وذلك كدورة لغيبه في يد فقير
لا يملك قوت يومه وكتاب في يد حارسه من قايانه
من هو هال الملك في يده يستفاد ان يذره ولا يذره
له يذره ولا يذره ولا يذره وان كان الدنيا اياه فذلك
اصرا حرقه كالحق فيها كالحق في الخمر وان
كان الذي يذره به عدلا وامة فليس يبيعته ان يشتريه
منه شيئا ولذلك لا يبيعون بقتل منه هبة ولا صدقة
خفي سالك عن ذلك فان تناله عن ذلك فاحذره العبد
ان مولا اذن له في بيعه وهبته وصدقته فان كان للعبد
ثقة لا بأس بان يشتري ذلك منه وما اذا كان فاستفاد
فانه يتخفى في ذلك فان يبيع تخريبه على من يبيعها
على ما كان في الخمر ولو كان الذي يذره به عدلا فاستفاد
او خا ربه صدقة حارة مملوكة لم يسمع ان يشتري منه
فصل السؤال قال قال انه ما ذرون في الخمر فانه يتخفى
وان كان الصبي عدلا فان لم يقع تخريبه على من يبيعها
ما كان قبل الخمر وكذلك كان هذا الصبي ان يذره به
ما في يد من رجل ويصدقه به عليه فيستفي ذلك الرجل
ان لا يشتريه ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه
ما ذرون في الهبة والصدقة فالأما بغير يخفى وبغير علم على

ما يقع تخبره عليه فان لم يقع تخبره على شي يبقى على ما كان
 قبل ان يخبر قال محمد بن واذا تصدقني الصنفه فيما يخبرك
 ما يخبر ووقع تخبره انه صادق اذا قال هذا لان مال لا يورث
 مال فلان الاجنبي او مال مولاي وقد يثبت به اليك حقه
 او صدقة فاما اذا قال عمو فلان واخراجه لنا انونا ان
 يتصدق به عليك او به لك لا يتصدق به ان يتصدق بذلك
 اه ولو ان رجلا عرف جاربه رجل بيتهما ويزعم انهما
 له والامة تصدقه في اهلها لم ير لرجل به في يد رجل اخر
 يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان
 ذلك كان يدعى اياه والجارية تصدقه في ذلك الا ان الجارية
 كانت لي واذا عرفت فلان ذلك لا مخرجي وصدقة
 الجارية في قوله صدقك المصدق في ثقة لا بأس مع
 ان يشترطها متى وان كان في السر لرجل السامع ان الذي
 في يده الجارية كادب فيما يقول لا ينبغي له ان يثبتها
 فيه ولا يثبت صحتها ولا صدقة ولو لم يثبت في اليد ذلك
 ولكنه قال في ظمعي فلان وعصمها مني فاحذرها
 بسنة لا ينبغي له ان يثبتها منه ولا ان يثبت صحتها
 ولا صدقة كان الذي في يده ثقة وعبر ثقة بخلاف ما اذا
 لم يدع النصب وانما في ثقة حتى اخر تخبره بصدقة لا ينبغي
 قوله وان قال الذي في يده كان فلان ظمعي وعصمها مني
 لم يثبت صحتها فافترها في ودفعها الي فان كان ثقتك
 لا بأس ان يقبل ظمعي ويشتري منه الجارية وكذلك قال
 غصمها مني فلان في ثقة حتى لا يظنني فاعطى ثقتي
 بها بسنة اقترها واستولى على الجارية فانه يجوز ان يثبت
 ان يقبل قوله اذا كان ثقة وان كان الخبر ذكرا في خبره

السامع

السامع فانه لا يثبت بها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل
 قوله وان قال قضى بها القاضي في اخطاها منه ودفعها
 الي وقال قضى القاضي بها في اخطاها من منزله يادونه
 او يبين انه ان كان ثقة كان ان يقبل قوله وان قال
 قضى بها في اخطاها منه لا ينبغي له ان يقبل
 قوله وان كان ثقة كما لو قال اشتريت هذا لرجل من
 فلان ونقدته الثمن ثم محمد السامع فاحذرها منه فلا يقبل
 قوله ولو كان رجلا قال اشتريت هذه الثمن من فلان ونقدته
 الثمن وقبضتها يا من وهو ما مون ثقتك عندك مع
 وقال له رجلا فلان فلان ذلك محمد هذا ليس وزعم انه لم
 يبع منه شيئا والى فلان في ما مون ثقة ايضا فانه لا ينبغي
 له ان يقبل قوله والى فلان ثقتك منه وان كان الخبر الثاني
 لك ان يقبل الا ان البري السامع ان كان في صدق فذلك
 غير ثقة الا ان البري السامع ان كان في صدق فذلك
 وان كان في كسر يده انه كادب فلا بأس بان يثبتها
 منه وان كان في جميع غير ثقتي وفي سر لرجل السامع ان
 الثاني صدق لا ينبغي له ان يثبتها منه ولا يقبل قوله
 وهو مخبر ما لو كان ان كان في ثقة لرجل السامع ومن رأى
 رجلا يظن جارية عرفت لا حشمت يصدقك ثقتك هذا
 عدلان ان مولاهما منهما ببيتها فان تكيه وثقتك لعدلان
 ولبعض لرجل مولاهما ومحمد لا مخرجي فاحذرها مني
 منه حتى يغا صلي القاضي واذا قضى بها لئلا لم يرد
 اس كما الا ان محمد والنسبة ثقتك كانت عند القاضي حتى
 يقضي كما في محضر السامع ولو قل رجلا فلان مولاي
 يبيع جاريته التي في منزل ودفعها الي وثقتك بها فلا بأس ان يثبتها
 منه وثقتك من منزل مولاهما من البائع وبغير منزل اذا